جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية العلـوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

أطروحة

للحصول على شهـــــادة دكتوراه علوم

في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي

دور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي

– دراسة مقارنة بين الاتحاد الاوروبي و دول اتحاد المغرب العربي–

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيدة: **بوسخان سعيدة**

اللقب والاسم	الرتبـــــــة	المؤسسة الأصلـــية	الصـــــــفة
قادي إبتسام	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــــران 2	رئيـــــــسا
حاكمي بوحفص	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــــران 2	مقـــــــررا
مخالدي يحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة مســـــتغانم	منـــــاقشا
حالة بوجمعة	أستـــــــاذ محاضر–أ	جامعة وهـــــران 2	منـــــاقشا
العارف خديجة	أستـــــــاذ محاضر–أ–	جامعة غليزان	منـــــاقشا
قوال زواوية ايمان	أستـــــــاذ محاضر–أ–	جامعة سيدي بلعباس	منـــــاقشا

السـنـــــــــة:2026/2025



" اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا وَرِزْقًا طَيِّبًا، وَعَمَلًا مُتَقَبَّلًا" .

شكر وعرفان

أشكر المولى العليم القائل في محكم تنزيله " **وَلَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ.**"

فالحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذه الأطروحة، فلله الحمد كما ينبغي لجلال سلطانه وعظيمه.

لا يسعني إلا أن أتقدم في هذا المقام بجزيل الشكر، والعرفان، وخالص الامتنان والتقدير، إلى كل من مدّ لي يد العون في إنجاز هذا العمل بالأخص:

المشرف الأستاذ الدكتور **حاكمي بوحفص** الذي أسأل الله أن يفتح عليه فتحا مبينا، ويطيل عمره وينعم عليه بالعلم والصحة والمال، كيف لا وهو الذي اشرف على الأطروحة، ولاحظ ودقّق في كل صغيرة وكبيرة، وأفادني كثيرا بملاحظاته الدقيقة، وتوجيهاته، ونصائحه المفيدة جدا والقيّمة، والتي كان لها أثر كبير في إخراج هذا العمل في صورته النهائية.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل "أعضاء لجنة المناقشة" لقبولهم مناقشة الأطروحة وإثرائها.

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وعمالها في جامعة وهران 2 " محمد بن أحمد" و الى كل جامعات الوطن.

ولا يفوتني أن أشكر كلّ من أسهم بالنصح والتشجيع، وكلّ من أسهم من قريب أو من بعيد في إعداد هذه الأطروحة وإتمامها.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديّ الكريمين

أطال الله عمرهُما بِرًّا بهما، وعرفانًا لهما.

إلى إخوتي وأخواتي

و إلى كل الأحباب و الأصدقاء والزّملاء.

المقدمة العامة

التقديم:

يتعلق هذا الموضوع بدور التّجارة البينية في دعم النمو الاقتصاديّ، في كل من دول الاتحاد الأوروبي ودول اتحاد المغرب العربي، حيث أصبحت التجارة الخارجية ضرورةً هامة لتلبية متطلبات واحتياجات المجتمعات والمنظمات مهما كان نوعها. وقد اكتسبت بذلك مكانة بارزة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة مع تزايد الترابط بين دول العالم في الوقت الراهن، فجميع الدول تشارك بحصة معينة في التجارة الدولية، وجميع المنتجات تقريبا إما مصدرة أو مستوردة، أو كليْهما معا. حيث تبحث كل دولة عن مكاسب جديدة من تحريرها للتجارة الدولية التي لا تقتصر فقط على التبادلات السلعية، وإنما أيضا حول تداول اكتساب الخبرة والمعرفة، فضلا عن العديد من الخدمات، وبالتالي مساهمة التبادلات التجارية في زيادة التخصص أو إعادته، وتحقيق وفورات الحجم، والتوزيع والتكنولوجيا بجودة عالية بأقل التكاليف، بالإضافة إلى اكتساب الميزة النسبية أو الميزة التنافسية.

تلعب التجارة دورًا محوريا في التنمية الاقتصادية، في جميع دول العالم المعاصرة، خاصة في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدوليّ؛ وقد أسهم في ذلك انتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، حيث أصبحت التجمعات الاقتصادية ـ بمختلف أنواعها ـ واقعا ملموسا ومتغيّرا مهما في النظام العالمي الجديد، من خلال سعيها نحو زيادة درجة التعاون الاقتصادي، والتجارة البينية التي تمثل مؤشرا على مستوى التطور الاقتصادي والانفتاح التجاري، لذا فقد أصبحت معظم الدول تولي اهتماما كبيرا بتطوير سياستها الهادفة إلى الانفتاح على الأسواق الإقليمية والدولية.

ومن جانب أخر يحتل موضوع تحقيق نمو اقتصادي أهمية بالغة في الوقت الراهن وفي مختلف الأصعدة و المجالات، إذ لم يعد هذا الأخير مجرد أرقام ومؤشرات اقتصادية، وإنما يشمل أيضاً تحولات جذرية اجتماعية جوهرية وترسيخاً للقيم الصحيحة ومشاركة أفراد المجتمع في صنع القرار، فضلاً عن بيئة نظيفة خالية من الملوثات، إلى جانب نشر التعليم وتبني المعارف الحديثة لمواكبة التطور العلمي والتقني.

و لكون النمو الاقتصادي هدفًا محوريًا لكل السياسات الاقتصادية الوطنية، فقد عملت النظريات والنماذج الاقتصادية على المستويين النظري والتطبيقي لتحديد العوامل المؤثرة فيه، وطبيعة العلاقة بينه وبين باقي المتغيرات أخرى، ومن هذا المنطلق يمكن تصوّر مدى الدور الذي تلعبه التجارة

الخارجية في دعم النمو الاقتصاديّ، وذلك من خلال ما توفّره من العملات الصعبة اللازمة لتمويل الواردات الضرورية. وحتى التجارة البينية عن طريق تبادل السلع والخدمات بين الدول الأعضاء من خلال إزالة القيود والحواجز الجمركية.

وتتبع الدول في مجال علاقتها الاقتصادية الخارجية وفي تبادلاتها التجارية مع دول أخرى سياسات محددة، يمكن أن تختلف بين دولة وأخرى وهذا تبعا لتوجهاتها السياسية والاقتصادية، وطبيعة اقتصادها، فضلا عن الظروف الاقتصادية السائدة سواء على المستوى المحلّيّ أو العالمي وذلك بما يتماشى ومصالحها، وما تراه مناسبا في بناء علاقتها الدولية وتحالفاتها.

كما أن التغيرات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم حالياً، والتي أصبحت فيها المصالح الاقتصادية هي المحرك الرئيس لسلوك الأفراد والجماعات والدافع الأقوى للتقارب والترابط فيما بينها، قد فرضت ضرورة إقامة علاقات اقتصادية مشتركة مبينة على إنشاء مناطق وتنظيمات واتفاقيات اقتصادية، قصد تحقيق الأهداف المتبادلة والمشتركة بين جميع الأطراف، وعليه أصبح الاندماج الاقتصادي حتمية تفرضها المستجدات والتطورات على الساحة الدولية، فمع تفاقم ظاهرة العولمة وتزايد مبادرات التكتلات الإقليمية لاسيما في بعض الدول النامية، وبالرغم من قيام منظمة التجارة العالمية لتجسيد التعاون المتعدد الأطراف، فإن الميول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية سمة بارزة ومستمرة في العديد من نطاق العالم.

وفي هذا الصدد يعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرز تلك التجمعات الاقتصادية الّتي أثرت بشكل كبير على العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي ظل هذا الاتجاه الاقتصادي العالمي لم تجد الدول العربية عامة والمغاربية خاصة بديلا سوى اتّباع سياسة التكاملات والتّكتلات فيما بينها، أو الانضمام إلى تكتلات اقتصاديه عالمية، أو و إبرام اتّفاقات شراكة مع الدول المتقدمة (الشراكة الأورو مغاربية).

وبخلاف الاتحاد الأوروبي نجد أنّ اتحاد دول المغرب العربي لم يسر وفق ما كان مخططا له، حيث إنّ تعطيل هياكله أخّر تحقيق أهداف النمو الاقتصادي في دوله، وانعكس ذلك في ضعف تطور تجارته البينية خلال مختلف مراحل مسيرته، والتي تعتبر كمدخل لبلوغ التكامل الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في ظل ما تزخر به المنطقة من مقومات طبيعية واقتصادية وثقافية.

وتهدف هذه الدراسة بالخصوص إلى توضيح أن للتجارة البينية أهميةً كبيرة في اقتصاديات هذه الدول كمورد رئيسٍ للدخل، ومصدر لتمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. ودورها المركزي في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود بلوغًا إلى الاندماج الاقتصادي.

- **إشكالية الدراسة:**

إلى أي مدى يساهم تحرير التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي؟.

الأسئلة الفرعية:

يدفعنا هذا التساؤل الجوهري إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي نلخصها فيما يلي:

- كيف يؤثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي؟.
- ما واقع التجارة البينية والنمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي؟.
- طبيعة العلاقة الموجودة بين تحرير التجارة و الأبعاد الاقتصادية النمو في دول الاتحاد الأوروبي مقارنة بدول الاتحاد المغرب العربي؟.

- **فرضيات الدراسة:** تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:
  - يعتبر الانفتاح التجاري عامل مهم المؤثر على النمو.
  - تعتبر الصادرات هي المحرك الأساسي للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد.
  - يؤدّي تحرير التجارة الخارجية دورا مؤثرا في تحقيق النمو من خلال توافق أهدافه مع متطلبات الجانب الاقتصادي.
  - هناك تحرير كليّ للتجارة بين دول الاتحاد الأوروبي بينما هي ضعيفة شبه منعدمة بين دول اتحاد المغرب العربي.
  - هناك علاقة إيجابية بين تحرير التجارة الخارجية، وتحقيق الأبعاد الاقتصادية للنّموّ في الاتحاد الأوروبي مقارنة بدول اتحاد المغرب العربي .
- **أسباب اختيار الموضوع:** تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى :
  - سبب ذاتي منبق من اختصاصنا الذي يتمثل في " الاقتصاد الدولي."
  - وسبب موضوعي يعود إلى الأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع التجارة الخارجية، والنمو الاقتصادي، خاصة أنّ تنويع الإنتاج والصادرات مطلب استراتيجي لأي اقتصاد سواء على المستوى الجزئي أو الكلي.

- نقص كبير في الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع خاصة المقارنة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول اتحاد المغرب العربي.
- من خلال مقارنة الاتحاد الأوروبي بما تحقق في اتحاد المغرب العربي لاستخلاص الدروس التي تساعد في تطوير اتحاد المغرب العربي.
  - العوامل الحاسمة في تطور الاتحاد الأوروبي ممكن أن تساعد في تقليص الخلافات، وخاصة بين دول الاتحاد المغرب العربي وخاصة الخلافات السياسية.
  - محاولة الاستفادة من الممارسات الجيدة للاتحاد الأوروبي كأحسن نموذج ناجح للاتحاد.
- تعتبر اقتصاديات التجارة البينية في منطقة المغرب العربي، من الموضوعات الحديثة التي تستحق الاهتمام خاصة فيما يتعلق بمدى مساهمة التحرير التجاري البيني في تحقيق النمو الاقتصادي.

- **أهداف الدراسة:** تحاول هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- إبراز أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي
- توضيح كيف للانفتاح التجاري والتبادل الدولي دور في رفع مستوى النمو الاقتصادي.
- معرفة أهمية التجارة الخارجية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية.
- إجراء دراسة تحليلية عن واقع التجارة البينية والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبيّ، ودول المغرب العربي.
- تقييم أثر تحرير التجارة على مؤشرات النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوربي مقارنة بدول المغرب العربي.

- **أهمية الدراسة:** تكمن اهمية الدراسة في ما يلي:

- يعد التحرير التجاري من أهم الموضوعات المطروحة في العصر الحاليّ؛ كونه أحد الشروط الرئيسة للاندماج في الاقتصاد العالمي كما أن ارتباطه الوثيق بتحقيق النمو الاقتصادي يجعل منه موضوعًا يستحق الاهتمام.
- اعتبار النمو الاقتصادي هدف تسعى جميع الدول لتحقيقه عن طريق تطبيق مجموعة من السياسات ومن بينها السياسات التجارية، كما ان أهمية التجارة البينية في الدول العربية في تعزيز عملية التنمية الشاملة وتحقيق النمو الاقتصادي على المستويات الإقليمية والدولية.

- **حدود الدراسة:** يتم التركيز في هذه الدراسة على:

- **الحدود المكانية:** تشمل هذه الدراسة الاتحادين (الأوروبي و دول المغرب العربي) وكان ذلك تبعا لتقاربها الجغرافي.
- **الحدود الزمنية:** الفترة من سنة 2010 إلى غاية 2020.
- **منهجية الدراسة:** لمعالجة الموضوع اعتمدنا في دراستنا على:

المنهج الوصفيّ التحليلي في الجانب النظري والذي تم تقسيمه إلى فصلين و عرض من خلالهما مختلف المفاهيم والاسس النظرية المتعلقة بتطور التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وكذا العلاقة الموجودة بينهما أما **الجانب التطبيقي** للدراسة فسوف نعتمد فيه على المنهج الكمي القياسي القائم على استخدام الاسلوب الإحصائي بالاعتماد على السلاسل الزمنية (**le modèle de panel**) بهدف تحديد مدى تأثير التجارة البينية والخارجية على النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي مقارنة بدول المغرب العربي ومحاولة الإجابة على إشكالية الدراسة.

والخاتمة كانت عبارة عن مجموعة من النتائج والاقتراحات حول تنشيط التجارة البينية وبعث النمو الاقتصادي.

- **خطة الدراسة:** تعتمد الدراسة على الخطة الأتية:

– الإطار النظري للتجارة الخارجية.

– التفسيرات المختلفة للنمو الاقتصادي.

– أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي.

– واقع التجارة البينية والنمو الاقتصادي في الاتحادين.

– معوّقات التجارة البينية وسبل تنميتها.

– الخاتمة نلخص فيها أهم ما ورد من النتائج والاقتراحات وافاق البحث.

- **الدراسات السابقة:** هناك عدة دراسات سابقة من بينها:

❖ **الدراسة 01): أحمد كواز، (2008)**، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، مجلة جسر التنمية، العدد 73، المعهد العربي للتخطيط، الكويت وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك دور رشيد للحكومة في التأسيس العلاقة السليمة بين التجارة الخارجية والنمو .

❖ **الدراسة 02): عبد الغفار غطاس (2015)**، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2011)، مجلة الباحث، العدد15، وخلصت الدراسة على أن

الانفتاح التجاري له أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية تحديدا على نمو الناتج المجلي الإجمالي، تحسين الصادرات والواردات الحقيقية المؤدية بدورها إلى النمو الاقتصادي كما أن عملية التحرير التجاري لها تأثيرات جانبية على الاقتصاد الوطني أهمها التضخم .

- **الدراسة 03): قابوسة، بلهوشات، الحويج (2019)**، محددات التجارة البينية للأقطار المغاربية خلال الفترة (1985-2017)، الملتقى الدولي الثامن حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الوادي وخلصت الدراسة بمجموعة من النتائج من أهمها ارتباط كل من سعر الصرف ومؤشر تركز الصادرات والإرث الاستعماري بعلاقات سلبية معنوية إحصائيا مع الصادرات البينية المغاربية الممثلة للمتغير التابع .
- **الدراسة 04): شليحي وزورداني، (2020)**، دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، المجلد 08، العدد01، مجلة التكامل الاقتصادي، وكان الهدف من هذه الدراسة تبيان دور العلاقات التجارية بين دول المغرب العربي في تعزيز تكاملها الاقتصادي وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى ضعف حجم المبادلات التجارية والتي لا تتجاوز 3% من حجم التجارة الخارجية المغاربية وهذا ما يعكس فشلها في تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي .
- **الدراسة 05): Bourdon.M.H , Mouel.M.C ,Vijil.M (2013)**، The Relationship Between Trade Openness And Economic Growth: Some New Insights On The Openness Measurement Issue وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها ان الدول التي تصدر منتجات ذات أصناف ونوعية كبيرة تنمو بشكل أسرع ودرجة ارتباطها واعتمادها العالم الخارجي يكون اقل مقارنة بالدول ذات تنويع للصادرات.
- **الدراسة 06): Andres Giraldo (2016)**، International Trade and Economic Growth: Causality Relations Within NAFTA, southern Methodist University and Pontificia Universidad Javeriana Jesus Cañas, Federal Reserve Bank of Dallas، وتوصلت الدراسة إلى أن الدول التي وقعت في السنوات العشرين الماضية عدة اتفاقات للتجارة الحرة مع شركاء آخرين قصد تحريك عجلة النمو في المنطقة مع استمرار العلاقة بين المكسيك والولايات المتحدة حيث نجد أن هذه الكتلة الفرعية قد عززت صادراتها من التجارة مع زيادة الإنتاج. ضف إلى ذلك وجود تأثيرا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة والتجارة الثنائية على الناتج المحلي الإجمالي المكسيكي. قد تكون هذه النتائج مدفوعة بحقيقة أن

الاقتصاد المكسيكي أصغر مقارنة بالاقتصادات الكندية والأمريكية، ويعتمد إنتاجه على ما يتم تداوله فقط.

- ❖ **الدراسة 07):** (**Abdelkarim Djebri**، **(2020)** ، Do EU–Free Trade Agreement Improve The Foreign Trade Competitiveness In Morocco? Gravity Model Analysis، المجلد01، العدد 01، مجلة international Journal of Economics and Management Research، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن دولة المغرب بعقدها لاتفاقيات تجارية حرة مع الاتحاد الأوروبي قد أثرت بالسلب على تجارتها الخارجية وقدرتها التنافسية.
- ❖ **الدراسة 08):** **Hamimed**، **Mokhtari**، **(2021)**، Le lien entre ouverture commerciale, institutions et croissance économique: le cas des pays d'Europe Centrale et Orientale (PECO)، العدد 06، مجلة Journal des Etudes Economiques Contemporaines، وخلصت نتائج الدراسة بأن المؤسسات التي لها فعالية وانفتاح تجاري على الخارج مرتفعين يساهمان بالإيجاب على زيادة النمو الاقتصادي.

- **صعوبات الدراسة:** خلال معالجة لهذا الموضوع اعترضتنا عدة صعوبات منها:
  - **الواقع الاقتصادي للدول محل الدراسة:** في هذا الإطار واجهتنا صعوبات تخص عدم استقرار المؤشرات الكبرى المعتمدة في التحليل مما يجعل المقارنة أمرا صعبا، تباين الإحصائيات المتحصل عليها من مختلف المصادر.
  - **صعوبات تتعلق بندرة المراجع وجودة المعطيات:** حيث هناك صعوبات تتعلق خاصة بالجانب التطبيقي لهذه الدراسة وبالأخص نقص البيانات والمراجع خاصة بالنسبة لدول اتحاد المغرب العربي كاتحاد سواء بالنسبة للتجارة البينية أو مؤشرات النمو إذ نجد معظم المواضيع يركزون على الجزائر، المغرب وتونس او كل دولة على حدى .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

قبل التفصيل في هذا الموضوع لا بدّ من إلقاء لمحة عامة حول التجارة الدولية نظرا لأن التبادلات التجارية بين الدول تعد حقيقة فلا يمكن تصور الأنظمة الاقتصادية العالمية من غيرها اليوم، بحيث يتعذر لأي دولة الاعتماد على اقتصادها المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وهي منعزلة عن التفاعلات التجارية الدولية وتعتبر التجارة الدولية بمثابة المرآة العاكسة لواقع اقتصاد كل دولة باعتبارها واحدة من أهم محددات النمو الاقتصادي والتي تساهم في تحقيق الرفاهية للشعوب من خلال بلوغ مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية.

وانطلاقا من الأهمية المحورية التي تكتسبها التجارة الخارجية ظهرت العديد من الدراسات التي تتناول هذا النشاط من جوانب مختلفة، سعيًا منها إلى تفسير أسباب قيامه وكيفية سيره وتطوره إلى تحليل تأثيراته على اقتصاديات الدول ورفاهيتها. وتميزت هذه الجهود البحثية بتنوعها المنهجي و الإطاري واختلفت من مدرسة اقتصادية إلى أخرى ومن زمن إلى آخر حيث يتم تطويرها وتحديثها مستمرا من أجل مواكبة جميع المستجدات و التحولات الاقتصادية الراهنة.

ويؤدي تباين النظريات التي تسعى إلى تقديم تفسيرات لدوافع قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى اختلاف في سبل التعامل والتنظيم من دولة إلى أخرى، تبعا لطبيعة النظام السائد وحجم الدولة ومستوى تطورها، وتسعى الدول المشاركة في عمليات التبادل التجاري إلى تحقيق أهداف اقتصادية مختلفة، فمثلا الدول النامية تسعى إلى الاستفادة من المكاسب الديناميكية التي تحصل عليها من التجارة الخارجية؛ من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية او تسريع وتيرتها. وقد نتج عن ذلك بروز نوعين متباينين من السياسات التجارية، هما سياسات الحرية، والحمائية ولكل سياسة أنصار ومؤيدون.

وهو ما تحاول هذه الدراسة من خلال هذا الفصل الإشارة إليه بتبيان مختلف المفاهيم الاساسية التي تم طرحها في مجال التجارة الخارجية وشرح النظريات الجوهرية القائمة على تفسير أسباب قيامها، بدءًا من الأفكار التجارية، وصولا إلى النماذج الحديثة، إضافة إلى تحديد أطر تنظيمها على المستوى الدولي.

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

تعد التجارة الدولية القاعدة الأساسية التي تقوم عليها بنية العلاقات الاقتصادية الدولية ككل فهي تمثل حلقة وصل التي تربط مختلف دول العالم في نظام اقتصادي عالمي موحد، وقد شهدت تطورا ملحوظا وتوسعت نطاقها بحيث تعددت مفاهيمها واختلفت أسباب نشأتها، ودوافع ظهورها إضافة إلى تزايد أهميتها بصورة متفاوتة بين الدول وتتباين تأثيراتها حسب مستوى التقدم الاقتصادي لكل دولة وحجمها ومدى توفر عوامل الإنتاج لديها.

المطلب الأول: تعريف أنواع وعوامل تطور التجارة

تعتبر التجارة الخارجية عنصر أساسي تساهم بدرجة كبيرة في تحفير النمو الاقتصاديّ، و بالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، والنهوض بها يعد من اولويات واهداف كل الدول ، سواء المتقدمة او النامية على حد سواء . سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مفاهيم التجارة الخارجية ، أنواعها وكذا اهميتها واسباب قيامها.

1. التجارة الخارجية:

استخدم مصطلح التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي هيمنت فيها نظريات التجارة الحرة، عندما بدأت الدول الصناعية في البحث عن منافذ خارجية لتصريف منتجاتها وعن توفير مصادر المواد الأولية الازمة التي تحتاجها في صناعاتها عند الدول الأجنبية أخرى .

لطالما شكلت التجارة الخارجية محورًا مركزيا للعلاقات بين الدول، حيث كانت في الماضي سببا من أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد من أهم دوافع التقارب بين الدول، حيث تتيح للدول توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها و تسمح لها بأن تستهلك أكثر مما تنتج بفضل مواردها الخاصة[1].

يقصد بالتجارة الخارجية على أنها أحد فروع علم الاقتصاد، التي تركز على دراسة التعاملات الاقتصادية الدولية بما في ذلك حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول؛ إضافة إلى السياسات المؤثرة على هذه الحركات[2].

يمكن أن نضيف أيضا أن التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في شكل سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بين أفراد من كيانات سياسية مختلفة بهدف تلبية أكبر قدر ممكن من احتياجاتهم.

---

1 - LASARY.,(2005) , le commerce international a la portée de tous. , V1, SI, Sn, p12.

2 - محمد أحمد السريتي، (2009)، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص8.

و فيما يخص مفهوم التجارة الخارجية والتجارة الدولية فإنّ هناك من يعتبرهما وجهيْن لعملة واحدة، وهناك من يقول إنّه إذا توسعنا لنعرف الفرق بين المصطلحين يمكن القول إنّ الاختلاف بينهما كبير فالتجارة الخارجية جزء من التجارة الدولية؛ وهذا المصطلح يخرجنا عن المفهوم الكلاسيكي الضيّق لمضمون التجارة الخارجية، و يضاف إليها كل صور وأشكال التبادل التجاري التي نراها في عالمنا المعاصر حيث تشمل كلًّا من:

- التبادل الدولي للسلع والخدمات: أي التجارة الخارجية الملموسة وغير الملموسة.
- الهجرة الدولية: أي حركة العمالة بين دول العالم.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.
- التوافق البيئي: هو أحد منجزات " جولة اوروغواي " الثامنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وقد انتشر مصطلح "التجارة الدولية" بصفة رسمية في إطار هذه الجولة، و حلّ محلّ مصطلح "التجارة الخارجية[1].

ويقصد بالتجارة الدولية التجارة الخارجية، أي تلك التي تُمارَس في عالم اليوم كعالم الأمس فهو في حاجة إلى تبادل السلع والخدمات خارج الحدود السياسية للدول؛ في مجال الهجرة، والسياحة والتكنولوجيات، ورؤوس الأموال. كما هي في حاجة إلى التجارة على الرغم من أن التجارة سواء كانت داخلية أو خارجية نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل[2].

2. أنواع التجارة:

أسهم التطور التاريخي إلى تبلور الدولة القومية بحدودها السياسية، ولهذا يعتبر مبدأ رسم الحدود السياسية للدولة عنصرًا ذا أهمية كبيرة لفهم طبيعة التجارة الدولية، و يمكن تصنيف التجارة الى نوعين هما[3]:

- **التجارة الداخلية:** هي عبارة عن مختلف العمليات التجارية التي تجرى داخل حدود دولة معينة، وتتميز بحرية أكبر وتخضع لقوانين محددة، ويعتبر هذا النوع من التجارة الجزء الاكبر للتبادل التجاري، والذي يتم داخل حدود الدولة الواحدة من خلال قناتين هما تجارة الجملة والتي

---

[1] سامي عفيفي حاتم، (2005)، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، مصر، ص 32-33.

[2] عادل أحمد حشيش، (2002)، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 12.

[3] رشاد العصار، وآخرون، (2000)، " التجارة الخارجية"، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، ص 12.

تتضمن تداول المواد والسلع بكميات كبيرة وتجارة التجزئة فتختص في تبادل السلع بكميات أصغر.

- **التجارة الخارجية:** ويعني بها تلك التجارة التي تمارس خارج حدود الدولة، بما ان العالم المعاصر بحاجه دائمة الى تبادل السلع وتكنولوجيات ورؤوس الاموال، وتقوم هذه التجارة على اساس التصدير الذي يتضمن نقل السلع خارج حدود دولة ما، والاستيراد الذي يشمل ادخال السلع من الخارج، اذن هذه العملية تتم بين الدول من خلال عمليات التصدير والاستيراد حيث يتم فيها انتقال الموارد والسلع والخدمات من دولة لأخرى وفقا لأطر اداريه تنظيمية ومالية محددة. متفق عليها من الطرفين.

الا وأنه في السنوات الأخيرة عرفت المبادلات التجارية ظهور نمطا اخر، حيث اكتسب مصطلح **التجارة الإلكترونية** رواجا واسعا لدرجه أنّها أصبحت بمثابة المؤشر للّغة الخاصة بالثقافة المعلوماتية، التي تعتبر أيضا مصدر للثروة، ويمكن تعريف التجارة الإلكترونية بأنّها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تسهيل عمليّات تبادل السّلع والخدمات والمعلومات. فمن خلال هذه التّكنولوجيا يتمّ إنشاء روابط فعّالة بين الأطراف الفاعلة في السّوق، ممّا يتيح تبادل السلع والمعلومات بسرعة وكفاءة، بالإضافة إلى عمليات التحويل المالي بشكل رقمي[1].

كما يتم التفرقة بين التجارة الخارجية و التجارة الداخلية بعدة فوارق أخرى من بينها[2]:

- **اختلاف السياسات الوطنية:** تتعرض التعاملات التجارية الخارجية للعديد من القيود والعقبات سواء في شكل رسوم جمركية او قيود كمية او رقابة على الصرف الاجنبي من أجل تحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني، بينما لا توجد أيّ قيود أو عقبات على التعاملات التجارية الداخلية. أي هناك اختلاف في القوانين والتشريعات التي تحكم كلًّا من التجارة الدّاخلية والتّجارة الخارجيّة.
- **قدرة عناصر الإنتاج على التحرك:** قدرة حركة عوامل الإنتاج على التنقل داخل الدولة أعلى بدرجة كبيرة مقارنة بمثيلتها على المستوى الدولي؛ نظرا إلى وجود العديد من العوائق والحواجز التنظيمية التي تعترض تدفق هذه العوامل على المستوى الخارجي.

1 عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، (2004)، التبادل التجاري– الاسس العولمة والتجارة الإلكترونية، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، ص196.

2 محمود يونس وأخرون، (2015)، "التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية"، دار التعليم الجامعي، مصر، ص 11-17.

- **اختلاف في الأنظمة النقدية:** تستخدم المعاملات التجارية الداخلية عملة محلية خاصة بالدولة، حيث أن كل دولة تتبنى نظام نقدي خاص بها، فإن ذلك يؤدي إلى تباين في القيم التي ترتبط بها المعاملات الدولية. و هذا التفاوت يطرح مشكلة الصرف الأجنبي إضافة إلى ذلك لا تتمتع جميع العملات بنفس درجة القبول في الأسواق الدولية.
- **اختلاف في طبيعة الأسواق:** التجارة الخارجية تختلف عن التجارة الداخلية من حيث طبيعة المستهلكين، الأسعار، المنافسة وانفصالها واستقلالها عن بعضها البعض ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها: (الحواجز والقيود الطبيعية–القيود المصطنعة–اختلاف اللغة–اختلاف الأذواق).

3. عوامل تطور التجارة الخارجية

لقد عرف العالم التجارة بين الدول منذ القدم، وقد كبرت هذه الأخيرة مع تطور الحضارات، فالمصريون القدامى كانوا يستوردون الكثير من المنتجات من الدول المجاورة، كما انتشرت سفن الفينيقيين في مختلف أرجاء البحر الأبيض المتوسط، وبرُغم الصعوبات التي اكتنفت المبادلات التجارية في تلك الفترة بسبب محدودية وسائل النقل والاتصال ومخاطر الطرق البرية مع عدم قدرة الإنسان على تجاوز البحار؛ إلّا أنّ التجارة الخارجية نجحت في التطور.

وقد تأثرت التجارة الخارجية بعدة عوامل ساعدتها على المضي قدما، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي[1]:

– **رأس المال:** يعد عنصرا رئيسًا في أي نشاط اقتصادي، سواء كان نقديًا، أو وسائل إنتاج تسهم في تحقيق أرباح تستخدم في استثمارات أخرى، مما يزيد من حجم رأس المال، وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات على المستويين الداخلي والخارجي.

– **حرية التصدير والاستيراد:** وهي عبارة عن مجموعة من التسهيلات والمساعدات التي تسهم في تنشيط عمليات التبادل التجاري.

– **التنظيم الجمركي:** ويشمل جميع الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصدرة أو المستوردة، البعض من الاقتصاديين يرونها عائق أمام التطور التجاري، بينما البعض الآخر يراها أنها تفيد الاقتصاد الوطني.

1 لوعيل بلال، (2014)، العلاقة بين انفتاح والنمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2012)، مجلة علوم اقتصاد والتسيير والتجارة، العدد30، جامعة الجزائر3، الجزائر،ص 45–47.

– **وسائل النقل:** بمختلف أنواعها سواء كانت برية، بحرية أو جوية، فهي تساعد بشكل مباشر في تطوير التجارة الخارجية.

– **الأسواق:** هي الأماكن التي تتم فيها عمليات تبادل المنتجات سواء كانت سلع أم خدمات.

– **الاستهلاك:** يعتبر محرك رئيسي الذي يساهم في تطوير التجارة الخارجية، فكلما زاد مستوى دخل المستهلك ارتفعت قدراته الشرائية مما يدفعه إلى البحث عن منتجات ذات جودة عالية و التي غالبا ما تكون مستوردة.

– **وسائل الاتصال:** تؤدّي هذه الوسائل دورا مهما في نقل المعلومات المتعلقة بالسّلع والخدمات بسرعة مما يحقق وفورات زمنية، كما تساعد أيضا في عمليات التوزيع عن طريق الإعلان والإشهار.

المطلب الثاني: هيكل التجارة الخارجية:

تتكون التجارة الخارجية من ثلاثة عناصر[1]:

1. **الصادرات:** هي العمليات التجارية المتعلقة بتبادل السلع والخدمات التي ينقلها المقيمون في دولة معينة إلى غير المقيمين، داخل الحدود الإقليمية للدولة أو خارجها. وهي أيضًا عبارة عن اتفاقية مع اطراف أجنبية على السلع والخدمات المنتجة داخل أراضي الدولة، ممّا يؤدي إلى زيادة دخل الدولة المصدرة.

وتنقسم الصادرات إلى صادرات ملموسة وغير ملموسة:

- **الصادرات الملموسة:** هي عبارة عن السلع والبضائع التي يتم بيعها من قبل المقيمين في دولة ما إلى المقيمين خارجها، والتي تنتقل عبر الحدود من داخل الدولة إلى خارجها.
- **الصادرات غير الملموسة :** تتمثل في حركة الخدمات التي تتم بين المقيمين في الدولة والآخرين الموجودين خارج حدودها، وتشمل هذه الفئة قطاعات متنوعة من التامين، السياحة، النقل، الدراسة أو العمل في الخارج، تدفق رأسمال للاستثمار في الخارج، النفقات والبعثات الديبلوماسية.

2. **الواردات:** هي تلك العمليات المتعلقة باقتناء السلع والبضائع من الغير المقيمين سواء داخل الحدود الإقليمية للدولة او خارجها، ومن جانب أخر تمثل الواردات الإنفاق المحلي على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في الخارج، مما يساهم في تسريب جزء من الإنفاق الإجمالي.

---

1 عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، (2003)، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، لبنان، ص 43-45.

و ترتبط هذه الواردات ارتباطا وثيقا بميزان المدفوعات الدولي، حيث يحتوي هذا الأخير على انواع متنوعة من التدفقات من أهمها:

- استيراد السلع المختلفة.
- استيراد الخدمات المتنوعة كنفقات التامين والشحن، موارد السياحة والأرباح.
- استيراد رؤوس الأموال عن طريق الاقتراض أو دخول الاستثمارات المباشرة.

يمكن تصنيف الواردات إلى عدة اقسام نذكر منها مايلي:

- **الواردات الملموسة**: وتتمثل في السلع والبضائع التي يتم اقتناؤها وتحويلها من الخارج إلى داخل الدولة.
- **الواردات الغير الملموسة**: تشمل هذه الفئة الخدمات المتعددة نذكر منها:

- خدمات التامين والنقل الدولي.
- تدفق رأسمال المتمثل في الاموال المستثمرة في الخارج.
- العمليات الحكومية مع الخارج كالإقراض الدولي، البعثات والنفقات الديبلوماسية، عوائد الحقوق الفكرية والصناعية والامتيازات التجارية.

كما يمكن تقسيم الواردات إلى **واردات مؤقتة** (عبارة عن السلع والمواد التي تستورد لمدة معينة تم تعاد إلى الخارج بعد انقضاء المدة).

الواردات النهائية وهي عبارة عن سلع وخدمات واموال التي تستورد بشكل دائم للاستهلاك او استخدام داخل الدولة.

3. **الميزان التجاري**: يشمل الميزان التجاري على الصادرات والواردات السلعية، بما في ذلك الذهب الغير النقدي المتبادل بين المقيمين والغير المقيمين، وتكون الصادرات مقومة بقيمة (FOB) والذي يعكس قيمة السلعة إلى غاية وصولها إلى ميناء الشحن، اما الواردات فتقوم بقيمة (CIF) أي تحدد قيمة السلعة في ميناء الوصول.

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية و أهميتها:

يمكن تفسير أسباب الانفتاح التجاري إلى[1]:

- مشكلة الندرة النسبية: مهما اختلفت النظم السياسية والسياسات الاقتصادية في دول العالم ومهما كانت قدراتها وقوتها الاقتصادية فإنها لا تستطيع تبني سياسة الاكتفاء الذاتي بشكل كامل ولفترة طويلة.
- المكاسب والمزايا التي تتحقق من قيام التبادل التجاري، إذ تقوم الدول بتصدير السلع التي تتمتع بها بالوفرة النسبية وتستورد السلع ذات الندرة النسبية، الأمر الذي يتيح لها تحقيق هدفين في وقت واحد أولهما تصريف الفائض من منتجاتها الزائدة عن احتياجات السوق المحلي، وثانيهما الحصول على سلع من الخارج بأسعار تقل نسبيا عن تكلفة انتاجها محليا.
- رغبة بعض الدول في تصريف فائض انتاجها الناجم عن ارتفاع المستوى المعيشي فيها.

2. أهمية التجارة الخارجية: يكتسب لقطاع التجارة الخارجية أهمية بالغة بالنسبة لكافة الدول لما له من دور حيوي في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، مما يساهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية وبالتالي تحسين مستويات الدخل مما ينعكس بالإيجاب و يحفز على التطور الاقتصادي والاجتماعي. وقد زادت أهمية التجارة الخارجية في الآونة الاخيرة نتيجة لزيادة في اقتصاديات الحجم و التقدم التكنولوجي و توفر وسائل الإنتاج المتطورة مما يساعد في رفع حجم الإنتاج إلى مستويات توفق الاستهلاك المحلي مما يستلزم ضرورة تصدير هذا الفائض، إضافة إلى ذلك تفشي ظاهرة التخصص والتي قد ينجم عنها يخلق منها إهمال لباقي السلع وبصفة عامة يمكن تحديد أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية[2]:

– تعتبر مؤشر أساسي للقدرة الإنتاجية للدول ومعيار اساسي لتقييم تنافسيتها.
– تعمل على تسهيل انتقال التكنولوجيا الحديثة و تعزيز علاقات التعاون و التكامل الاقتصادي.
– تحسين وضعية ميزان المدفوعات و زيادة احتياطي الدول من العملة الصعبة.
–تنشيط وتحفيز الأنشطة الاقتصادية داخل الدولة.

1 جمال الدين جويدان الجمل، (2013)، التجارة الخارجية، الناشر مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، الأردن ، ص 15.
2 شليحي الطاهر، (2020)، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018–2020)،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد21 ، العدد 01، جامعة باتنة1، الجزائر،ص86.

– تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية كمعدل النمو الاقتصادي و معدل البطالة و غيرها من المؤشرات الاقتصادية الحيوية.

3. فوائد التجارة الخارجية: للتجارة الخارجية فوائد عديدة نذكرها فيما يلي[1]:

– **زيادة الرفاه الاقتصادي:** من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب سواء من خلال توفيرها بتكاليف أقل عن طريق الاستيراد من الدول التي تمتلك ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفورات الحجم الاقتصادية، أو بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم.

– **الاستغلال الأمثل للموارد:** فبدلا من أن تقوم الدولة بإنتاج كل احتياجاتها وهذا ما يؤدي إلى هدر الموارد الطبيعية المكتسبة التي تمتلكها، فإنها بدلا من ذلك تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بإنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة مع الدول الأخرى وتستورد السلع التي تتمتع الدول الأخرى بميزة نسبية في إنتاجها وهذا ما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لموارد الدولتين.

– **التجارة الخارجية مؤشر للقدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجية:** وذلك من خلال القدرة التصديرية والاستيرادية وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وعلى الميزان التجاري[2].

المطلب الرابع: أشكال الانفتاح التجاري ومؤشراته:

1. اشكال التحرير التجاري

<u>من حيث جوانب التحرير</u>: هنالك أربعة أشكال للتحرير التجاري[3]:

- **التحرير أحادي:** تعمل الدولة على إزالة الحواجز الحمائية بمفردها ، حيث ترى أنها ستجني منافع أكثر من التجارة الدولية من خلال تخفيف القيود من طرفها على الدول الأخرى.
- **التحرير الثنائي:** حيث يتم الاتفاق بين الدولتين بهدف تخفيض الحماية المطبقة على التجارة بينهما.
- **التحرير الإقليمي:** يشير هذا الأخير إلى تطوير ترتيبات تجارية بين مجموعة من الدول تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري وإقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها.
- **التحرير متعدد الأطراف:** يتم التحرير على مستوى عالمي من خلال اتفاقيات دولية تكون مفتوحة لمختلف الدول للانضمام اليها.

---

1 موسى سعيد مطروآخرون، (2001)، "التجارة الخارجية"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص18.

2 يوسف مسعداوي، (2010)، دراسات في التجارة الدولية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 12.

3 محمد صفوت قابيل، (2008)، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، ص 16-17.

التحرير الإرادي والتحرير الإجباري:

- **التحرير الإداري:** تسعى الدول إلى تحرير تجارتها بشكل اختياري بهدف تحقيق مستوى أعلى من الاندماج في الاقتصاد العالمي و الاستفادة من المزايا التي تنجم عن تحرير تجارتها الخارجية.
- **التحرير الإجباري:** يحدث هذا النوع من التحرير تحت ضغوط وشروط تمليها المؤسسات الاقتصادية الدولية الكبرى كمنظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وتقوم هذه الاقتصاديات بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي كإصلاح نظام سعر الصرف، إصلاح النظام التجاري وكذا انتقال رؤوس الأموال حتى تضمن استمرار دعم هذه الهيئات لها.

التحرير السطحي والتحرير العميق[1]:

- **التحرير التجاري السطحي:** يركز هذا النوع على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية، و يعتبر اسلوب غير كافي لتحقيق الاستفادة الكاملة من مزايا التحرير التجاري.
- **التحرير التجاري العميق:** يشمل هذا التحرير اضافة إلى ازالة الحواجز التقليدية، السماح بحرية تنقل الأشخاص و يتضمن توحيد وتقريب القوانين والتشريعات ذات الصلة بالتجارة، كما يهدف إلى إزالة العوائق البيروقراطية المتعلقة بإجراءات الجمركية.
- **التحرير التدريجي والتحرير الانتقائي:** يتم من خلاله تحرير التجارة وفق مراحل بإتباع خطة مرسومة يتم تنفيذها في مدة زمنية معينة، اما التحرير التجاري الانتقائي فيقتصر على تحرير مجموعة محددة من المنتجات، و الإبقاء القيود على البعض الأخر.

التحرير التجاري من خلال الإطار الإقليمي والإطار المتعدد الاطراف

- **ترتيبات التجارة الإقليمية:** والتي تعرف بالتكامل الاقتصادي والذي يتم عبر مراحل مختلفة، والذي يهدف إلى تحقيق اتحاد مجموعة من المفردات الاقتصادية في كيان واحد، وغالبا ما يكون هذا التكتل ضمن اقليم جغرافي معين.
- **الإطار المتعدد الأطراف:** هي عبارة عن مجموعة من الاجراءات والقواعد متفق عليها دوليا و التي تهدف إلى تنظيم وتنشيط التجارة الدولية في مختلف المجالات والقطاعات ، بما في ذلك السلع الصناعية، السلع الزراعية، الخدمات، حقوق الملكية الفردية في أي دولة من دول

[1] احمد فاروق غنيم، (2014)، حول تحرير التجارة،مركز المشروعات الدولية الخاصة،مصر،ص 12.

الاعضاء ، كما تهدف إلى إرساء شروط جماعية عادلة و متكافئة للمنافسة، من خلال تحفيز الدول و تشجيعها على تقليص التعريفات الجمركية، وإزالة الحواجز التجارية، كما نصت هذه الاتفاقيات على اعتماد التعريفات الجمركية كوسيلة لتحقيق أهداف الحماية التجارية المطلوبة، دون اللجوء إلى وسائل الحظر والتقييد الكمي والتراخيص والإجراءات الإدارية التقييدية الأخرى[1].

2. **مؤشرات قياس التحرير التجاري:** يقاس الانفتاح التجاري بعدة مؤشرات تعمل هذه الأخيرة على تقييم درجة انفتاح اقتصاد دولة ما على التجارة الخارجية نذكر منها[2]:

- **مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي:** يعد هذا المؤشر من أبرز المؤشرات المستخدمة في تقييم درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي، إذ يعكس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية، ويحدد مدى انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي، ودرجة ارتباطه به ويعبر عنه بالصيغة الرياضية التالية.

$$T = \frac{(\mathrm{X} + \mathrm{M})}{\mathrm{PIB}}$$

حيث **X:** الصادرات، **M:** الواردات، **PIB:** الناتج المحلي الخام

- **مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية:** يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد دولة ما على تصدير سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع. ويمكن اعتباره أحد مقاييس التبعية الاقتصادية، بحيث عندما تكون نسبة هذا المؤشر مرتفعة، يصبح اقتصاد الدولة أكثر عرضة للتأثر بالإجراءات التي تتخذها الدول المستوردة، خاصة إذا كانت السلع المصدرة معرضة لتقلبات أسعار حادة. هذا الوضع يؤثر سلبًا على ايرادات الدولة من العملات الأجنبية، والتي تُعد ضرورية لتمويل عملية التنمية و يعبر عليه رياضيا كما يلي:

$$CC = \left[\sum_{i=1}^{i=n} \left(\frac{\mathrm{Xit}}{\mathrm{Xt}}\right)^2\right]^{1/2}$$

---

1 سامي عفيفي حاتم، (2003)،التكتلات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق،الدار المصرية اللبنانية،مصر، ص 30.

2 موراد تهتان، رضوان بن عروس، (2017)، الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مجلة الأفاق الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جامعة تبسة، الجزائر،ص241-242.

- جمال قاسم حسن،محمد إسماعيل، (2012)، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص 20-22.

حيث: CC يعبر عن مؤشر التركيز السلعي للصادرات، Xit تمثل صادرات الدولة من السلعة i خلال الفترة (t) و Xt يعبر عن مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة (t).

- **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية:** يتم به قياس مدى اعتماد دولة ما في صادراتها على دولة واحدة أو عدد محدود من الدول. و كلما ارتفع هذا المؤشر، زادت احتمالية تأثر الدولة بالقرارات السياسية والتقلبات الاقتصادية في الدول المستوردة. وهذا المؤشر يشبه مؤشر التركيز السلعي وبالتالي يمكن استخدام نفس الأدوات والمقاييس المستخدمة في قياس التركيز السلعي لتقييم التركيز الجغرافي للصادرات ويمكن تعبيره عنه من خلال الصيغة الرياضية التالية:

$$CP = \left[\sum_{i=1}^{i=n}\left(\frac{\text{Xit}}{\text{Xt}}\right)^2\right]^{1/2}$$

حيث: CP يعبر عن التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية، Xit يعبر عن الصادرات الوطنية للدولة i خلال السنة t، Xt يمثل مجموع الصادرات الوطنية خلال السنةt.

- **مؤشر التبادل التجاري:** يُستخدم لقياس التغيرات النسبية في أسعار الصادرات والواردات دولة ما، ويعكس مدى قدرة الدولة على تحقيق فوائد تجارية من خلال التبادل الدولي ويمكن التعبير عنه رياضيا من خلال العلاقة التالية:

مؤشر التبادل التجاري= (الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات/ الرقم القياسي للسعر وحدة الواردات) ×100.

- **مؤشر الميزة النسبية:** يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة في تقييم اهمية السلع المعنية التي تنتجها دولة ما في الأسواق العالمية، وتكون السلعة i ذات ميزة نسبية اذا كانت قيمة المؤشر أكبر من 1.

$$\boldsymbol{RCAij = \frac{X_{ij}/_{Xi}}{X_{wj}/_{Xw}}}$$

Xij: الصادرات العالمية وXwj صادرات الدولة من السلعة.j

Xi وXw الصادرات الكلية للدولة والعالم.

– **حصة الصادرات السلعية في الأسواق العالمية** : يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الكمية المستخدمة في تحليل قدرة تنافسية الدول في الاسواق العالمية بحيث يحسب هذا المؤشر نسبة صادرات الدولة من منتج معين في الأسواق العالمية إلى إجمالي واردات السوق العالمية من نفس المنتج ويعبر عنه بالعلاقة التالية :

$$ms = \frac{\mathbf{Xi}}{\mathbf{mi}}$$

Xi: صادرات السلعة i للدولة للسوق المستهدف.

mi : واردات السوق الإجمالية من السلعةi.

– **مؤشر تركز الصادرات:** يقوم هذا المؤشر بتقييم درجة تركز الصادرات السلعية لدولة ما، وتنحصر قيمته ما بين 0 و1، حيث تعني قيمة 1 إلى التمركز الكامل والتام للصادرات، مما يدل على أن الدولة المصدرة تعتمد على مجموعة محددة من السلع في تجارتها.

$$H_i = \sqrt{\Sigma\left(\frac{X_{ij}}{Xj}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}} \Big/ 1 - \sqrt{\frac{1}{n}}$$

حيث: xij صادرات الدولة **(j)** من السلعة (i) و (Xj) الصادرات الكلية للدولة (j) و n عدد السلع الإجمالي.

– **نصيب الفرد من التجارة الخارجية:**

هو عبارة عن متوسط ما يحققه الفرد الواحد من اجمالي تجارة الدولة الخارجية ويحسب نصيب الفرد من التجارة الخارجية[1] وفق المعادلة التالية:

نصيب الفرد الواحد: (قيمة الصادرات+قيمة الواردات)//عدد السكان.

و هذه الصيغة توضح مدى أهمية التجارة الخارجية في حياة الفرد ومن خلالها ايضا يمكن المقارنة بين متوسطات نصيب الفرد في الدول المختلفة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

[1] رعد حسن الصرن، (2000)، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ،الجزء الثالث، دار الرضا للنشر، سوريا،ص34.

تسعى نظريات التجارة الخارجية إلى توضيح الأسس التي يقوم عليها التبادل الدولي، وأسباب قيامه، بالإضافة إلى الكيفية التي تتفاعل بها الاقتصاديات الوطنية المتنوعة مع بعضها البعض. وقد تباينت آراء المفكرين حول طبيعة هذه الأسس، وذلك وفقًا للعصر والمدرسة الفكرية التي ينتمون إليها، مما أدى إلى تعدد وجهات النظر في تفسير هيكل التبادل الدولي. ومن بين هذه النظريات، هناك من ساهم في توسيع وتطوير الأفكار التي سبقتها، في حين برزت نظريات أخرى لتعارض أو تناقض ما سبقها من أفكار، ولكن في مجملها تهدف إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة منها :

لماذا تحدث التجارة الخارجية؟ العوامل التي تحدد نمطها؟ ماهي المنافع و المكاسب التي تعود على الأمم منها؟ ما تأثيرها على الاقتصاد المحلي والعالمي؟ ومن هذه النظريات نذكر منها ما يلي:

المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي التجارة الخارجية

قبل التطرق إلى نظريات المدرسة الكلاسيكية لابد من التنويه إلى أن هناك دراسات سابقة تطرقت إلى تفسير التجارة خلال القرن الثامن عشر، مثل مدرسة الفيزيوقراط في فرنسا و التي تعتبر أن مصدر الثروة هو ما توفره الطبيعة من منتجات زراعية، بالتالي ترى أن جهد المزارعين وعملهم هو المصدر الرئيسي للثروة إذ دعت هذه المدرسة إلى فتح الاقتصاد بدون قيود تجارية بما في ذلك المنتجات الصناعية و من هنا بدأت دعوة لما عرف به" دعه يعمل ...دعه يمر1. و المذهب التجاري في القرن العشرين الذي ارتكز على فكرة أن المعادن الثمينة هم أساس الثروة الحقيقية التي تجلب الرفاهية للامة، لذلك يتطلب على الدولة أن تحتفظ بالمعادن الثمينة التي تملكها وأن تسعى لجمع أكبر قدر ممكن منها، ولتحقيق هذا الهدف فإن التجاريين يشيرون إلى تنفيذ عدد من الوسائل أهمها العمل على استغلال المناجم المنتجة لهذه المعادن، ومنع خروجها من الدولة وتشجيع دخولها وحتى تستطيع الدولة القيام بذلك، فإنه يتحتم عليها أن تقلص من وارداتها من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتها إلى هذه الدول لتحقيق ميزان تجاري إيجابي في صالح الدولة؛ غير أن نقطة التحول في إقامة تحليل نظري للتجارة الدولية كان من خلال المدرسة الكلاسيكية.

لقد برزت النظريات الكلاسيكية مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، كرد فعل على المذهب التجاري وافكاره القائمة على فرض القيود على التبادلات التجارية الخارجية من اجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المعادن الثمينة، فجاءت هذه النظريات مدافعة عن حرية التجارة الخارجية،

1 أحمد الكواز،(2009)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المجلد 8، العدد 81، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 3.

معللة بأن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن فقط فيما تمتلك من معادن نفيسة ، وإنما أيضا فيما يتوفر لديها من موارد اقتصادية حقيقية من أراضي ومباني وسلع الاستهلاك وغيرها[1]، ومن أهم هذه النظريات نذكر منها ما يلي[2]:

1. نظريـة الميـزة المطلقـة لأدم سـميث: جاءت على يد الاقتصادي **أدم سـميث*** ،و بالرغم من اندثارها علميا إلا أن معرفتها تعد ضرورية لفهم نظرية المزايا النسبية التي ترتكز على تفاوت النفقات أو الأسعار النسبية، و تسمى كذلك بنظرية التكاليف المطلقة حيث يقصد بها أقل كلفة تصرف على سلعة أو خدمة واحدة تنتجها دولتان معا، ولا تختلف هذه الكلفة عن الكلفة العادية إلا من حيث مقدارها إذا قورنتا معا، و هذا يعني أن الفكرة العامة للنظرية هي أن " المنفعة المطلقة توجد عندما تنتج إحدى الدول السلعة أو الخدمة بتكاليف أقل من الدولة الأخرى"، فوفقا لها على كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بأعلى كفاءة إنتاجية، مما يدفعها إلى التخصص في المنتجات التي تمنحها ظروفها الطبيعية ميزة مطلقة، و يتحقق ذلك من خلال تقسيم العمل الدولي الناتج عن توسع نطاق السوق.

تعرضت النظرية إلى عدة انتقادات من أهمها[3]:

- هذه النظرية تحصر التبادل التجاري ما بين دولتين وسلعتين فقط ولكن في الحقيقة المسالة أكثر تشعبا وتعقيدا.
- إن بعض الدول لا تتمتع باي تفوق مطلق في انتاج أي سلعة، ووفقا لنظرية ادم سميت فهذا يعني ان هذه الدول غير قادرة على تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية، وبالتالي ستجد نفسها غير قادرة على الاستيراد نتيجة لعدم قدرتها على الدفع، مما يودي إلى انكماش وتقلص حجم تجارتها الخارجية.
- هذه النظرية تفسر جزءا من التجارة العالمية لاسيما التبادلات بين الدول المتقدمة والدول النامية، إلا أنها تعجز عن تفسير التجارة القائمة بين الدول المتقدمة فيما بينها.

---

1 مجدي محمود شهاب، (2007)، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر،ص19.

2 عبدات مراد، (2017)،التبادل الدولي بين طروحات نظريات التجارة الدولية وواقع المتغيرات الاقتصادية العالمية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد1، العدد 14، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 41-42.

* **أدم سميث (1723- 1790)، ولد بإسكتلندا له عدة أعمال وأبحاث في مسائل الاقتصاد السياسي، يعتبر والد الاقتصاد الحديث على نطاق واسع، من أهم مؤلفاته كتاب" ثروة الأمم سنة 1776، ويعتبر من أعظم ما أبدع وأول عمل يتناول الاقتصاد الحديث.**

3 محمد دياب، (2010)، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة 1، دار المنهل اللبناني، لبنان، ص96-97.

- لم يفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية، باعتباره أن القواعد التي تنظم التجارة الخارجية هي نفسها التي تنظم التجارة الداخلية، ولكن ريكاردو رأى عكس ذلك حيث يعتبر أن عناصر الإنتاج لا تنتقل بسهولة في التبادلات الخارجية كما هو الحال داخل الدولة، وقد قام هذا الأخير بشرح وتفسير هذا الاختلاف فيما اسماه بقانون " النفقات النسبية"[1].

2. نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو: لقد نجح ريكاردو* في التمييز بين التبادل الداخلي و التبادل الدولي من خلال نظريته، والتي تلخصت في أنه إذا سادت حرية التجارة فإن كل دولة تتجه إلى تتخصص في إنتاج السلع التي يمكن ان تنتجها بتكلفة أقل نسبيا من غيرها من الدول و تستورد السلع التي تنتجها الدول أخرى بتكلفة منخفضة نسبيا وهذا يدل على ان التجارة الدولية تقوم عندما تختلف التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول.

لقد بينت النظرية على فرضيتين، المنافسة الكاملة وتبات الغلة، وهما فرضيتان غير واقعيتين إذ ينبغي التخلي عنهما[2]:

- فرضية المنافسة الناقصة خاصة أن القطاعات الصناعية التي تشكل مصدر هام للتجارة الدولية تعالج في دراسات الاقتصاد الصناعي كاحتكارات قلة.
- تقوم النظرية على فكرة وجود اختلاف بين الدول، ولكن من المستحيل لأي دولة أن تكون مصدر ومستورد في نفس الوقت لنفس المنتجات، وعليه فهي لا تفسر الجزء المهم من المبادلات الذي يتم بين الدول المتقدمة و التي تتشابه في اقتصادياتها من حيث عوامل الإنتاج وتتقارب في مستويات تقدمها، وكذلك في المنتجات التي تتم تجارتها.
- النظرية لا تأخذ في الحسبان وجود شركات متعددة الجنسيات.
- تفترض النظرية أنه حالة التوظيف الكامل هي الحالة الطبيعية الدائمة للاقتصاد لأن قوى السوق الحرة قادرة على معالجة أي اختلال في التوازن، ولكن الأحداث العالمية، وخاصة الأزمة العالمية الكبرى سنة(1929) كشفت عدم صحة هذا الافتراض، و أثبتت أن النظام الرأسمالي غير قادر على استعادة التوازن تلقائيًا في حالة حدوث أي اختلال.

---

1 زينب حسن عوض الله، (2004)، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 11- 12.

* **دافيد ريكاردو (1772 – 1823) مفكر اقتصادي إنجليزي، وضع عدة نظريات من بينها نظرية القيمة، والتوزيع والربح والريع،والنقود.... الخ، نشر كتابه"مبادئ الاقتصاد السياسي "سنة 1817.**

2 عبد الحميد زعباط، (2004)، نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها" ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 08، العدد 01، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 135-136.

- تعتبر نظرية التكاليف النسبية ان التجارة الخارجية تتصف بالثبات في حين أنها في الوقت الحاضر أصبحت اكثر ديناميكية[1].

إن نظرية الميزات النسبية كما وضعها ريكاردو تعتبر غير كاملة، إذ أنها لم توضح كيفية تحديد أسعار الصرف الدولية الذي يتم على أساسها تبادل السلع في التجارة الدولية[2] .ومن هنا أتى جون ستيوارت ميل لسد هذه الفجوات من خلال نظريته " الطلب المتبادل " أو" القيم المتبادلة."

3. نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل: لم يتطرق ريكاردو في نظريته للتكاليف النسبية إلى تحديد قيمة كل من السلع المتبادلة دوليا، وإلى تبيان كيفية توزيع المكاسب بين هذه الدول وهذا هو فحوى نظرية القيم الدولية **لجون ستيوارت ميل*** حيث قامت نظريته على افتراض أن كل دولة لديها كمية معينة من العمل تُنتج به أحجامًا متفاوتة من الناتج وبالتالي فمناقشته تركزت حول الكفاءة النسبية للعمل. وقد بُنيت هذه النظرية على أساس الطلب المتبادل بين الدول. ولقد اهتم جون ستيوارت ميل على المعدل التبادل الفعلي بدلاً من التبادل المحتمل، كما أشار إلى ضرورة التفريق بين التبادل الداخلي والدولي.

تعتبر آراء جون ستيوارت ميل لها إضافات قيّمة في مجال التجارة الخارجية، و قد ساهمت في تعزيز النظرية الكلاسيكية، إلا أنها هي الأخرى تعرضت إلى الكثير من الانتقادات من أبرزها:

- تعود المكاسب الكبيرة من تحرير التجارة الدولية بشكل أساسي إلى الطلب الأقل، بينما تكون المكاسب الأقل إلى الطلب الأكبر، إذ يتم تحديد سعر الصرف بناءا على قوة طلب الدولتين على السلعتين، و مدى مرونة هذا الطلب، وبالتالي فإن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكاسبً أكبر من الدولة الكبيرة نظرا لأن طلبها أقل.
- تركز هذه النظرية على الأسواق الرّخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم المكاسب الدولية.
- افتراض هذه النظرية تكافؤ أطراف المتبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن أن لا يلعب الطلب المتبادل دور رئيسي في تحديد نسبة التبادل الدولي، إضافة إلى ذلك

---

1 محمد أحمد السريتي،(2009)، اقتصاديات التجارة الدولية، مؤسسة رؤية للطباعة، الطبعة الأولى، مصر، ص 62.

2 علي عبد الفتاح أبو شرار، (2007)، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص91.

* **جون ستيوارت ميل (1806– 1873)، فيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد بلندن عام 1806 من مؤلفاته (مبادئ الاقتصاد السياسي) سنة 1848.**

فإن تحقيق التوازن بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق نسبة التبادل الدولي يعتبر عائقًا أمام هذه النظرية[1].

المطلب الثاني: التفسير النيوكلاسيكي في التجارة الخارجية:

ظلت النظريات التقليدية سائدة حتى الحرب العالمية الأولى، غير أن الحرب قلبت كل موازين التجارة الخارجية وغيرت من طبيعة مبادلاتها ، ما دفع بالعديد من الاقتصاديين لإعادة التفكير في تلك النظريات، واستدعى هذا الوضع ظهور عدة محاولات من أجل التحري والبحث أكثر قصد تفسير التجارة الدولية معتمدين في تحليلهم على مقاربات أكثر واقعية و انسجامًا مع الواقع المعاش ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

1. **نظرية نسب عوامل الإنتاج لهيكشر-أولين:** يعود الفضل في ابراز اساسيات هذه النظرية إلى الاقتصاديين السويديين، (**هكشر** *سنة 1919) و تلميذه (**أولين** *سنة 1933) الذي عمل على تطوير ما جاء به أستاذه هكشر، ثم الاقتصادي (صامويلسون سنة 1941).[2] و توصلوا إلى نتيجة هامة، مفادها أن اختلاف التكاليف (الأسعار النسبية) بين الدول، يرجع إلى تفاوت وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول.

ومن هنا فإن نظرية هيكشر أولين ترى أنه عندما يتم التبادل الحر بين الدولتين، فإن كل دولة ستتخصص في إنتاج السلع التي تتطلب كميات كبيرة من عوامل الإنتاج المتوفرة لديها نسبيًا، وتقوم بتصديرها، في حين تستورد السلع التي يتطلب إنتاجها كميات كبيرة من عوامل الإنتاج النادرة لديها نسبيا، وبهذا التبادل الدولي للمنتجات يكون بشكل غير مباشر تبادل لعوامل الإنتاج المتوافرة في مختلف الدول[3].

هناك العديد من الانتقادات لهذه النظرية أولها يتعلق بالافتراضات التي قامت عليها:

---

1 زينب حسن عوض الله، (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

* **إيلي هيكشر (1919)، اقتصادي سويدي مختص في التاريخ الاقتصادي، من مؤلفاته تأثير التجارة الخارجية على توزيع الإيرادات.**

* **برتل أولين (1933)، اقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة نوبل، من مؤلفاته التجارة الإقليمية.**

2 Michel Rainelli,(2003), le commerce international, 9éme éditions, édition la découverte, paris,France, p47.

3 جمال الدين جويدان الجمل، (2013)، مرجع سبق ذكره، ص34-36.

– تفترض النظرية تشابه دوال الإنتاج ، وهذا معناه الغاء لأثر البحوث و التطوير و ما يمكن أن ينشأ عنهما من تقدم تكنولوجي يتيح للدول الاستفادة بمزايا نسبية مكتسبة تؤهلها للتخصص في إنتاج وتصدير السلع ذات الكثافة التكنولوجية العالية[1].

– افتراض أن إنتاج و تبادل السلع و الخدمات يحدث في ظل شروط المنافسة الكاملة؛ فإن النموذج لم يأخذ بعين الاعتبار إنتاج وتبادل السلع والخدمات في ظل الأسواق الاحتكارية ولم يولي أهمية كافيَة لظاهرة تنوع المنتجات وأثرها في قيام التجارة الخارجية بين الدول .ولقد اكتسبت هذه الظواهر أهمية بالغة بحيث لم يعد من الممكن إغفالها أو استبعادها من جوهر نظريات التجارة الخارجية[2].

– إضافة إلى تجانس وحدات عناصر الإنتاج إذ أن هذه النظرية ركزت فقط على الفوارق الكمية في عناصر الإنتاج (كالندرة والوفرة) وأهملت تماما الفروقات النوعية لهذه العناصر (كأنواع الأراضي المختلفة أنواع العمل، المهارات...)[3].

2. نظرية تساوي أسعار عناصر الإنتاج لهيكشر– أولين – صامويلسون: بين العالم الاقتصادي الأمريكي **بول صاميولسون Samuelson*** من خلال نظريته سنة 1948 بأن ارتفاع سعر سلعة معينة قد يؤدي إلى زيادة أجور عوامل الإنتاج المستخدمة بشكل مكثف في إنتاجها مما يؤدي الى تعادل أسعار عوامل الإنتاج وطبقا لهذه النظرية التي تعتمد على الوفرة في عوامل الإنتاج، فإن قيام التبادل الدولي يؤدي إلى تساوي الأسعار النسبية المطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول، و تنص هذه النظرية على أنه في حالة وجود تجارة حرة بين الدول فإن فوارق في أسعار السلع ستتقلص بشكل كبير وبذلك تتساوى أجور عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، وتؤكد فرضية صاميولسون أنه في ظل تجانس عناصر الإنتاج وتشابه التقنيات التكنولوجية والمنافسة الكاملة والحركة المطلقة للسلع فإن التبادل الدولي سيؤدي إلى تعادل أسعار عناصر الإنتاج بين الدول وتفترض هذه النظرية.

– عوامل الإنتاج غير قابلة للانتقال إلا داخل حدود الدولة فقط.

– وجود منافسة كاملة وحرية انتقال السلع أي عدم وجود رسوم جمركية، وبناء على هذه النظرية يمكن للدولة التي تملك وفرة في اليد العاملة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتطلب كثافة عمالية عالية،

---

1 علي عبد الفتاح أبو شرار، (2010)، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، الطبعة 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص121.

2 سامي حاتم عفيفي، (1994)، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الجزء 1، مصر، ص 94.

3 محمد احمد السريتي، (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 89.

*** بول سامولسون، اقتصادي أمريكي يقوم بالتحليل العلمي للنظريات الاقتصادية حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1976 .**

أما الدولة التي لديها وفرة في رأس المال مع ندرة في عنصر العمل فيمكن أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية، ويستورد من الخارج السلع التي تتطلب الكثافة العمالية عالية[1]. ومع ذلك، يمكن ملاحظة أن مفهوم تكافؤ أسعار عوامل الإنتاج لم يتحقق في الواقع ويرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى أن تحليل هيكشر أولين يستند على مجموعة من الافتراضات خاصة حرية التجارة والمنافسة الكاملة وهذه الافتراضات يصعب تحقيقها في الواقع، ولذلك يمكن القول أن التجارة الخارجية قد تساهم في التقليل من الفوارق في أسعار عوامل الإنتاج و أسعار السلع لكنها لا تستطيع تحقيق التكافؤ المطلق في نهاية المطاف[2].

3. نظرية ستولبر- صامويلسون: وضعت هذه النظرية سنة 1941 و قد أهتمت هذه الاخيرة بحرية التبادل على توزيع المداخيل في دولة ما، فاختيار الدولة لحرية التبادل تجعلها ترفع في تخصصها من عنصر أو عامل الإنتاج الذي يعرف وفرة في اقتصادها، مما يؤدي إلى ارتفاع الشروط الأجرية المرتبطة بهذا العنصر بسبب تفاعل العرض والطلب. على العكس من ذلك يؤدي التخلي عن إنتاج السلعة التي لا تملك فيها الدولة ميزة نسبية إلى انخفاض الشروط الأجرية في هذه الدولة[3].

حسب هذه النظرية فإن الانفتاح على الخارج يؤدي إلى تغيرات في أسعار السلع على المدى الطويل، مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الحقيقي لعوامل الإنتاج المستخدمة بكثرة في القطاع الذي ترتفع فيه الأسعار. و تنخفض المداخيل الحقيقية لعامل الإنتاج المستخدم بكثرة في القطاع الذي تنخفض فيه الأسعار.

في ظل التجارة الدولية فإنه كلما تم تخصيص أحد عوامل الإنتاج نحو إنتاج السلع الموجهة للتصدير، كلما زادت فرص استفادته من التجارة الدولية.

و على عكس من ذلك كلما تم توجيه أحد العوامل في إنتاج السلع المنافسة للواردات كلما زادت احتمالات خسارته في التجارة الخارجية[4]. طبقا لهذا النموذج، فإنه في ظل التبادل الحر هناك رابحون وخاسرون داخل الدولة فعلى الرغم من تحقيق الاقتصاد المحلي مكاسب عامة من هذا الانفتاح، إلا ان القطاعات التي كانت تستفيد من ندرة عوامل الإنتاج قبل عملية الانفتاح ستصبح خاسرة[5].

---

1 محمد دياب، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص120-121.

2 عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون،(2005)، الاقتصاد الدولي،قسم الاقتصاد،كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر،ص 103.

3 Stephane Paquin, (2008), la nouvelle économie politique internationale, théorie et enjeux, Armand colin,France, p164.

4 Peter .H Linder et thomas A. pugel (1999), Economie internationale. Economica 10 ed, paris, france, p36.

5 Stephane Paquin, (2008), op cit, p164.

4. مفارقة ليونتيف: قام ليونتيف Leontif* سنة 1951 بإجراء أول اختبار عملي لنظرية (هكشر– أولين) على الاقتصاد الأمريكي ومن خلاله تحليله لبيانات جدول مدخلات ومخرجات الاقتصاد الأمريكي لاحظ أن ارتفاع رأسمال في الواردات الأمريكية يقابله ارتفاع كثافة عمالية في صادراتها وهو عكس ما توصلت اليه نتائج هيكشر اولين. ولهذا حاول ليونتيف تفسير هذا اللغز الذي توصل إليه من خلال توضيح أن العامل الأمريكي يتمتع بكفاءة ومهارة عالية تتفوق على باقي عمال دول الاخرى أي بكفاءة تساوي ثلاثة عمال من دولة اخرى. ونتيجة لذلك تم إعادة النظر في تفسير التجارة الخارجية في الفكر النيوكلاسيكي مع إعطاء أهمية أكبر لعنصر رأسمال البشري1.

أرجع ليونتيف سبب كثافة صادرات الولايات المتحدة لعنصر العمل إلى مهارة قوى العمالة الأمريكية وذاك نتيجة لزيادة مستويات إنتاجيتها من خلال التعليم ،التدريب المستمر، التنظيم والتطوير.

5.نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة: تعتبر هذه النظرية أن الاختلافات بين الدول تنعكس في الوفرة أو الندرة النسبية لعامل رأس المال البشري و تكمن الاختلافات بين الصناعات في حاجتها إلى عامل راس المال البشري كعامل جديد من عوامل الإنتاج إلى جانب العمل و رأس المال المادي، بحيث يعتبر هو أخر إحدى محددات التخصص الدولي و يتمثل الغرض الرئيسي من هذه النظرية في توضيح ان عنصر العمل غير متجانس حيث أنه يشمل على درجات متفاوتة من المهارة2.

هذه النظرية تفرق بين العامل الماهر والعامل الغير الماهر، والعنصر الأول يعد نوعا من الاستثمارات التي يجب إضافتها إلى عنصر رأس المال، حيث يتطلب هذا العامل استثمارات متعددة في مجالات التعليم والتدريب، وعليه فإن عنصر رأس المال البشري يعرف على انه نسبة العمالة الماهرة إلى إجمالي قوة العمل في قطاع معين أو اقتصاد ككل، وكذلك تعد مستويات الأجور المتوسطة في قطاعات معينة مؤشر يدل على درجة التدريب ومستوى تأهيل العمال.

جميع النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي سعت إلى تفسير المزايا النسبية والتجارة الدولية بناءا على التكاليف النسبية والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج اتسمت بالركود والثبات، مما جعلها بعيدة كل البعد عن الواقع وعاجزة عن تفسير حقائق العالم الاقتصادية التي تتسم بالديناميكية والتغير المستمر.

*** ليونتيف (1906– 1980)، اقتصادي أمريكي من أصل روسي، أعماله متعلقة بالتبادل الاقتصادي ما بين القطاعات، حائز على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية سنة 1973.**

1 Edition américaine par^{eme} (2008), économie internationale, traduction de la 9 Dominique salvatore, fabienne le loup et achille hannequart, de boeck, Belgique, p168-175.

2 Frederic TEULON., (2008), « La nouvelle économie mondiale », éditions Presses, 6eme édition, Paris, France, P62.

ومع ذلك لا يمكن تجاهل الدور الكبير الذي لعبته هذه الأخيرة وحجم مساهمتها في تفسير وشرح أسباب قيام التبادل الدولي، فقد مهدت الطريق لظهور مناهج و نظريات و جديدة حاولت في الغالب سد الفجوات والثغرات الذي بنيت عليها من خلال الاعتماد على أفكار و فرضيات حديثة وتحليلات ديناميكية. والمتمثلة أساسا في التركيز على جانب الطلب كعامل مؤثر في التجارة وإدخال العامل الزمني والعامل التكنولوجي وهذا لتقييم الوزن الحقيقي لأداء الدول في الأسواق الدولية بشكل أكثر دقة.

المطلب الثالث: التفسيرات الجديدة في التجارة الدولية:

لقد نتج عن التغيرات الجوهرية التي شهدها الاقتصاد العالمي ونظام العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بروز عوامل كثيرة التي لا تندرج بالضرورة في إطار نظريات الميزة النسبية الكلاسيكية، وعليه فإن هذه العوامل الجديدة لا تنفي صحة النظريات الكلاسيكية النيوكلاسيكية بقدر ما تعكس إلى حد كبير الحقائق المعاصرة والمتغيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية[1]، وبناء على ذلك برزت مناهج فكرية جديدة تسعى إلى تطوير نظرية للتجارة الدولية و تكون قادرة على تفسير واقع الحقائق الاقتصادية في العالم ومن بين هذه النظريات المعاصرة ما يلي:

1. النظريات القائمة على أساس التكنولوجيا: تساهم التكنولوجيا بشكل كبير في قيام التجارة الخارجية و للفكر الحديث نظريات و نماذج تعمل على شرح كيفية قيام التجارة الخارجية بناءا على التغيرات والتطورات التكنولوجية من بينها:

1.1 نظرية الفجوة التكنولوجية: يستند نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول، على إمكانية امتلاك دولة ما لتقنيات إنتاج متقدمة قد تتيح لها إمكانية من تطوير سلع مبتكرة أو منتجات ذات جودة أعلى أو بتكاليف إنتاج أقل، الأمر الذي يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية من شأنها أن تحقق اختلافات مماثلة لها في المزايا النسبية المكتسبة وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول.

ونموذج الفجوة التكنولوجية يعتبر أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت تدريجياً مع فقدان الدولة لتفوقها

1 محمد دياب، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 124.

التكنولوجي، وذلك عندما تصل عملية الإنتاج شكلها النمطي وتصبح وظيفة إنتاج للسلعة محل الدراسة متشابه بين الدول وعندما تفقد العوامل التكنولوجية أهميتها كعامل مفسر لهيكل أو نمط التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات1.

ولقد بين الاقتصادي **بوسنر Posner** * من خلال نظريته سنة 1961 أن الابتكارات والتجديدات التي تتم في دولة معينة تكسبها ميزة نسبية جديدة مؤقتة في التجارة الدولية إلى أن يتم انتقال ونشر استخدام هذه التكنولوجيا الحديثة إلى العالم الخارجي، حيث اعتبر أن اختراع تقنيات جديدة في انتاج سلع جديدة يمكن البعض من الدول من أن تصبح مصدرة بغض النظر عن نسب عناصر الإنتاج التي تتمتع بها، حيث أن تفوقها التكنولوجي يتيح لها امكانية احتكار تصدير السلع في القطاعات المعنية2. كما وجد بوسنر تفسيرا مغايرا للمزايا النسبية عن نظرية هيكشر أولين، حيث يرى أن المزايا لا تعود فقط للوفرة في عناصر الإنتاج بل أيضًا بالتفوق التكنولوجي الذي تملكه بعض الدول و الذي يعطيها ميزة نسبية في التجارة الدولية3. و وفقا لهذا النموذج فإن الدول المتفوقة تكنولوجيا التي تقدم في السوق منتجات جديدة أو منتجات ذات جودة عالية أو تكلفة أقل تكتسب مزايا تنافسية مقارنة بغيرها من الدول.

على الرغم من بساطة هذا النموذج إلا أنه لم يتمكن من توضيح حجم الفوارق التكنولوجية والفترة الزمنية التي تستغرقها هذه الفجوات قبل زوالها (أهي فترة طويلة أو قصيرة) كما لم يقم بدراسة وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذه الفجوات التكنولوجية القائمة بين مختلف الدول ولم يبين كذلك الكيفية التي يتم بها تقليص هذه الفجوات او التخلص منها نهائيا مع مرور الزمن 4.

2.1 نظرية دورة حياة المنتوج: ظهرت هذه النظرية سنة 1966 على يد الاقتصادي فرنون حيث ركز من خلالها على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الابتكارات وكيفية انتشارها دوليا، باعتمادها على دور المنتوج الجديد ودورة حياته في قيام التجارة الدولية 5.

---

1 سامي عفيفي حاتم، (1989)، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر،ص 63.

* **ريتشارد بوسنر ألين، هو منظر قانوني واقتصادي، وقد دعي واشتهر بوسنر بأنه الباحث القانوني الأكثر تميزا، وهو مؤلف ما يقارب أربعين كتابا في الفقه والاقتصاد وموضوعات أخرى عديدة بما في ذلك التحليل الاقتصادي للقانون، والاقتصاد والعدالة، ومشاكل الفقه، وقانون العقل أو المعقول، والبراغماتية والديمقراطية، وأزمة الديمقراطية الرأسمالية.**

2 Bernard Guillochon, Annie Kwaecki, (2006), économie internationale : commerce et macroéconomie, 5 eme édition, dunod, paris,France, p62

3طارق فاروق الحصري، (2010)، الاقتصاد الدولي، الطبعة1،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،ص 25.

4 خالد محمد السواعي، (2010)، التجارة الدولية " النظرية وتطبيقاتها، الطبعة 2، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ص 218 .

5 Bernard Guillochon, Annie Kwaecki,(2006), op cit, p60.

يصف فرنون دورة حياة المنتوج الجديد بأنها تمر بعدة مراحل من إنتاجه من قبل الشركة الأم التي تقوم بتطويره وتمتلك ميزة في تصنيعه وتحسينه، ثم تنتقل عملية التصنيع إلى الشركات الأجنبية التابعة للشركة الأم، واخيرا إلى كل دول العالم، حيث تكون التكاليف بأقل قدر ممكن، وهذا ما يفسر أن المنتج يكون في بداية الأمر يصدر من قبل الدولة المبتكرة، ومن خلال تطور دورة الإنتاج يصبح مستوردا في نهاية المطاف من قبل نفس الدولة.

إن جوهر هذه النظرية يقوم على أن الابتكار التكنولوجي والتوسع في السوق هما عاملان أساسيان في تفسير أنماط التجارة الدولية. ويشير هذا النموذج إلى أن التكنولوجيا تلعب دورا محوريا في استحداث وتطوير منتجات جديدة، في حين أن حجم السوق وهيكله مؤثران في تحديد مدى ونوع التجارة الدولية[1].

و هذه النظرية كغيرها من النظريات السابقة لم تقدم تفسيرا شاملاً لاتجاهات تطور التجارة الدولية؛ حيث هناك العديد من السلع تتمتع بدورة حياة قصيرة أو تتطلب تكاليف نقل عالية، أو تختلف بشكل كبير من حيث النوعية والجودة، أو ذات الاستهلاك المحدود لا تتماشى مع سياق هذه النظرية، كذلك نجد أن هذا الاخير اقتصر في تفسيره لدورة حياة المنتوج على المؤسسات الأمريكية في الفترة بين (1945 إلى غاية الستينات) ومع ذلك فقد شهدت ظروف تصدير السلع تغيرات كثيرة، من بينها تسارع عمليات التجديد و التصدير والاستثمار في الخارج، كما ان الظروف الخاصة المشجعة للتجديد في الولايات المتحدة الأمريكية قد ألت للاختفاء عبر الزمن حيث أصبحت أوروبا واليابان أماكن لانطلاق المنتجات الجديدة[2].

بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الشركات المتعددة الجنسيات لا تعتمد بالضرورة في إنتاجها على المراحل التي شرحتها النظرية بل تنتج سلع نموذجية مباشرة على الصعيد الدولي، حيث ان إنتاجها يكون مقسم ما بين العديد من الدول والبيع يتم مباشرة في كل الأسواق[3].

3.1 نظرية التفوق التكنولوجي : يري بول كروغمان* Krugman من خلال نموذجه الذي وضعه سنة 1979 بأن العالم ينقسم إلى دول الشمال و التي تشمل الدول الصناعية المتقدمة المصدر

1 علي محمد علي العبادلة ، (2015)، محددات تدفق التجارة الخارجية لفلسطين (نموذج الجاذبية 1995-2013)، دراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجيستر في برنامج اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ص 40.

2 Jean –Paul Rodrigue, (2000), l'espace économique mondiale, les économies avancées et la mondialisation presse de l'université du Québec, Canada, p. 219.

3 Bernard Guillochon, Annie Kawachi, (2004), économie internationale, commerce et macroéconomie, 4ème édition, dunod, paris, France, p 67.

الرئيسي للاختراعات وإنتاج السلع الجديدة و دول الجنوب الذي يتضمن الدول النامية و التي تقوم قاعدتها الصناعية على عمليات التقليد، كما يرى أن العمل هو عنصر الوحيد للإنتاج و أن السبب الأساسي وراء عرض الدول الصناعية لسلع الجديدة هو توافر اليد العاملة الماهرة ، إضافة إلى توافر البيئة التكنولوجية المناسبة وبالتالي وجود اقتصاديات الخارجية.

واستند في تحليله على فرضيتين أساسيتين :

– عوائد الإنتاج متزايدة الناجمة عن الوفورات داخلية التي تنتج من تحسن في كفاءة الإنتاج.

– سيادة المنافسة الاحتكارية وتمايز السلع وعدم تجانسها مع حرية دخول سوق إنتاج أي صنف من أصناف السلع المتمايزة والخروج منها. وعند التبادل التجاري ما بين الطرفين، فإن السوق يتسع أمام المؤسسات المنتجة للسلع المتمايزة. الامر الذي يتيح لها تحقيق وفورات الحجم والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض التكاليف. و كنتيجة لزيادة حجم الطلب الكلي بسبب اتساع حجم السوق سوف يودي ذلك إلى انتقال التوازن الاقتصادي إلى مستوى انتاج عالي (بسبب انخفاض سعر السلعة عند قياسها بوحدة الاجر) وبالتالي ارتفاع في مستوى الاجر الحقيقي[1].

يقدم هذا التحليل على ديناميكية متطورة لنظرية المزايا النسبية والتي لا تكون متاحة لجميع الدول مرة واحدة و إنما هي قابلة للتطور والتغير باستمرار، فحسب كروغمان الميزة النسبية لدول الشمال مرتبطة بقدراتهم على التجديد و الاختراع وتزول نتيجة لنقل التكنولوجيا وانتشار ظاهرة التقليد من قبل دول الجنوب [2].

إن النظريات القائمة على التفوق التكنولوجي جاءت لتقوم بتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على أنماط التبادل الدولي، عن طريق امتلاك ميزة نسبية في عامل مهم المتمثل في دور التكنولوجيا و البحوث والتطوير وأهميتها بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن هذه النظريات عكس النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية فإنها تستند في تفسيرها للتجارة الخارجية على العوامل الديناميكية،

---

* **بول كروغمان اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2008 وذلك لمساهمته في النظرية الجديدة للتجارة والجغرافيا الاقتصادية كما هو كاتب في صحيفة نيويورك تايمز.**

1 حليس عبد القادر، (2022)، مطوية بعنوان محاضرات معمقة في مقياس نظريات التجارة الدولية موجهة لطلبة الطور الثالث تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر،ص 56.

2 Arcangelo Figliuzzi, (2006), " économie international fais théorie débats contemporains", ellipes édition marketing s.a,,France, p208.

كما أنها تعد أكثر واقعية في شرحها للظواهر التي تحدث في الاقتصاد العالمي ونمط التجارة الخارجية.

2. التفسيرات القائمة على أساس اقتصاديات الحجم: تقوم التجارة الدولية اعتمادا على تحاليل النظريات السابقة على اساس أن إنتاج السلع يتم في ظل ثبات عوائد الحجم في الدولتين ولكن ماذا عندما يحصل الإنتاج في ظل عوائد متزايدة فإن التجارة بين الدولتين يمكن ان تحدث حتى لو كانت الدولتين متشابهتين وكيف تكون مكاسب الدولتين على أساس هذا النوع من التجارة والتي فشلت في تفسيره وشرحه نظرية هيكشر–أولين[1].

تقوم هذه النظرية على إدخال وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة بحيث يعد تواجد سوق محلي ضخم مطلبا أساسيا لتصدير تلك السلع المنتجة في ظل شروط اقتصاديات الحجم، المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة حجم الإنتاج. وبتعبير آخر تنشأ وفورات الحجم أو كما يسمى بزيادة عائد التوسع، نتيجة لانخفاض في متوسط تكاليف الإنتاج عند توسع المنظمة في الإنتاج[2].

و يمكن التفريق بين نوعين من وفورات الحجم. هنالك ما يسمى بوفورات الحجم الداخلية ووفورات الحجم الخارجية.

1.2 اقتصاديات الحجم الخارجية: يشير مصطلح اقتصاديات الحجم الخارجية لكل مؤسسة إلى الوفورات او العوائد الناتجة من النمو و التوسع الكلي للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسات، مما يؤدي إلى انخفاض مصاريف الإنتاج في كل مؤسسات القطاع .

يمكن تحليل التبادل عن طريق اقتصاديات الحجم الخارجية من خلال شرح إمكانية قيام تبادل دولي بين دولتين متشابهتين من حيث خصائص الإنتاج متجانسة للسلع الموجهة للاستهلاك بحيث إذا لم يكن هناك تبادل بين الدولتين فإن كميات كل من الإنتاج والاستهلاك ستكون متساوية مما يؤدي إلى تساوي الأسعار النسبية للسلعتين وبالتالي عدم وجود تفوق نسبي لأي من الدولتين، ولكن عند وجود نفس وفورات الإنتاج للسلعتين يمكن للدولتين تحقيق مكاسب من خلال التبادل حيث تتخصص كل

1 سامي خليل، (2001)، الاقتصاد الدولي" نظرية التجارة الدولية"، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة،مصر، ص 278–288.

2 Bernard Guillochon, Annie Kawecki,(2006), op cit , p68.

دولة منهما في إنتاج وتصدير سلعة معينة للدولة الأخرى، غير أنه يجب على هاتين الدولتين الاتفاق فيما بينهما لتفادي تخصصهما في نفس السلع[1].

2.2 اقتصاديات الحجم الداخلية: يدل مصطلح اقتصاديات الحجم الداخلية على الوفرات التي تحدث نتيجة توسع المؤسسات ، والذي يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاجها، وهذا ما يمنح للمؤسسات ميزة ويجعلها تتغلب وتسيطر على السوق وتقضي على المنافسة التامة، مما يجعل السوق يتكون من عدد محدود من المؤسسات المنافسة، وبالتالي تكون الحالة السائدة في السوق هي احتكار القلة لتلك السلع، ونتيجة لذلك، يكون تحليل السوق مرتكزًا حول سوق واحدة في دولتين مشابهتين، ففي حالة غياب التبادل الدولي فإن كل مؤسسة تقوم بتزويد سوقها والذي عن طريقه تعظم أرباحها الاحتكارية، ونظرًا للتشابه الكامل بين للدولتين؛ فإن هذا يؤدي إلى تساوي الأسعار والكميات المنتجة في كل سوق ولكن عند حدوث التبادل بين الدولتين يؤدي هذا إلى ظهور سوق عالمي للاحتكار الثنائي، وإذا ما افترضنا أن كل مؤسسة تختار كمية إنتاجها كمتغير استراتيجي لزيادة و تعظيم أرباحها، وأن الكمية المنتجة من قبل المؤسسة الأخرى محددة ، وبالاعتماد على فرضية تجزئة الأسواق فإن تجزئة التوازن للاحتكار الثنائي تكون ما بين المؤسستين، وبالتالي فإن كل مؤسسة تحصل على نصف حصتها في سوقها الأصلي ونصف الأخر في السوق الخارجي، مما يؤدي إلى حدوث تبادل متقاطع للسلع بين الدولتين[2].

3. التفسيرات القائمة على أساس" تنوع المنتجات" و" تشابه الأذواق":

1.3 نظرية التنوع كأساس لقيام التجارة الدولية: يعتمد جزء كبير من الإنتاج في الاقتصاديات الحالية على أساس ما تحققه المؤسسات من منتجات متنوعة ومتمايزة في مختلف الجوانب سواء من حيث الجودة، الشكل ، التصميم، المواد المستعملة في إنتاجها .... ، و بالتالي فإن جزءا كبيرا من التجارة الدولية يقوم على أساس تبادل المنتوجات التي تنتمي لنفس الصناعة أو الفرع. فالمنافسة الدولية تلزم العديد من المؤسسات إلى التركيز على إنتاج عدد محدود من الأصناف والأنواع المختلفة من نفس المنتج بهدف الاستفادة من اقتصاديات الحجم، وبالتالي انخفاض في التكاليف الحدية، وتقوم

1 Christian Aubin, Philipe Norel, (2000), Economie internationale : faits, théorie et politiques, édition du seuil, France, p 67.
2 Christian Aubin, Philipe Norel, (2000), op.cit, p.66 -68.

الدولة باستيراد الأصناف والأنواع المختلفة الأخرى من المنتوجات من الدول الأخرى. وعلى هذا الأساس نلاحظ أن هناك علاقة متينة بين المنتوجات والسلع المتنوعة واقتصاديات الحجم[1] .

و قد توضحت أسس هذه التحليلات على يد كل من الاقتصادي **إدوارد شمبرلن Edward Chaberlin** سنة (1933) الذي قام بشرح الاختلاف الرأسي أي اختلاف نوعية المنتوج، والاقتصادي **هارود هوتلينغ Harold Hotling** سنة (1929) الذي تطرق إلى التنوع الأفقي الذي يرتبط بخصائص وميزة المنتوج و بناءا على هذين التحليلين ظهر تحليل كل من شمبرلن الجديد وتحليل هوتلينغ الجديد و علاقتهما بالتبادل الدولي[2].

بشكل عام فإن أغلب السلع الصناعية الاستهلاكية تختلف من حيث خصائصها الجوهرية والشكلية. ومن ناحية أخرى فإن المستهلكين لهم أذواق متعددة ومتنوعة ومن هنا فإن التنويع يفيد المستهلكين في العثور على ما يلائم طلباتهم وأذواقهم بشكل أفضل. بالمقابل فإن إنتاج أنواع مختلفة من السلع مكلف حيث أنه يستلزم تكاليف التطوير والبحث لتصميم الأنواع الجديدة ويتطلب إنتاج الأدوات والآلات المناسبة لهذه الأنواع المختلفة، مما يزيد من تكاليف الإنتاج وبالتالي عدد أنواع السلع التي سيتم إنتاجها سيتحدد بشكل أساسي بناءً على ما تضيفه من منافع للمستهلكين مقارنة بالتكاليف المترتبة على إنتاجها[3].

1.1.3 التبادل الدولي والتنوع العمودي للمنتوجات: يشير التمايز العمودي وفقا للاقتصادي تشامبرلين Chaberlin إلى جودة المنتج (على سبيل المثال سيارة اقوى او اسرع او أكثر كفاءة في استهلاك الوقود) والتي يمكن قياس خصائصه وتقديرها بشكل موحد من قبل جميع المستهلكين، مما يؤدي إلى ترتيب السلع حسب اهميتها وفق لتسلسل هرمي.

و يرى تشامبرلين ان الشركات تواجه نوعين من منحنيات الطلب احدهما ينطبق على جميع الشركات المنتجة (السوق ككل) والأخر يعبر عن السوق المنتج من شركة معينة.

لقد تم تطوير نموذج تشامبرلين من قبل الاقتصاديين Dixit & Joseph سنة 1977 وبعدها قام بتطويره كروغمان سنة 1979 حيث تم افتراض في هذا النموذج ان للمستهلك ذوق للتنوع والذي يتم

1 صادق جميلة، دربال عبد القادر، (2019)، محددات التبادلات التجارية الدولية في إطار النظريات الجديدة " الجديدة" للتجارة الدولية، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد03، العدد 03، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ، الجزائر، ص571.

2 Michel Rainelli ,(1999), la nouvelle théorie du commerce international, casbah édition, Alger, p52.

3 رشاد العصار وآخرون، (2000)، مرجع سبق ذكره،ص 41-42.

التعبير عنه من خلال دالة المنفعة U والذي تعتمد على جودة السلع المستهلكة وتنوعها. هذا الميل والإقبال على التنوع يشجع المستهلك إلى شراء واستهلاك كافة الأصناف المتاحة.[1] ففي هذه الحالة فإن التوسع والانفتاح التجارة يوفر للمستهلكين إمكانية الحصول على مجموعة أكثر تنوع، مما يشجع ظهور التجارة داخل الصناعة والتي تحفزها تفضيلات المستهلكين المتنوعة واستراتيجيات الشركات التي تهدف إلى التمايز[2].

2.1.3 التبادل الدولي والتنوع الأفقي للمنتوجات: يركز هذا النموذج المقترح من قبل الاقتصادي هوتلينج Hotelling على التمايز الافقي والذي يرتبط أساسا بتنوع المنتجات و اختلاف خصائصها ومميزاتها لنفس الجودة (اللون، التغليف، القرب)، وهذه المعايير غير قابلة للقياس ولا يتم تقديرها بنفس الطريقة من قبل جميع المستهلكين.

كما أن الانفتاح على التجارة بحثا عن تحقيق أكبر تنوع يكون له أثار اقتصادية منها:

- زيادة عدد أصناف المنتجات المتاحة في السوق.
- زيادة منفعة المستهلكين.
- اقتصاديات الحجم تستغل بشكل أكثر كفاءة.

وفي إطار التوجهات الجديدة لنظرية المستهلك ، قام لانكاستر سنة 1979 بتطوير ما يعرف بالنظريات الجديدة للمستهلك مرتكزا على اسهامات سابقة (نموذج هوتلينغ). فحسب نموذجه المستهلك لا يطلب سلعا بل المميزات والخصائص التي توفرها هذه السلع بدرجات متفاوتة. إضافة إلى السياسات التجارية الاستراتيجية المستخدمة من قبل الدول لحماية منتجاتها المحلية وتشجيع شركاتها المحلية عن طريق دعم إنتاجها او الحد مند دخول السلع الاجنبية إلى اسواقها.

وقد قام كل من Spancer & Brander في بداية الثمانينات بتقديم نموذج يوضحان فيه المخطط النظري لسياسات الدعم الحكومي والإعانات التي تقدمها الدول لبعض الشركات ، كما حدث مع الدول الأوروبية عند تقديمها للمساعدات في مشروع Airbus من اجل منافسة شركات boing الامريكية. وتقوم الفكرة الجوهرية لهذا النموذج على ان تبني دول لسياسات تجارية قائمة على الدعم الحكومي

1 Crozet Mattieu, (2009), « commerce et géographie : la mondialisation selon Paul Krugmun », Revue d'économie politique, vol 119, Dalloz, France, p 520- 522

2 Jean Louis Mucchielli, (2007), mondialisation, protectionnisme et libre-échange », Mondialisation et commerce international, cahiers Français, N° 341, France, p 7-8.

يمكن ان يؤدي إلى تحقيق مكاسب لها خاصة في ظل الأسواق التي تتمتع باحتكار القلة. فيمكن ان تتدخل السلطات العمومية من خلال تقديم إعانات للتصدير او فرض رسوم جمركية على الواردات.

و في سنة 1986 قام الاقتصاديان Grossman & Eaton بإعادة صياغة نموذج Spancer & Brander وإدخال تغييرات تتمثل في افتراض ان المنافسة ما بين الشركات تتم على اساس الاسعار وفقا لفرضية Brander. كما قام كروغمان سنة 1984 بتطوير مقاربات بديلة تمكن من حماية السوق المحلي وتدعم المنتجات المحلية لفترة من الزمن تعرف باسم استراتيجيات البحث والتطوير، حتى تتمكن الشركات المحلية من إتمام أبحاثها وتطوير منتجاتها وتتمكن من بلوغ حجم إنتاج اكبر وتكتسب خبرات وتقلص من تكاليفها[1].

2.3 نظرية الطلب المماثل أو تشابه الأذواق: تم وضع هذه النظرية من قبل الاقتصادي **ليندر Linder** سنة (1961) ويكمن جوهر النظرية في التركيز على جانب الطلب لشرح ظاهرة التبادل الدولي مع إثبات أن الاعتماد على جانب العرض وحده غير كافٍ، حيث توصل إلى أن مستويات الدخول الفردية تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد كثافة التبادل التجاري الخارجي للمنتجات الصناعية. وتعتمد هذه النظرية على شرطين هما[2]:

- أي أن سلعة لابد أن تنتج وتستهلك في السوق المحلية قبل أن تتحول إلى سلعة تصديرية.
- يتكيف هيكل الإنتاج في بلد معين مع هيكل الطلب الداخلي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار النسبية لتلك المنتجات.

ويفرق ليندر بين نوعين من السلع في تفسيره للتجارة الدولية:

- **المنتجات الاولية:** تبادلها يحدث وفقًا للميزة النسبية وأن هذه الميزة تعتمد على نسب عناصر الإنتاج، فزيادتها تؤدي إلى انخفاض أسعارها وبالتالي إلى انخفاض سعر المنتج.
- **المنتجات الصناعية:** يرى أن هنالك عدة عوامل التي تحدد الصادرات والواردات الفعلية وتأتي قدرة دولة ما على تصدير السلع للخارج من وجود طلب محلي على هذه السلعة، وبالتالي فإن المحدد الأساسي للتصدير هو وجود الطلب المحلي على السلع باعتباره شرطا ضروريا.

بالرغم من جاذبية هذا التحليل المقدم المبني على الطلب، إلا أن هناك أمثلة تثبت إمكانية تصدير المنتجات حتى في حالة توفر سوق محلي لها، وأبرز ما يساق على ذلك مثلا تقوم بعض دول شرق

---

1 صادق جميلة، دربال عبد القادر، (2019)، مرجع سبق ذكره، ص571-572 .

2 السيد متولي عبد القادر، (2011)، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ص 52-53.

أسيا التي ليست إسلامية بإنتاج مستلزمات الحج، وسجادة الصلاة، وبوصلة تحديد مكان الكعبة المشرفة لتحديد اتجاه القبلة، وتقوم بتصديرها للدول الإسلامية، على رغم من عدم وجود طلب داخلي عليها في هذه الدول[1].

و النظرية كغيرها من النظريات تحتوي على العديد من نقاط الضعف، فالعديد من الدول النامية تمتلك قيمة دخل فردي متقاربة ومع ذلك لا يتم التبادل بكثافة فيما بينها بل تفضل زيادة تجارتها مع الدول المتطورة بشكل أكبر. زيادة على ذلك فبعض الدول المتطورة كاليابان والولايات المتحدة ورغم تقارب قيمة دخليهما الوطني إلا أن حجم التدفقات التجارية للسلع المتنوعة تظل ضئيلة، كما أن العديد من الدراسات حول النظرية بينت أن صحة هذه الأخيرة مرتبطة بشكل كبير بتوزيع الدخل داخل الدولة الواحدة. فكلما كان التوزيع أكثر تساوي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة كان استخدام هذه النظرية أكثر دقة، وبما أن الفارق في مستويات الدخول بين مختلف الطبقات واسع في معظم دول العالم فإن تطبيق هذه النظرية جد محدود.

3.3 تحليل جونسون والديناميكية العامة للتبادل الدولي: حاول جونسون من خلال نظريته سنة 1968 الدمج بين تحليل كل من ليندر و فرنون في تفسير التجارة الدولية ، حيث ركز على العوامل الديناميكية في تفسير هيكل التبادل الدولي، التي لم يأخذها نموذج هكشر وأولين في اعتباره مثل المنافسة الاحتكارية، وفورات الحجم، تكنولوجيات عالية في الإنتاج، وأثر التدخل الحكومي في الإنتاج والتبادل، واعتبر أن القيود المفروضة على التجارة الدولية تسبب خسائر للدول المطبقة لها ، بينما يساهم التحرير التجاري في تحقيق مكاسب للجميع ولكن بنسب متفاوتة[2].

4. نظريات المبادلات فيما بين الفروع: لم تقدم النظريات السابقة بتفسير وشرح للتجارة داخل الصناعات، على الرغم من وجودها منذ فترة طويلة و يمكن القول ان الاقتصادي **بيلا بالاسا Ballasa** يعتبر من الأوائل الذين لاحظوا هذه الظاهرة في أوائل الستينات وقام بطرحها كنموذج وشرحها عن طريق تقسيمها إلى نمطين[3]:

1 السيد متولي عبد القادر، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 56.

2 منال عفان، (2023)، رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير انماط التجارة الدولية ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد24، العدد02، جامعة القاهرة، مصر، ص21.

3 Jean Louis Mucchielli,Theirry Mayer, (2005), economie internationale,1 ere eddition, dalloz, paris, France, p41-42.

– **التجارة داخل الصناعة:** وهي عبارة عن تبادل سلع بين الدول قد يكون تنائي الاتجاه أو تبادل أحادي الاتجاه بين الدول للمنتجات المتنوعة والتي تندرج في نفس القطاع الصناعي مثل تصدير سيارات فرنسية واستيراد سيارات إيطالية أو تبادل عجلات مقابل محركات.

– **التجارة خارج الصناعة:** هي عبارة عن تبادل للسلع متجانسة تنتمي إلى قطاعات صناعية مختلفة مثل تصدير المحروقات واستيراد القماش.

هناك عدة عوامل تميز بين هذين النوعين من التجارة نذكر منها:

- في النوع الأول تتطور التجارة عند توفر عناصر الإنتاج أما في الثانية فتتطور باختلافها.
- في الأولى تُظهر تنوع السلع والتوزيع الدولي للمسار الإنتاجي أما الثانية فالتجارة تُظهر المزايا النسبية.
- الأولى التجارة فيها تؤدي إلى زيادة دخل جميع أصحاب عناصر الإنتاج أما الثانية فتؤدي إلى زيادة دخل أصحاب عناصر الإنتاج الوفيرة نسبيا فقط.
- في النوع الأول تتبادل الدول بينها سلعًا متنوعة أما الثانية فالتجارة تكون مقتصرة على السلع النهائية فقط.
- في الأولى التبادل التجاري يكون بين الدول المتقدمة وذات الأحجام الاقتصادية المتشابهة، أما الثانية فتكون بين الدول المتقدمة والنامية.

كما أن هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى تطور التجارة داخل الصناعة تتمثل في:

–**الاختلاف في أذواق المستهلكين:** مثل الميول إلى شراء سلع أجنبية فضلا عن السلع المحلية.

–**التقارب في مستوى الدخل:** أثبت الدراسات (نظرية الاقتصادي ليندر) أن المستهلكين في الدول ذات المستوى المتقارب للدخل يمتلكون تقريبا أذواقا متشابهة.

–**اقتصاديات الحجم:** التجارة داخل الصناعة تسمح للدولة من التخصص في إنتاج منتجات مختلفة مثل الخشب والبلاستيك والحديد....

ولقد قدم كل من الاقتصادي الأمريكي غربل (Grubel) والاقتصادي الاسترالي للويد (Lloyed) باقتراح الطريقة لحساب مؤشر التجارة داخل الصناعة على النحو التالي[1]:

1 حسان خضر، (2005)، مؤشرات أداء التجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 8. من الموقع الإلكتروني (www.arab-api.org) تم الاطلاع عليه في 2015/04/18.

$$IIT = \frac{[(Xi + Mi) - (Xi - Mi)]}{Xi + Mi} \times 100$$

حيث **Mi** و **Xi:** هما الصادرات والواردات من السلع الصناعية على الترتيب.

(Xi−Mi): التجارة بين الصناعات **(Xi+Mi):** التجارة في نفس الصناعة

[(Xi+Mi)−(Xi−Mi)]: قيمة التجارة داخل نفس الصناعة.

IIT=0 لا توجد تجارة داخل نفس الصناعة.

المطلب الرابع: التفسيرات الجديدة الجديدة للتجارة الدولية:

استمرت في السنوات الأخيرة أبحاث الاقتصاديين في تفسير التبادلات التجارية الدولية، وخاصة اهتمامهم بالبحث في سلوكيات الشركات وقراراتها المتعلقة بالإنتاج والتصدير، ومدى تأثيرها في التبادل الدولي ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

1. نظرية التنافسية لبورتر: حاول الاقتصادي الأمريكي **بورتر Porter** إبراز العوامل الجديدة التي تؤثر على تطور التجارة الدولية المعاصرة، وتطرق في مؤلفاته التي تناولت دراسة المنافسة العالمية إلى أربع عناصر رئيسية تحدد مسار تطورات التجارة الخارجية وهي[1]:

-**عناصر الإنتاج:** حيث يرى أن الدولة لا ترث عناصر الإنتاج بل تخلق في إطار عملية الإنتاج الموسعة فيها.

-**ظروف الطلب:** هي عبارة عن احتياجات السوق الداخلية التي تحدد نمو الشركة، بالإضافة إلى متابعة الأسواق العالمية وتوقعات بتطورها.

-**وضع الفروع القريبة (التابعة)** والتي تقدم الخدمات اللازمة في بيئة عمل مؤهلة و ذات كفاءة عالية يؤثر بشكل كبير على أداء الشركة.

-**استراتيجية الشركة في ظروف المنافسة:** من خلال السعي للعثور على فرص المنافسة الفعالة و والمستدامة في القطاع الذي تنتمي إليه ويقول أن الاستراتيجية هي التي تستثمر في اقتصاد قطاع معين ورأس المال اللازم لتحقيق النجاح[2].

---

1 احمد الكواز، (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 07.

2 محمد دياب، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 131-132.

2. نماذج المنافسة: ارتكزت نظريات التجارة التقليدية على فرض السيادة الكاملة للمنافسة وقد أدى هذا إلى عجزها على تحليل أنماط التجارة غير تنافسية، في الواقع تظهر الأسواق غير التنافسية بشكل متزايد في التجارة الدولية[1]، فمن الخطأ استمرار قياس تأثير التجارة الخارجية وتقييم دورها بالاعتماد على نماذج تفترض المنافسة التامة ونقص الموارد وصعوبة النقل التكنولوجي، إذ يجب أن يتم إدراج المنافسة غير التامة في هذه النماذج[2]. وهناك العديد من الاقتصاديين الذين قدموا تفسيرًا جديدًا للتجارة الدولية في ظل المنافسة الاحتكارية ومن أبرزهم كروغمان.

1.2 المنافسة الاحتكارية: إن أي شركة تحقق أرباح كبيرة عادة ما تجلب انتباه المتنافسين الذين يرغبون في منافستها على تلك الوضعية التفضيلية مما يجعل حالات الاحتكار التام نادرة الحدوث، وبالتالي فإن الوضع الاعتيادي في السوق في ظل اقتصاديات الحجم الداخلية هو احتكار القلة أين يتواجد عدد من الشركات التي تتقاسم السوق وتؤثر على مستوى الأسعار من خلال استراتيجياتها[3].

و في احتكار القلة تكون قرارات الشركات مستقلة أي أن كل شركة يجب أن تتنبأ بسلوك منافسيها لتحديد استراتيجيتها الخاصة مما يخلق وضعية معقدة. ومع ذلك، يوجد شكل من أشكال احتكار القلة يُعرف بالمنافسة الاحتكارية. فالمنافسة الاحتكارية او ما يعرف بالمنافسة غير تامة هي شكل مهم من اشكال السوق الذي يتم فيه الجمع بين خصائص سوقي المنافسة التامة والاحتكار التام[4].

- لنأخذ مثال عن حالة احتكار لمجموعة من المنتجات في قطاع السيارات على المدى القصير، فلنقل Volkswagen وPeugeot كلا الشركتين تتنافسان في سوق السيارات. بحيث تمتلك Volkswagen احتكار في إنتاج Golfبينما Peugeot لها احتكار لسيارات307. لكن تتميز كل منهما بمنتجها الخاص الذي تعمل على تحسين جودته. فتعتبر كل شركة محتكرة لمنتوجها الخصوصي في هذه الحالة. لكن يبقى الطلب مرتبط بعدد السلع المتشابهة المتوفرة في السوق وبالسعر الذي تحدده الشركات الأخرى في الصناعة. فكل مؤسسة تواجه منافسة السلع البديلة المقاربة المصنوعة من المؤسسات الأخرى.

---

1 السيد متولي عبد القادر، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص56.

2 أحمد الكواز، (2008)، التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، مجلة جسر التنمية، العدد 73، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 3.

3 Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Marc Melitz ,(2012), économie internationale, 9éme édition, de boeck, belgique, p 168-.174.

4 خالد طه عبد الكريم ، (2010)، الامثلية الاقتصادية في اسواق المنافسة الاحتكارية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، جامعة المنتصرية، العراق، ص 271.

- ففي ظل المنافسة الاحتكارية والاسواق الواسعة يتم تقديم مجموعة كبيرة من المنتجات مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، فكل مؤسسة تقوم بزيادة إنتاجها وبمتوسط تكلفة منخفض، مما يؤدي إلى زيادة عدد المؤسسات وانخفاض في أسعار المنتجات[1].
- الدخول إلى الأسواق العالمية لها تأثيرات مشابهة للأسواق المحلية في دولة ما. فالهدف من الانفتاح التجاري الدولي هو تلبية طلبات المستهلك الأجنبي من السلع المتميزة، حيث يوجه التصدير إلى مجموعة من المستهلكين الأجانب، فعندما يكون الطلب كبيرا على السلع المصدرة، ستحقق المؤسسات المصدرة أرباحا صافية، وفي حالة وجود منافسة القوية على السلع المستوردة ستعرف خسائر اقتصادية مما قد يدفعها إلى الدخول أو الخروج من الصناعة.
- يتم اللجوء إلى الاستيراد من اجل التنويع والتمييز بين المنتجات التي تخلق التبادل داخل القطاع كما أن وفورات الحجم تجعل المؤسسات تقوم بإنتاج عدد محدود من بدائل المنتج الأصلي و تبادله داخل نفس القطاع[2].

من أثار انفتاح الاقتصاديات في ظل منافسة احتكارية[3]:

- ارتفاع عدد انواع السلع المتاحة في السوق.
- عقلانية في الإنتاج.
- استغلال الأمثل لوفورات الحجم و التي تمكن المؤسسات من تخفيض تكاليف إنتاجها ومنها الأسعار وهذا بفضل توسع الاسواق من خلال التبادلات الدولية، وبالتالي دعم لميزتها النسبية، يضمن لها الانفراد والتركيز على إنتاج مجموعة محددة من السلع.
- زيادة منفعة المستهلك الناتجة من استهلاك مجموعة متنوعة من السلع.

2.2 نموذج احتكار القلة: هو شكل من اشكال السوق و يتميز بوجود عدد قليل من المشاركين ومن السلع والخدمات حيث يهيمن على السوق عدد قليل من المنتجين، و كل محتكر قلة منهم يدرس ويراقب سلوك وتحركات منافسيه الاخرين، حيث تتميز الأسواق التي تخضع لهذا الشكل من الاحتكار بما يعرف بالتأثر المتبادل حيث على كل مؤسسة عند اتخاذ أي قرار فيما يخص الأسعار والإنتاج تأخذ بعين الاعتبار ردود فعل المنافسين الاخرين في السوق والعكس صحيح. من المهم الإشارة إلى

1 Vujisic milan, (2006), les nouvelles théories du commerce internationale, sur le site https//: creg.ac-_versailles.fr , p5 consulte le 30/09/2020.
2 peter Linder H. thomas A. pugel, op cit (1991) , p144.
3 Vujisic milan, (2006), op cit sur le site https//: creg.ac-_versailles.fr , p5 consulte le 30/09/2020.

أن قرارات الشركات الفردية يمكن ان تأثر على سعر السوق فمثلا إذا قررت احد شركات الطيران ان تخفض اسعارها فإن ذلك يؤثر على الشركات الاخرى المنافسة لها وتقوم هي ايضا بتخفيض أسعارها.

الاحتكار يحدث عندما تكون هنالك مؤسسة واحدة فقط في بيع منتجات معينة ولا توجد مؤسسات اخرى قادرة على دخول إلى الاسواق والمنافسة بسبب عوائق تمنعها من ذلك مما يبقي المؤسسة المحتكرة منفردة في البيع[1].

3.نموذج الجاذبية لتفسير التجارة: يعتبر أحد أهم نماذج التجارة الخارجية ومن أحدث نظرياتها، حيث يعتبر أداة لتفسير تدفقات التجارة الثنائية في التجارة الخارجية بين دولتين أو إقليم او اكثر. و تؤكد معظم الدراسات التطبيقية على القوة التفسيرية لهذا النموذج و أهميته البالغة كأداة لقياس حجم التدفقات التجارية بين الشركاء التجاريين من جهة و قياس الإمكانيات والقدرات التجارية لدولة ما من جهة أخرى[2].

يعمل هذا النموذج على تحليل مجموعة كبيرة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية مثل الهجرة، التجارة الدولية وتقلبات في الأسعار وهو مستوحى من قانون الجاذبية لنيوتن سنة 1687 من خلال مضمونه على أن قوة التجاذب بين اثنين من الأجسام ذات الكتلتين تتناسب طرديا مع حاصل جداء كتلتيهما وتتناسب عكسيا مع مربع المسافة التي تفصلهما، وكان في بادئ الأمر مقتصرا على الظواهر الفيزيائية إلى غاية النصف الثاني من القرن العشرين اين تم تطبيقه على الظواهر الاقتصادية والاجتماعية[3].

يتمحور نموذج الجاذبية للتجارة الدولية على فكرة أن التدفق التجاري بين البلدين يتحدد تبعا لكل من وزنهما الاقتصادي والمسافة الجغرافية الفاصلة بينهما، حيث أن حجم التبادل التجاري بين الدولتين يتزايد مع زيادة حجم الدولتين مقاسا بالدخل الوطني ويتناقص مع زيادة تكاليف النقل مقاسة بالمسافة

---

1 عادل الوزني، الشيباني محمد عبد علي جسيم،(2020)، سوق المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة ومدى إمكانية تطبيقها على المنشآت الفندقية (دراسة نظرية)، مجلة تحقيقات في العلوم الإنسانية،، الدورية04، العدد28، جامعة كربلاء،العراق، ص 242.

2 مروش،زبير،سداس، (2023)، محددات التبادلات التجارية لدول منطقة المغرب العربي مع الصين –مقاربة باستخدام نموذج الجاذبية من 2000 إلى 2019، مجلة دفاتر الاقتصادية ،المجلد14، العدد01، جامعة الجلفة، الجزائر، ص552.

3مروش،زبير،سداس، (2023)، مرجع سبق ذكره، ص556.

الجغرافية بين الدولتين، إضافة إلى مجموعة العوامل غير الاقتصادية التي تؤثر على كافة المبادلات بين الدول، حيث يؤدي التقارب الجغرافي والثقافي(اللغة) والمؤسسي على تعزيز المبادلات ودعمها[1].

من أنواع نماذج الجاذبية هناك[2]:

- **نموذج الجاذبية البسيط:**

يُمكن تمثيل نموذج الجاذبية الذى يقوم على تفسير التدفق التجاري بين دولتين وفق مفهوم الحجم والمسافة من خلال المعادلة الرياضية التالية:

$$\boldsymbol{Tij} = \frac{\mathbf{GDPiGDPj}}{\mathbf{Dij}}$$

حيث تمثل $\boldsymbol{Tij}$ قيمة (الصادرات + الواردات) بين الدولة i والدولةj ،GDPi الناتج المحلى الإجمالي للدولة(i) و $\mathbf{GDP\ j}$ هو الناتج المحلى الإجمالي للدولة (j) بينما $\boldsymbol{Dij}$ هو مقياس المسافة الثنائية بين الدولتين وهو ثابت.

ومع إدخال لوغاريتمات للمعادلة السابقة تصبح معادلة على النحو التالي:

$$\mathbf{Log\ (Tij)} = \boldsymbol{a} + \boldsymbol{b1Log(GDPi)} + \boldsymbol{b2Log(GDPj)} - \boldsymbol{b3LOg(Dij)} + \boldsymbol{Uij}$$

حيث كل من:

$\boldsymbol{a}$,b1 و b2 معاملات يمكن تقديرها، بينما $\boldsymbol{Uij}$ يشير الى مصطلح الخطأ العشوائي و يشمل على عوامل أخرى قد تؤثر على التجارة الثنائية بين الدولتين.

يفترض النموذج فى ظل ثبات العوامل الأخرى أن هنالك علاقة إيجابية بين التجارة والناتج المحلي الإجمالي لكلتا الدولتين (قوة جذب)، وعلاقة سلبية مع الزيادة في المسافة الجغرافية (قوة تنافر).

فمع زيادة دخل الدولة (الناتج المحلي الإجمالي) تزيد قدرتها من التصدير والاستيراد (قوة العرض والطلب)، بينما تمثل المسافة تكاليف على التبادلات التجارية بين الدولتين، والتي تشمل: مسافة الطريق، مسافة الاتصال،الوقت، تكلفة النقل، والمسافات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والنفسية.

- **نموذج الجاذبية الموسع:**

قد شهدت العديد من دراسات نماذج الجاذبية خلال العقدين الماضيين تفسير لتدفقات التجارية بشكل أعمق وأشمل بهدف تحديد مدى قرب أو بعد التجانس بين الدول والتكتلات الاقتصادية، فبالإضافة

---

[1] Bernard Fustier, (2004), "Les échanges commerciaux euro-méditerranéens : essai d'analyse structurale, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N3, université Setif1, Algérie, p 02.

[2] أحميد مجحود عبد الله، (2022)، قياس محددات التجارة الخارجية لليبيا مع إيطاليا باستخدام نموذج الجاذبية للفترة الزمنية (1990-2020)، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا، ص256-258.

إلى متغيري الناتج المحلي الإجمالي والمسافة الجغرافية، قد أضافت هذه الدراسات العديد من المتغيرات تفسيرية كمتوسط الدخل، وعدد السكان، ومستوى الأسعار، واللغة المشتركة، والحدود المشتركة، والتاريخ المشترك، والماضي الاستعماري، وأسعار الصرف، بالإضافة إلى محاولة إدخال متغيرات وهمية لقياس أثر الاتفاقيات الإقليمية والدولية على تعزيز التدفقات التجارية بين دول الأعضاء.

ويمكن صياغة معادلة بشكل موسع على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \boldsymbol{Log(Tij) = a + b1Log(GDPi) + b2\log(GDPj) + b10Log(Popi)} \\ \boldsymbol{+ b11Log(PoPj) - b3Log(Dij) + b4Log(Borderij)} \\ \boldsymbol{+ b5Log(Languageij) + b6Log(Colonizerij)} \\ \boldsymbol{+ b7Log(TradeFreedomij) + b8Log(WTOij)} \end{aligned}$$

حيث:

Tij : تمثل التدفق التجاري بين الدولتين(i,j) على اعتبار ان صادرات الدولة الاولى (i)هي واردات الدولة الثانية (j) في حين ان واردات الدولة الاولى (i) هي صادرات الدولة الثانية (j).

$\boldsymbol{GDPi}$: الناتج المحلى الإجمالي للدولة (i).

GDPj: الناتج المحلي الإجمالي للدولة (j).

$\boldsymbol{Dij}$: المسافة الجغرافية او البعد المكاني بين الدولتين (i,j) وهو مؤشر لتكلفة النقل.

$\boldsymbol{POPi}$: عدد السكان في الدولة (i).

$\boldsymbol{POPj}$: عدد السكان في الدولة (j).

(ij) $\boldsymbol{Border}$: متغير افتراضي يمثل الحدود المشتركة بين البلدين(i,j) حيث يأخذ القيمة 1 في حالة وجود حدود مشتركة بين الدول و قيمة 0 في حالة عدم وجود حدود مشتركة بينهما. Langage (ij): متغير افتراضي يمثل وجود لغة مشتركة بين الدولتين ويأخذ القيمة 1 في حالة وجود لغة مشتركة والقيمة 0 فى حالة اختلاف اللغة بين الدولتين.

(ij) $\boldsymbol{Colonizer}$: متغير افتراضي يعبر عن التاريخ الاستعماري بين الدولتين ويأخذ القيمة 1 في حالة وجود تاريخ استعماري بين الدولتين وقيمة 0 في حالة عدم وجود تاريخ استعماري بينهما.

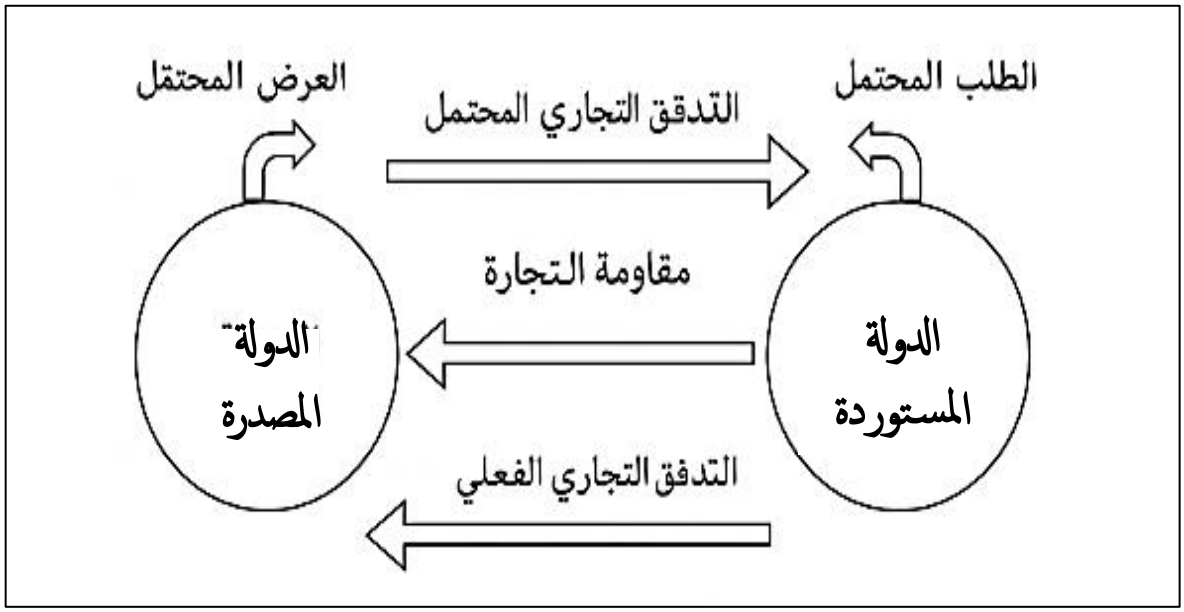
(ij) $\boldsymbol{TradeFreedom}$: متغير يعبر عن الحرية التجارية في كلا الدولتين.

$WTOij$: متغير صورى يمثل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية حيث يأخذ القيمة 1 في حالة الانضمام وقيمة 0 في حالة عدم الانضمام.

$Otherij$: متغير صورى يأخذ القيمة 1 في حالة انضمام احد الدولتين الى التكتلات الاقتصادية الاقليمية مثل (EUij ، ASEANij,،NAFTAij) ويأخذ القيمة 0 بخلاف ذلك.

و يمكن تفسير تدفقات التجارة من خلال الشكل التوضيحي التالي:

الشكل رقم (1): تمثيل بياني لنموذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة.



SOURCE: M. Y. Teweldemedhin, H. D. Van Schalkwyk, (2015), Regional trade agreements and its impact on trade flows for South African agricultural products, African Journal of Agricultural Economics and Rural Development, Vol. 8 (8), international Scholars Journals, p2.

لقد برزت مجموعة من المشاكل والتحديات المرتبطة بتطبيق نموذج الجاذبية غير أنها لا تقلل من أهمية النموذج وقدرته التفسيرية ، وإنما تجعل القياسات المستندة إليه أقل دقة منها:

- إن ادخال المتغيرات الوهمية يؤدي إلى سوء صياغة النموذج بالإضافة إلى التشكيك في مدى ملائمة النموذج الخطي للجاذبية خاصة مع احتمال تحيز تقديرات المرونة الحقيقية عند استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير معالم النموذج[1].
- مشكلة تعدد العلاقات الخطية والتي تفترض عدم وجود أي علاقة خطية بين المتغيرات التفسيرية في النموذج. خاصة تلك التي تستخدم بيانات سلاسل زمنية وعلى الرغم من وجود عدد من

1 وليد عبد مولاه، (2010)،نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 97، الكويت،ص 4.

الدراسات السابقة لاختبار مشكلة تعدد العلاقات الخطية فإن أي منها لم يتلق قبولا واسعا كما أن أحد هذه الاختبارات يعتمد على تحديد عدد بيانات المتغيرات، وعندما يتجاوز هذا العدد 20 أو 30 يدل ذلك على وجود تعدد للعلاقات الخطية[1] .

4.نموذج عدم تجانس المؤسسات: قام الاقتصادي Melitz مليتز سنة 2003 بتطوير نموذج كروغمان Krugman سنة 1980 خاص بالمنافسة الاحتكارية من خلال إبرازه لتكاليف التجارة وقرارات التصدير، و قد اعتمد في نموذجه على مجموعة من الفرضيات من أبرزها مايلي:

- العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد.
- القطاع ينتج سلعا متنوعة من نفس النوع.
- المنافسة غير تامة مع تواجد مؤسسات عديدة
- الإنتاجية الإجمالية للعوامل تختلف على حسب كل مؤسسة.
- تكاليف البحث والتطوير غير قابلة للاسترجاع.
- تكاليف ثابتة من اجل الدخول إلى أسواق التصدير او الاسواق المحلية.

وضع Melitz نموذجا بسيطا يعتمد فيه على المؤسسات التي تنشط في الاسواق الثنائية، ويفترض في هذا النموذج وجود عدد كبير من المؤسسات التي تقوم بإنتاج منتجات متنوعة وتختلف فيما بينها من حيث التكنولوجيا والإنتاجية . ويمكن لهذه المؤسسات أن تختار دفع تكاليف ثابتة غير قابلة للاسترجاع بهدف جذب إنتاجية المشروع .

وفقا لنموذج Melitz يعتبر التبادل التجاري بين الدول او التقليل في تكاليفه يجعل المؤسسات ذات الإنتاجية المنخفضة تخرج من السوق لعدم قدرتها على دفع التكاليف العالية لدخول اسواق جديدة بينما المؤسسات ذات الإنتاجية المرتفعة تستطيع الدخول إلى هذه الأسواق لقدرها على دفع التكاليف . أما عند انخفاض تكاليف التجارة يؤدي إلى انخفاض في الإنتاجية الأدنى مما يعطي فرصة لبعض المؤسسات غير المصدرة من الدخول إلى اسواق التصدير[2].

5.نموذج Antras: يوضح لنا هذا النموذج أن المؤسسات يمكن لها ان تنتج مدخلاتها بنفسها او تحصل عليها من الاسواق المحلية او الدولية، بحيث تكون قادرة عل تحمل بعض تكاليف ثابتة فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى تكاليف إضافية بسبب الاتصال والمراقبة، بينما إذا استعانت

1 Kandogan Y, (2008), "consistent estimation of regional blocs: trade effects" review of international economics, Oxford [u.a.], p 309.

2 صادق جميلة، دربال عبد القادر، (2019)،مرجع سبق ذكره، ص 574-575.

بمصادر خارج المؤسسة فإنها تتحمل تكاليف خاصة بالعقد إضافة إلى تكاليف البحث. و بناءا على هذا فقد توصل Antras ومثيله Melpman إلى أن عمليات الاستثمارات الاجنبية هي أكثر تكلفة من الاستعانة بمصادر خارجية سواء خارج الدولة او داخلها، و أن عمليات الاستعانة بمصادر خارجية تكون أكثر تكلفة مقارنة بالسوق المحلية، وهذه العملية تتطلب من المؤسسات ذات الإنتاجية الكبيرة تطبيق التكامل العمودي للاستفادة من فرق التكلفة.

إن الانفتاح على التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة من حجم التبادلات الدولية التي تنجم عن عملية نقل النشاطات نتيجة لانخفاض التكاليف التجارية، والاختلافات الموجودة بين القطاعات وبنية التبادلات التجارية بين الدول والشكل التنظيمي للمؤسسات التي يسمح لها بالاستفادة من مكاسب إضافية من بينها زيادة في الإنتاجية على مستوى الصناعات[1].

[1] SEDDI ALI, (2012), compétitivité économique : Quel potentiel pour l'Algérie, Thèse de doctorat en science commerciales, université d'Oran2, Algérie, p38-39.

المبحث الثالث: السياسات التجارية

عرفت السياسات التجارية على مر العصور تغيرات وتطورات كبيرة من الحرية إلى الحماية أو العكس، حيث تؤثر هذه التغييرات على الحالة الاقتصادية للعالم من رواج أو كساد، وبالتالي يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم لتشريعات وقوانين التي تصدرها السلطات الحكومية التي تهدف إما لتقييد أو تحرير من العوائق التي تواجهها على المستوى الدولي أو الإقليمي وتعرف هذه الإجراءات والأساليب التنظيمية التي تضعها الجهات المسؤولة في الدولة و تعمل على تنفيذها بالسياسات التجارية[1]، وترتبط السياسة التجارية لأي دولة ارتباطا وثيقا بمصالحها الاقتصادية، و اعتماد الدولة لسياسة تجارية ما إنما ينطلق من مستوى تطورها الاقتصادي، ولهذا نرى ان هنالك اختلافات وتباينات في السياسات التجارية المطبقة من دولة لأخرى ومن وقت لأخر.

المطلب الأول: السياسة التجارية وأهدافها.

يُعتبر النشاط التجاري جزءاً مهماً من الاقتصاد، ويتعرض في جميع الدول العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية، إلى مجموعة من القوانين والتشريعات التي تضعها الحكومات، والتي تهدف إلى تنظيمه وتوجيهه إما من خلال تقييده أو من خلال تسهيل وإزالة العقبات التي قد تواجهه على المستويين الدولي والإقليمي.

السياسات التجارية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطة الاقتصادية لغرض تسيير وتنظيم تجارتها الخارجية ومتغيراتها باتجاه تحقيق أهداف محددة، فالسياسة التجارية تتفعل بمجموعة من الإجراءات والأنظمة لتحقيق أهدافها[2].

كما تعرف السياسات التجارية على انها اختيارات الدولة لوجهتها في علاقتها مع الخارج (سواء كانت حرية أو حماية) من خلال إصدار تشريعات واتخاذ التدابير والإجراءات التنظيمية التي تضعها محل التنفيذ[3].

---

1 عبد الرحمن يسرى أحمد، (2007)، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، ص153.

2 هجير عدنان زكي أمين، (2010)، الاقتصاد الدولي، النظرية والتطبيقات،ط1،دار الإثراء للنشر والتوزيع الأردن، ص 144.

3 السيد متولي عبد القادر، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص69.

يقصد بها أيضا مجموعة من الوسائل التي تستعين بها الدول لتتدخل في تجارتها الخارجية قصد تحقيق غايات محددة ومسطرة، بالإضافة إلى تحديد موقفها من العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين الأفراد المقيمين على ارضها ونظرائهم في الخارج[1].

و مسالة التداخل الواردة في التعريفات جاءت كنتيجة للانفصال بين الأنظمة الاقتصادية في العالم (النظام الاشتراكي، النظام الرأسمالي والنظام المختلط)، فلكل نظام فلسفته وتوجهاته الخاصة به وعلى هذا انقسمت الآراء بين مؤيدين للحرية التجارية ومعارضين لها.

أهداف السياسة التجارية: هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من سياستها التجارية بحيث تختلف هذه الأهداف حسب نوع السياسية التجارية التي يتم تطبيقها وتشمل هذه الأهداف مايلي[2]:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- ضمان حماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الاغراق.
- تحفيز الاستثمار الموجه للتصدير وتعزيز خلق فرص العمل و زيادة مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.
- حماية الصناعات الناشئة والصناعات الاستراتيجية لدعم الأمن الوطني والقوة العسكرية.
- مواجهة التقلبات الخارجية التي توثر على الاقتصاد الوطني وايجاد آليات تمكن من التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.
- تقديم الحماية لبعض الصناعات الوطنية لأسباب اجتماعية.

و عندما تعتمد الدولة سياستها التجارية لتحقيق عدة أهداف في نفس الوقت، وهو ما يحدث غالبا في الواقع العملي، ولكن من المهم ملاحظة أن بعض الأهداف قد تتعارض مع بعضها البعض. وبالتالي قد يؤدي استخدام وسيلة لتحقيق هدف معين تعيق في نفس الوقت تحقيق هدف آخر يعتمد هذا في نهاية المطاف لتقدير السلطات ومدى كفاءتها.

---

1 جاسم محمد منصور، (2013)، التجارة الدولية، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص125.

2 مجناح فواد، حاشي نوري،(2020)، دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، مجلة الاقتصاد الوطني والعولمة، المجلد03، العدد02، جامعة الجلفة،الجزائر،ص33.

المطلب الثاني: محددات اختيار السياسات التجارية

تعتبر السياسة التجارية الخارجية انعكاسا لموقف الدولة اتجاه التجارة الخارجية بحيث يكون هذا الموقف مبني على مجموعة من خصائص اقتصادية داخلية التي تتكامل فيما بينها لتحقيق المصلحة الخارجية، وعليه فقد تلعب المقومات الداخلية دور كبير في تشكيل السياسة الخارجية ومن بين هذه المحددات نجد1:

-**النظام الاقتصادي السائد ورؤية الدولة السيادية:** يتأثر النمط الاقتصادي السائد في أي دولة بالتفاعل المستمر بين القطاعين العام والخاص خاصة من حيث ملكية وإدارة وسائل الإنتاج وذلك بالاعتماد على مؤشرات الاقتصاد الكلي منها الدخل الوطني، تراكم رأسمال الثابت و تشغيل القوى.....الخ، كما يرتبط هيكل النظام الاقتصادي واستمراره بالفلسفة السيادية التي تتبناها كل دولة ، وعليه فإن النظام الاقتصادي الذي يتأثر مصيره بالفلسفة السيادية للدولة هو الذي يحدد مسار السياسات التجارية بين الحرية أو التقييد.

- **مرونة الإنتاج و التنافسية الذاتية كاستراتيجية لدعم الابتكار:** يمكن تقييم نظام الجهاز الإنتاجي في أي دولة ما بناءً على مدى قدرته على التكيف مع التغيرات الطلب المحلي والدولي مما يظهر مستويات متفاوتة من المرونة، والتي تتحدد بدرجة تدفق السلع والخدمات والمعلومات والموارد داخل الاقتصاد وروابطه الهيكلية، فكلما زادت سرعة وكفاءة هذا التدفق ازدادت مرونة الجهاز الإنتاجي، على العكس من ذلك كلما تراكمت المخزونات في مجالات متفرقة و منعزلة نسبيا عن بعضها بعض تحد من مرونة النظام الإنتاجي، وعليه فإن الاقتصاديات المتقدمة تتمتع بأنظمة إنتاج قابلة للتكيف بسرعة مع المتغيرات، حيث تعمل على تحرير حركات السلع والخدمات والمعلومات والموارد من خلال إزالة القيود الإدارية والكمية و الرسوم الجمركية . في المقابل تعاني الاقتصاديات النامية من جمود في أجهزتها الإنتاجية مما يجعلها شديدة الحذر في تحرير التبادل الدولي، وأنها تلجأ دائما إلى السياسات الحمائية لدعم الصناعات المحلية من خلال توسيع قوائم استثنائية من الإعفاءات الجمركية.

- **درجة حساسية الاقتصاد المحلي من تقلبات القطاع الخارجي:** يتأثر الاقتصاد المحلي بشكل كبير اتجاه التغيرات التي تحدث في القطاعات الخارجية نتيجة لاندماجه محدود في النظام العالمي ، بسبب وجود اختلالات هيكلية بقطاع او قطاعات معينة في الاقتصاد العالمي، يختلف مستوى الحساسية وفقا

1 هوشيار معروف، (2013)، تحليل الاقتصاد الدولي، دار الجرير للنشر و التوزيع، الأردن ص 383-391.

لمدى أهمية حركة السلع والخدمات ورأس المال و المعلومات والموارد البشرية والمعلومات في كل من التشغيل، الاستثمار ، الدخل و الاسعار، وهنا كلما ارتفعت درجة الحساسية زادت مخاوف صناع القرار من الانفتاح الأكثر على الاقتصاد الدولي ومن تحرير تبادلاتها التجارية.

– **تطور المعلومات ومدى انتشارها:** أدى تطور المعلومات وانتشارها السريع في تعزيز الشفافية في التعاملات الاقتصادية الدولية، وهذا ما كشف عن فوائد وعيوب هذه التعاملات ، حيث يمكن متابعة ومراقبة تغيرات في الأسعار ، الكميات وأنواع العروض المتنافسة و تقدير تغيرات الطلب العالمي والتنبؤ بما قد يحدث مستقبلا.

ونتيجة لتوفر هذه المعلومات انخفضت المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية وبالتالي صار التوجه نحو تحرير التبادل على نطاق عالمي في اغلب الدول، ولهذه الظاهرة تأثير مزدوج فمن جانب تدفع الدول المبتكرة إلى تأكيد وتقوية التدابير والوسائل الوقائية، ومن جانب اخر تحث الدول المقلدة على اعتماد على سياسات الحرية و الانفتاح أكثر على الاقتصاد العالمي.

– **الاطر التنظيمية للعلاقات الدولية:** قد ساهمت كل من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية GATT و المنظمة العالمية للتجارة WTO بشكل كبير في تعزيز سياسات التحرير التجاري من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف، والتي اختلفت عن النقاشات الثنائية حيث تتميز بالشفافية من خلال عرض القضايا على طاولة الحوار و أمام ممثلي الدول الأعضاء، علاوة على ذلك، تعتمد هذه المؤسسات على أصول تشريعية، حيث أن هنالك تنظيمات نشأت عن هذه المفاوضات المتعددة الاطراف تستند على قواعد و مبادئ قانونية و ترتيبات حظيت بالمصادقة رسميا من قبل السلطات التشريعية المختصة في دول الأعضاء[1].

المطلب الثالث: أنواع السياسات التجارية:

تنقسم السياسات التجارية إلى نوعين هما[2]:

1. سياسة الحماية: وهي تبني دولة ما لمجموعة من القوانين والتشريعات، و تقوم باتخاذ إجراءات لتنفيذ هذه القوانين والتشريعات بهدف حماية سلعها أو أسواقها المحلية من المنافسة الأجنبية ، و من ثم تقوم الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى من خلال استخدام بعض الأساليب كفرض

1 فوزي عبد الرزاق، (2016)، استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم للنشر والتوزيع، الأردن، ص 91.

2 جميل محمد خالد، (2014)، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون النشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن،ص 224-225.

رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر الحماية للأنشطة المحلية مما يقلل من تأثير المنتجات الأجنبية ويدعم نموّ الأنشطة الاقتصادية المحلية وتعزيز قدرتها التنافسية.

و ظهرت في الآونة الأخيرة ما يعرف بالحماية الجديدة وهي عبارة عن مجموعة من التدابير والوسائل التي تعتمدها الدول لحماية اقتصادها من المنافسة الاجنبية بطرق خفية وذكية و يتم ذلك عن طريق تطبيق معايير واجراءات متنوعة لخلق تفاوت على مستوى السوق المحلي والأسواق الخارجية وتعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الإنتاج أو عوامله نحو هذا السوق، غالبا ما يتم تبرير هذه الإجراءات الحمائية بحجة دعم الصناعات الناشئة أو غيرها من الحجج المتنوعة[1].

كما تعرف أيضا بأنها كل الإجراءات الحكومية الهادفة إلى تعزيز مكانة المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية متجاوزة بذلك جميع اشكال الدعم والحماية الكلاسيكية كالقيود الكمية والفنية والمتمثل في التكتلات الاقتصادية، المعايير البيئية و التخفيضات التنافسية كقيمة علمية و جميع أنواع الممارسات الإدارية[2].

لهذه السياسة الكثير من المؤيدين حيث يستندون على عدة حجج أهمها:

- مواجهة سياسة الإغراق المصطنعة والمتمثلة في بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بسعر بيع أقل من سعر أقل من سعر البيع المحلي، وذلك بفرض رسوم جمركية على الواردات تساوي الفرق بين سعر بيعها في السوق المحلي و سعر البيع في الدولة الام.
- تحتاج الدولة إلى الحصول على موارد مالية منتظمة لكي تتمكن من القيام بمهامها المختلفة.
- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية على الخبرة من الناحية الفنية، والحصول على الثقة الكاملة في التعاملات من الوجهتين التسويقية والائتمانية.
- تحديد ووضع تعريفات جمركية مثلى لدخول السلع و الخدمات الأجنبية إلى الاسواق المحلية، بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعات و السوق في الدولة .

---

1 عبد السلام خلوفي، سفيان عبد العزيز، (2012)،التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات يوم26-27 فيفري، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، ص07-08.

2 peret. G, (2012), Dowson nenor old protectionism, working paper N°289. D.c.n.t waschington, p09.

– إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى فرض قيود على المستوردات و انخفاض حجمها و في هذه الحالة لا يجد المستهلك المحلي مفرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية.

2. سياسة الحرية: هو النظام الذي لا تتدخل فيه الدولة في تنظيم علاقاتها التجارية مع الدول، حيث يدعو أنصار سياسة التحرير بأن تكون التجارة حرة و خالية من القيود والعوائق، فلا ينبغي فرض أي قيود او حواجز تعرقل تدفق السلع عبر الحدود سواء للصادرات أو الواردات[1]، و ينظر المؤيدون لهذه السياسة إلى التجارة الدولية على أنها امتداد للتجارة الداخلية، باعتبارها شكل من أشكال التعاون البشري، بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التي تفصل بين البشر.

حيث يعتمد أنصار مذهب تحرير التبادل الدولي على العديد من الحجج في تبرير و تأييد وجهة نظرهم من أبرزها مايلي[2]:

- الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج.
- الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في الاسواق الدولية.
- الحرية تشجع على الابتكار والتقدم التقني.
- الحرية تساهم في الحد من قيام الاحتكارات.
- الحرية تساعد على تحقيق الإنتاج الكبير.

1 رضا عبد السلام، (2007)، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ص79-80.

2 شتاتحة عمر، عبد الحفيضي أحمد، (2015)،أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية الجزائر نموذجا، مجلة البديل الاقتصادي، العدد03، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 151–152.

المطلب الرابع: أهم الوسائل الفنية لتنظيم التجارة الخارجية:

تؤثر السياسات التجارية على مؤشرات التجارة الخارجية من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، وذلك بتطبيق مجموعة من الاساليب1:

– **الأساليب السعرية:** ويتعلق الأمر بالرسوم الجمركية بكل أنواعها و نظام الرقابة على الصرف الأجنبي، فسياسة الإغراق، وأخيرا الإعانات والتي يمكنها أن تأثر على أسعار كل من الواردات والصادرات في عمليات التبادل الدولي. الدولي.

– **الأساليب الكمية:** وتتعلق بإجراءات المنع ،نظام الحصص و تراخيص الاستيراد حيث يكون فيها التأثير على التجارة الخارجية على أساس كمي.

– **الأساليب التنظيمية:** وتخص كل من المعاهدات التجارية، الاتفاقيات التجارية والاتحادات الجمركية، الإجراءات الخاصة بالحماية الإدارية و المناطق الحرة حيث يكون فيها التأثير على التجارة الخارجية من خلال اتخاذ إجراءات تنظيم إدارية.

ويوضح الجدول رقم (01) أهم أدوات السياسة التجارية التي تؤثر على الصادرات والواردات:

الجدول رقم (1) : أدوات السياسات التجارية

الأدوات التي تأثر على الواردات	الأدوات التي تأثر على الصادرات
- الرسوم الجمركية - نظام الحصص - القيود التطوعية على الواردات: *الاتفاقيات السلعية الدولية * اتحادات المنتجين الولية * ميكانزيم المحتوى المحلي وقاعدة المنشأ – الإغراق – أليات الربط	– الرسوم على الصادرات – نظام الحصص ورخص التصدير - دعم الصادرات

المصدر: بونوة سمية، نوري منير، (2018)، مقال حول النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم و اتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد14، العدد 19، جامعة الشلف، الجزائر، ص 125.

1بونوة سمية، نوري منير، (2018)، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم و اتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد14، العدد 19، جامعة الشلف، الجزائر،ص 124.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال عرضنا لهذا الفصل الذي يتعلق بدراسة نظرية حول التجارة الخارجية توصلنا إلى ما يلي:

- هناك عدة عوامل تجعل العلاقات الاقتصادية الدولية مختلفة عن العلاقات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني، وأن أساس قيام التجارة الخارجية هو التقسيم الدولي للعمل، كما أن للتجارة الخارجية تأثيرات واضحة على العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، الدخل القومي و توزيع الدخل.
- يعد الانفتاح التجاري أداة أساسية لتفسير المبادلات القائمة بين الدول بغض النظر عن العوامل التي ترتكز عليها التجارة الدولية لتحقيق الهدف الاقتصادي لكل دولة، وينطبق هذا على جانبي العرض والطلب تزامنا مع التدخلات الحكومية لتكييف آليات السوق حسب الوضع الاقتصادي.
- ومن خلال مختلف النظريات التي قمنا بعرضها في هذا الفصل، نرى أن النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسكية تُقدم تفسيرا جزئيًا للتبادلات الدولية، حيث تُركز على التبادل الواقع ما بين دول الشمال ودول الجنوب وسبب قيامه، بينما تهمل التبادلات ما بين دول الشمال فيما بينها، و رغم ذلك تسمح بإعطاء رؤية إيجابية للتجارة الدولية على الاقتصاديات التي تقوم بها مؤكدة على أنها تعود بالفوائد على كل الدول المُشاركة في التبادل، أما النظريات الحديثة فالبعض منها يركز على الجزء الثاني من التبادل والمتعلق بالعلاقة بين الدول المصنعة الجديدة (الدول الناشئة) والدول الصناعية حيث أن التطور يستمر بسبب ظهور ابتكارات جديدة، وعليه فإن الفوارق التكنولوجية بين الدول تُعد من أهم محددات التجارة الدولية، وهذا يسمح للدول المتقدمة تكنولوجيا من إنتاج السلع كثيفة التكنولوجيا، بينما الدول أخرى تنتج سلعا تقليدية والبعض الأخر يفسر الجزء الثالث من التبادلات الدولية والمتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها، و ترجع أسباب التبادل بين هذه الدول إلى اقتصاديات الحجم ، تنوع المنتجات وتشابه الاذواق أما النظريات الجديدة الجديدة فتقوم بشرح وتفسير المبادلات القائمة بين المؤسسات من خلال إدخال السلوك التنظيمي والاستراتيجي للشركات. حيت اعتمدت هذه الأخيرة بشكل كبير على نظرية المنافسة، الجاذبية والمسافة والحجم والتنافسية توضيح طبيعة التبادلات التجارية بينهم.
- أدى الاختلاف في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى ظهور تنوع في الأساليب المتبعة في تنظيم هذا القطاع الاقتصادي فهناك من يدعو إلى التدخل المباشر والقوي للحكومة في هذا المجال مع

تقييد عملية التبادل التجاري عبر ما يعرف بسياسة الحماية التجارية مستندا بالعديد من الحجج. بينما يرى آخرون ضرورة رفع القيود على عملية التبادل التجاري أو ما يسمى بسياسة تحرير التجارة الخارجية معتبرين ان ذلك يحقق مكاسب ومنافع عدة تعود على الدول المشاركة في التبادل ولهم حججهم التي تدعم وجهة نظرهم، غير أن إتباع سياسة حرية تامة أو حماية مطلقة من الحالات نادرة الحدوث، بل إن الدولة عادة ما تعتمد في سياساتها التجارية بين مزيج من الحرية والتدخل الحكومي بأساليب وأوجه مختلفة وذلك بما يتوافق مع توجهاتها وظروفها الاقتصادية وحتى السياسية والاجتماعية والثقافية على المستويين المحلي والدولي.

- إن عملية تنظيم التجارة الخارجية تتم من خلال الاستعانة بمجموعة من الأساليب والوسائل تعرف بأدوات السياسة التجارية، والتي هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تتخذها الدولة في إطار علاقتها التجارية الدولية، قصد تحقيق أهداف معينة تعزز مصالحها الاقتصادية .
- نظرًا لأهمية التجارة الخارجية في المساهمة بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي يصبح من الضروري تعظيم الاستفادة من هذا من هذا القطاع، من خلال إتباع سياسات تجارية أكثر انفتاح تمكن هذه الدول من الاستفادة من التجارة كقطاع محوري للتنمية، ومن هذا المنطلق فإننا سنخصص الفصل الثاني لدراسة النمو الاقتصادي ومحدداته ومختلف النظريات التي قامت بتفسيره وكذا تحليل العلاقة الموجودة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

الفصل الثاني: التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

إن هذا الفصل يتعلق بدور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الاتحادين).وسنتناول في هذا الفصل دراسة نظرية حول علاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، بهدف إبراز طبيعة العلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي عامة والتركيز بشكل خاص على دور الصادرات والواردات في دعم النمو الاقتصادي، ولذلك تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالنمو الاقتصادي من خلال تحليل النظريات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع عبر العصور بدا من المدرسة الكلاسيكية وصولا إلى المفكرين المحدثين كما تناقش هذه الدراسة مدى وكيفية ارتباط النمو الاقتصادي بالصادرات والواردات وأثارها عليه، مع تحديد مختلف استراتيجيات التجارة الخارجية التي تتبعها الدول من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية

لقد أصبح النمو الاقتصادي في الوقت الراهن أحد أهم المصطلحات التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون والسياسيون في مختلف المجتمعات، كونه العامل الأساسي الذي يعتمد عليه رسميا في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات. فكلما كانت الدولة تمتلك اقتصادًا قويًا ونشاطات اقتصادية متطورة، مع توافر بيئة عمل محفزة وشفافة كلما زادت فرصها في تحقيق مراكز أعلى في سلم التصنيفات العالمية. وبناءا على التغيرات الإيجابية أو السلبية المسجلة تتقدم الدولة أو تتأخر في القائمة.

ويدل مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول النامية ومصطلح النمو على الدول المتقدمة، إلا أن هناك فرق كبير بين هذين المصطلحين، وهذا ما سوف نتطرق إليه مركزين في ذلك على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به

1. تعريف النمو الاقتصادي:

يختلف النمو عن التنمية ولذلك سنوضح أهم المفاهيم المرتبطة بهما لنستخلص في الأخير أهم الفروقات الموجودة بينهما بحيث أن النمو الاقتصادي يتضمن ما يلي:

– لا يعني فقط حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بل لابد أن تترتب عليه زيادة في الدخل الحقيقي للفرد، بمعنى أن معدل النمو الدخل الإجمالي يجب أن يتجاوز معدل النمو السكاني، إذ كثيرا ما يؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي في دولة ما إلى زيادة عدد السكان و بمعدل أعلى وبالتالي فإن متوسط دخل الفرد لا يزيد بالرغم من الزيادة في الناتج المحلي[1].

– يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس الدخل النقدي، فالدخل النقدي هو عبارة عن المبلغ المالي التي يتلقاها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما يتم قياسه سنويا وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يبذلها، أما الدخل الحقيقي فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من خلال إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، وبذلك فإن النمو الاقتصادي الحقيقي لن يتحقق إلا إذا كان معدل نمو الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم[2].

– إن النمو الاقتصادي هو عملية مستمرة وليست مؤقتة، يمكن لدولة غنية أن تساعد دولة فقيرة بإعانة زيادة دخلها الحقيقي لفترة من الزمن، لكن هذه الزيادة المؤقتة لا تعتبر نمواً اقتصادياً.[3] وعليه يطلق على الزيادة في حجم الناتج المحلي (الناتج الداخلي الخام)، من سنة إلى أخرى (الزيادة السنوية) اسم نمو الناتج المحلي أو النمو الاقتصادي.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن النمو الاقتصادي هو زيادة الحقيقية في الناتج القومي– نصيب الفرد منه– خلال فترة زمنية معينة.

و من خلال مختلف التعاريف، يمكن أن نستنتج أن النمو الاقتصادي[4]:

1. ينتج من خلال تحقيق توسع اقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا
2. يجب أن تكون الزيادة الكمية والنوعية عينية.
3. تحقيق زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

أما التنمية الاقتصادية: لقد تباينت مفاهيمها حسب المدارس والفترات الزمنية ووجهات النظر، فهناك عدة مفاهيم لها، فالتنمية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني في فترة زمنية معينة، وترتبط

---

1 محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، (2011)، التنمية الاقتصادية (بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، ص 77.

2 محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، (2000) التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية" الإسكندرية مصر، ص 54.

3 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2003)، اتجاهات الحديثة للتنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 12–13.

4 فلة غيدة،فوزية غيدة، (2018)، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي(1980–2014)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد02، العدد03، جامعة جيجل، الجزائر، ص 09 .

بالحاجة إلى إدخال تغيرات تكنولوجية وفنية تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة والتي ينتظر إنشاؤها[1].

بناء على عدة تعريفات للتنمية يمكن إيجاز عناصرها كالاتي[2]:

- التنمية عبارة عن عملية مستمرة و متصاعدة.
- التنمية عملية متكاملة أي كافة الفئات والقطاعات تساهم فيها.
- التنمية عملية مدروسة أي أنها ليست عملية عشوائية وإنما عملية محددة للغاية.
- إحداث تحولات وتغييرات هيكلية في الإطار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- بناء قاعدة وخلق قدرات إنتاجية ذاتية.
- تحقيق تزايد منتظم وذلك تعبيرا عن تراكم الإمكانيات واستمرار تزايد القدرات.
- تزايد قدرات المجتمع الاقتصادية والتقنية.

2, الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: يمكن توضيح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

1 بشار يزيد الوليد، (2008)، التخطيط والتطوير الاقتصادي (دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية)، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 211.

2 فالي نبيلة، (2008)، مداخلة بعنوان " التنمية من النمو إلى الاستدامة"، مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة "، يومي 7 و8 أفريل، جامعة سطيف1، الجزائر، ص227.

الجدول رقم (2) : الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
– عبارة عن عملية زيادة مستمرة او ثابتة في انتاج السلع والخدمات.	– عبارة عن عملية تشمل التغيرات في بنية النواتج وتخصيص المدخلات حسب القطاعات المختلفة، أي تغير القدرات الوظيفية بالتنسيق مع القدرات المادية.
– يتعلق النمو الاقتصادي بالجانب الكمي للنشاط الاقتصادي .	– زيادة على الجانب الكمي تشمل التغيرات النوعية التي تحدث في الاقتصاد والمجتمع.
– يرافق النمو تغير لعدد من الظواهر والعوامل	– يرافق التنمية الاقتصادية تغير كبير وعميق يتناول الجوانب الهيكلية والوظيفة الاقتصادية، كون أنها تفرض تطويرا فعالا من خلال اجراء تغيرات في التنظيمات البنيوية للاقتصاد.
– مفهوم النمو اقل شمولا من مفهوم التنمية الاقتصادية.	– التنمية الاقتصادية تشمل النمو وما يحدث في جميع جوانب الحياة الاقتصادية على مختلف صورها واشكالها لتحدث فيها تغييرات عميقة وجذرية شاملة أي ان مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر شمولا من النمو.
– من الممكن التفكير في النمو الاقتصادي بدون التنمية الاقتصادية.	– من المستحيل التفكير في التنمية الاقتصادية بدون النمو، حيث أن التغير في الوظيفة يتوجب التغير في الحجم.

Source: Alina-Petronela Haller (2012), Concepts of Economic Growth and Development Challenges of Crisis and Of Knowledge, Economy Transdisciplinarity Cognition Journal, Vol 15, Issue 1/, Romania,p 66-68

و منه نستنتج أن التنمية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي، فوائده وتكاليفه.

يمكن تقسيم النمو الاقتصادي إلى خمسة أنواع وذلك وفقا لمدة تحقيقه و حسب الأسباب التي تؤدي إلى حدوثه[1]:

- **النمو الاقتصادي الطبيعي:** يحدث هذا النوع بشكل تلقائي، دون الحاجة إلى تخطيط مسبق، كما حدث في أوروبا الغربية منذ قيام الثورة الصناعية، و يقوم هذا النوع على مرونة المجتمع والقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية ، ويمكن ان ينتشر من قطاع الى أخر عن طريق ما يعرف بأثر المضاعف وأثر المعجل.
- **النمو الاقتصادي العابر:** ينشا هذا النوع من النمو نتيجة لظهور عوامل طارئة، عادة ما تكون خارجية و يختفي عند زوالها، كارتفاع اسعار بعض الصادرات، الإعانات والمساعدات المالية المقدمة لدولة ما او كنتيجة لتقلبات مفاجئة في تجارتها التي يتم تداركها بسرعة بما يؤثر على دخلها في فترة معينة و يحقق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي و ينتشر هذا النوع من النمو بكثرة في الدول النامية .
- **النمو الاقتصادي المخطط:** ويتحقق هذا النوع نتيجة لتخطيط شامل ومنظم قائم على احتياجات ومتطلبات المجتمع، وتتوقف فعاليته على قدرة المخططين، والتنفيذ الجيد لخططهم ومتابعتها ومشاركتها مع افراد المجتمع الجمهور، ويعتبر كل من النمو المخطط والنمو التلقائي نموا ذاتي الحركة بينما يعد النمو العابر نموا تابعا.
- **النمو الاقتصادي الموسع:** يتميز هذا النوع من النمو بالدخل الذي ينمو بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ثابت لا يتغير ويعتمد هذا النمو على زيادة كمية الموارد المستعملة، لكنه غالبا ما يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي للفرد على المدي البعيد.
- **النمو الاقتصادي المكثف:** يحدث هذا النمو عندما يتجاوز نمو الدخل و يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع ، وينتج من خلال التطور التكنولوجي الناتج عن تراكم رأسمال ما يؤدي إلى تحفيز الاستثمار في التكنولوجيا و التقليل من الاعتماد على اليد العاملة. وبدوره، يؤدي إلى تغير في نسبة استخدام رأسمال مقارنة بالعمل.

---

1 عائشة بن عطا الله، (2020)، الصادرات والنمو الاقتصادي " قراءة في التطور النظري و الإحصائي و استراتيجيات التنمية، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، ص 67-68.

1. فوائد النمو الاقتصادي

إن من أبرز الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي نجد ما يلي:

- زيادة توفر السلع والخدمات لأفراد المجتمع .
- يساهم في الحد والتخفيف من مشكلة البطالة.
- التأثير في المدى البعيد على أنماط وعادات الاستهلاك داخل المجتمع، ويؤدي إلى ظهور احتياجات استهلاكية أكثر تطورًا وتنوعًا.
- زيادة في الدخول نتيجة للنمو الاقتصادي تحفز الحكومات على تلبية احتياجات الأفراد الاستهلاكية المتطورة من خلال تطوير المرافق العامة وتوفير الخدمات الترفيهية متطورة مما يعزز جودة الحياة[1].

2. تكاليف النمو الاقتصادي:

تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب تحمل بعض الأعباء و إتباع التوصيات لنجاحه من أهمها[2] :

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي تزداد الحاجة إلى إنتاج المزيد من السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات نحوها. بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم. الأمر الذي يتطلب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية قصيرة المدى من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل.
- يؤدي النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى الدول النامية إلى زيادة التلوث البيئي و استنزاف للثروات الطبيعية وازدحام المدن.
- تطور في معدلات النمو الاقتصادي، يمكن أن يحقق زيادة في التقدم المادي ولكن في نفس الوقت، يمكن أن يؤدي إلى إبعاد وتهميش القيم الروحية والجوانب الأخلاقية في المجتمع

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي و مقاييسه

1. محددات النمو الاقتصادي:

تتمثل العوامل التقليدية التي تحدد النمو في العمل، الاستثمار، الادخار، إنتاجية العامل، الاستثمار الاجنبي المباشر، معدلات التضخم، التطور المالي، مستوى التعليم والصحة .... الخ،. وكدلك درجة الانفتاح المالي التجاري على العالم الخارجي، فضلا عن الظروف الاجتماعية و السياسية المواتية

---

1 طالب محمد عوض، (2004)،" مدخل إلى الاقتصاد الكلي "، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، ص 181- 182 .

2 عبد المطلب عبد الحميد،(2006)، النظرية الاقتصادية، " تحليل جزئي وكلي "، الدار الجامعية، مصر، ص 472.

لعملية النمو، ومدى سيادة القانون. يمكن ذكر أبرز المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي وفق للدراسات المختلفة كما يلي[1]:

- **رأسمال المادي:** المتمثلة في شكل استثمار في الآلات والمعدات والتجهيزات والبنية الأساسية، ويعتبر هذا عامل شديد التأثير في عملية النمو خاصة في المراحل المبكرة، حيث توجد علاقة موجبة بين النمو في ناتج العمل والاستثمار في رأسمال المادي للمجتمع، وبالتالي يكون له تأثير ايجابي قوي على النمو وخاصة على المدى الطويل.
- **رأسمال البشري:** في شكل الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة، توكد العديد من الدراسات على الاثر الايجابي القوي لدور هدا العامل في الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي سواء بشكل مباشر او غير مباشر نظرا لما يترتب عليه من الاستفادة من التطورات والأفكار التكنولوجية الجديدة التي تم اكتشافها بالدول الاخرى، وهذا يؤدي إلى زيادة في كفاءة رأس المال المادي وإنتاجية القوى العاملة.
- **الانفتاح المالي:** يعمل على تأمين التمويل الازم لعمليات الاستثمار من خلال الاقتراض، فضلا عن تقليل تكلفة الاستثمار، تطوير الأسواق المالية، تنويع المحافظ الاستثمارية، الرفع من كفاءة النظام المصرفي وتحسين الخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار والادخار بالإضافة إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد المالية بالدولة. كما أن الانفتاح المالي يرتبط بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد واحدا من المحفزات الرئيسية للنمو الاقتصادي، من خلال مساهمته في سد ثغرات الموارد المحلية والتكنولوجية، وتحقيق توزيع أفضل للاستثمارات، الإضافة على تحفيزه وتكامله مع الاستثمارات المحلية ونقل النظم الإدارية الحديثة، وتحسين بيئة الأعمال المحلية خاصة في الدول التي تمتلك قدر كاف من رأسمال البشري وتتمتع باستقرار في سياساتها.
- **الانفتاح التجاري:** أكدت العديد من الدراسات على وجود علاقة إيجابية بين تحرير التجارة والنمو، نظرا لما يترتب عليه من توزيع أفضل للموارد وفقا للمزايا النسبية، كما تسهل الحصول على مدخلات بتكاليف اقل وجودة أعلى، و نقل التكنولوجيا المتطورة بصورة مستمرة، وزيادة درجة التنافسية، وكلها أمور تساهم في رفع كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج.

1 نجا علي عبد الوهاب إبراهيم، (2012)، محددات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1970–2009) دراسة تحليلية قياسية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية، العدد الأول، جامعة الإسكندرية،مصر ،ص575–578.

- **الانفتاح الحكومي:** وخاصة قطاع البنى التحتية والذي يعتبر من العوامل التي تخلق وفرات خارجية وتشجع الاستثمارات المحلية الخاصة والعامة ولذا تكون أثارها ايجابية على النمو، غير أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي قد تكون له اثار سلبية نتيجة لما يرتبط به من زيادة في معدلات الضرائب وارتفاع معدلات التضخم، فضلا عن الفساد وسوء التخصيص وخاصة في الدول النامية.
- **التطور المالي:** يكون له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي فمن خلال تطوير القطاع المالي الذي يساهم في جمع المدخرات وتوفير المعلومات عن فرص الاستثمار وتقليل المخاطر وتوفير السيولة للمستثمرين وزيادة كفاءة توزيع رأسمال، فضلا عن ممارسة الرقابة على الشركات، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى توزيع أفضل للموارد وزيادة معدلات الادخار والاستثمار، ومن تم زيادة التراكم الرأسمالي وتحقيق معدل نمو أعلى.
- **الخوصصة:** ترى العديد من الدراسات أن عملية الخوصصة يترتب عليها زيادة دور القطاع الخاص الأكثر كفاءة، وبالتالي تكون لها أثار ايجابية على النمو على المدى الطويل والقصير.
- **التضخم:** إن ارتفاع معدل التضخم يترتب عنه العديد من التأثيرات السلبية فهو يتسبب في زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي يؤثر بالسلب على الاستثمار والادخار ، ومن ثم على المستوى المعيشي والدخل الاقتصادي.
- **المؤسسات الاقتصادية** وتتمثل في مدى احترام القانون والسيادة الديموقراطية ، إذ تؤثر بشكل مباشر على مناخ الاستثمار وجاذبيته فضلا على أنها تحفز على الابتكار وزيادة المنافسة، وكلما كانت هذه العوامل والظروف مواتية تكون لها أثارها ايجابي على النمو.

2. مقاييس النمو الاقتصادي:

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام مؤشرين رئيسيين متمثلين في الإنتاج الوطني الخام والإنتاج المحلي الخام، فالأول يتمثل في مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية التي تنتجها الشركات خلال سنة معينة دون حساب السلع الوسيطة للمقيمين او غير المقيمين في الحدود الوطنية بالتالي يراعي الجنسية، اما الثاني فهو يخص إجمالي الإنتاج الذي يتم تحقيقه داخل الحدود الدولة بغض

النظر عن جنسية المنتجين، سواء كانوا محليين أو أجانب، اي لا يراعي الجنسية ولا يدرج الإنتاج المحقق من طرف المقيمين في الخارج[1].

يتم حساب نصيب دخل الفرد من الإنتاج الإجمالي، بتقسيم الناتج الوطني الخام أو الناتج المحلي الإجمالي على إجمالي عدد السكان.

وتعتمد المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي على نصيب دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي كمؤشر للتحليل على المدى الطويل والذي يأخذ بعين الاعتبار معدل السعر الداخلي للتضخم.

ونظرا اختلاف العملات النقدية تظهر مشكلة قياس وتقييم قيمة الإنتاج ما بين الدول وعليه يتم ادخال عملة سعر الصرف من اجل مقارنة الحالة الاقتصادية بين الدول، وغالبا ما يتم استخدام الدولار كعملة مرجعية من أجل المقارنة.

إن الإنتاج المحقق التي يتم حسابه من خلال الطريقتين المذكورتين أعلاه، تتحددان بدالة الإنتاج الكلي، التي تساعد في تحليل مجموعة من محددات الإنتاج، فهي بذلك تمثيل للنشاط الإنتاجي على المستوى الكلي، عادة ما تستخدم الدالة التجميعية كوب دوغلاس بمختلف العوائد (المتزايدة، الثابتة والمتناقصة) في حساب معدل النمو، فقد فتنوعت طرق قياسه بتحديد العوامل المساهمة في تغيير معدل النمو وحدوث الفوارق في الدخل فيما يتعلق بالتباعد او التقارب بين الدول[2].

المطلب الرابع: استراتيجيات النمو الاقتصادي

إن النمو لا يحدث بشكل عشوائي، بل يتم وفقا لخطة محكمة ومدروسة تأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع، وهذه الاستراتيجيات تختلف من دولة لأخرى، وهذا على حسب الإمكانيات والموارد المتوفرة لكل دولة . وقد اجتمعت الآراء الاقتصادية على وجود استراتيجيتين للنمو الاقتصادي هما: استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن.

1. استراتيجية النمو المتوازن: هذه الاستراتيجية تعمل على توجيه برنامج التنمية بشكل متكامل يشمل كافة القطاعات، بحيث يتم توزيع الاستثمارات بشكل متوازن وفقًا لمتطلبات واحتياجات كل

1 Perkins. D .h,Radelet.S, Lindauer.D.l, (2012), « Economie du Développement »,3. Edition, paris, France, p.53-54.

2.سداوي نورة، (2018)، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1980-2014-دراسة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، الجزائر،ص 68.

قطاع[1]، يشار إلى أن الاقتصادي (روزنشتاين رودان*) هو أول من اقترح هذه النظرية، وقد قام الاقتصادي (نيركسه*)[2] بصياغتها وتطويرها وجعلها اكثر تكاملا وتكيفا مع خصائص الدول النامية. وقد ركز على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل، وبالتالي ضيق حجم السوق، مؤكدا أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق، الذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في أن واحد، بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة.

إن نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وبينها وبين الصناعات الرأسمالية، وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، وفي النهاية تحقيق التوازن من جهة العرض وجهة الطلب.

ولابد من الإشارة إلى أنه لم يقصد بالنمو المتوازن أن تنمو كافة الصناعات بمعدل واحد، بل بمعدلات مختلفة بحيث يتساوى جانب العرض مع جانب الطلب.

وهناك منهجان للنمو المتوازن:

الأول يشير إلى الطريق الذي تختطه التنمية ونمط الاستثمار الضروري للعمل السلس للاقتصاد.

الثاني يشير إلى حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج.

وإن التفسير الأصلي للنمو المتوازن لدى نيركسه يميل إلى احتواء المنهجين معا[3].

2.استراتيجية النمو الغير المتوازن: تستند هذه الاستراتيجية على أفكار **هيرشمان*** وتنطلق من أن نقطة العقبة الرئيسية في الدول النامية هي نقص إمكانيات اتخاذ القرارات في هذه الدول (في القطاعين العام والخاص). ولتحسين عملية اتخاذ القرارات لابد من إيجاد سلسلة الطاقات الفائضة من التسهيلات

---

1 بشار يزيد الوليد، (2008)، مرجع سيق ذكره، ص123.

* **روزنشتاين رودان (1902-1985): اقتصادي بولوني اشتهر بمقال نشره سنة1943 حيث قام بتطوير نظرية النمو المتوازن إلى جانب نيركسه.**

* **راجنر نيركسه (1907-1959): اقتصادي أمريكي اشتهر بكتاباته في النمو الاقتصادي وقام أيضا بتطوير نظرية النمو المتوازن.**

2 محمود حسين الوادي، أحمد عارف عساف، (2009)، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 304-305.

3 مدحث القريشي، (2007)، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، ص91-92.

* **ألبرت هيرشمان (1915-2012)، ولد بألمانيا، درس في كل من لندن وباريس ثم هاجر إلى الولايات المتحدة أين شغل عدة مناصب في العديد من المنظمات، من أشهر مؤلفاته the stratégie of economic developement (1958) الذي ترجم إلى 10لغات.**

الاجتماعية الفوقية، مما سيخلق بيئة مادية مناسبة لجذب الاستثمارات الإنتاجية، أو أن تعالج هذه العقبة مباشرة من خلال مشاريع منتجة، ستولد بدورها الحاجة لمشروعات اجتماعية مكملة[1].

3. تقييم لاستراتيجية النمو المتوازن والنمو الغير متوازن:

كلا الاستراتيجيتين بدأت من فرضية مرونة العرض، لكن هذا الافتراض يتعارض مع حالة الدول النامية فالعرض في هذه الدول يتصف بعدم المرونة، مما يؤدي الى حدوث اختناقات، كما ان كلا الاستراتيجيتين لم تحدد دور وأهمية التخطيط في توجيه عملية التنمية.

كما ركزت استراتيجية النمو المتوازن على عنصر الطلب، وتكامله واهملت عنصر العرض الذي اعتبرته عنصر مرن، وافترضت أن الموارد الاقتصادية تتميز بمرور عالية في العرض، وهذا الافتراض من الصعب قبوله في بعض الدول النامية التي تعاني معظمها من ندرة الموارد المالية ونقص في اليد العاملة المؤهلة، حيث تعتبر هذه الاستراتيجية ان الدول النامية قادرة على ادارة مشاريع استثمارية بكفاءة ولكن الواقع يؤكد عكس ذلك، اما استراتيجية النمو الغير المتوازن تركز على إحداث اختلال في التوازن ولكن المشكلة تكمن في تحديد الحجم الامثل لهذا الاختلال واين يتم وكم مقداره المناسب من اجل تعجيل عملية التنمية.

تتفق كلا الاستراتيجيتين على ضرورة الدفعة القوية، وأن ما تحتاجه الدول النامية لدفع عجله التنمية والتركيز على الحاجة إلى استثمارات كبيرة لتحقيق النمو الذاتي، كما ترى كلا الاستراتيجيتين ضرورة توجيه الاستثمارات نحو راس المال الاجتماعي وانشاء بنيات تحتية الاساسية للاستثمار لان ذلك يساهم في خلق فرص استثمارية للمشروعات الإنتاجية الكبيرة والمباشرة، بالإضافة الى ان كلا الاستراتيجيتين تتفقان على أهمية تحقيق الترابط بين النشاطات الانتاجية داخل الاقتصاد الوطني، وبالتالي يتعين على الدول النامية ان تتبع الاستراتيجيات التي تناسب بيئتها و تتلاءم مع ظروفها ومواردها الاقتصادية او الاجتماعية او الادارية او السياسية، مع العمل على توفير الظروف المناسبة والتي تشجع على ذلك والتي لا تتم ذلك الا بإرادة قوية من جميع اطراف المجتمع، لكي يتم الوصول

1 أحمد الكواز، (2005)، استراتيجية النمو غير المتوازن، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 20من الموقع الإلكتروني: http://www.arab-api.orgتم الاطلاع عليه في 2021/06/15.

الى تحقيق تنمية فعالة ومستدامة تعمل على تقليل من معدلات الفقر وتوفير الحاجات الأساسية للأفراد من صحة وتعليم وغيرها، و رفع من الكفاءة الانتاجية للمشروعات الاستثمارية[1].

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

هناك العديد من المدارس الفكرية التي تطرقت لموضوع النمو الاقتصادي وسعت إلى تقديم إطار نظري شامل يمكن الدول من الاعتماد عليه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميزت الكثير منها، وكانت نقائص كل نظرية بمثابة نقطة انطلاق لنظرية أخرى جديدة مما ساهم في التطور المستمر للفكر الاقتصادي. وفيما يلي سنبرز أهم هذه النظريات والنماذج.

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي:

تعتبر نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح من الاهتمامات الرئيسية لكل الاقتصاديين الكلاسيك مثل (**أدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس، كارل ماركس**.....وغيرهم)، وقد اعتمدوا في تحليلهم على عدة فرضيات أهمها المنافسة التامة ، الملكية الخاصة وسيادة الحالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط، و على الرغم من اختلاف آراء الكلاسيكيين في تحليل التقدم الاقتصادي واختلاف أساليب التحليل تبعا للفترة التي ظهرت فيها والظروف التي ميزتها، إلا أنهم اتفقوا إلى حد كبير حول مفهوم النمو الاقتصادي وألية تحقيقه، وقد استحوذت نظرية التوزيع على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما دفعهم إلى البحث أكثر عن أسباب النمو طويل المدى في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي. وقد ارتكزت نظريتهم على الأفكار التالية[2]:

- الإنتاج هو دالة تعتمد على مجموعة من العوامل وهي الموارد الطبيعية (الأرض) ، العمل، رأس المال، والتقدم التكنولوجي، وأي تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها سيؤدي إلى تغير في مستوى

1 ابو فواز، (2010)، التنمية الاقتصادية والتخطيط ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مركز نبراس، المملكة العربية السعودية، ص199-227.

2 ساطور رشيد،(2013)، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة – علاقات وروابط-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 03، العدد 08، جامعة البليدة، الجزائر،ص 160-161.

الإنتاج، وأن الأراضي الزراعية العامل الوحيد الثابت في النموذج الذي يخضع لقانون تناقص الغلة المرتبط بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.

- القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي.
- النمو يتطلب العوامل الاجتماعية والمؤسسية الملائمة، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، والمؤسسات المالية المنظمة، ونظام شرعي قانوني، إضافة إلى البيئة الاجتماعية المناسبة تطلب هذا أيضًا تحرير الأفراد من التقاليد القديمة والخرافات وتحديد حجم العائلة.
- العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني تؤدي إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعية) و بالتالي ارتفاع الأجور وتنخفض الارباح والادخار ويؤدي ذلك إلى تباطؤ في تكوين رأس المال.
- توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، وأن الأرباح هي مصدر الوحيد للادخار وهي لا تزيد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي.
- حدوث الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.
- التنمية الاقتصادية لكي تتحقق لابد من وجود نظام يسوده الاستقرار في جميع القطاعات، واعتبروا بأن النظام الرأسمالي معرض بشكل حتمي للركود ومن أجل ضمان استمرار عملية النمو الاقتصادي أيدوا تنبي سياسة عدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية.

لقد تعرضت النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي للعديد من الانتقادات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- اعتبار الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للادخار، لكن التجارب أظهرت وجود مصادر أخرى للادخار منها ادخار الطبقة الوسطى، وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام[1].
- لم تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي لا سيما في الدول النامية[2].

1 مدحت القريشي، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 65.

2 أشواق بن قدور، (2013)،تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي،دار الزاوية للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، ص72.

- مفاهيمهم عن الأرباح والأجور كانت خاطئة، حيث أن التجربة العلمية للنمو اظهرت ان الأجور لم تبقى ثابتة عند مستوى الكفاف بل استمرت في الزيادة دون أن تؤدي إلى انخفاض في معدلات الربح[1].
- محدودية تأثير التقدم التكنولوجي، حسب رأيهم انه لا يلغي أثر تناقض الغلة و لا يمكن تطبيق التقدم التكنولوجي الا في القطاع الصناعي إلا ان التجارب في الدول المتقدمة أظهرت العكس حيث تم تطبيقه في المجال الزراعي و حدثت زيادة في الانتاج الزراعي مما أدى إلى تحقيق فائض كبير في هذه الدول وتصديره الى الخارج[2].

المطلب الثاني: التحليل الكينيزي:

بدأت المشاكل الاقتصادية في النظام الرأسمالي بالظهور مع نهاية الحرب العالمية الأولى، و مع انهيار الطلب الكلي على السلع والخدمات بطريقة ملحوظة مما أدى إلى حدوث أزمة الكساد الكبير وقد ترتب على ذلك انخفاض حاد في مستويات الإنتاج مما خلفه تكدس وتراكم السلع في الأسواق وانخفاض حاد في مستوى الأسعار بالإضافة إلى تدني مستويات الأجور و ارتفاع معدلات البطالة، وفي خضم هذه الأزمة فشلت النظريات التقليدية في تقديم حلول فعالة لمواجهة هذه الأزمة. ومن هنا كانت انطلاقة كينز باحثا عن إيجاد حلول لهذه الأزمة[3].

يرى الاقتصادي **كينز*** أن سبب المشكلات الاقتصادية يكمن في الطلب الكلي وليس العرض الكلي، أي أن هذه الأزمات تنتج عن غياب و قصور الطلب الكلي لذا اهتم في تحليله وركز على الجانب الطلب الكلي الفعال لشرح وتفسير أسباب الاختلال في النظام الرأسمالي.

كما قام كنيز بانتقاد كل المبادئ والفرضيات التي بني عليها الفكر الاقتصادي التقليدي ورفض ما يعرف بقانون ساي للأسواق الذي ينص على أن كل عرض يخلق طلبا مساويا له، وبين عدم صحة فكرة وجود اليد الخفية التي تضمن بقاء الطلب الكلي عند مستوى التشغيل الكامل بشكل دائم وتعيد

---

1 مدحت القريشي، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 66.

2 سهير عبد الظاهرأحمد، مدحت مصطفى، (1999)،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، ص73.

3 سهير محمود معتوق، (2003)،اقتصاديات التنمية، مكتبة عين الشمس، مصر، ص 81-82.

* **جون مينارد كينز (1883- 1946): اقتصادي إنجليزي وصاحب النظرية الكينزية، ساهم بشكل كبير في بحث وتفسير أسباب أزمة الكساد الكبير1929 من أهم مؤلفاته: النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود (1936).**

التوازن بشكل تلقائي في حالة حدوث أي اختلال اقتصادي، و ناشد بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لاستعادة التوازن في الاقتصاد.

واوضح كينز بأن مستوى الطلب يمكن أن يتحقق عند أي مستوى من الاستخدام للموارد وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل لها، أي يمكن للتوازن الاقتصادي أن يتحقق عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل[1].

ولقد ارتكز النموذج الكينزي في تحليله على ضعف الطلب الكلي الأمر الذي يتطلب تنشيط وتفعيل مكوناته، و يعتبر أن الاستثمار أحد أهم هذه المكونات والذي يتحدد بدوره بسعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال واما الادخار فهو دالة في الدخل فقط، ويتحقق التوازن الاقتصادي عندما يتساوى مستوى الاستثمار مع الادخار[2].

كان كينز مهتما أكثر بكيفية التي يتحقق بها الاستقرار الاقتصادي أكثر من تركيزه على النمو الاقتصادي، واعتبر أن حجم الإنتاج بما في ذلك النمو الاقتصادي يرتبط بحجم العمالة المستخدمة بافتراضه أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة، ولهذا السبب اهتم بعلاج مشكلة البطالة عن طريق زيادة حجم الطلب الكلي الفعال إلى مستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للعمالة.

لقد ركزت نظرية كينز بشكل رئيسي على طريقة وكيفية تحديد مستوى توازن الدخل في الأجل القصير من خلال استخدام التحليل الساكن المقارن، كما أنها اهتمت بالطلب الكلي فقط ، و خلصت إلى أن الإنفاق الاستثماري يمكنه أن يؤدي إلى ارتفاع الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار، مما يعني أن عملية النمو الاقتصادي تتحدد بمقدار الزيادة في الاستثمار، وهذه النظرية لم تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الاستثمارات تساهم أيضا في رفع الطاقة الإنتاجية الاقتصاد الوطني (جانب العرض الكلي) لأن تركيزه و اهتمامه الأساسي كان منصبا في تحليل مشكلة التشغيل الكامل للموارد[3].

---

1 مدحت القريشي، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 73.

2 سهير معتوق، (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 86.

3 محمد عبد العزيز عجيمة و محمد علي الليثي، (2003)، التنمية الاقتصادية– مفهومها نظريتها و سياستها، الدار الجامعية، مصر، ص 102.

وكجزء من نماذج النمو قدم **آرثر لويس*** نموذجا يعتمد على الانتقال من القطاع الزراعي الريفي إلى قطاع الصناعي بشكل منطقي ومنظم، حيث تركز نظريات التغيير الهيكلي على السياسات التي تسعى إلى إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية للدول النامية، وذلك بتحويلها من اقتصادات تعتمد بشكل رئيسي على الزراعة التقليدية إلى اقتصادات أكثر تقدما وديناميكية تعتمد بالدرجة الأولى على التنوع الصناعي والخدماتي[1].

يعتمد نموذج لويس في توضيحه لعملية حدوث التنمية من خلال افتراض وجود فائض غير محدود للعمالة في القطاع الزراعي، ووفقا للنموذج، فإن إنتاجية العمال في القطاع الزراعي منخفضة للغاية مما يسمح بنقل جزء منهم إلى قطاعات أخرى دون أن تتأثر إنتاجيتهم، و يمكن استغلال هذا الفائض من العمالة عن طريق نقله إلى القطاع الصناعي الذي يمتاز بارتفاع انتاجيته، وفي نفس الوقت ترتفع أجور العمال فيه بنسبة لا تقل عن 70% مقارنة بالقطاع الزراعي، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية والتشغيل في القطاع الصناعي، وبالتالي يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال التغيير الهيكلي في الاقتصاد.

بالرغم من أهمية النموذج إلا أنه يتضمن على بعض الفرضيات والتي لا تتوافق مع الواقع الاقتصادي في الدول المتخلفة، من بينها[2]:

- افتراضه أن معدل انتقال العمالة يتناسب مع معدل التراكم الرأسمالي، لكن ما يحدث لو تم إعادة استثمار الأرباح باستخدام تقنيات ومعدات أكثر تقدمًا مما يقلل من الحاجة إلى العمالة.
- افتراض أن أرباح الرأسماليين ستستثمر داخل الوطن، ولكن في الكثير من الدول النامية يتم تحويل الأرباح إلى الخارج وهذا يعني أن الزيادة في الإنتاج ستذهب كلها إلى الرأسماليين، ولا يستفيد من عملية التحول هذه إلا القلة قليلة، وهذا ما يسمى بالنمو المضاد للتنمية.

---

* **أرثر لويس (1915-1991) خبير اقتصادي أمريكي حاصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية سنة 1979 من أهم مؤلفاته نظرية التنمية الاقتصادية سنة 1954.**

1 علي جذوع الشرفات، (2009)، " التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، الواقع، العوائق وسبل النهوض، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، ص 31-33.

2 صليحة مقاوسي، هند جمعوني، (2009-2010)، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، موضوع مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، الجزائر،ص 8-9 .

- يفترض وجود فائض مستمر من العمالة في القطاع الزراعي، وتوظيف كامل في القطاع الحضري وهذا الافتراض يتعارض مع الواقع، حيث توجد بطالة سافرة في المناطق الحضرية وبطالة موسمية في المناطق الريفية.
- يفترض تبات الأجور في المناطق الحضرية، طالما كان هناك فائض في العمالة قادم من القطاع التقليدي، ومع ذلك، فإن تأثير النقابات العمالية وتكاليف المعيشة المتزايدة يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأجور حتى في ظل وجود فائض في العمالة.
- افتراض أنه من السهل استبدال العمالة الوافدة من القطاع الزراعي بالعمالة المهرة في القطاع الصناعي ومع ذلك، فإن تكاليف التدريب المرتفعة قد تعيق هذه العملية.

يوجد أيضا نموذج **هارود ودومار*** والذي يرجع إلى أبحاث كل من الاقتصادي "**روي هارود**" والاقتصادي "**إفيسي دومار***" ، بحيث عمل كل منهما على دراسة معدلات النمو الاقتصادي، بهدف تحديد دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي، وتقوم الفكرة الأساسية للنموذج على التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري والمتمثل في رفع كل من القدرة الإنتاجية للمجتمع (جانب العرض) والدخل (جانب الطلب) مع استيعاب العمالة المتاحة في المجتمع[1] .

ومن فرضيات هذا النموذج ما يلي[2]:

- الاستخدام الكامل مع افتراض أن الاقتصاد مغلق.
- تباث الميل الحدي للادخار.
- تبات معدل رأسمال للناتج $(\frac{k}{y})$.
- ثبات المستوى العام للأسعار، وأسعار الفائدة

حيث ان معدل النمو يساوي $(g = \frac{DY}{Y})$ ، ومعادلة الادخار يساوي $(S = s.Y)$، ومع فرضية توازن السوق في الاقتصاد المغلق أي $(S = I)$ فيصبح لدينا $(I = s.Y)$ ، وبافتراض أن معامل رأسمال ثابت $(v = \frac{K}{Y} = \frac{DK}{DY})$. قد تم صياغة نتيجة بحتهما في شكل المعادلة الرياضية التالية[3]:

*** روي هارود (1900-1978)، اقتصادي إنجليزي من مقالته " An Essay on Dynamique Theory وأشتهر بالنموذج الكينيزي للنمو.**

*** دافيد دومار، (1914-1997)، اقتصادي روسي أمريكي، اشتهر بالنموذج الذي صاغه مع هارود.**

[1] اسماعيل محمد بن قانة ، (2012)،اقتصاد التنمية نظريات -نماذج -استراتيجيات، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن ، ص 95.

[2] حربي محمد موسى عريقات، (2014)، التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم وتجارب"، دار البداية، الأردن،ص 127.

[3] Vincent Drobinski, [2015], « Introduction à l'Economie », ELLIPSES Editions, Paris, France, P397.

$$g = \frac{DY}{Y} = s/v$$

–في حالة إدخال معدل النمو السكاني يصبح النموذج من الشكل التالي:

$$\frac{DY}{Y} = \frac{s}{v} - n$$

من خلال النموذج الرياضي أعلاه يتبين لنا أن معدل النمو الاقتصادي يتناسب طرديًا بمعدل الادخار وعكسيًا بكل من معامل رأسمال ومعدل النمو السكاني، ومنه نستنتج انه إذا كان معدل الادخار مخفضا وكان معامل رأسمال مرتفع $(\frac{K}{Y})$ اي تم الاعتماد بشكل كبير على كمية عناصر الإنتاج بدل من كفاءتها فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، و كما أن ارتفاع معدل النمو السكاني سيؤدي أيضًا إلى تراجع معدلات النمو، والملاحظ أن جميع هذه الخصائص غالبا ما تكون موجودة في الدول النامية والمتخلفة.

في نموذج "هارود –دومار" تكون عوامل النمو (s,v,n) منفصلة عن بعضها البعض باعتبارها متغيرات خارجية ثابتة، وهذا ما يجعل تحقيق التوازن في النموذج أمر صعب وان حدث فإنه يكون نادرا او يحدث بالصدفة فقط، وبالتالي، فإن هناك احتمال ضعيف جدًا لتحقيق التوازن في النموذج، بينما تزداد احتمالية حدوث عدم الاستقرار في النموذج ولعلاج هذه المشكلة المعروفة باسم "حافة السكين" افترض مفكرو المدرسة النيوكلاسكية ان تكون $(v = \frac{K}{Y})$ مرنة ، ومن جهة أخرى اقترح الاقتصادي كالدور ان تكون نسبة الادخار مرنة أيضا[1]، وقد كان هذا النموذج سببا في ظهور نماذج اقتصادية أخرى تقدم تفسيرات أكثر تفصيلاً.

المطلب الثالث: التحليل النيوكلاسيكي:

استمد هذا النموذج من أبحاث الاقتصادي الأمريكي "**روبرت سولو***" في كتابه "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" سنة (1956)، حيث عمل هذا الأخير على تطوير نموذج هارود– دومار بحيث يسمح بحدوث تغيرات في الاجور و في معدلات الفائدة وامكانية الاستبدال بين العمل ورأسمال. و

1 رضوان سليم، (2008)، دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، جامعة سطيف، الجزائر، ص 92.

*** روبرت سولو (1956)، ولد سنة 1924 وهو اقتصادي أمريكي ولد بنيويورك، متخصص في ميدان الشغل وسياسات النمو، متحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.**

أشار سولو إلى أن الزيادة او النقصان في الإنتاجية الحدية لأي عامل تعتمد بشكل كبير على الزيادة او النقصان في مدخلات العوامل الأخرى المستخدمة في عملية الإنتاج[1].

يعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات منها[2]:

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد و طبيعة الإنتاج مركبة.
- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة الكاملة.
- افتراض قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي.
- الاستخدام الكامل للعمالة ومخزون رأسمال.
- مرونة في الاجور والاسعار وان عوائد عوامل الإنتاج تقدر بناء على إنتاجياتها الحدية.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج.
- التقدم التكنولوجي متغير خارجي.

يعتمد هذا النموذج على شرح بسيط ومحدد لدالة الإنتاج، حيث يفسر العلاقة بين الإنتاج وعناصر رأسمال (K)، العمل (L)، التقدم التكنولوجي(T) على النحو التالي:

$$\boldsymbol{Y = f(K, L, T)}$$

من خلال التأثير الايجابي للتقدم التكنولوجي على عنصري العمل ورأس المال، حيث أن التطور في المستوى التكنولوجي يساهم في رفع إنتاجية العمل ورأس المال. ولحساب معدل النمو الاقتصادي يمكن صياغة المعادلة التالية:

$$\frac{\boldsymbol{DY}}{\boldsymbol{Y}} = \boldsymbol{\alpha}\left(\frac{\boldsymbol{DK}}{\boldsymbol{K}}\right) + (\boldsymbol{1-\alpha}).\frac{\boldsymbol{DL}}{\boldsymbol{L}} + \boldsymbol{DT/T}$$

DY/Y: معدل نمو الناتج القومي.

α : نصيب رأسمال من الدخل الوطني.

$(1-\alpha)$: نصيب العمل من الدخل الوطني.

DK/K: معدل نمو رأسمال.

DL/L: معدل نمو العمل.

$\frac{DT}{T}$: معدل نمو التكنولوجي.

---

1 كرم سالم حسين الغالبي، (2015)، مصادر نمو الصناعات التحويلية في دول الخليج العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن ص 42.

2 إسماعيل محمد بن قانة، (2012)، مرجع سبق ذكره، ص114.

وقد بينت الدراسات أن النمو في كل من رأسمال والعمل يساهمان بنسبة الثلثين في معدل النمو الاقتصادي والثلث المتبقي للتطور التكنولوجي وهذا يعني أن زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تحدث بسبب زيادة في الاستثمار والادخار ما يؤدي إلى زيادة في رأسمال أو زيادة في عنصر العمل عن طريق تحسين مهارات العمال بالتعليم والتدريب او عن طريق التطور التكنولوجي من خلال الابتكارات وتطوير وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة ونظم التدريب وتطوير نظام الاتصالات والمعلومات[1].

رغم إسهامات التحليلية التي قدمها هذا النموذج إلا أنه أظهر هو الأخر بعض السلبيات بما في ذلك[2]:

- افتراض النموذج بأن السلع متجانسة وهو أمر غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية.
- فرضية حالة المنافسة الكاملة والاقتصاد المغلق امر بعيد تماما عن الواقع خاصة في الدول المتخلفة.
- تركيزه بمدى إحلال بين رأسمال والعمل واهماله لمدى تأثير الاستثمار على النمو.
- أهمل سولو تأثير التقدم التكنولوجي وأبقاه خارج النموذج على الرغم من أهميته الحاسمة.

كما قام "**جيمس ميد**"* هو الاخر بتوضيح إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النموذج الاقتصادي الكلاسيكي، وقد اعتمد من خلال هذا النموذج على عدة فرضيات منها[3]:

- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق وعدم وجود التجارة الخارجية.
- – ثبات العوائد، حيث يتم إنتاج جميع السلع الرأسمالية والاستهلاكية محليًا.
- – إمكانية الإحلال الكامل بين السلع الرأسمالية و السلع الاستهلاكية و مع بعضها البعض.
- –استخدام كامل للأرض والعمل، ويمكن تغيير نسبة العمل إلى رأس المال في المدى القصير والطويل.
- – ثبات نسبة الاهتلاك السنوية وثبات أسعار السلع الاستهلاكية.

---

1 محمد الاحمد الأفندي، (2012)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الامين للنشر والتوزيع، اليمن،ص 300.

2 اسماعيل محمد بن قانة، (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 118.

* **إدوارد جيمس ميد (1907 – 1995): اقتصادي بريطاني فاز سنة 1977 بجائزة نوبل التذكارية في الاقتصاد من أشهر كتبه "مدخل إلى التحليل الاقتصادي والسياسة.**

3 محمد الناصر حميداتو، (2014)، "نماذج النمو"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد07، جامعة الوادي، الجزائر، ص 11.

– يُفترض "جيمس ميد" في نموذجه أن إنتاج السلع يعتمد على أربعة عناصر رئيسية: المخزون الصافي لرأس المالK ، قوة العمل المتاحةL، الأرض والموارد الأخرىN، عامل الزمن T وهو يأخذ الشكل الرياضي التالي: $Y = F(K, L, N, T)$

وبافتراض ثبات الأرض والموارد الطبيعية فإن الدخل الوطني يمكن أن يزداد من سنة لأخرى بزيادة العناصر الثلاثة الأخرى.

و وفقًا لنتائج نموذج "جيمس ميد" يتكون معدل نمو الناتج الصافي من ثلاثة عناصر رئيسية هي: معدل نمو مخزون رأس المال مرجح بالناتج الحدي لراس المال ومعدل نمو السكان مرجح بالناتج الحدي لقوة العمل ومعدل النمو التكنولوجي، وبما أن "جيمس ميد" افترض ان معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي ثابتين فإن التغير في معدل النمو يحدث عند تغير كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال وحجم الادخار والإنتاجية الحدية لقوة العمل عبر الزمن. أي أنه مع زيادة معدل الادخار يرتفع نصيب الفرد من رأس المال و لكن هذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال، و مع ذلك يمكن تقليل من هذا الانخفاض إذا تم زيادة إمكانية إحلال رأس المال محل العمل أو الموارد الطبيعية، وإذا كان المستوى التكنولوجي مرتفعا، فستؤدي زيادة هذا المستوى إلى ارتفاع إنتاجية رأس المال الحدية بدلا من انخفاضها[1].

بالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار الانتقال من التخلف إلى التنمية عملية تدريجية تتكون من مراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها جميع الدول، وهذا ما طرحه الاقتصادي الأمريكي **روستو*** في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" سنة 1960. حيث بين ان النمو يمر بخمس مراحل وهي مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج تم مرحلة الاستهلاك الوفير. كما يعتقد ان نظرية النمو الاقتصادي التي تستند على تجربة الدول المتقدمة يمكن ان تساعد في فهم مستويات التنمية بالنسبة للدول النامية ، وذلك لأن كل مرحلة من هذه المراحل تتميز بخصائص معينة تعكس مدى التقدم الذي حققته المجتمعات في المجالات الاقتصادية وغيرها[2].

---

1 وعيل ميلود، (2014)، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر،مصر ، السعودية، (دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر،ص26.

***روستو هو اقتصادي أمريكي ولد في 1914، ولقد لقيت نظريته" مراحل النمو" التي قدمها صدى كبير، توفي في 2003.**

2 فضيل رابح، حشين يوسف، (2014)، أثر رأسمال البشري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 04، العدد04، جامعة بليدة 02، الجزائر، ص71.

وقد تم انتقاد هذا النظرية من قبل العديد من الاقتصاديين والتي تمثلت فيما يلي[1]:

- يعتمد تقسيم روستو لمراحل النمو على تعميمات واسعة وملاحظات تاريخية حيث يوجد تداخل بين هذه الخطوات.
- يشير تحليل روستو إلى تطور متسلسل للمجتمعات، وهو أمر يصعب تنفيذه في الواقع العملي.
- لا يلزم أن تسبق مرحلة التهيؤ للانطلاق مرحلة الانطلاق، من جانب أخر فإن مرحلة الاستهلاك الوفير لا تتبع تسلسل زمني.

في الختام، لا يمكن تطبيق نظرية روستو لمراحل النمو بشكل صارم على الظروف الحالية في الدول النامية، ولكن يمكن أن تكون مفيدة في تحقيق النمو الذاتي[2].

المطلب الرابع: نماذج النمو الحديثة:

مع منتصف ثمانينيات القرن العشرين بدأ الاقتصاديون بالتشكيك في افتراضات النظرية النيوكلاسيكية الجديدة بحثا منهم عن المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي وكنتيجة لذلك ظهرت نظريات النمو الداخلي التي تعترف بوجود عدة مصادر للنمو الاقتصادي، بالرغم من أن هذه النماذج تتشابه في بعض الصفات والمميزات مع النماذج النيوكلاسيكية الجديدة، ولكن تختلف بشكل كبير في افتراضاتها واستنتاجاتها[3].

ومن أهم نماذج النمو الداخلي ما يلي:

1. نموذج ROBELO 1991 (نموذج AK): قدم هذا النموذج من طرف الاقتصادي روبيلو سنة 1991 و اطلق عليه اسم AK بسبب معادلته الرياضية البسيطة: $\boldsymbol{Y = AK}$

حيث: A عبارة عن ثابت موجب يمثل المستوى التقدم التقني، بينما K يمثل رأس المال الموسع (المادي و البشري)، و يعتبر هذا النموذج التقدم التقني عاملا داخليا عكس ما افترضه سولو والنماذج السابقة.

---

1 عبد الحليم شاهين، (2021)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، الكويت، ص 19.

2 محمد عبد العزيز عجمية وأخرون، (2007)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 157-158.

3 محمد صالح تركي القريشي، (2010)، علم اقتصاد التنمية،الطبعة الاولى،، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص101.

كما أن هذا النموذج يسلط الضوء على أهمية الاستثمار والادخار في النمو الاقتصادي وهذا ما يولي إلى أهمية التدابير التي تتخذها السياسات العامة التي ترفع من معدل الادخار و بالتالي تساهم في تحفيز النمو بشكل مستمر[1].

حيث اقترح روبيلو إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن $\alpha=1$ وعليه فإن دالة الإنتاج في النموذج AK تأخذ الشكل التالي[2] : $\boldsymbol{Y = AK}$

هذه دالة تقودنا إلى وضع ثابت العائد وتراكم رأسمال يكتب على الشكل الموضح في نموذج سولو

أي: $\boldsymbol{K* = sy - \delta K}$

بافتراض ثبات عدد السكان: $L = nL = 0$

يمكن استخراج معادلة النمو من المعادلة1 والمعادلة 2 وتصبح:

$$\frac{\boldsymbol{Y*}}{\boldsymbol{Y}} = \boldsymbol{sA - \delta}$$

$$\frac{\boldsymbol{K*}}{\boldsymbol{K}} = \boldsymbol{sA - \delta}$$

$$\frac{\boldsymbol{K*}}{\boldsymbol{K}} = \boldsymbol{S}\left(\frac{\boldsymbol{Y}}{\boldsymbol{K}}\right) = \boldsymbol{\delta}$$

Y: حجم الإنتاج.

K: رأسمال الموسع (الآلات والمعدات والعمالة).

S: معدل الادخار.

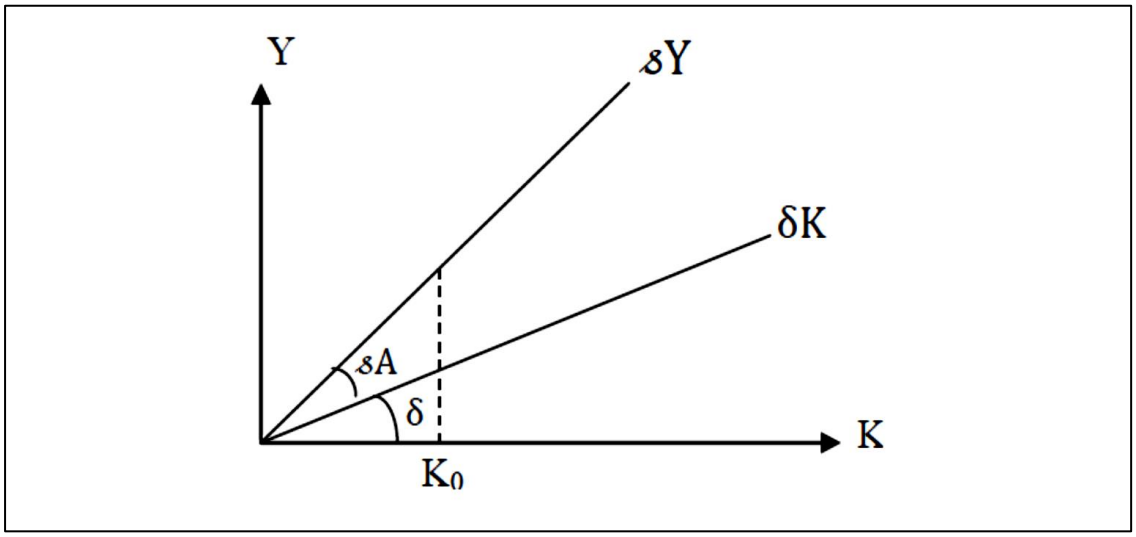
A: متغير ثابت موجب يعبر عن التقدم التقني.

بالعودة إلى نموذج سولو وبفرضية نموذج AK سوف يكون لدينا الشكل الآتي:

1 فطيمة يزعي، زكية بن زروق، (2017)، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي بين النماذج الكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 2، العدد12، جامعة باتنة1، الجزائر،ص366.

2 البشير عبد الكريم ودحمان بواعلي سمير،(2008) قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي –حالة الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن منتدى المغاربة الاقتصاديين تحت عنوان تطورات نظريات النمو الاقتصادي، جامعة الشلف، الجزائر،ص 14-15.

الشكل رقم (2): نموذج AK



المصدر: البشير عبد الكريم ودحمان بواعلي سمير،(2008) قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي –حالة الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن منتدى المغاربة الاقتصاديين تحت عنوان تطورات نظريات النمو الاقتصادي، جامعة الشلف، الجزائر،ص 15.

يمثل الخط δK مبلغ الاستثمار المطلوب لتعويض الاستثمار المهتلك، وأما sY فهو يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال.

بما أن y في هذا النموذج خطي في K فإن المنحنى عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج AK.

لنفترض أن لدينا اقتصادا يبدأ عند النقطة K_0 فلو اعتمدنا على نموذج سولو فإن تراكم رأسمال يخضع لمردودية متناقصة اي ($\alpha<1$) بمعنى ان كل وحدة من رأسمال لها إنتاجية أقل من سابقتها و الاستثمار الإجمالي ينتهي بمجرد الوصول إلى المستوىδ ويتوقف تراكم رأسمال الفرديK.

أما في نموذج AK ومع افتراض تراكم رأسمال بعوائد ثابتة فإن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأسمال تساوي سابقتها وتساوى A.

حيث: $\boldsymbol{A = Y/K}$

$$\frac{\boldsymbol{K}}{\boldsymbol{K}} = \boldsymbol{s}\left(\frac{\boldsymbol{Y}}{\boldsymbol{K}}\right) - \boldsymbol{\delta}$$

وبالتالي: $\frac{\boldsymbol{Y^*}}{\boldsymbol{Y}} = \boldsymbol{sA - \delta = gy}$

من المعادلتين يمكن استنتاج ان معدل نمو رأسمال يساوي معدل نمو الإنتاج وأن gy في الاقتصاد هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار والادخار وبذلك فإن اي سياسة تؤدي إلى رفع الاستثمار سيكون لها تأثير دائم على معدل النمو.

2. نموذج رومر(Romer 1986): أعتبر هذا النموذج نقطة انطلاق لنظريات النمو الداخلية الحديثة، إذ قام رومر* بتبيان أن المعرفة هي أحد مدخلات دالة الإنتاج، وقد حاول من خلال هذا النموذج إيجاد العوامل المحددة للتطور التقني الذي يدعم ذاتيا النمو الاقتصادي كما سعى هذا الاخير لبناء نموذج يتجاوز فيه العوائد الحدية المتناقصة لكل من العمل ورأس المال لتضمن تحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى البعيد فبالإضافة للمصادر التقليدية فإن النمو يتحدد بعوامل داخلية تمثل محركا لتحفيز التطور التقني والتي تعرف بالإنتاجية الكلية لمجمل عوامل الإنتاج[1].

ارتكز هذا النموذج على فرضيات منها[2]:

- التعلم بالتدريب والممارسة اي أن المعرفة تكتسب من خلال الاستثمار في رأسمال .
- المعرفة التكنولوجية لكل مؤسسة عبارة عن سلعة جماعية.
- معدلات النمو بين الدول التي تكتسب المعرفة التكنولوجية تنمو بشكل أسرع من الدول الأخرى.

يتميز نموذج "رومر" بمجموعة من الخصائص أهمها[3]:

الوفورات الخارجية المتولدة عن المعرفة الفنية والتي تنتج عبر اليتين رئيسيتين تتمثل الأولى في ان الاستثمار في أحد الشركات لا يؤدي فقط إلى زيادة إنتاجها لوحدها بل يؤثر على إنتاجية شركات أخرى و ترتبط الثانية برأس المال ذاته بغض النظر عن المعرفة التي تتولد عنه.

–التمييز بين مفهومي النمو المتوازن والنمو الأمثل يعد نقطة الاختلاف الاساسية بين نموذجي"رومر" و "سولو ".

–التأثير المستمر للأزمات على مسار النموم تأثريها على مخزون رأس المال " المعرفة" والذي يكون انعكاسه طويل الأجل حتى مع استعادة التوازن.

---

* **بول رومر اقتصادي أمريكي رائد نظرية النمو الداخلي حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2013**

1 حمزة مرادسي، (2017)، النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM للفترة 1969–2016، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، جامعة باتنة1، الجزائر، ص190.

2 Benounissa Leila, Benabou Djilali, (2014), The Impact of Knowledge Economy on the Economic Growth (An Econometric Study: Case of Algeria from(1995 TO2007), International Journal of Humanities Social Sciences and Education (IJHSSE), volume.1, Issue5, p.43.

3 إسماعيل محمد بن قانة ، (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 138.

-تمييز ثلاث حالات رئيسية للنمو:

- حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية سواء كانت خاصة أو جماعية تكون أقل من الواحد الصحيح.
- حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية تساوي واحد صحيح .
- حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية تكون أكبر من الواحد صحيح.

لقد بنى رومر نموذجه على دالة الإنتاج التالية[1]:

$$\boldsymbol{Y(t) = Ki(t)1 - \beta[A(t)Ni(t)]\beta}$$

حيث: i=1,...,M

يعتبر النموذج ان الاقتصاد يتكون من M مؤسسة متجانسة يرمز لها بالرمز i وتعمل هذه المؤسسات في سوق تنافسي، تعدل مستوى إنتاجها بالكيفية التي تمكن من تعظيم أرباحها.

A(t) مستوى التقدم التقني ، فرضية التعلم من خلال الممارسة تستند على أن مستوى التقدم التقني هو عنصر مشترك بين جميع المؤسسات و يتناسب مع مخزون رأسمال الكلي.

$$\mathbf{K(t)} = \sum_{\boldsymbol{i=1}}^{\boldsymbol{M}} \boldsymbol{Ki(t)}$$

و هذا الاخير الذي يعتمد على المهارات و الخبرات المكتسبة من الإنتاج والذي يمثل ب:

$$\boldsymbol{A(t) = A^{\frac{1}{\beta}} \sum_{i=1}^{M} K_i(t)}$$

حيث يؤدي تراكم الاستثمارات الخاصة إلى توليد أثار خارجية موجبة مشتركة تستفيد منها جميع المؤسسات تظهر على مستوى الاقتصاد الجزئي كمخزون لرأسمال الاقتصاد الكلي، هذه الأثار الخارجية يمكن تفسيرها على أنها مخزون مشترك للمعارف تترتب من الاستثمارات او مصادر أخرى.

وتكتب دالة الإنتاج التي تمثل الاقتصاد ككل و التي هي عبارة عن مجموع الدوال الفردية النيوكلاسيكية والتي يتم التوصل إليها في حالة المؤسسات المتشابهة بالصيغة التالية:

$$\boldsymbol{Y(t) = MY_i(t) = MK_i(t)^{1-\beta} AK_i(t)^{\beta} Ni(t)^{\beta}}$$

$$\boldsymbol{= M\left[\frac{K(t)}{M}\right]^{1-\beta} AK(t)^{\beta} M\left[\frac{N(t)}{M}\right]^{\beta}}$$

$$\boldsymbol{= AK(t)N(t)^{\beta}}$$

[1] Arnaud Mayeur, (2005), Traite de macro choix collectifs et raison d'état, PUF, France,2005, p 316-318.

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج الكلية وهي خطية بالنسبة لعنصر تراكم رأسمال K، وهي ذات عوائد متزايدة بالنسبة لرأسمال والعمل L.

3. نموذج لوكاس (Lucas 1988): قام **لوكاس*** بشرح محددات النمو الاقتصادي بإدخال عنصر رأسمال البشري في دالة الإنتاج ، بحيث يحافظ هذا النموذج على المنافسة التامة، ولكن بصيغة أكثر تعقيدا للنمو على المدى الطويل.

لقد ميز لوكاس بين رأس المال البشري ورأس المال المادي، من خلال تسليط الضوء على التأثير غير المباشر لإنتاجية رأس المال البشري، بحيث يؤدي تحسين مستوى التعليم والتدريب إلى زيادة مهارات القوى العاملة، مما يؤثر إيجابيًا على الإنتاجية[1].

و قد اعتمد لوكاس في نموذجه على عدة الفرضيات نلخصها فيما يلي[2]:

- يتكون الاقتصاد من قطاعين، أحدهما مخصص لإنتاج السلع و الخدمات، والأخر يعمل في قطاع البحث الذي يكون رأسمال البشري (H).
- لا وجود للاختلاف بين الاختيارات التربوية ولا الجهد المبذول في الدراسة أي أن الأعوان متشابهين وعددهم يساوي N.
- الفرد يتعلم بنفسه من خلال الاستثمار في وقته والمهارة المكتسبة انطلاقا من نفسه وكل عون مهما كان مستواه الخاص لرأسمال البشري وهو أكثر فعالية إذا أحيط بشخص فعال.
- دالة الإنتاج لعناصر إنتاج سلعة لها مردودية ثابتة ومتراكمة.

ويمكن كتابة النموذج الرياضي على الشكل التالي[3]:

$$H_t = h_t - h_{t-1} = \beta(1-u).h_t - \delta. H_{t-1}$$

حيث تشير Ht إلى التغير الحاصل عبر الزمن في حصة العامل من رأسمال البشري والمساوي

$$[\beta(1-u).h_t - \delta. H_{t-1}]$$

وحسب هذا النموذج فإن التأثيرات الخارجية الموجبة الغير المباشرة لرأسمال البشري تؤدي إلى نمو غير منتهي في المدي الطويل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ومنه نستنتج ان معدل النمو يعتمد على المميزات و الخصائص الأساسية التالية:

---

* **روبرت إمري لوكاس، اقتصادي أمريكي ولد سنة 1937، حاز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1955.**

1 موراد تهتان، عمران بشراير، (2017)، رأسمال البشري والنمو الاقتصادي في الدول العربية –دراسة قياسية باستخدام نموذج بانل الديناميكي خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الباحث، العدد17، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 251.

2 محمد الناصر حميداتو، (2014)، مرجه سبق ذكره، ص 15.

3 Stefan Bergheim, (2008), « Long-Run Growth Forecasting», Springer-Verlag, Germany, P. 17.

معدل تجنب المخاطرة (Ϭ)، فعالية تكنولوجيا التدريس (β)، معدل اهتلاك رأسمال البشري (δ)،معدل التفضيل الزمني (þ) الذي يحدد حصة رأسمال البشري الموجه للتدريس (u).

$$g_y=\hat{Y}_t=1/6(\beta-\delta-þ\ )$$

لا تختلف نتائج هذا النموذج كثيرا عن نتائج نموذج سولو لان معدل النمو على المدى الطويل هو معدل ثابت وخارجي بحيث جميع المتغيرات تنمو بنفس المعدل و بالنسبة لنصيب الفرد في الحالة المستقرة يمكن التعبير عنه من خلال المعادلة الرياضية التالية:

$$\widehat{\boldsymbol{y}}_{\boldsymbol{t}} = \widehat{\boldsymbol{k}}_{\boldsymbol{t}} = \widehat{\boldsymbol{h}}_{\boldsymbol{t}} = \frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{\sigma}}(\boldsymbol{B} - \boldsymbol{\delta} - \boldsymbol{\rho})$$

ومنه يمكن ان نستخلص ان تحفيز معدل النمو الاقتصادي يكون إما عن طريق زيادة في تطوير الأبحاث او زيادة كفاءات قطاع البحث التي تعمل على زيادة إنتاجية رأسمال البشري.

4. نموذج رومر (1990Romer): يحاول رومر من خلال هذا النموذج تقديم صياغة واضحة يشرح فيها عملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي الذي اعتبرهما بمثابة نتاج للأفكار الجديدة والاختراعات التي تظهر بدافع الربح المنتظر من خلال بيع براءات الاختراع[1].

ومن فرضيات النموذج مايلي[2]:

- ان الاقتصاد مغلق وكل من عرض العمل و مخزون رأسمال البشري عاملين ثابتين.
- عملية البحث ضرورة حتمية، كما أن رأسمال البشري يمثل العامل الوحيد للإنتاج في قطاع البحث والتطوير (R&D).
- الابتكار هو توسيع لرأسمال.
- البحث يخلق سلع وسيطية جديدة ليست سلع استهلاكية جديدة.

وقد بينت هذه النظرية على الصيغة الرياضية لدالة الإنتاج كوب دوكلاس ويفترض ان المنتج النهائي يمكن الحصول عليه من خلال المعادلة الرياضية التالية[3]:

$$\mathbf{Y}=\boldsymbol{H^{\alpha}L^{\beta}A}\int[\boldsymbol{x(i)}].^{\boldsymbol{1-\alpha-\beta}}\boldsymbol{di}$$

1 البشير عبد الكريم، (2008)، " دعم البحث والتطوير في المؤسسات كأداة لتحقيق الميزة التنافسية– تحليل نظري وميداني"، ملتقى دولي حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار في ظل الألفية الثالثة، جامعة قالمة، الجزائر، ص 78.

2 Lars Weber;(2010) "Demographic Change and Economic Growth: Simulations on Growth Models"; Springer-Verlag Berlin Heidelberg; London and New York, p 133.

3 Zakane Ahmed, (2004), croissance endogène et mesures de politique économique, revue d'économie et de statistique appliqué, volume1, N01, école nationale en statistique et en économie appliqué, Algérie. p67-69.

تمثل Y: الإنتاج، N: رأسمال البشري، L: العمل.

$\int_0^A X(i)$ راسمال المادي ويعتبر في هذا النموذج كمجموعة غير متجانسة من رأسمال.

باعتبار ان $X(i) = \bar{X}$ ثابت فإن النظرية تأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$Y = H^{\alpha} L^{\beta} (AX)^{1-\alpha-\beta}$$

حيث A : مخزون المعرفة والذي يلعب دور حاسم في ظهور النمو الداخلي ، ويظهر دور السلطات العمومية في هذا النموذج من خلال فرضية رومر التي تعتبر أن مخزون المعرفة هي ملك عام متاح لجميع الباحثين في لحظة معينةt .

في ظلّ هذا النموذج يتم التأكيد على وجود آثار خارجية، خلال شرح آليات نشر المعرفة. حيث يعتبر التكنولوجيا سلعة غير تنافسية، أي أن استخدامها من لّدنِ عون ما غير ملغٍ استخدامها من قبل عون آخر. يُستشهد في هذا السياق بحالة تكنولوجيات الإعلام الجديدة غير القابلة للاحتكار في المعلومات، حيث أن الشبكات مهما كانت مزاياها خلال فترة معينة تدرج في المجال العام وتكون متاحة للجميع. ومن هنا يصبح تدخل السلطات العامة ضروريًا لإدارة الآثار الخارجية الناتجة عن المعارف و انتشارها بما يضمن الاستخدام الأمثل لها.

رغم ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال ادوات السياسة الاقتصادية يعد امر مقبول ولكن طريقة تدخلها تختلف تبعا للمنهج النظري المتبع، والتدخل الموصى به هو الذي يبقي تدخل السلطات العمومية محدودا في محيط دائرة إنتاج السلع والخدمات مما يسمح للنظام التنافسي بالمحافظة على مفعوله، فالسياسة الاقتصادية ينبغي ان تركز أكثر على تعزيز بيئة الاستثمار التي تتيح لميكانيزمات السوق ان تلعب بكل حرية.

وقد ادت هذه النظرية إلى وضع مجموعة من القواعد الأساسية منها:

من الطبيعي ان تقوم السلطات العمومية بتمويل البحوث الأساسية وذلك لسببين أساسيين:

– غالبا ما يكون هذا النوع من البحوث مردوديته غير مضمونة ، وقد يستغرق وقتا طويلا قبل ان تظهر نتائجه.

– النتائج المتحصل عليها بواسطة البحوث تطبيقها قد يكون غير فوري ، و هذا ما يجعل تمويله صعب التحقيق وابرز مثال على ذلك في مجال الرياضيات، حيث أن المعادلات الرياضية لا تستعمل

في إنتاج السلع والخدمات إلا بطريقة غير مباشرة جدا. إضافة إلى أن البحث الأساسي غالبا ما يكون محفوفا بالمخاطر وهذا ما يعيق الجهة المسؤولة عن تمويله بسبب ارتفاع درجة عزوفها عن المخاطرة. اما فيما يخص البحوث التطبيقية فإن دور السلطات العمومية يكمن في توفير الشروط الملائمة لتطويرها والتي يمكن الحصول عليها من خلال الاعتماد على تدابير متكاملة ومتزامنة هي:

– وضع ميكانيزمات تضمن حقوق الملكية الفكرية ما يسمح بمكافاة الفاعلين على مساهمتهم في خلق ونقل الاثار الخارجية واستعمالها اما التدبير الثاني فيقضي بتدخل المباشر للدولة عن طريق تقديم إعانات مالية للبحوث والتطوير من اجل تزويد الاقتصاد بمخزون من المعارف تستفيد منه مختلف المؤسسات. كما يمكن للمؤسسات العمومية ان تتدخل بالإيجاب من خلال نشر المعلومات خاصة العلمية والتقنية منها.

5. نموذج بارو (1990Barro): وهو نموذج وضعه روبرت بارو **Barro*** سنة 1990 حيث يحاول من خلاله إثبات العلاقة الموجودة بين رأس المال العام والنمو الاقتصادي، فرأس المال العام المتمثل في مجمل التجهيزات والخدمات العامة التي تمتلكها الدولة أو المؤسسات العمومية، والتي يمكن تشكيلها من خلال تحديد معدلات الضرائب على الدخل من جانب ومن جانب أخر من خلال تخصيص النفقات العامة الإنتاجية يمكنها أن تساهم في زيادة النمو الاقتصادي من خلال توفير بنية تحتية تساعد القطاع الخاص على زيادة إنتاجية رأس ماله وبالتالي الاقتصاد ككل[1].

يستند النموذج على فرضيات منها[2] :

- يفترض أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية وليس البنى القاعدية العمومية ويرمز لها بـG.
- هذه النفقات افترضت أنها استثمار عمومي بحث.
- دالة الإنتاج المؤسسات تأخذ على الشكل الآتي:

$$y_i = A_i K_i^{\alpha} L_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$$

مع $0 < \alpha < 1$

*** روبرت جوزيف بارو: اقتصادي أمريكي ولد سنة 1944، يعمل كأستاذ للاقتصاد بجامعة هارفارد الأمريكية.**

1 بن قانة إسماعيل، بوخلوة باديس، (2017)، رأس المال البشري في نماذج النمو الذاتي (من الداخل)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد1، العدد 01، جامعة أدرار، الجزائر،ص 12.

2 محمد الناصر حميداتو،(2014)، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

حيث أن L_i, K_i, y_i على التوالي: الإنتاج، رأسمال الخاص، اليد العاملة للمؤسسة(i) و(G) النفقات العمومية الكلية للدولة على المنشآت القاعدية، A تمثل مستوى التقدم التكنولوجي وهو تابث عبر الزمن وإذا كانت جميع المؤسسات متماثلة، فإنه يمكن كتابة دالة الإنتاج بالصيغة الآتية:

$$L^{1-\alpha}G^{1-\alpha}Y = AK^{\alpha}$$

و عليه تكون المردودية الحدية لرأسمال الخاص منخفضة $(K'_k=\alpha Y/K)$، وعلى العكس المردودية الحدية المتصلة برأسمال الخاص والنفقات العمومية ثابتة $AL^{1-\alpha}$ إذا كان L ثابت .

بالنسبة للمؤسسات فالنفقات العمومية للمنشآت القاعدية تفسر كعامل إنتاج خارجي معطى ومتاح بدون تكلفة وتمويله يكون من الاقتطاعات الجبائية.

و يتشابه نموذج بارو مع نموذج AK في الحصول على معدل مخزون رأسمال و الذي يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\frac{\hat{K}}{K} = \delta(1-\tau)\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta$$

تعمل الدولة على تثبيت معدلات الضريبة بما يتوافق مع حجم الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي وعليه فإن المعدل الضريبي المثالي هو الذي يحقق أعلى معدل نمو عندما يكون $1-\alpha\tau^{*}=$ ومنه نستنتج أن الدولة تتدخل في زيادة إنفاقها عن طريق الضرائب من اجل ان يكون معدل النمو مثاليا.

وقد قام بارو بتحديد السياسة الاقتصادية الكفيلة لضمان هذا التعظيم، وبهذا يفترض ان الدولة ملزمة على تحديد مبلغ النفقات العمومية $\left(\frac{G}{Y} = 1-\alpha\right)$ كما يتم تطبيق اقتطاع الضرائب بالتساوي على دخول الأفراد من اجل تمويل هذه النفقات.

وفي الأخير يمكن القول أن النفقات العامة تأخذ جانبا مهما في نموذج "بارو فبزيادة الدولة لنفقاتها يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع عملية الاستثمار، هذا الوضع يتلاءم أكثر مع الدول النامية التي تحتاج إلى تمويل إضافي، ومع ذلك، يثير الاعتماد على الضرائب كمورد أساسي لتمويل هذه النفقات بعض الإشكالات، خاصة إذا ارتفعت معدلاتها، فهذا يؤثر على الدخل الفردي وبالتالي على الاستهلاك مما قد يجعل أثرها سلبيا.

6.نموذج Grossman – Heplman (1991): هذا النموذج يفترض أن انتاج وابتكار أنواع جديدة من السلع الاستهلاكية يولد نموا اقتصاديا على عكس افتراض رومر الذي يرى بان النمو يتحقق

من خلال إنتاج أنواع من السلع الوسيطية . و يؤكد هذا النموذج على تراكم المعرفة التكنولوجية، والابتكار المستمر لهذه الأنواع الجديدة من السلع الاستهلاكية، فوفقا لهذه النظرية يُفترض أن الاقتصاد ممثل بعدد محدد من السلع ضرورية للاستهلاك، حيث تلبي كل منها حاجة معينة للمستهلكين، و يتم قياس كل نوع من السلع بمستوى معين من الكفاءة. حيث أن انخفاض في سعر السلعة مقابل ما تحققه من زيادة حجم الإشباع يعد مؤشرا على كفاءتها.

كما افترض جروسمان- هيلبمان انه في ظل وجود صناعة تنافسية للسلع الاستهلاكية تستعمل مدخلات وسيطية متنوعة و متعددة في إنتاج سلع واحدة متجانسة، و باعتبار أن هذه المدخلات الوسيطة هي المدخلات الوحيدة التي تستخدم في إنتاج هذه السلعة فان لكل مدخل من المدخلات الوسيطة سلم الجودة الخاص به. ونتيجة لذلك سيكون كل جيل جديد من المدخلات الوسيطية متفوق نسبيا من سابقه وبالتالي يتم الوصول إلى أعلى مستوى من الجودة و هو ما يشجع المخترعين لزيادة جهود البحث والتطوير بهدف تحقيق قفزات أعلى من ذلك بواحد أو أكثر من المدخلات.

وفي ظل حماية حقوق الملكية أو براءة الاختراع فان إطلاق هذا المنتج الجديد المبتكر سيسوق وسيحقق منه أرباح احتكارية وتستمر هذه الدورة حتى تتمكن مؤسسة أخرى منافسة من ابتكار اكتساب نوع جديد أفضل منه ويتفوق عليه.

إن ظهور الوفورات الخارجية في مجال الاختراعات والتجديدات التي تنتجها المنشآت الخاصة تعني أن أسواق المنافسة التامة قد لا توفر الدافع الكافي للاستثمار في المعرفة، وهذا يستلزم افتراض سيادة المنافسة غير كاملة لضمان استمرارية المنشآت الخاصة في قيادة و توجيه استثماراتها في مجال الأبحاث و الاختراعات[1].

7.نموذج Aghion – Howitt (1992): يعتبر الاقتصاديان Aghion و Howitt بان التطور التقني والابتكارات هي أحد العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي الذاتي، وترتكز الفكرة الجوهرية للنموذج حول مساهمة التجديد التكنولوجي في النمو الاقتصادي، و يشير الاقتصاديان إلى أن عوائد الابتكارات الناتجة عن أنشطة البحوث والتطوير تتناقص تدريجيا مع ظهور تكنولوجيات جديدة ومستحدثة. أي أن التكنولوجيا المبتكرة التي تم إدخالها حديثا تؤدي إلى تقادم التكنولوجيا السابقة، بما يعني أن العوائد لديها فترة زمنية تتراوح من بداية صدور التكنولوجيا واستخدامها إلى غاية ظهور تقنيات جديدة أكثر حداثة وتطورا وتسمى هذه الفترة باسم فترة حياة ربحية الابتكارات.

1 بن قانة إسماعيل، بوخلوة باديس، (2017)، مرجع سبق ذكره، ص11-12.

كما ان هذه الابتكارات تحمل عدة آثار خارجية موجبة وسالبة، وتتمثل الآثار الموجبة في زيادة احتمالات ظهور ابتكارات جديدة في المستقبل، بينما تنعكس الآثار السالبة في تقليص او إنهاء الأرباح الاحتكارية التي كانت تتمتع بها الشركات صاحبة الابتكارات السابقة.

يفترض هذا النموذج أن العمالة هي العنصر الوحيد في الاقتصاد و يتم توزيعها بين قطاعين أساسيين هما:

قطاع إنتاج السلع النهائية، وقطاع البحث والتطوير يمكن توضيحها بالصيغة الرياضية التالية:

$$L = Ly + LA$$

LA :تمثل عدد العمالة التي تعمل في مجال البحث والتطوير، و Ly تمثل عدد العمالة التي تنتج السلع النهائية.

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يعتمد على كل من معدل نمو الموارد المخصصة للبحث والتطوير ومدى فعالية السياسات الاقتصادية المحفزة لأنشطة البحث والتطوير (مثل التخفيضات الضريبية، والدعم، والقوانين والإجراءات التي تساعد في زيادة حجم الموارد الموجهة إلى أنشطة البحث والتطوير)، وهذا ما يخلق زيادة في معدلات النمو داخل الاقتصاد1.

8. نموذج Sala-i-Martin (1995): يقترب هذا النموذج في تحليل النمو الاقتصادي وتحديده من نموذج بارو حيث يركز على التدخل الحكومي عن طريق الإنفاق العمومي وأثره على النمو الاقتصادي.

ويوضح هذا النموذج أن معدل النمو يتحدد من خلال العلاقة الموجودة بين المستوى الأولي من الإنتاج y والإنتاج المستهدف*y، الذي يعتمد على السياسات الحكومية وادخار الأفراد، والجهد المبذول في العمل.

حيث أن معدل النمو يتناقص مع y و يرتفع مع *y الذي يتأثر بعوامل مثل حماية حقوق الملكية الفكرية، خفض معدلات الضرائب و رفع مستوى رأسمال البشري، و عليه فان معدل النمو على المدى الطويل يعتمد على التدابير الحكومية كالتخفيضات الضريبية، الحفاظ على القانون و النظام و توفير البنية التحتية. بالتالي فإن التدخل الحكومي له دور كبير في تحسين أو عدم استقرار النمو على المدى الطويل. ويتم صياغة ذلك من خلال المعادلة الرياضية التالية:

1 صباح فاضل، صبرينة طكوش،(2016)، أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر(1990-2014)، مجلة معهدالعلوم الإقتصادية ، المجلد 20، العدد02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص180-181.

$$Dy = f(y, y*)$$

Dy: معدل نمو نصيب الفرد من الانتاج، y: المستوى الحالي لإنتاج الفرد الواحد.

*y: مستوى ثابت لنصيب الفرد من الناتج على المدى الطويل و هو مستهدف يعتمد على الخيارات الحكومية مثل الإنفاق العام.

تحليل هذا النموذج يعتمد على رأسمال العام الذي يشمل جميع الاستثمارات التي تقوم بها الدولة، وتأخذ صيغة الإنتاج المستهدف من خلال النفقات العامة الصيغة التالية: $y=K^a D^{1-a}$ حيث أن k رأسمال الخاص و D يمثل رأسمال العام في وجود النفقات العامة التي تسبب في حدوث النمو الداخلي[1].

[1] سداوي نورة، (2018)، مرجع سبق ذكره،ص 91-92.

المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي

بعد التطرق لكل من نظريات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي يظهر بوضوح وجود علاقة قوية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، غير أنه تجدر الإشارة إلى الجدل المستمر الذي يثار حول طبيعة هذا الارتباط، ففي الوقت الذي يرى البعض بأن التجارة الخارجية وتحريرها يعزز من معدل النمو، يرى البعض الآخر العكس.

المطلب الأول: الدور الإنمائي للتجارة الدولية

استنادا إلى العديد من الدراسات التجريبية، فإن التجارة الخارجية تلعب دورا حاسما في تلبية احتياجات الاقتصاديات الوطنية سواء النامية أو المتقدمة على حد سواء، من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطية الازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، في ضوء التحديات التي تواجهها العديد من الدول، حيث تعاني من النمو غير المتوازن في مختلف القطاعات، بسبب الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية، وقد ساد الاعتقاد بأن استمرار زيادة التنمية الاقتصادية الدافعة للنمو الاقتصادي، يتطلب المزيد من الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، من خلال الحد والتقليل من القيود المفروضة على حرية التجارة الخارجية المتمثلة في حركة السلع والخدمات والعمالة بين الدول.

1. من جانب الصادرات

نتيجة للدراسات التي أجريت للبحث عن العوامل الأساسية التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي فقد تبين أن هنالك ارتباط وثيق بين زيادة الصادرات وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، مما يجعل عملية التصدير هي الخيار الأنسب لكل الدول الراغبة في النهوض باقتصاداتها، وتتجلى فوائد التصدير في[1]:

- تنويع مصادر الدخل الوطني وزيادة من تدفقات العملة الصعبة، فضلا عن دوره في تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- العوائد الناتجة عن التصدير تساهم في زيادة المدخرات وهذا ما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات.

1 بوقرورة صلاح، مرعوش إكرام، (2021)، مساهمة نظرية تحليلية في تفسير العلاقة بين التجارة الخارجية واهم المتغيرات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد21، العدد01، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، ص 14-15.

- التصدير يساهم في نقل المهارات والمعارف إلى الاقتصادات المحلية وهذا ما يؤدي إلى تحسن أدائها.
- الزيادة في الكمية والنوعية عوامل الإنتاج التي تعمل على تحسين القدرة الإنتاجية، وضمانها مع القدرة التنافسية.
- الصادرات تعمل على زيادة قدرتها في استيراد السلع، والخدمات الضرورية للإنتاج والتنمية.
- يؤدي التوسع في الصادرات إلى زيادة الإنتاجية، التي ينتج عنها انخفاض تكاليف الإنتاج، والتوسع في الأسواق الدولية. وهذا ما يولّد حافزا للمؤسسات للابتكار، والاعتماد على تقنيات إنتاج فعالة تستند إلى الجودة والأسعار التنافسية[1].

2. من جانب الواردات: إن استيراد السلع والخدمات في التجارة الدولية أمر بالغ الأهمية لاقتصاد أي دولة، بحيث تكمن أهميتها في عدة جوانب منها[2]:

- تسمح الواردات بالحصول على سلع وخدمات والمواد اللازمة التي يصعب إنتاجها محليا، أو قد يؤدي إنتاجها محليا إلى ارتفاع التكاليف أو انخفاض الجودة مقارنة باستيرادها من دولة أخرى، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تعزيز وتدعيم السلع والخدمات التي يمكن أن تسهم في عملية التنمية.
- تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال توفير السلع الأجنبية للأسواق المحلية وبالتالي تعزيز وزيادة الرفاه الاقتصادي.
- للواردات دور مهم في سد الفجوة بين العرض المحلي والطلب المحلي، وبالتالي من الممكن أن تحد من بعض الآثار السلبية كالاحتكار والتضخم في بعض السلع .
- تسهم الواردات في تحقيق التوازن بين الاستثمارات المتوقعة و الإمكانيات المحلية.
- تعتبر الواردات قناة لنقل التكنولوجيات الحديثة مما يساعد على تقليص الفجوات الموجودة بين الدول المتقدمة والنامية.
- تساهم الواردات في رفع معدل النمو من خلال إدخال التكنولوجيا والابتكار اللذان يعملان على تحسين الإنتاج.

---

1 Rodrigue Tremblay, (2008), Le rôle des exportations dans la croissance économique des régions et pays, département de science économique, université Montréal, canada, p 342-343.

2 بوقرورة صلاح، مرعوش إكرام، (2021)، مرجع سبق ذكره، ص17-19.

- تعتبر الضرائب والتعريفات الجمركية المفروضة على السلع المستوردة، من أهم أحد مصادر الدخل لخزينة الدولة والتي يمكن استخدامها لدعم عمليات التنمية والنمو الاقتصادي.
- إن فرض التعريفات الجمركية على السلع الاستهلاكية المستوردة يؤدي إلى ارتفاع سعرها في السوق المحلية، مما يجعلها غير مقبولة للمستهلكين، وبالتالي يتوجهون إلى اقتناء السلع المحلية بدلاً منها وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج المحلي وتحفيز العملية الاقتصادية، التي تتطلب بدورها زيادة في عوامل الإنتاج من يد عاملة وغير ذلك.
- إن تسهيل عملية التبادل التجاري، يمكن أن يساهم في استيراد السلع الرأسمالية، والسلع الأولية اللازمة لعمليات الإنتاج المختلفة، والتي من شأنها إحداث توازنات اقتصادية كلية، وبالتالي تحقيق شروط النمو الاقتصاديّ، المتمثلة في مستلزمات النشاط الاقتصاديّ، التي لا تتميز بالوفرة داخل الدولة[1].

3. من جانب الناتج المحلي الإجمالي: هو واحد من أبرز المؤشرات الاقتصادية في توضيح مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك لأن مكوناته هي عبارة عن نواتج الأنشطة الاقتصادية المختلفة لكل دولة، والتجارة الخارجية واحدة منها، تساهم في زيادة أو تراجع حجم الناتج الإجمالي، كما أن[2]:

- تطوير الصناعات الموجهة للتصدير يؤدي إلى زيادة فرص العمل والأجور إلى أقصى حد، وبالتالي يزيد من نمو الناتج المحلي.
- إن زيادة القيمة المضافة للقطاعات الموجه إنتاجها للتبادل الدولي، يساعد على تغيير اتجاهات وحركات الاقتصاد الوطني ككل، مما يسمح لغالبية المواطنين بالاستفادة من زيادة الإنتاج في دولتهم الأمر الذي يمكن من زيادة دخلهم الحقيقي.
- تساهم التجارة الدولية في تنشيط الخدمات المصرفية المرتبطة بها من خلال عمليات التمويل والخدمات التي يقوم بها للمتعاملين الاقتصاديين ، والعمل على تطوير ادوات تمويل التجارة وتعزيز سيولة السوق المحلي ، بالتالي تشكل الخدمات عنصرا أساسيا في تكوين الناتج المحلي في العديد من الاقتصاديات .

---

1 Arsene Basse, (2018), Impact des importations sur la croissance économique au Bénin, Editions Universitaires Europeennes, France, p 09.

2 أحمد الكواز، (2008)، مرجع سبق ذكره، ص6.

المطلب الثاني: استراتيجيات التجارة الخارجية

بغية ضمان تحقيق التأثيرات الايجابية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والحد من تأثيراتها السلبية، ينبغي على الدول وخاصة النامية منها وضع استراتيجيات محكمة ومدروسة لتنظيم التجارة بين الاستيراد والتصدير .وهذا سيكون محور دراستنا في هذا المطلب.

1.استراتيجية تشجيع الصادرات: تقوم هذه الاستراتيجية على مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتبعها الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بالشكل الذي يسمح بزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية[1]. يتم ذلك بانتقاء عدد محدود من الصناعات، مع مراعاة كفاءتها الاقتصادية، وقدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، فضلا عن مستوى التقدم التكنولوجي وتطوير أساليب الإنتاج.

تقاس استراتيجية تشجيع الصادرات عن طريق سعر الصرف الفعلي للتصدير و يرمز له EERx بالنسبة لسعر الصرف الفعلي للواردات EERm ، إذا كان EERx=EERm ، فانه ليس هنالك تحيز ضد الصادرات وفي هذه الحالة يقال أن الدولة المعنية تتبع سياسة تشجيع الصادرات، أما إذا EERx >EERm يعني أن الاستراتيجيات هي أكثر تحيزا نحو تشجيع الصادرات[2].

2.1 أسباب اتباع استراتيجية تشجيع الصادرات : يمكن إرجاع سبب اختيار هذه السياسة لعدة أسباب من بينها[3]:

• الاستفادة من المزايا النسبية عن طريق تحويل المواد الأولية إلى منتجات صناعية عالية القيمة. وهذا يخلق فرص عمل جديدة ويزيد من القيمة المضافة للصادرات .

• عندما تتمكن الدولة من تصدير منتجاتها، فإن ذلك يسهم في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يعزز اقتصادها الوطني .

• تعمل زيادة الصادرات على تحقيق استقرار اقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل، وإيجاد فرص جديدة للنمو .

• زيادة حجم العمالة والعدالة في توزيع الدخول.

---

1 محمود حامد عبد الرزاق، (2006)، "تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية"، مكتبة الحرية للنشر، مصر ص 34.

2 أشرف العربي، استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، ص 20-26 من الموقع الإلكتروني www.arab-api.org تم الإطلاع عليه يوم 2020/08/20.

3 محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، (2003)، مرجع سبق ذكره، مصر، ص 371.

• يتغلب التصدير على مشكلة ضيق السوق المحلية، مما يسمح للشركات بزيادة حجم إنتاجها وخفض تكاليفها. كما أنه يدفع المنتجين إلى الابتكار و تحسين جودة منتجاتهم وخفض أسعارها لتظل قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

3.1 تقييم استراتيجية تشجيع الصادرات: إن هذه الاستراتيجية نجحت في رفع معدلات الصادرات مع زيادة قدرة الدولة في اختراق الأسواق العالمية ومنافسة الصناعات المحلية للدول المستوردة، وقد وفرت الدولة للمؤسسات التصديرية حوافز كبيرة لتمكين المصدرين ومساعدتهم في الدخول إلى الاسواق العالمية بأسعار وشروط محفزة وبخصائص ومواصفات تلبي كل المعايير الجودة المطلوبة. قد ساهمت كل من العوامل الثقافية والأخلاقية في تشجيع ودعم هذه السياسة بحيث ان المستهلك المحلي أصبح يفضل في كثير من الاحيان المنتجات المحلية على المنتجات الأجنبية .

قد أظهرت العديد من التجارب أن هذه الاستراتيجية قد حققت معدلات نمو مرتفعة في دول شرق اسيا، قد تجاوزت هذه الأخيرة المعدلات المحققة في دول أمريكا اللاتينية والشرق الاوسط ويرجع ذلك إلى أن دول شرق أسيا الناشئة اعتمدت أكثر على سياسة التصدير نحو الخارج مقارنة بدول نامية أخرى و لكن هذا لا يعني أن تجارتها حرة خالية من القيود حيث لا تزال تطبق الرسوم الجمركية وأشكال أخرى من الحماية في صناعتها باستثناء هونغ كونغ ولكن بنسب أقل من باقي الدول النامية الأخرى[1].

2.استراتيجية إحلال الواردات: تعني هذه الاستراتيجية زيادة إنتاج المنتجات المحلية والتقليل من استهلاك السلع المستوردة جزئيًا أو كليًا، بحيث يكون المنتج المحلي الذي يمكن استبداله بالمنتج المستورد بنفس الجودة والخدمة هو عنصر بديل للواردات، وبناءً على ذلك، يكون المنتج المحلي المعادل للمنتج المستورد هو عنصر الاساسي في هذه الاستراتيجية[2].

تعتمد هذه الاستراتيجية على مزيج من القيود الجمركية وغير الجمركية وغيرها من التدابير التي تعيق المنتجات المستوردة المشابهة من منافسة الصناعات المحلية البديلة للواردات، ونجد أن هذه السياسة تبدأ بتصنيع السلع الاستهلاكية، والتي غالبًا ما تتطلب سلعا كثيفة العمل، وذات مهارات بسيطة ، ثم تتقدم إلى الصناعات الوسيطية والرأسمالية التي تتطلب استثمارات كبيرة و تكنولوجيا متطورة.

---

1 Paul Krugman-Maurice Obstfeld ; (2001), « Economie internationale » ; traduction de la 5eme ED américaine par Achille Hannequart et Fabienne Le loup ; 3eme ED ; De Boeck Université ; Belgique, p307-311.

2 -Irina Ershova, Aleksei Ershov, (2016), "Development of A Strategy of Import Substitution",Procedia Economics and Finance, Volume 39, P 621.

كما توجد عدة أساليب لقياس درجة تطبيق الدولة لهذه الاستراتيجية، ولكن الأكثر استخدامًا هو الذي يقيس الإحلال على أنه نسبة بين الواردات والعرض الكلي، فإذا زادت الإنتاجية المحلية عن الواردات فهذا يعني إحلال الواردات، أما إذا زادت الواردات على الإنتاج المحلي فإنه سيكون إحلال الواردات سالبا[1].

1.2 تقييم استراتيجية إحلال الواردات: لقد أدى استخدام هذه الاستراتيجية إلى تحقيق النتائج التالية:

- نجحت هذه الاستراتيجية في تحفيز الطلب الداخلي دون الطلب الخارجي لقدرتها المحدودة في المنافسة العالمية.
- أدّت إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتبديد الموارد، وعدم الاستخدام الأقصى للطاقات الإنتاجية المتاحة.
- زيادة تبعية الدول المطبقة لهذه الاستراتيجية للدول الأكثر تقدُّمًا بسبب كثرة مديونياتها.
- عجز موازين مدفوعاتها وتسرّب أرصدتها من العملة الصعبة[2].

وقد واجهت الدول التي اعتمدت هذه الاستراتيجية مجموعة من التحديات نوجزها فيما يلي[3]:

أ- القدرة المحدودة للسوق المحلية من كفاءتها، واعتمادها على نمط استهلاكي معين، دون محاولة تغييره .

ب-أدت هذه الاستراتيجية إلى التنويع في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والإنتاجية.

ت-يترتب على ضيق السوق زيادة المشاكل والطاقات المعطلة في الوحدات الإنتاجية، مما يؤدي إلى انعدام الكفاءة الاقتصادية والفنية في الوحدات الإنتاجية.

د- أبرزت هذه الاستراتيجية عدم عدالة التقسيم الدولي للعمل، من خلال الحد من الصادرات إلى المواد الخام الزراعية والمعدنية في حين تكون الواردات مرتفعة الثمن وعائدات الصادرات متدنية، مما أدى إلى تفاقم العجز وزيادة مشاكل موازين المدفوعات في تلك الدول.

هـ- نتيجة استمرار في إنتاج الحاجات المدعمة تزداد الواردات التقنية الأجنبية وبالتالي اتساع الفجوة التقنية وتتعمق التبعية.

---

1 وصاف سعيدي، (2004)، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدات النامية – الحوافز والعوائق ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 22.

2 اسماعيل محمد بن قانة، (2012)، مرجع سبق ذكره، ص181-182.

3 سلوى صبري، (2012)، سياسة احلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين، ص 12-13.

المطلب الثالث: الإطار النظري للانفتاح على التجارة وعلاقته بالنمو الاقتصادي

تم استكشاف العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو على نطاق واسع من خلال اجراء سلسلة من الأبحاث والدراسات عبر الدول التي تعود إلى السبعينات (1970). وقد شهد هذا الموضوع اهتمامًا متجددا منذ بداية التسعينات (1990)، وأظهرت تقريبا جميع الدراسات بوجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح على التجارة والنمو الاقتصادي.

لقد شهدت الدراسات النظرية في السنوات الأخيرة اهتمامًا كبيرًا بالعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وتباينت أراء الاقتصاديين باختلاف المدارس الفكرية التي ينتمون إليها، بحيث كل ثيار يحمل تصورا خاص اتجاه دور الدولة في الحياة الاقتصادية. حيث يرى أصحاب المذهب التجاري ان الثروة ومصدر قوة الدولة يقاس بما يمتلكه الدولة من ذهب وفضة والذي يتحقق من خلال دعم وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات. وفقا لنظريات الكلاسيكية تعتبر التجارة الخارجية محركًا محوريا للنمو الاقتصادي. إذ تؤدي المكاسب التي تحققها الدولة من تجارتها بالتخصص وتقسيم العمل وتبادل السلع بناءً على الميزات النسبية في تكوين مدخرات مما يعزز قدرتها على تراكم رأسمال وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي.

أمّا نماذج النمو النيوكلاسيكية ومن خلال نظرية سولو، يمكن أن تحقق دولة ما نموًا أسرع من دولة أخرى من خلال تراكم رأس المال المادي والبشري بمعدل أعلى. لكن في النهاية يتقارب كل منهما إلى نفس معدل النمو في حالة التوازن المستقر على المدى الطويل؛ بسبب قانون تناقض غلة الحجم الذي يؤثر على تراكم الرأسمالي.

اما نماذج النمو الداخلي فقد اشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي نتيجة الانتشار الدولي للتكنولوجيات المتقدمة، والواقع يظهر أن الدولة الأكثر انفتاحا تزيد من قدرتها التنافسية، وبالتالي يحفز على رفع الإنتاجية، والتي بدورها تحفّز النمو الاقتصاديّ، فالدولة المندمجة بدرجة كبيرة في التجارة الدولية تكون أكثر قدرة على الاستفادة من التقدم التكنولوجيّ، من الاقتصادات المتقدمة، مما يؤدي إلى نمو أسرع مقارنة بدولة أقل انفتاحا[1].

1 بورداش شهرزاد، (2017)، أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر ص29.

المطلب الرابع: الدراسات التطبيقية للانفتاح على التجارة و علاقته بالنمو الاقتصادي.

هناك العديد من الدراسات التجريبية التي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين التجارة والنمو الاقتصادي من أهمها مايلي[1]:

- **دراسة** Tyler **سنة** 1981 التي أجريت على 55 دولة نامية خلال الفترة (1960-1977)، وقد أكد من خلالها على أن العلاقة الموجبة بين الصادرات والنمو الاقتصادي أصبحت أكثر وضوحا مع زيادة الصادرات بالنسبة إلى إجمالي الصادرات[2] .
- **دراسة** Dollar سنة 1992 والتي تناولت عينة متكونة من 95 دولة نامية خلال الفترة 1976 – 1985) وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية قوية بين مؤشرات الانفتاح الخارجي ونمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد.
- دراسة Edwards سنة 1993 والتي يرى من خلالها أن زيادة واردات المنتجات الوسيطية من شأنها أن تساهم في سد الفجوات التكنولوجية وخلق تأثيرات إيجابية على نمو الناتج المحلي الإجمالي[3].
- دراسة Sachs and Warner سنة 1995 حيث قام باستخدام نهج محاسبي للنمو لإثبات الانفتاح التجاري كمحدد رئيسي للنمو الاقتصادي. وقد أشارت نتائج الانحدار على أن الاقتصاديات المفتوحة تنمو في المتوسط بمعدل يتراوح ما بين 2% إلى 2.5% أسرع من الاقتصاديات المنغلقة.
- دراسة Vamvakidis سنة 1998 والتي قدمت دليلا تجريبا تبين فيه بان الدول التي تنخرط في التجارة مع الاقتصاديات المجاورة المنفتحة والكبيرة والمتقدمة تنمو بشكل أسرع من تلك الاقتصاديات المنغلقة الصغيرة والأقل تقدما[4].
- دراسة Harisson سنة 1996، حيث قام هذا الأخير بدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في 17 دولة نامية خلال الفترة الممتدة ما بين 1960 و1988 باستخدام

1 رنان مختار، (2009)، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الطبعة الأولى، الجزائر، ص 68 -96.

2 عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، (2007)، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية ، مصر، ص 292.

3 Edwards, S, (1993), Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries, Journal of Economic Literature. Vol XXXI, p1385.

4 Vamvakidis, A, (1998), Regional Integration and Economic Growth, The World Bank Economic Review, Vol. 12, N02: p252.

مقاييس السبع الشائع استخدامها لتقييم الانفتاح التجاري؛ وخلصت هذه الدراسة إلى أن للانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

- دراسة David Dolla سنة 2000 التي اهتمت بالآثار النوعية للمؤسسات على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي من جهة و تأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي من جهة ، وتوصلت نتائجها إلى أن النمو السريع والمستوى العالي من التجارة والمؤسسات العالية الجودة مترابطة، و من الصعب التمييز بين بعضها البعض.
- وفي الورقة البحثية ل Liteal سنة 2003 الذي تم من خلالها دراسة مجموعة من الدول (82 دولة منها دول متقدمة، دول في طور النمو) باستخدام بانل المتحرك لتقدير أثار الواردات من قطاع الخدمات على النمو الاقتصادي، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية ايجابية بين متغير واردات قطاع الخدمات و النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، وعلاقة عكسية (سلبية) في الدول طور النمو[1].
- فيما يخص دراسة Rassekh سنة 2007 والتي لخصت بوجود علاقة بين التجارة والنمو ل 150 دولة، مشيرة من خلال نتائجها بأن الدول ذات الدخل المنخفض تستفيد بشكل أكبر من التجارة الدولية مقارنة بالاقتصادات ذات الدخل المرتفع.
- دراسة Feenstra and Kee سنة 2008 التي قام فيها باستخدام مؤشر تنوع الصادرات لاختبار العلاقة بين تنوع الصادرات و الإنتاجية لمجموعة من 48 دولة والتركيز على صادراتها إلى الولايات المتحدة خلال الفترة (1980–2000)، قد اظهرت نتائجها التجريبية إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين تنوع الصادرات والإنتاجية المتوسطية[2].
- دراسة Madsen سنة 2009 و التي قام فيها باستخدام مجموعة من بيانات بانل سنوية ل16 دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة (1870–2006) لاختبار تأثير الحواجز التجارية على نمو الإنتاجية. اما المساهمة التي قدمتها هذه الدراسة هي اختبار الفرضية القائلة بأن الانفتاح يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تمكين الدول من استراد المعرفة المنتجة في الدول الاخرى والتي تم اقتراحها من خلال نظرية النمو الداخلي، واوضحت هذه الدراسة على وجود تأثير ايجابي للأثر الانتشاري للمعرفة على النمو

1 Buthaina M.A Muhtaseb, (2015),” International Trade in Services and Economic Growth: The Case of Jordan”, Jordan Journal of Economic Sciences, Volume2, N°2, p183.
2 Huchet B, Chantal, L. and Vijil, M., (2017), The Relationship between Trade Openness and Economic Growth: Some New Insights on the Openness Measurement Issue, The world economy. p2-5

في كل الفترات المدروسة والتي تم تحقيقها من خلال قناة الواردات، فإن توفر الأدلة التجريبية لهذه الدراسة تدعم الفرضية القائلة بأن كثافة أنشطة البحث و التطوير لديها تأثيرات دائمة على النمو[1].

- دراسة Afzal and Ijaz سنة 2010 التي استنتج من خلالها انعدام العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وكذلك بين الواردات والنمو الاقتصادي في باكستان.
- دراسة Kim سنة 2011 التي بين من خلالها على أن الانفتاح التجاري له تأثير سلبي على النمو في الدول ذات التنمية المالية المنخفضة، وليس له أثر على الدول ذات التنمية المالية المرتفعة. فالانفتاح التجاري يؤدي إلى النمو الاقتصادي في دول ذات معدلات تضخم منخفضة، ولكنه ليس له تأثير كبير في الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة.
- دارسة Bülent سنة 2012 من خلال بحثه في العلاقة الطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة (1960–2000) باستخدام مقاييس متنوعة لقياسه ، أظهرت نتائج الدارسة وجود علاقة موجبة ومعنوية بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل؛ وقد تتأثر معنوية المتغيرات التي تعبر على الانفتاح التجاري بوجود بعض الدول النائية بمجرد الأخذ بعين الاعتبار محددات النمو الأخرى مثل: المؤسسات، عدم التجانس السكاني و الجغرافي و استقرار الاقتصاد الكلي[2].
- Huang and chang سنة 2014 والتي طبقت على مجموعة مكونة من 46 دولة وقد وضح من خلال هذه الدراسة أن أثر التجارة على النمو يعتمد على مستوى تطور سوق الأوراق المالية، مما يشير إلى أن التجارة لا تعزز النمو الاقتصادي إلا عندما تصل إلى عتبة معينة من تنمية سوق الأسهم.
- وفي دراسة Were سنة 2015 وجدت أن التجارة لها تأثير إيجابي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والنامية، لكن هذا التأثير أقل وضوحا بالنسبة للدول منخفضة النمو، لاسيما في الدول الإفريقية.

---

1 أمين حواس ومجدي الشوبرجي، يوسفي رشيد، (2014)، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 12.

2 بورداش شهرزاد، (2017)، مرجع سبق ذكره،ص 32.

- دراسة Lawal et al سنة 2016 من خلال تطبيق منهجيته على دولة نيجيريا وجد تأثيرا سلبيا على المدى الطويل للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي مع وجود علاقة سببية ثنائية بين المتغيرين.

يمكن القول أن الدراسات النظرية والتجريبية توصلت إلى أن الانفتاح التجاري يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، ولكن مدى هذا التأثير يعتمد على صحة الافتراضات والمؤشرات المستخدمة في كل دراسة غير ان هنالك دراسات قدمت أراءات مغايرة ومعارضة لوجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي و تشير هذه الأخيرة إلى أن الانفتاح التجاري يمكن ان يحمل تأثيراً غامضاً على النمو الاقتصادي منها[1]:

– دراسة كارل ماركس التي بينت أن التجارة الخارجية للدول النامية لا يمكن لها أن تقوم بتحقيق التنمية مثلما حدث سابقا مع الدول المتقدمة، وذلك بسبب هيمنة الكيانات الرأسمالية في العلاقات الاقتصادية الدولية، بحيث تستنزف ثروات شعوب الدول النامية، وتبقيها في وضعية تبعية دائمة لها.

– دراسة ميردان والتي يرى أن تحرير التجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية يمكن أن يزيد من تفاقم درجات التباين وعدم المساواة بينهما بشكل تراكمي، فالقطاع الصناعي في الدول المتقدمة قويي ويتمتع بالوفرات الخارجية، في حين نجده هش و ضعيف في الدول النامية وذات حجم صغير و التي يهيمن فيها النشاط الحرفي.

– توصلت دراسة Den Ben David سنة 2000 على ان فارق في الدخل بين الدول لا يزيد مع الوقت، حيث أن الفارق في الدخل بصفة عامة ما بين الدول يتزايد خلال السنوات، و الدول التي تتاجر فيما بينها تتقارب في مستويات دخلها، بالإضافة إلى الدول التي تقوم بتحرير سياستها التجارية الدولية وتفتح اسواقها على الخارج، و يوضح هذا الاخير هي أن التجارة الدولية لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي خاصة في الدول التي لها فارق كبير في الدخل مقارنة بشركائها. بالإضافة إلى هذه الدراسة، هناك دراسات كثيرة ومتعددة في هذا المجال إلا أن الآراء حول العلاقة الموجودة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي في الدول النامية لاتزال متباينة ومختلفة.

[1] عبدوس عبد العزيز، (2011)، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية – دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص 161.

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل الذي يتعلق بدراسة نظرية حول العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي تبين لنا ما يلي:

- لا يزال النمو الاقتصادي يعد محور الدراسات الاقتصادية حتى الآن، نظرًا لأهميته بالنسبة للاقتصاديين والمفكرين فهو الهدف الرئيسي التي تسعى إليه كل دولة لبلوغها من خلال وضعها لمجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحسين الأداء الإنتاجي و تحقيق معدلات نمو أعلى من معدلات نمو سكانه.
- لقد كان هنالك اختلاف بين العديد من الاقتصاديين في تحديد وتقديم مفهوم موحد للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. لكنهم يتفقون على أن هناك فرقا بينهما، فالتنمية الاقتصادية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال النمو الاقتصادي الذي يترافق مع تغييرات في هياكل الإنتاج وتوزيع الثروة بطريقة تؤثر على جميع فئات المجتمع. وبالتالي، يعتبر النمو الاقتصادي عنصرًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية.
- لقد تغيرت آراء الاقتصاديين المهتمين بموضوع التنمية الاقتصادية فيما يتعلق بأسباب النمو الاقتصادي العالمي، واتضح أن اختلافات في معدلات النمو الاقتصادي لا تعزى في المقام الأول إلى العوامل التقليدية، بل إلى أسباب أخرى تعرف باسم الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي.
- تم تحليل مختلف نظريات النمو الاقتصادي بهدف دراسة العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي حيث مرت هذه النظريات بمرحلتين أساسيتين، تضمنت المرحلة الأولى النظريات الكلاسيكية التي ركزت على تحليل نظري لعوامل النمو دون السعي إلى شرح العلاقة بين هذه العوامل والنمو كميا، أما المرحلة الثانية جاءت مع نظريات ما بعد الكينزية، حيث بدأت محاولات في بناء النماذج الاقتصادية، ومن أبرز هذه النماذج نموذج هارود ودومار والذي انتقد من طرف سولو الذي بدوره قدم نموذجا جديدا بإدخال عامل التكنولوجيا في النموذج معتبرا أن التطور التكنولوجي عاملا خارجيا لا يمكن إهماله.
- إن الفهم الجيد لآليات النمو الاقتصادي، وبالتالي بناء نماذج مفصلة لها هو شيء مهم للتحقيق في الأسباب الأساسية للنمو الاقتصادي عن طريق فهم الأسباب المباشرة وكيفية تأثيرها على الناتج الاقتصادي.

- وقد تناولت النظريات الاقتصادية على مر السنين وفي مختلف الدول موضوع النمو الاقتصادي بالتفصيل من أجل الوصول إلى نماذج تسهل تحقيقه ورفع معدلاته خاصة في ظل التباين الكبير في تجارب النمو في مختلف الدول في التاريخ الحديث، كما حاولت النظريات المفسرة له ربطه بعدة عوامل منها تراكم رأسمال، التقدم التقني، الاستثمار، الرأسمال البشري، الإنفاق الحكومي، وانطلاقا من هذه النماذج المختلفة تم حصر العناصر الازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتي أصبحت تلعب دورا جوهريا في السياسات التي تتبعها الدول من اجل دفع بعجلة النمو.
- لا تزال الدراسات والأبحاث في هذا المجال قيد التقدم على المستوى الكلي للاقتصاد وهذا لمعالجة المشاكل المعقدة المتعلقة بنظريات النمو الداخلي واختيار النموذج الأنسب لتفسير ظاهرة النمو الاقتصادي بشكل بأكثر فعالية.
- و على الرغم من الجدل النظري حول العلاقة الموجودة بين التجارة والنمو الاقتصادي، يظهر أن العديد من الدراسات أكدت وجود ترابط بينهما، وقد أشار العديد من الاقتصاديين على أن التجارة هي أحد المتغيرات التي تدخل في عملية النمو الاقتصادي، وذلك استنادًا إلى الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي وأكدت على الارتباط الوثيق بين هذين المتغيرين، أما فيما يتعلق بالواردات والنمو الاقتصادي فإنه على الرغم من أهميتها كأداة مهمة للنمو الاقتصادي، من خلال أنها توفر المواد اللازمة لعملية الإنتاج إلا أن الدراسات في هذا الموضوع قليلة.
- نجد أن الجدل مزال مستمر حول تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، حيث يُعتبر بعض الأشخاص أن له تأثير إيجابي، بينما يرى آخرون أنه سلبي؛ وتعتمد النتيجة على المعايير المحددة لكل بلد، واستراتيجية الانفتاح التجاري المعتمدة، ونوعية القطاعات النشطة في الإنتاج المحلي.
- أما فيما يتعلق باستراتيجيات التجارة الخارجية فهناك دول اتبعت سياسة إحلال الواردات والتي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية و الاعتماد على الذات من خلال الإنتاج المحلي بدلا من الاستيراد. وهذا يتطلب إنشاء سوق محلية للصناعات التي تحل محل الواردات مع توفير الحماية لهذه الصناعات من خلال فرض رسوم جمركية أو قيود أخرى على الاستيراد، وهناك دول اخرى اختارت سياسة تنمية الصادرات، حيث تركز اكثر على التصنيع بهدف التصدير مع التركيز على القطاعات الصناعية التي تتمتع بميزة تنافسية فيها، تتمحور هذه الاستراتيجية بشكل اساسي حول تعزيز القدرة التصديرية إلى الأسواق الخارجية وتسهيل حركة عوامل الإنتاج عبر الحدود.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لتحديد مدى تأثير التجارة البينية على النمو الاقتصادي في دول اتحاد المغرب العربي مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لتحديد مدى تأثير التجارة البينية على النمو الاقتصادي في دول اتحاد المغرب العربي مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي.

تعتبر التجارة البينية أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في العالم المعاصر، حيث تعمل على تعزيز التبادل التجاري بين الدول، مما يساهم في زيادة الإنتاجية وتحفيز الابتكار وتعزيز المنافسة. كما أن فتح أسواق جديدة يتيح للدول الاستفادة من مزايا الحجم وتقليل التكاليف، مما يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني .

إن تأثير التجارة البينية لا يقتصر فقط على الأبعاد الاقتصادية فقط، بل يشمل أيضًا الأبعاد الاجتماعية والتكنولوجية، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة ورفع معدلات التعليم والتدريب المهني. وبالتالي، يمكن القول إن التجارة البينية تمثل أداة استراتيجية حيوية لتحفيز النمو الاقتصادي في مختلف الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية.

في هذا الفصل التطبيقي سنحاول دراسة تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى تحليل واقع التجارة البينية والنمو الاقتصادي في كل من الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي مع التركيز على أهم المؤشرات الاقتصادية. اما الجزء الاخير من هذا الفصل فتم تخصيصه للدراسة الإحصائية قياسية و التي سيتم من خلالها تحديد مدى تأثير التجارة البينية والخارجية على النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي مقارنة بدول المغرب العربي وذاك باستخدام البرنامج الإحصائي (**eviews12**) المطبق على البيانات السنوية التي تم الحصول عليها من المواقع الرسمية لمراكز الإحصاء للدول محل الدراسة، إضافة إلى البيانات المستنبطة من إحصائيات البنك الدولي .

المبحث الأول: التجارة البينية والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي

ادت الحرب العالمية الثانية إلى دمار شامل في أوروبا، حيث دمرت معظم المنشآت الاقتصادية والصناعية، مما جعلها عاجزة على التكيف مع الأوضاع الدولية الجديدة. ولمواجهة هذه التحديات، قررت أوروبا اعتماد على خيارات جديدة تجمع ما بين السياسة والاقتصاد، بعيدا عن التسلح المفرط الذي يستنزف الميزانيات ويبدد الطاقات. لذلك، رات أنه من أفضل السبل لتحقيق الأمن وتوحيد القارة، وتجنب تكرار ما حصل من سياسات خاطئة ومطامع قومية في فترة ما بين الحربين، هو اتجاه في طريق التكامل الاقتصادي أو الاندماج الإقليمي.

المطلب الأول: تقديم الاتحاد الأوروبي

إن التطور والتقدم الذي وصلت إليه التجربة الأوروبية إلى ماهي عليه الأن لم يكون وليد اللحظة بل مر بعدة مراحل بدا من سنة 1948 وصولا إلى الوحدة النقدية والاقتصادية سنة 2002 ومن هنا سيتم إبراز أهم المحطات التاريخية التي مر بها الاتحاد.

1. **مراحل تطور الاتحاد الاوروبي** : مر الاتحاد الاوروبي قبل تأسيسه بمراحل مهدت الطريق إلى تأسيسه بشكل حالي وهي:

1.1 الجماعة الاقتصادية الأوروبية: أدت الحرب العالمية الثانية إلى انهيار اقتصادي في العديد من دول أوروبا. ولمواجهة هذه الأزمة، أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية "جورج مارشال" في سنة 1947 عن مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا، والذي تضمن تقديم مساعدات مالية واقتصادية كبيرة للدول الأوروبية. ونتيجة لهذا المشروع تم إنشاء اتحاد جمركي بين ثلاث دول أوروبية هي هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ، والذي عرف بالبينولوكس ابتداء من سنة 1948، وقد ساهم هذا الاتحاد في إعادة انتعاش الاقتصاد الأوروبي، وزيادة حجم التجارة بين الدول الأوروبية. وللحفاظ على هذا النمو، شعر العديد من القادة الأوروبيين بضرورة الاندماج والتكامل الاقتصادي[1].

2.1 الجماعة الأوروبية للفحم والصلب: في 18 أفريل سنة 1951 وقعت فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البنيلوكس اتفاقية باريس لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب. وكان هدف من هذه الجماعة هو توحيد إنتاج الفحم والحديد والصلب في هذه الدول، وذلك بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي

[1] عمر مصطفى محمد، (2014)، " التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، ص 56-57.

والمصالح المشتركة، ومنع النزاعات المستقبلية. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ سنة 1953، وكانت السمة الأساسية لهذه الجماعة هي وضع صناعات الفحم والحديد والصلب تحت سلطة مشتركة، تحدد الحصص الإنتاجية لكل دولة عضو، وتمول مشاريع إعادة تدريب العمال الزائدين، وتضع قواعد لمنع المنافسة غير العادلة. كما أدت إلى إنشاء الأطر المؤسسية الهامة التي شكلت أساس الاتحاد الأوروبي الحالي.

لم يكن إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب هدفاً في حد ذاته، وإنما كان خطوة أولى نحو هدف أكبر، وهو تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول الأوروبية. ولتحقيق ذلك، شكل وزراء خارجية دول هذه الجماعة لجنة برئاسة بول هنري سباك، وزير الخارجية البلجيكي، لدراسة مسألة التكامل بشكل أعمق. وفي منتصف سنة 1956، أقرت اللجنة ضرورة إنشاء سوق أوروبية مشتركة[1].

3.1إنشاء السوق الأوروبية المشتركة(معاهدة روما): لقد ساهم النجاح الذي حققته اتفاقية باريس إلى دفع مسيرة الاتحاد الأوروبي نحو المزيد من التكامل، وفي 03/25/ 1957 وقعت ست دول أوروبية اتفاقية روما بمدينة روما الإيطالية، والذي دخلت حيز التطبيق في بداية سنة 1958، وقد نصت هذه الاتفاقية على إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والمجموعة الأوروبية الطاقة الذرية، بهدف ضمان التقارب التدريجي للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء والسعي لتسهيل حركة تنقل السلع والخدمات وإلغاء كل الحواجز والقيود عبر الحدود[2]، بحيث نصت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للجماعة العمل من خلال الأنشطة الاقتصادية لرفع مستوى المعيشة وتوثيق العلاقات بين دول الأعضاء. ومن أهم البنود التي عززت الروابط بين دول الأعضاء وشكلت أسس معاهدة روما مايلي[3]:

- إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين دول الأعضاء.
- حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول الأعضاء.
- توحيد التعريفات الجمركية التي تتعامل بها دول الأعضاء مع العالم الخارجي ووضع سياسات موحدة في مجالات التجارة، الزراعة والنقل.

1 سهير محمد السيد حسن، محمد البنا، (2004)،الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 270.

2 مدني بن بلغيث، عبد الوهاب دادن، (2005)، انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة اليورو على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الاول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص و تحديات، جامعة الأغواط، الجزائر، ص 552.

3 علي عبد الفتاح ابو شرار، (2007)، مرجع سبق ذكره ،ص406.

- تطبيق الإجراءات التي تتيح التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدول الأعضاء.
- وضع نظام يكفل نزاهة المنافسة داخل السوق المشتركة.
- تنفيذ الاجراءات التي تمكن من تنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ومنع الاختلالات في موازين مدفوعاتها.
- انشاء بنك استثمار اوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

4.1 توسيع عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية : اتبعت السوق الأوروبية المشتركة مبدأ الحرية الاقتصادية في معظم المجالات، كما انها اعتمدت على أسلوب مختلف فيما يتعلق بالزراعة، حيث انتهجت ما يعرف بسياسة زراعية مشتركة تقوم على التدخل وتقديم الإعانات للمزارعين. وكانت فرنسا من أشد المدافعين عن هذه السياسة، فالجماعة الاقتصادية الأوربية ابتدأت في بناء تكاملها الاقتصادي بست دول وفق سياسات مشتركة، ثم توسعت في سنة 1973 لتشمل كل من إنجلترا و إيرلندا والدنمارك، ليصبح عدد الدول الأعضاء تسعة، و في سنة 1981 انضمت اليونان ثم اسبانيا والبرتغال سنة 1985 إلى الجماعة لتصبح عدد دول الأعضاء اثني عشر دولة؛ وفي سنة 1992 اتفقت دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية على إنشاء السوق الأوروبية الموحدة. وقد تضمن هذا الاتفاق إلغاء الحواجز المادية وغير المنظورة بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تنسيق السياسات النقدية بين هذه الدول[1].

2. تشكيل الاتحاد الأوروبي وتوسعه: في 07 فيفري سنة 1992 قررت دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية إنشاء الاتحاد الأوروبي. و كان هذا القرار نتيجة رغبة الدول الأعضاء في مواصلة مسارها الاندماجي، سواء من حيث عدد الأعضاء أو من حيث الانتقال من مرحلة السوق المشتركة إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي وانطلاقا من معاهدة ماستريخت التي دخلت مرحلة التطبيق في نوفمبر سنة 1993 كان الاتجاه الرسمي نحو قيام الاتحاد الأوروبي.

1.2 التحرك نحو السوق الموحدة: في سنة 1986، وافق المجلس الأوروبي على القانون الأوروبي الموحد الذي أجرى تعديلات على معاهدة روما بهدف استكمال التكامل الاقتصادي الأوروبي. وتضمن القانون المراحل الزمنية لاستكمال السوق الموحدة، والتي حددت من سنة 1985

1 عبد المجيد محمد توفيق، (2013)، "العولمة والتكتلات الاقتصادية: إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين ، الطبعة الاولى،دار الفكر الجامعي، مصر، ص269-271.

حتى نهاية سنة 1992. وقد قسمت هذه الفترة إلى مرحلتين: الأولى من 1985 إلى 1989، والثانية من 1990 إلى 1992 .

وخلال هاتين المرحلتين، تم العمل على استكمال السوق الداخلية من خلال ضبط السياسات الضريبية، وإنشاء اتحاد نقدي، والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية. وكانت هذه الفترة بمثابة مرحلة انتقالية مهدت الطريق لاستكمال مشروع أوروبا الموحدة، ووضع الأسس والقواعد التي سيبنى عليها الاتحاد الأوروبي فيما بعد. وبفضل السوق الموحدة، أصبحت الدول الأعضاء ككتلة اقتصادية واحدة[1].

2.2 معاهدة ماستريخت : في ديسمبر سنة1991 عقدت المجموعة الأوروبية قمة في المدينة الهولندية ماستريخت وأسفرت هذه القمة عن اتفاق رؤساء الدول والحكومات الأوروبية على تكثيف التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والمالية والأمنية والدفاعية والسياسات الخارجية، كما وضعت الاتفاقية خطة لإنشاء الوحدة النقدية الأوروبية. ودخلت هذه الاتفاقية حيز التطبيق في نوفمبر 1993 بعد المصادقة عليها وإعلان قيام الوحدة الاقتصادية بين الدول الأوروبية[2].

و من اهم أهداف معاهدة ماستريخت ما يلي:

أ–التحرير التام لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء.

ب–إنشاء الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل موعد 1جانفي 1999.

ج–سياسة خارجية مشتركة والتحرك نحو إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية[3].

د–العمل من أجل بناء اتحاد فيدرالي يضم حوالي 340 مليون نسمة يمثلون سكان دول المجموعة الأوروبية .

3.2 توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي

كانت معاهدة ماستريخت التي تم التوقيع عليها في سنة 1992، تهدف إلى إنشاء اتحاد أوروبي موحد سياسيًا واقتصاديًا ودفاعيًا. و كان من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في أول من جانفي سنة 1993،

1 نبيل حشاد، (2001)، الجات والمنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ص 67–68.

2 ماجدة مدوخ، (2008)، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 3، جامعة غرداية، الجزائر، ص 8.

3 عبد المطلب عبد الحميد، (2006)، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكاملات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، مصر، ص78–79.

ولكن تم تأجيلها بسبب بعض الأحداث، مثل النزاعات الوطنية لدى بعض شعوب أوروبا الرافضة للانضمام إلى أوروبا الجديدة. على الرغم من ذلك، تم تحقيق بعض بنود المعاهدة قبل سنة 1994، مثل إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء والسماح بتنقل مواطنيها دون تأشيرات. وبحلول سنة 1994، تم إنشاء سوق أوروبية موحدة، وبدأ عصر أوروبا الموحدة.، أو ما يعرف باسم " الاتحاد الأوروبي" الذي يضم اثني عشر دولة المكونة أصلا للجماعة الاقتصادية الأوروبية[1].

في البداية، لم يضع الاتحاد الأوروبي شروط محددة للانضمام إلى عضويته. ومع ذلك أدت الفوارق الاقتصادية والسياسية بين الدول الأوروبية الغربية والشرقية إلى وضع مجلس الاتحاد في سنة 1993 ما يعرف بشروط "كوبنهاجن" والتي تنقسم إلى[2]:

- **شروط سياسية**: وتتمثل في ضمان الكامل للديمقراطية مع احترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات من خلال وجود مؤسسات مستقرة و مستقلة غير حكومية .
- **شروط اقتصادية**: تشترط وجود نظام اقتصادي قوي وفعال قادر على المنافسة الموجودة داخل دول الاتحاد.
- **شروط تشريعية**: وتتمثل في تعديل القوانين والتشريعات بما يتماشى مع القوانين التي يتبناها الاتحاد منذ تأسيسه.

من معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية وفق معاهدة ماستريخت: قد حددت معاهدة ماستريخت سنة 1992 معايير مضبوطة للانضمام إلى منطقة الاورو عبر:

- **معيار التضخم**: يفرض على الدولة المؤهلة ألا يزيد معدل التضخم بها نسبة 2.7 %.
- **معيار عجز الموازنة**: نصت الاتفاقية على الدولة المؤهلة للانضمام ان لا تتجاوز نسبة العجز السنوي في ميزانيتها العامة 3 % من اجمالي ناتجها المحلي.
- **معيار الدين الحكومي المستحق**: أن لا يتجاوز اجمالي الدين الحكومي نسبة 60% من اجمالي ناتجها المحلي النقدي.
- **معيار سعر الصرف**: أن تكون تقلبات أسعار الصرف عملة الدولة المؤهلة للدخول في الوحدة النقدية لا تتعدى حدود 1.5 %.
- **معيار أسعار الفائدة**: ان لا تزيد سعر الفائدة عن نسبة 7.8 % كحد أقصى[1].

1 حسين عمر، (1998)، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، الطبعة 01، مصر، ص 155.
2السيد متولي عبد القادر، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 96-97.

و في جانفي سنة 1995 انضمت كل من السويد وفنلندا والنمسا، وبذلك أصبح عدد دول الاتحاد 15 دولة عضو، اما في ماي سنة 2004 انضمت عشر دول الى الاتحاد الاوروبي ليصل العدد الإجمالي 25 دولة . و في سنة 2007 وبعد التوسع السابق دخل الاتحاد الأوروبي في مرحلة توسع جديدة ليضم عدد من دول أوروبا الشرقية ضمت كل من بلغاريا ورومانيا، ليرتفع عدد الدول الأعضاء بذلك إلى سبع وعشرين دولة عضو؛ كما انضمت كرواتيا بدخولها كأخر دولة للاتحاد الأوروبي في 2013/07/01 ليكتمل العدد إلى 28 دولة و تبقى تركيا كدولة مرشحة للانضمام منذ سنة 1993[2].

و لكن في 23 جوان سنة 2016 تقرر في استفتاء شعبي خروج بريطانيا من الاتحاد .

و لقد انسحبت بريطانيا رسميا من الاتحاد الأوروبي في 31 ديسمبر سنة 2020 بعد 50 سنة من العضوية فيه وقد أجرت معه مفاوضات حول العلاقة التجارية بعد الخروج " بريكست". ومن الأسباب الرئيسية للانسحاب كانت الرغبة في تقليل عدد المهاجرين واللاجئين، وتعزيز الأمن بعد زيادة الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية. كما سعت بريطانيا لإقامة علاقات تجارية مع دول مثل الولايات المتحدة والصين، واستعادة نفوذها في المؤسسات الدولية[3].

الشكل رقم (3): خريطة توسع دول الاتحاد الأوروبي.



Source: les pays de union européenne, sur le site ; https://www.touteleurope.eu/les-pays-de-l-union-europeenne/ vue le 09/05/2022.

---

1 كفية قسميوري، نريمان علوي شمس، (2019)، عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي و معوقاته بالاتحاد الافريقي، مجلة التكامل الاقتصادي، ، المجلد 07، العدد 03، جامعة أدرار، الجزائر، ص10.

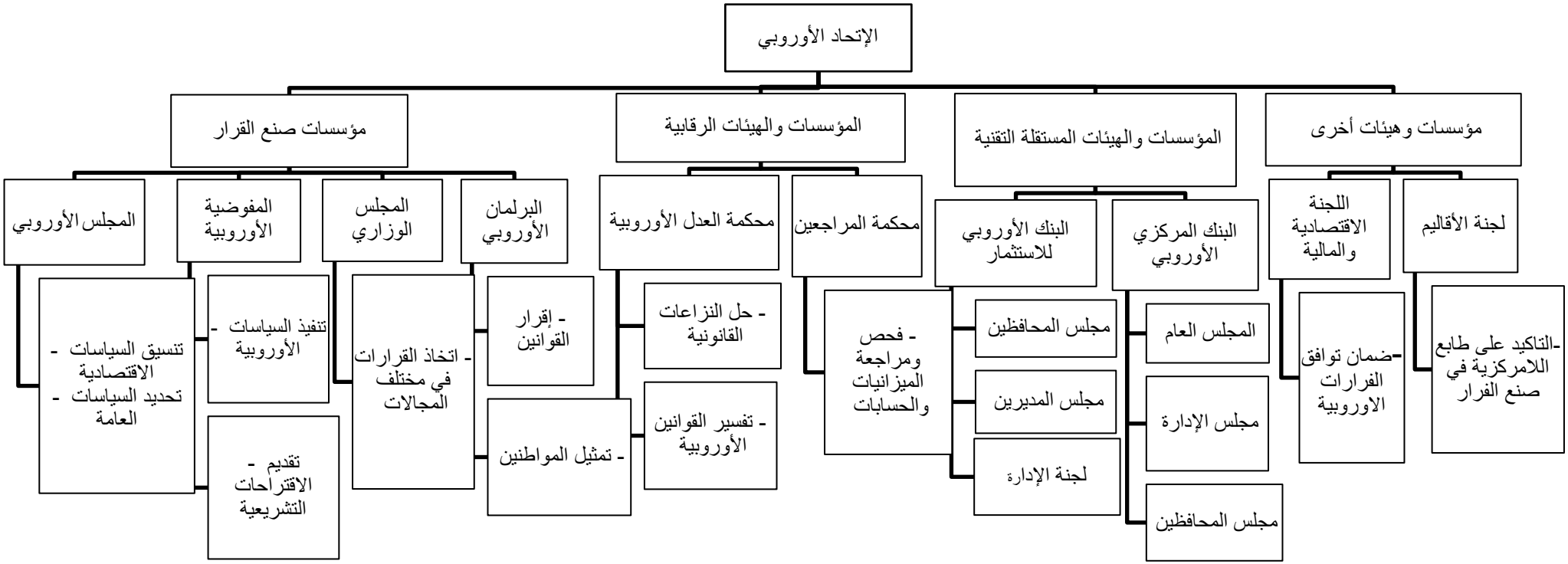
2 السيد متولي عبد القادر، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 107.

3 بومرزاق محمد، عياد محمد سمير، (2022)، الاتحاد الأوروبي وتجربة التكامل الإقليمي: المسار والتحديات، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 03، جامعة أدرار، الجزائر، ص 574.

3.الهيكل التنظيمي والبنيات المؤسستية للاتحاد الأوروبي:

يعتمد الاتحاد الأوروبي في بنيته التنظيمية على ثلاثة أجهزة إدارية التي سنوجزها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي للاتحاد الاوروبي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر التالية:

- مخلد عبيد المبيضيين، (2012)، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن،ص 135-139 .
- خليل حسن، (2009)، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الجديدة، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، ص161-162.
- حسن نافعة، (2003)،الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 219-232.
- نعمان سعيدي، (2011)،البعد الدولي للنظام النقدي، ط1، دار بلقيس، الجزائر،ص113.

4. مراحل تطور النظام النقدي الأوربي

إن فكرة تكوين وحدة نقدية واقتصادية فكرة قديمة ظهرت منذ خمسينات من القرن الماضي، غير ان وجود نظام بريتون وودز العالمي لتثبيت أسعار الصرف الشيء الذي شكل عائقا امام إقامة نظام نقدي منفصل داخل أوروبا، وبعد انهيار هذا النظام وازدياد معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفاض الدولار بنسبة 10 % في فبراير سنة 1971 ظهرت الحاجة لإصدار وحدة نقدية أوربية مستقلة.

و خلال سعي الاتحاد الاوروبي لوضع نظام نقدي فعال مر هذا الاخير بالمراحل التالية:

1.4 خطة وارنر: بناء على مقترحات ريموند بار قرر المجلس الأوروبي سنة 1969 في لاهاي بإنشاء لجنة وارنر، و في سنة 1970 قامت مجموعة فيرنر بتقديم تقريرها النهائي، الذي حدد العملية لتحقيق الاتحاد النقدي الأوروبي في ثلاث مراحل على مدى عشر سنوات، واشتملت الخطة على توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والضريبية بين دول الأعضاء، ولأجل ذلك تم إنشاء الصندوق الاوروبي للتعاون النقدي[1].

2.4 نظام الثعبان النقدي: قام الاتحاد الأوروبي سنة 1972 بإنشاء نظام يربط العملات الأوروبية ببعضها البعض، يُعرف باسم " **نظام الثعبان**". وقد سمح هذا النظام بحد أقصى للتذبذب بين عملات الدول الأعضاء بنسبة 2.25٪، وفي الوقت نفسه كانت العملات الأوروبية مرتبطة بالدولار الأمريكي بنسبة 2.25٪. ومع ذلك، في سنة 1973، تخلت العديد من الدول عن ارتباطها بالدولار الأمريكي، مما أدى إلى انهيار هذا النظام[2].

3.4 نظام ايكو: وحدة العملة الأوروبية (ECU) هي سلة متكونة من مختلف العملات الأوروبية، أنشأها الاتحاد الأوروبي في سنة 1975. و يتم احتساب قيمتها على أساس صيغة تأخذ قيمة كل عملة في دول الأعضاء في الاتحاد حسب وزنها الاقتصادي ، ويتم إعادة تقييم ومراجعة هذه السلة كل خمس سنوات مع مراعاة التغيرات الحاصلة في سعر احد العملات[3].

---

1 La commission européenne, (2015), une Europe, une monnaie (le chemin vers l'euro), affaires économiques et financières Luxembourg, p03.

2 عثمان أبو حرب، (2008)، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، ص 157.

3 ماجدة مازوخ، سهام عاشور، (2005)، اليورو وأثاره على الاقتصاديات العربية بصفة عامة و الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة ، من الملتقى الدولي الاول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص و تحديات، جامعة الأغواط، الجزائر، ص 233.

4.4 تقرير ديلور: أنشأ المجلس الأوروبي في سنة 1988 لجنة برئاسة "جاك ديلور" ضمت محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، لوضع خطة لتحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي وقد اقترح تقرير ديلور إنشاء شبكة أوروبية للبنوك المركزية تكون مسؤولة عن إقامة هذا الاتحاد النقدي والعملة الموحدة وتهدف هذه الشبكة إلى تحديد وتطبيق السياسات النقدية وإدارة أسعار الصرف، والحفاظ على نظام للمدفوعات. كما تكون هذه الأخيرة مستقلة تماما عن توجيهات الحكومة الوطنية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي و لم يسمح لها بتقديم قروض لمؤسسات القطاع العام[1].

5.4 الوحدة النقدية الأوروبية: تعرف على أنها جمعية دولية للدول الأوروبية. وتضم حاليًا 27 دولة، وقد تأسست هذه الاخيرة بموجب اتفاقية ماستريخت لسنة 1992. ومن أهم مبادئها نقل بعض سلطات الدول الأعضاء إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، والتي تعمل وفقًا للسلطات التي تمنحها لها كل دولة على حدة. ويتميز الاتحاد الأوروبي بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم، كما أنه يضم سوقا موحدةً ذات عملة واحدة هي اليورو، والتي تبنتها 17 دولة من أصل 27 دولة مؤسسة [2] .

وقد حددت اتفاقيه ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية شاملة وتمثلت في[3]:

المرحلة الاولى (1990-1993) تواصل فيها عملية تحرير حركة رؤوس الاموال وتوسيع مجالات التنسيق بين السياسات ، وفي المرحلة الثانية (1994-1998) يتم انشاء المعهد النقدي الاوروبي ليعوض لجنة البنوك المركزية ثم في المرحلة الاخيرة سنة 1999 بدا الاعتماد على اليورو بشكل فعلي كعملة رسمية، وتثبيت اسعار صرف عملات الدول المشاركة فيها والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 2002.

1 بسار حجار، (2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن،ص 250.

2 نصري ذياب خاطر، (2011)، التاريخ الأوروبي الحديث، الجنادرية للنشر و التوزيع، الأردن، ص 252-253.

3 طالم صالح ، (2016)، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الاداء الاقتصادي الكلي -قراءة في واقع تجربة الاتحاد الاوروبي، مجلة المعيار، العدد السادس عشر، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، ص321.

المطلب الثاني: واقع التجارة البينية والخارجية لدول الاتحاد الأوروبي

يعد قطاع التجارة الخارجية والتجارة البينية من الركائز الأساسية التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي كما انها تتمتع بأهمية بالغة بالنسبة لمعظم اقتصاديات العالم عامة و الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص. فبعد قيام الاتحاد الأوروبي بالتوسع أكثر في مناطق وسط وشرق أوروبا، ازدهرت تجارته وأصبح قوة تجارية حاضرة في كل المبادلات التجارية في العالم من سلع وخدمات، وينافس أقوى دول في العالم و من هنا سوف نتعرف أكثر على واقع تجارة داخل و خارج الاتحاد الاوروبي .

1. مكانة الاتحاد الأوروبي في التجارة الدولية:

يحتل الاتحاد الأوروبي مكانة باعتباره القوة التجارية الرائدة على مستوى العالم من حيث التجارة في السلع و الخدمات، فهو يساهم بأكثر من17 % من حجم التجارة الدولية، مقارنة ب 15 % للولايات المتحدة الأمريكية و 9% للصين، وقد ساهمت إزالة التدريجية للحواجز التجارية داخل الاتحاد الأوروبي بازدهارها وتعزيز التزامها في تطوير التجارة العالمية، تجدر الإشارة إلى أن السياسات التجارية المشتركة شهدت تغيرات تدريجية وملحوظة ، فبعدما اقتصرت في البداية على التجارة في السلع، بدأت في التوسع أكثر لتشمل الخدمات.

والجدول التالي يوضح مدى مساهمة الاتحاد الأوروبي في التجارة الدولية خلال الفترة (2010-2020).

الجدول رقم (3): مساهمة الاتحاد الأوروبي في التجارة الدولية للفترة(2010-2020)

السنوات	التجارة في السلع (باستثناء التجارة البينية)						التجارة في الخدمات (باستثناء التجارة البينية)					
	الصادرات			الواردات			الصادرات			الواردات		
	قيمة	مساهمة	مرتبة	قيمة	مساهمة	مرتبة	قيمة	مساهمة	مرتبة	قيمة	مساهمة	مرتبة
2010	1788	15.1	الأولى	1991	16.5	الأولى	685	24.4	الأولى	260	82,6	الأولى
2011	2133	14.9	الأولى	2350	23,8	الأولى	784	24.7	الأولى	322	82,2	الأولي
2012	2167	14.7	الأولى	2301	22,2	الثانية	831	24.8	الأولى	322	80,2	الأولي
2013	2307	15.3	الأولى	2235	22,5	الثانية	891	25.2	الأولى	335	26,4	الأولي
2014	2262	15	الثانية	2232	14.7	الثانية	985	26.2	الأولى	744	20.1	الأولى
2015	1985	15.2	الثانية	1914	14.4	الثانية	915	24.9	الأولى	732	20.2	الأولى
2016	1932	15.4	الثانية	1889	14.8	الثانية	917	24.9	الأولى	772	21.1	الأولى
2017	2122	15.2	الثانية	2097	14.7	الثانية	1009	25.2	الأولى	800	20.4	الأولى
2018	2309	15.1	الثانية	2337	14.9	الثانية	1089	25.1	الأولى	865	20.6	الأولى
2019	2386	15.4	الثانية	2166	13.6	الثانية	1123	22.4	لأولى	1010	21.4	الأولى
2020	2229	15.4	الثانية	1958	13.4	الثالثة	983	24.7	لأولى	916	24.6	الأولى

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات ومعطيات من المنظمة العالمية للتجارة من الموقع الإلكتروني:
www .wto.org/Statistiques du commerce internationales
2011p(25.27),2012p(27.29),2013p(25.27),2014p(27.29),2015p(45.47),2016p(97.99),2017 p(109.111), 2018 p(127.129),2019p(101.103),2020p(85.87),2021(p59.61).

تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/09.

من خلال الجدول رقم (03) نرى أن تجارة السلع والخدمات خارج الاتحاد الاوروبي خلال الفترة المدروسة قد بلغت ذروتها في تصدير السلع و الخدمات في سنة 2019 وقد قدرت قيمتها ب 3509 مليون دولار، كما كانت قيمة واردتها من سلع وخدمات لنفس السنة تقدر ب3176 مليون دولار مما جعل رصيدها يبلغ حوالي 333 مليار دولار.

المرتبة الأولى عالميًا التي يحتلها الاتحاد الأوروبي في تجارة السلع والخدمات في معظم سنوات الدراسة تعكس هيمنته الاقتصادية الكبرى على المستوى العالمي.

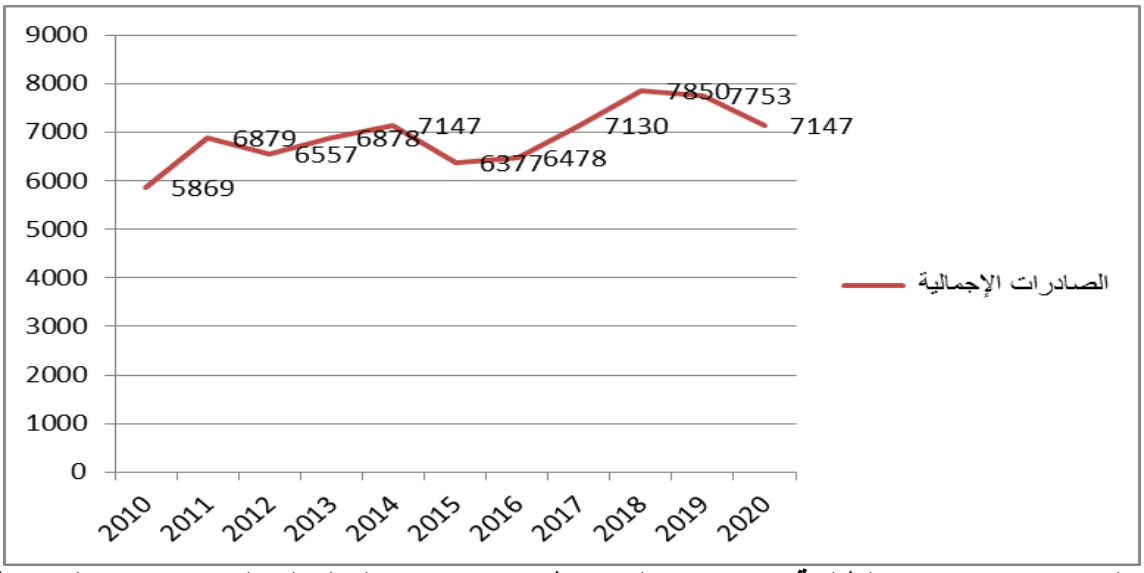
2. تطور التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي وتوزيعها الجغرافي.

تشكل التجارة الخارجية بمثابة حجر الاساس الذي تعتمد عليها معظم اقتصاديات العالم عامة والاتحاد الأوروبي خاصة والذي يعتبر عملاق الاقتصادي و أكبر لاعب على الساحة التجارية العالمية و فيما يلي سنستعرض وضع التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

1.2 تطور صادرات الاتحاد الأوروبي:

من خلال الشكل (رقم 05) نرى أن هنالك تذبذب في قيمة الصادرات الإجمالية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة المدروسة، حيث بدأت الصادرات بقيمة 5869 مليار دولار في سنة 2010 وارتفعت بشكل ملحوظ في سنة 2011 لتصل إلى 6879 مليار دولار مما يعكس انتعاش اقتصادها بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. وفي سنة 2012 انخفضت الصادرات إلى 6557 مليار دولار، ما يدل على تأثير أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو و استمرت التقلبات في السنوات الموالية، حيث سجلت الصادرات انخفاضًا آخر في سنة 2015 وهذا الانخفاض قد يكون مرتبطًا بانخفاض أسعار النفط عالميًا وأزمة اليونان الاقتصادية فضلاً عن تأثيرات تداعيات أزمة اللاجئين والتحديات الاقتصادية الداخلية. وبعدها بدأت الصادرات في التعافي والانتعاش ابتداء من سنة 2016 وارتفعت إلى 7130 مليار دولار في سنة 2017، وبلغت ذروتها في سنة 2018 (7850 مليار دولار). هذا الانتعاش يعكس التحسن والاستقرار نسبي في الأوضاع الاقتصادية في أوروبا وزيادة الطلب العالمي. تم عاودت الانخفاض في سنة 2020 إلى 7147 مليار دولار، مما يعكس تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك قيود السفر والإغلاق الذي أثر على التجارة الدولية.

الشكل رقم (5): تطور صادرات الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2010-2020) مليار دولار.

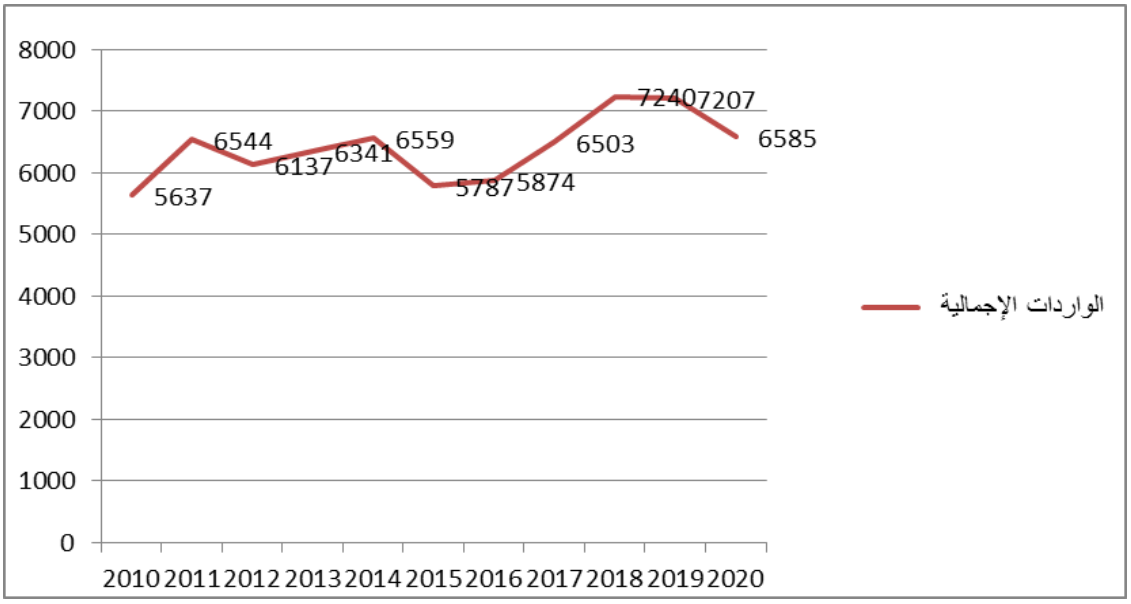


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات و بيانات البنك الدولي موجودة على موقع الإلكتروني www.worlbank.org تم الولوج إليه يوم 2024/04/09 .

2.2 تطور واردات الاتحاد الأوروبي :

تُظهر بيانات الشكل الموالي تذبذبًا في قيمة الواردات الإجمالية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة المدروسة، فقد بدأت الواردات بقيمة 5637 مليار دولار في سنة 2010 وارتفعت بشكل ملحوظ في سنة 2011 إلى 6544 مليار دولار مما يعكس انتعاشًا اقتصاديًا بعد الأزمة المالية العالمية و تحسن النشاط الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي و زيادة في الطلب الداخلي على السلع والخدمات، أما في سنة 2012 انخفضت الواردات إلى 6137 مليار دولار، بسبب تأثير أزمة الديون السيادية و اتخاذ تدابير تقشفية. وواصلت الواردات تقلباتها حيث انخفضت مرة اخرى في سنة 2015 إلى 5787 مليار دولار نتيجة عدم الاستقرار السياسي لبعض دول الاعضاء تم ارتفعت في سنة 2016 وواصلت في الارتفاع إلى غاية سنة 2018 (7240 مليار دولار)، و هذا الانتعاش يعكس تحسن الطلب و زيادة الاستهلاك المحلي نتيجة زيادة النشاط الاقتصادي تم انخفضت مرة أخرى إلى غاية سنة 2020 إلى 6585 مليار دولار نتيجة تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة العالمية و انكماش الاقتصاد بسبب القيود المفروضة على الحركة والنشاط الاقتصادي وتباطؤ الطلب العالمي على السلع.

الشكل رقم (6): تطور واردات الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2010-2020) مليار دولار.

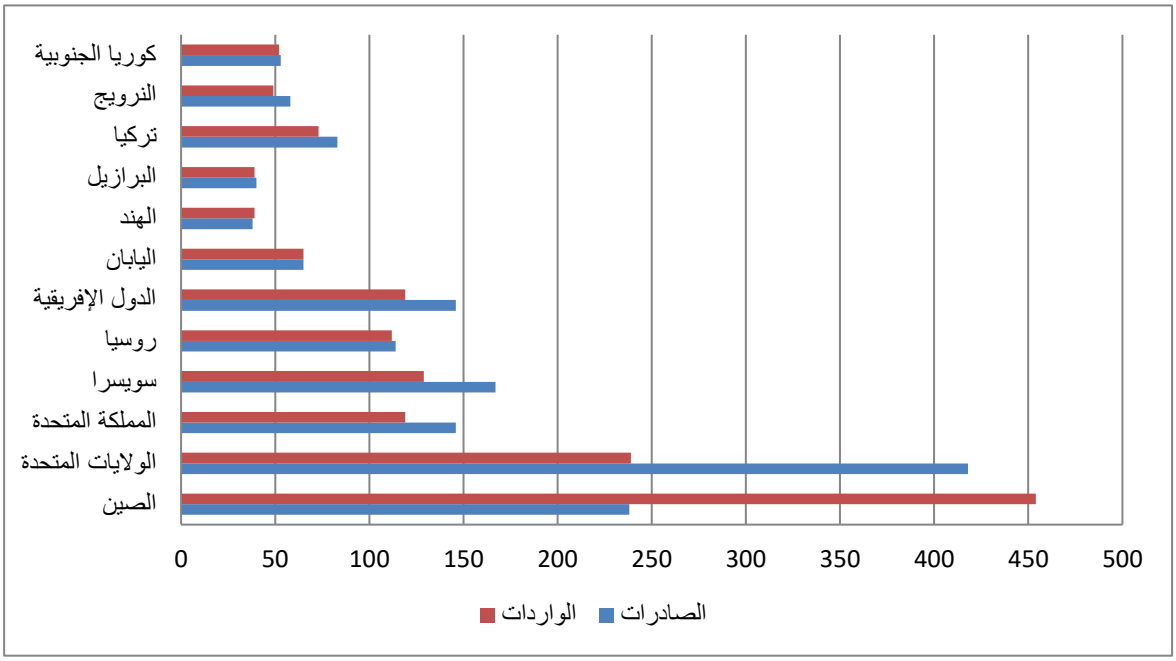


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات و بيانات البنك الدولي موجودة على موقع الإلكتروني التالي: www.worlbank.org تم الولوج إليه يوم 2024/04/09.

3.2. أبرز الشركاء التجاريين الرئيسين للاتحاد الأوروبي.

لقد أثبتت الإحصائيات أنه في سنة 2020 كانت الصين الشريك الرئيسي للاتحاد الاوروبي في واردات السلع بنسبة 22.4 %، تليها الولايات المتحدة بنسبة 11.8%، ثم المملكة المتحدة بنسبة 9.8% وسويسرا بنسبة 6.3%. على العكس من ذلك بالنسبة لصادرات الاتحاد الأوروبي كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هما الشريكان الرئيسيان لها بنسبة 18.3% و 14.4 % على التوالي . أما فيما يتعلق بالتجارة مع الدول الأفريقية فلقد زادت واردات السلع من الاتحاد الأوروبي إلى إفريقيا في نفس السنة لتصل إلى 41 مليار دولار مقارنة بسنة 2019، بالإضافة إلى نقص في السلع المستوردة إلى الاتحاد من إفريقيا مما أدى إلى تحقيق فائض تجاري قدره 28 مليار دولار للاتحاد الأوروبي مع إفريقيا وما تبقي من ترتيب للسلع المستوردة الى الاتحاد الاوروبي كانت لكل من الهند، البرازيل، تركيا، النرويج، كوريا الجنوبية[1]. وهذا ما سنوضحه أكثر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (7): اهم الشركاء التجاريين الرئيسين للاتحاد الاوروبي لسنة 2020 (مليار دولار).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات و معطيات موجودة على موقع Eurostat، https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/ext_lt_maineu/default/table?lang=en &category=ext_go.ext_go_agg.ext_go_lti.ext_go_lti_ext تم الولوج إليه يوم 2024/04/09.

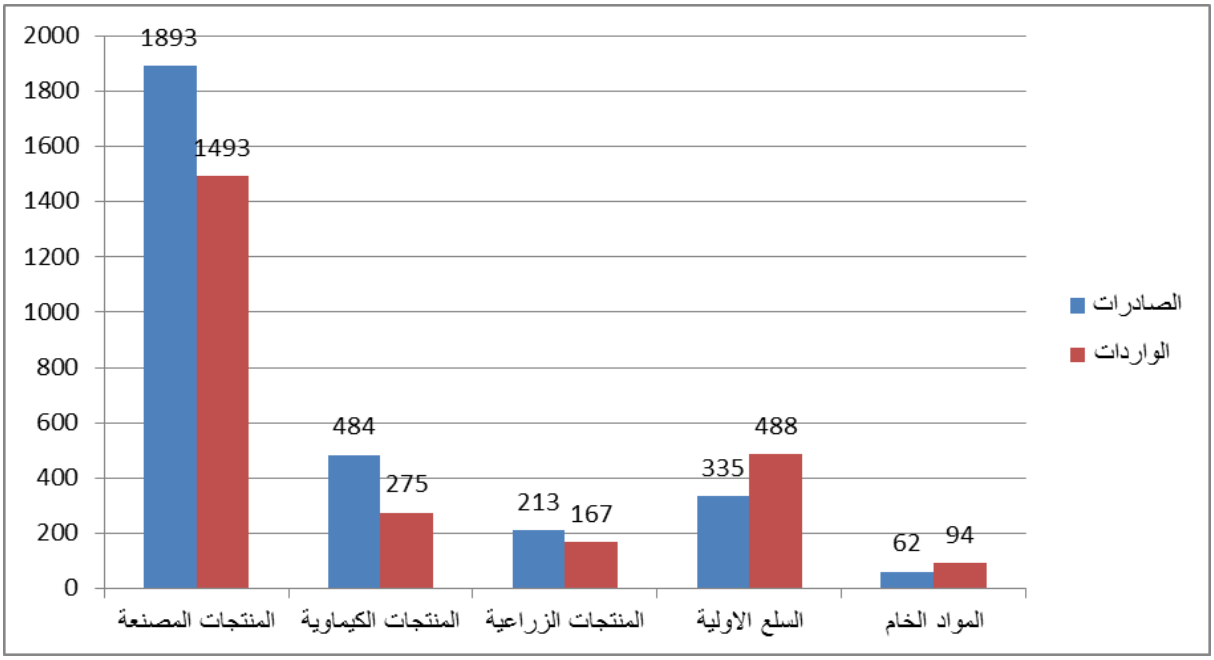
[1] **Eurostat, Chiffres clés sur l'Europe, Édition 2021, p39.**

4.2 الهيكل السلعي للمبادلات التجارية الخارجية للاتحاد الأوروبي

نلاحظ انه في سنة 2020 بلغت قيمة تجارة في السلع بين الاتحاد الاوروبي وبقية دول العالم من المنتجات المصنعة حوالي 3386 مليار دولار، حيث صدر الاتحاد ما قيمته 1893 مليار دولار واستورد ما قيمته 1493 مليار دولار، مما ولد فائض قدره 400 مليار دولار وهو أكبر فائض عاد على الاتحاد الاوروبي من تجارة في السلع حسب المنتجات. وتليها التجارة في المنتجات الكيماوية فقد حقق فائض قدره 208 مليار دولار وذلك بعد تصدير ما قيمته 484 مليار دولار واستيراد 275 مليار دولار، تم تأتي في المرتبة الثالثة التجارة في المنتجات الزراعية حيث صدر ما يقارب 213 مليار دولار، واستورد ما قيمته 167 مليار دولار. اما الفائض فقد بلغ 46 مليار دولار.

كما تبين أنه قد حقق عجز في الميزان التجاري في تجارة بعض المنتجات ونجد ان اكبر عجز كان في تجارة السلع الاولية والذي قدرت بقيمة 153 مليار دولار والناتج عن استيراد ما قدره 488 مليار دولار مقابل تصدير ما قيمته 335 مليار دولار وهذا ما سنلخصه في الشكل التالي:

الشكل رقم (8): تجارة الاتحاد الاوروبي في السلع سنة 2020 (مليار دولار).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات و معطيات Eurostat موجودة على موقع الإلكتروني https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/ext_lt_maineu/default/table?lang=en &category=ext_go.ext_go_agg.ext_go_lti.ext_go_lti_ext تم الولوج إليه يوم 2024/04/10.

من الشكل رقم (08) نرى ان الاتحاد حقق فائضا في المنتجات المصنعة، المنتجات الكيماوية، والمنتجات الزراعية. وهذا ما يشير إلى ان الاتحاد الأوروبي يمتع بقدرة تنافسية كبيرة في هذه المجالات، بينما سجل عجز تجاري في السلع الأولية والمواد الخام وهذا ما يعكس اعتماده الكبير على الأسواق الخارجية لتوفير هذا الصنف من السلع لتلبية احتياجاته.

3. التجارة البينية لدول الاتحاد الاوروبي :

1.3 تطور حجم التجارة البينية

إن الأهمية النسبية للتجارة البينية للاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية كبيرة فهي تمثل في المتوسط نسبة 47.09٪ تقريبا من قيمة التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة أي تقريبا نصف تجارتها وهذا ما سوف نوضحه اكثر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): وزن التجارة البينية دول الاتحاد الاوروبي في التجارة الخارجية (2010 2020) .

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي التجارة البينية	5669	6562	6029	6276	6464	5635	5771	6376	7048	6813	6439
الصادرات البينية	2876	3321	3053	3176	3271	2851	2913	3215	3557	3440	3255
الواردات البينية	2793	3241	2976	3100	3193	2784	2858	3161	3491	3373	3184
اجمالية التجارة الخارجية	11.506	13.423	12.694	13.219	13.706	12.164	12.352	13.633	15,090	14.960	13,732
الصادرات الإجمالية	5869	6879	6557	6878	7147	6377	6478	7130	7850	7753	7147
الواردات الإجمالية	5637	6544	6137	6341	6559	5787	5.874	6503	7240	7207	6585
تجارة خارج الاتحاد	4716	5589	5621	5768	6223	5546	5510	6028	6600	6685	6086
صادرات خارج الاتحاد	2465	2917	2998	3198	3247	2900	2849	3131	3398	3509	3212
واردات خ الاتحاد	2251	2672	2623	2570	2976	2646	2661	2897	3202	3176	2874
نسبة التجارة البينية الى التجارة الخارجية	49	49	47	47	47	46	47	47	47	45	47

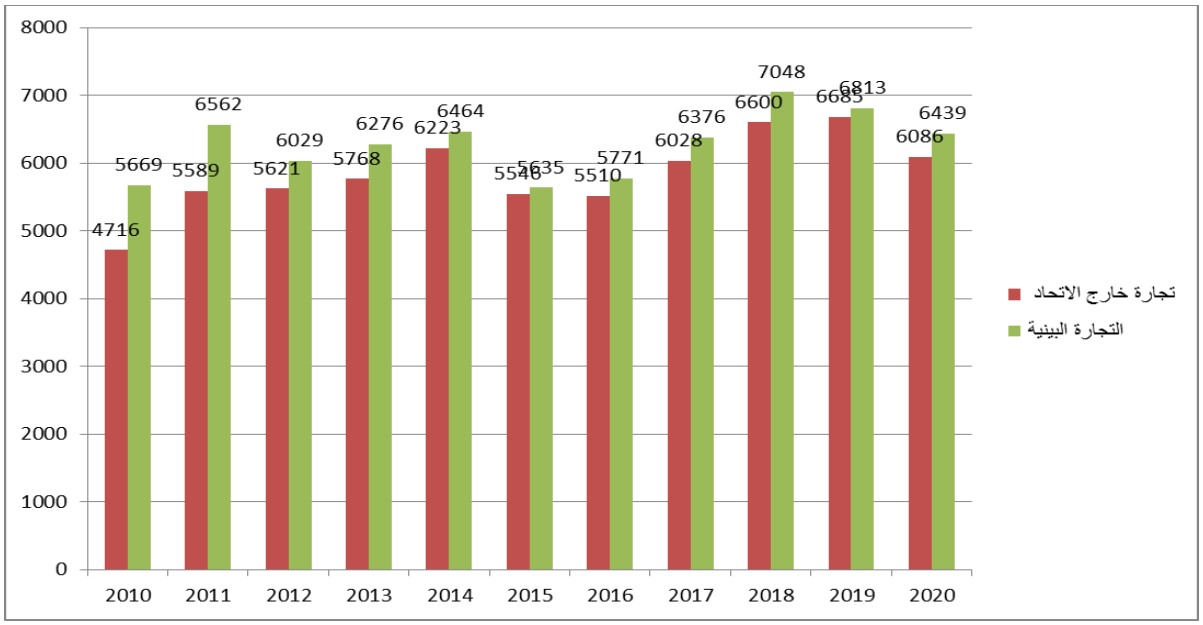
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات و معطيات التالية:

- **Eurostat موجودة على موقع الإلكتروني : https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/ext_lt_maineu/default/table?lang=en&category=ext_go.ext_go_agg.ext_go_lti.ext_go_lti_ext_/ تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/12.**
- **بيانات ومعطيات من البنك الدولي موجودة على الموقع الإلكتروني www.worldbank.org تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/13.**

تشير النسب الموضحة في الجدول رقم (04) إلى حجم التجارة البينية لدول الاتحاد حيث أنها تتجاوز 47% من نسبة تجارتها الخارجية خلال الفترة المدروسة.

ومن الجدول يمكن تأكيد على أن الاتحاد الأوروبي يحتل مكانة رئيسية في التجارة العالمية، حيث يغطي ما يقارب ثلث هذا الأخيرة باعتباره منطقة تجارية ضخمة، ما يعزز من دوره الحيوي والمؤثر في النظام التجاري العالمي. كما لا يمكن إغفال عن الأهمية الكبيرة للسوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، فقد أظهرت البيانات أن حجم التبادلات التجارية داخل الاتحاد الأوروبي هي ضعف تلك التي تتم مع دول خارج الاتحاد ، مما يعكس قوته الاقتصادية والتجارية التي يتمتع بها داخليا ، فضلا عن تأثيره الكبير في الأسواق الدولية ، حيث تُشكل تجارة السلع بين الاتحاد الأوروبي وباقي العالم ما يقارب 15٪ من إجمالي التجارة العالمية للسلع. و تُعد ألمانيا أكبر شريك تجاري للاتحاد مع الدول الواقعة خارج الاتحاد بحيث تستحوذ على 30٪ من صادرات السلع من الاتحاد الأوروبي إلى دول العالم كما تستورد أكثر من 20٪ من واردات الاتحاد الأوروبي من السلع القادمة من خارج دول الاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم (9): تطور التجارة البينية لدول الاتحاد الاوروبي مقارنة بالتجارة خارج الاتحاد (مليار دولار).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات و معطيات موجودة Eurostat على موقع الإلكتروني : https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/ext_lt_maineu/default/table?lang=en &category=ext_go.ext_go_agg.ext_go_lti.ext_go_lti_ext/ تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/12.

• بيانات ومعطيات من البنك الدولي موجودة على الموقع الإلكتروني www.worldbank.org تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/13.

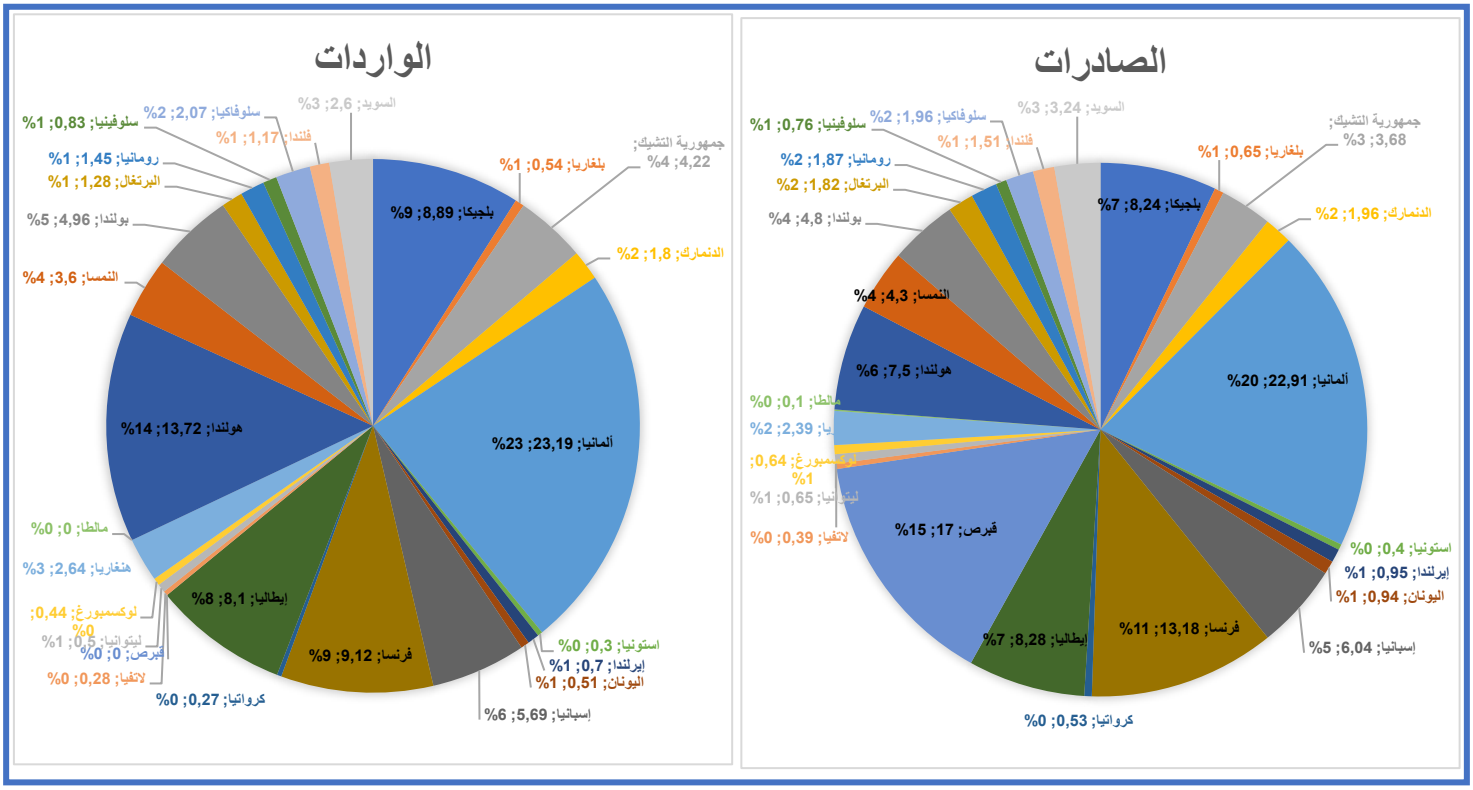
من خلال الشكل رقم (09) يمكن التأكيد على أن التجارة البينية تساهم بجزء كبير في التجارة الإجمالية للاتحاد الأوروبي، وهذا ما يعكس الدور الحيوي الذي تلعبه في اندماج والترابط بين دول الاتحاد الأوروبي. حيث نرى أن هنالك اتجاه في ارتفاع عام لحجم التجارة بين دول الأعضاء خلال فترة الدراسة بدأت عند حوالي 5669 مليار دولار في سنة 2010 ووصلت إلى 6439 مليار دولار في سنة 2020 ، وهذا نتيجة للتسهيلات الاقتصادية التي توفرها سياساتها التجارية بين الدول الأعضاء اما تجارة خارج الاتحاد فلقد شهدت هي أخرى نموا عاما ولكن بمعدل اقل من التجارة البينية وهذا ما يشير إلى أن بتجارتها مع دول غير الأعضاء قد تتأثر بالأحداث و التغيرات السياسية و الاقتصادية العالمية بشكل كبير، فضلا عن جانحة كورونا التي مست كل الاقتصاد العالمي واثرت عليه بشكل كبير.

2.3 المساهمة النسبية لدول أعضاء الاتحاد الأوروبي في التجارة البينية

إن التبادل داخل الاتحاد الأوروبي تقوده بشكل رئيسي كل من ألمانيا، فرنسا، بلجيكا وإيطاليا و في الواقع نرى أن ألمانيا تعتبر أكبر مستورد ومصدر داخل الاتحاد بحصة سوقية متوسطية بلغت 23٪ من حجم التجارة الداخلية تليها فرنسا بحصة تقدر ب 11 ٪ و بعدها كل من ايطاليا وهولندا حيث كانتا متقاربتان و بلغت حصتهما متوسطية حوالي 8 ٪ . وكانت مساهمة اقل من دول الاتحاد في التجارة الداخلية من نصيب كل من مالطا وقبرص بنسبة 0.1٪ لكل واحدة منهما.

وهذا ما سنوضحه أكثر من خلال الشكل الموالي الذي سنظهر فيه متوسط صادرات وواردات كل دولة عضو خلال الفترة (2010-2020):

الشكل رقم (10): صادرات وواردات كل دولة عضو خلال الفترة (2010-2020).



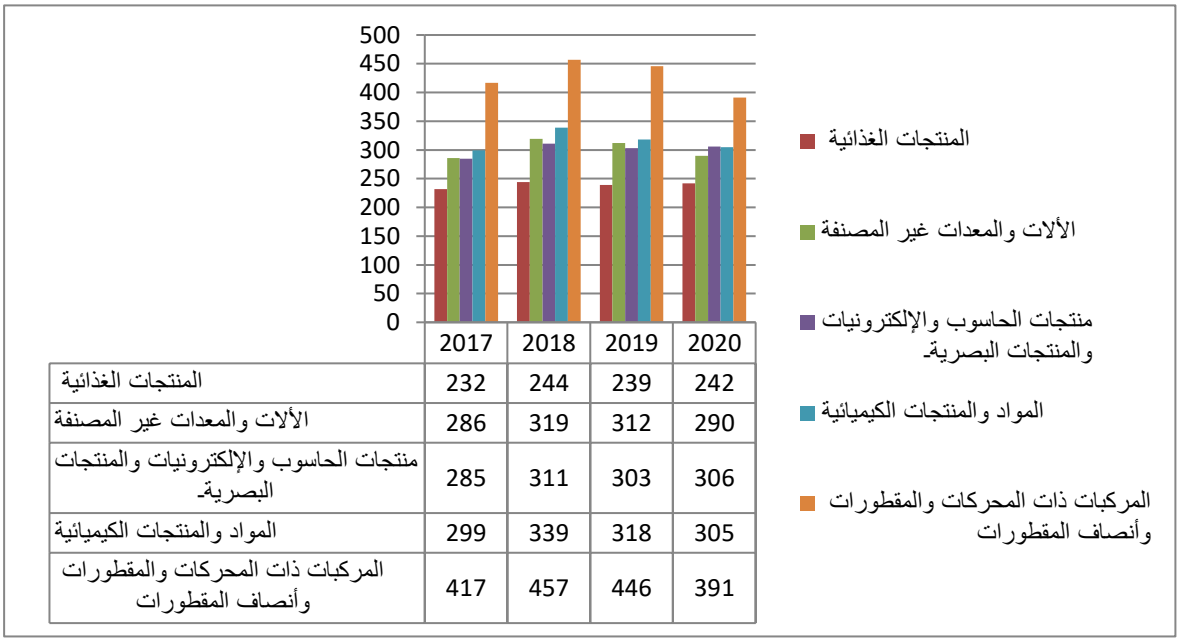
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات و معطيات Eurostat موجودة على موقع الإلكتروني: https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/ext_lt_maineu/default/table?lang=en&category=ext_go.ext_go_agg.ext_go_lti.ext_go_lti_ext تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/12 .

3.3 التجارة داخل الاتحاد الأوروبي حسب مجموعة السلع

إن من أهم السلع الأكثر تداولا بين دول الاتحاد الأوروبي و المهيمنة على سوقه الداخلية خلال الفترة (2017-2020)هي: المركبات ذات المحركات والمقطورات وأنصاف المقطورات (السيارات)، المواد والمنتجات الكيميائية، منتجات الحاسوب والإلكترونيات والمنتجات البصرية، الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان اخر والمنتجات الغذائية حيث شهدت تجارة في هذه السلع نموا منتظما حتى سنة 2019، قبل أن تنخفض في سنة 2020، ويعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على التجارة و الطلب العالمي.

فمثلا نجد ان قطاع السيارات والمقطورات قد بلغت حوالي 446 مليار دولار في سنة 2019، بينما قد حققت 391 مليار دولار سنة 2020 ، أما في مجال الآلات والمعدات فكانت قد حققت312 مليار دولار في سنة 2019 مقابل 290 مليار دولار في سنة 2020. و في مجال الكيماويات فكانت قد حققت 318 مليار دولار مقابل 305 مليار دولار سنة 2020 وفي القطاعات الاخرى كان مقدار الفرق بين سنتي 2019 و 2020 طفيفا وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (11): أهم السلع المتبادلة داخل الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2017- 2020 (مليار دولار).



	2017	2018	2019	2020
المنتجات الغذائية	232	244	239	242
الألات والمعدات غير المصنفة	286	319	312	290
منتجات الحاسوب والإلكترونيات والمنتجات البصرية	285	311	303	306
المواد والمنتجات الكيميائية	299	339	318	305
المركبات ذات المحركات والمقطورات وأنصاف المقطورات	417	457	446	391

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات ومعطيات Eurostat موجودة على موقع الإلكتروني:p2, https://ec.europa.eu / intra- EU- most traded goods/ تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/12.

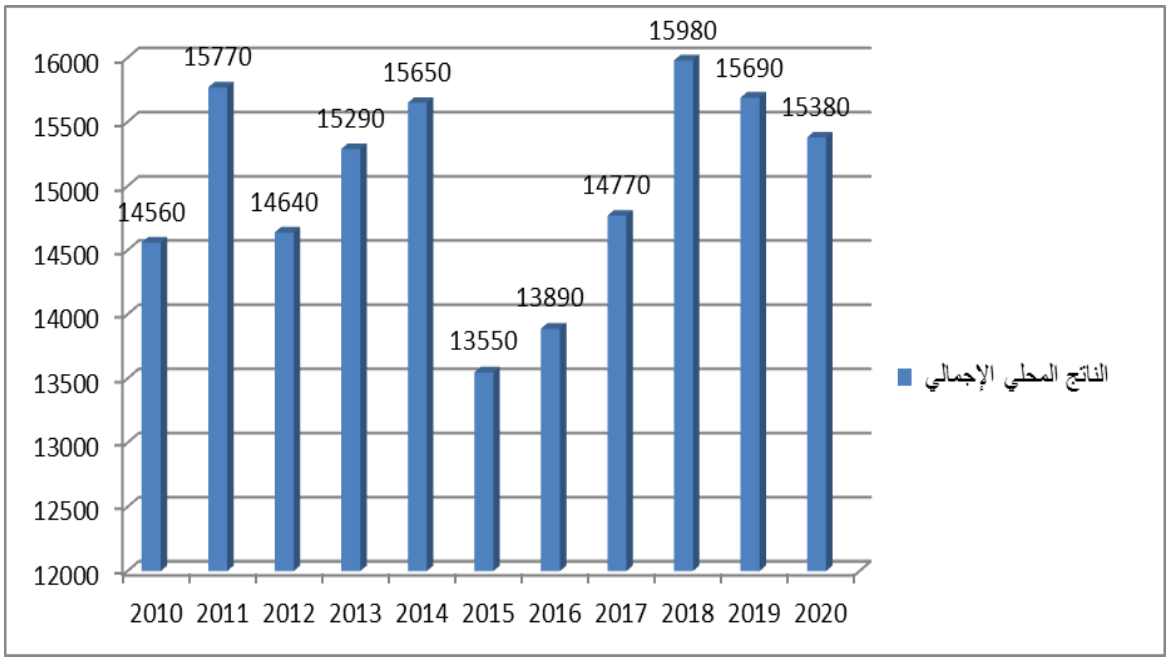
المطلب الثالث: واقع النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي

تعد المؤشرات الاقتصادية احدى المؤشرات التنموية المهمة التي تغطي البعد الاقتصادي للتنمية وهي تمثل أداة مهمة لوضع الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، الهادفة للوصول إلى اقتصاد متنوع عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة التي تلبي حاجيات الأفراد والمجتمع .

من أهم المؤشرات الاقتصادية التي سنتطرق اليها من اجل معرفة مدى التقدم التي أحرزته دول الاتحاد الاوروبي من جانب النمو واعطاء صورة واضحة عن الوضع القائم وكذا عوامل القوة والضعف سنحاول التطرق إلى اربع مواضيع اقتصادية رئيسية وهي:

1. **الناتج المحلي الإجمالي**: لقد اصبح هذا المؤشر يستخدم على نطاق واسع من أجل معرفة مدى تطور الوضع الاقتصادي لأي دولة ما بين سنة وأخرى او خلال مدة زمنية محددة.

الشكل رقم (12): الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي (مليار دولار).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات ومعطيات البنك الدولي الموجودة على موقع الإلكتروني: www.worldbank.com تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/20.

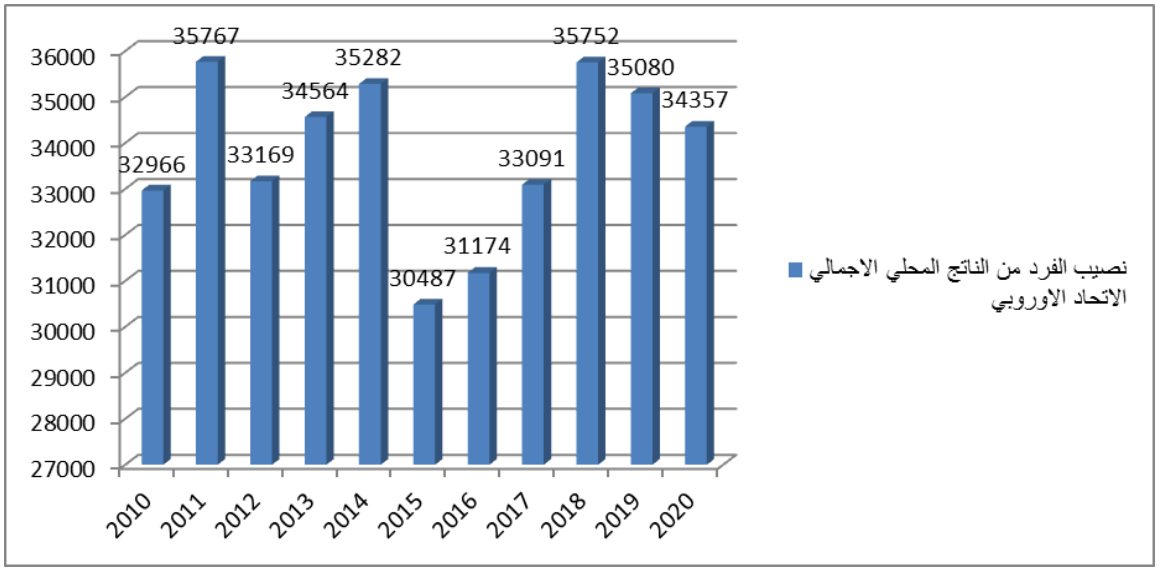
يلاحظ من الشكل رقم (12) أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في نمو مستمر من الفترة (2010-2014) ماعدا سنة 2012 التي عرفت انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي و الذي قدر ب14640 مليار دولار. و تزامت هذه الفترة مع أزمة الديون السيادية في أوروبا، التي أثرت على العديد من دول منطقة اليورو وأدت إلى فرض تدابير تقشفية. و بدا بالتعافي

تدريجيا ليصل إلى 15650 مليار دولار في سنة 2014 نتيجة تحسن اقتصاده، تم سجل تذبذب خلال سنة 2015 حيث انخفض من 15650 مليار دولار سنة 2014 إلى 13550 مليار دولار سنة 2015 و يمكن تفسير ذلك بالصدمات الخارجية مثل التباطؤ الاقتصادي العالمي و أزمة اللاجئين في أوروبا، وعدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ليرتفع من جديد سنة 2017 إلى 14770 مليار دولار ويصل إلى15980 مليار دولار سنة 2018 ليعود ذلك الانتعاش الاقتصادي بعد الازمة و زيادة الطلب على الصادرات الأوروبية لينخفض من جديد سنة 2020 إلى 15380 مليار دولار وهذا بسبب كورونا التي أدت الى انخفاض الطلب العالمي إضافة إلى تردي كل الأوضاع منها السياسية و الاقتصادية.

2. **نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:** عادة ما يستخدم هذا المؤشر كأداة اقتصادية لمعرفة مدى قدرة الأفراد على الحصول على سلع وخدمات.

لقد شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الاتحاد الاوروبي خلال فترة الدراسة اتجاها تصاعديا تدريجيا مع بعض التذبذبات الطفيفة حيث بلغ 35767 مليون دولار سنة 2011 ليتراجع إلى 30487 مليون دولار سنة 2015 و يعاود الارتفاع سنة 2016 إلى 31174 مليون دولار، و يحافظ على استقراره نسبيا إلى غاية سنة 2019 ب35080 مليون دولار. ويمكن تفسير ذلك إلى وجود تقلبات في الأداء الاقتصادي لدول الاتحاد قد ترتبط بتغيرات في سياساتها الاقتصادية المتبعة او تقلبات في إنتاجيتها . وعلى الرغم من هذا التذبذب حافظ نصيب الفرد على مستويات مرتفعة نسبيا وهو ما يعكس قدرة الاتحاد الاوروبي على التكيف مع الظروف والتحديات الاقتصادية، وهذا ما سنبينه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (13): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الاوروبي (مليون دولار).



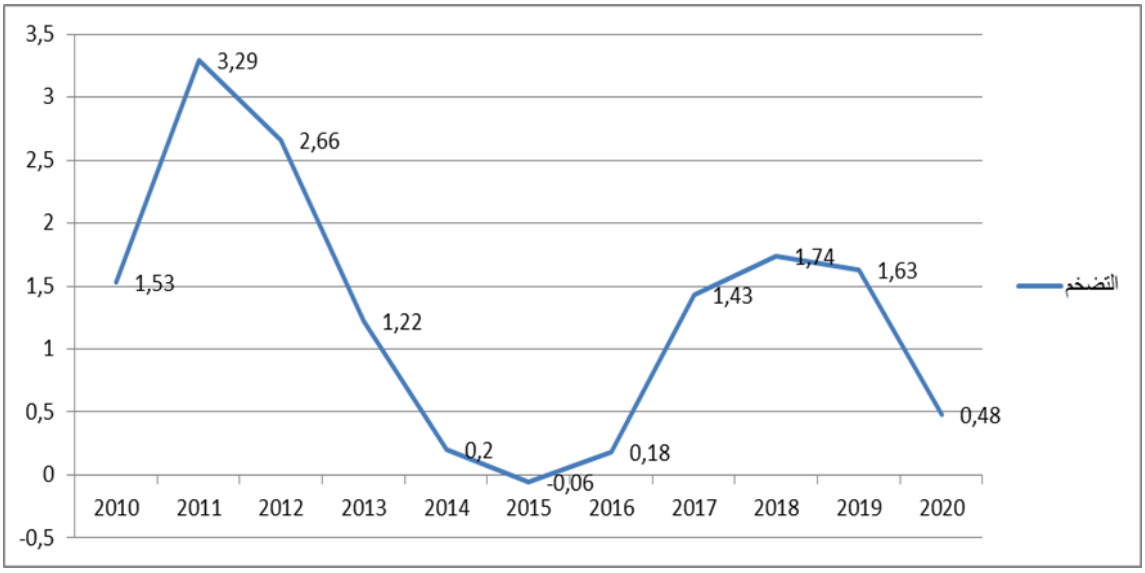
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات ومعطيات البنك الدولي الموجودة على موقع الإلكتروني www.worldbank.com تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/22.

3. التضخم: هو ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات، ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CIP) وهو المؤشر الأكثر شيوعا واستخداما، حيث يتتبع مستوى متوسط أسعار السلع و الخدمات التي تستهلكها الأسر.

عرفت معدلات التضخم تقلبات وتذبذبات ملحوظة ففي سنة 2010 كان معدل التضخم 1.53 ٪ تم ارتفع بشكل ملحوظ في سنة 2011 و وصل إلى ذروته عند 3.29 ٪ نتيجة لزيادة الطلب المحلي و العالمي بعد الأزمة المالية، قبل أن ينخفض و يتراجع بشكل كبير حيث خلال الفترة (2013 – 2016) ظل التضخم عند مستويات منخفضة للغاية وسجل قيمة سلبية في سنة 2015 (-0.06٪)، مما يعكس فترة من ضعف الطلب و دخول الاتحاد في مرحلة الانكماش والركود الناتجة عن السياسات التقشفية المتبعة. ليعاود الارتفاع ابتداءا من سنة 2017 وهذا ما يعكس تعافي اقتصاده نتيجة انتعاش أسعار النفط وزيادة الطلب وتحسن أوراقه المالية حيث وصل إلى 1.74٪ في سنة 2018 و 1.63٪ في سنة 2019، قبل أن ينخفض مرة أخرى إلى 0.48٪ في سنة 2020 بسبب الأزمة الاقتصادية المرتبطة بجائحة كورونا.

يمكن تفسير هذه التغييرات في مستوى التضخم بالعوامل الاقتصادية مثل الطلب والعرض والاستهلاك الأسري والسياسات النقدية والمالية، وكذا العوامل الاجتماعية والسياسية فضلا عن الأحداث الاقتصادية العالمية والأزمات وهذا ما سنبينه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (14): التضخم في أسعار المستهلكين لدول الاتحاد الاوروبي (٪).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات ومعطيات البنك الدولي الموجودة على موقع الإلكتروني www.worldbank.com تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/23.

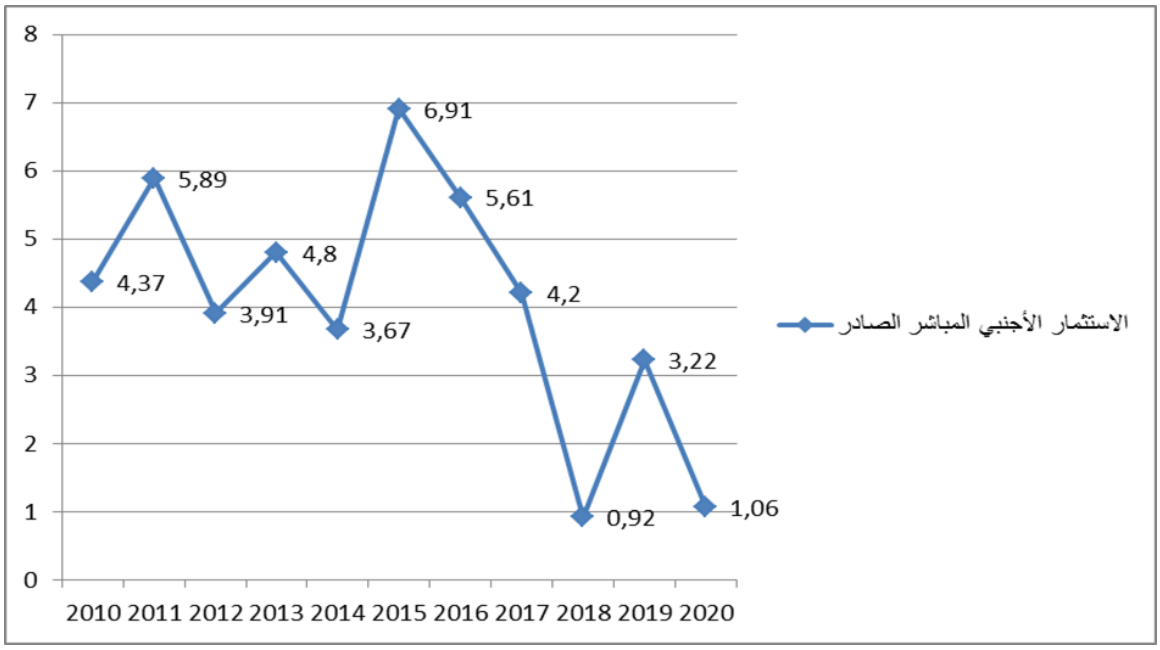
4. الاستمارات الأجنبية المباشرة:

تعتبر الاستثمارات الاجنبية المباشرة مصدرا مهما لتدفق رؤوس الأموال وزيادة الاحتياطات من العملات الاجنبية التي تلعب دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في النمو الاقتصادي .

1.4 الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة: عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجه إلى خارج الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة تقلبات كبيرة ، ففي سنة 2010 كان معدل الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر 4.37٪ من الناتج المحلي الإجمالي ثم ارتفع تدريجيا و وصل إلى ذروته التي بلغت 6.91٪ في سنة2015. اي هنا كانت ثقة الشركات الأوروبية في الأسواق الأجنبية أعلى مما دفعها إلى الاستثمار بشكل كبير على المستوى الدولي ، ولكن بعد سنة 2015 عرفت اتجاه هبوطي حيث انخفض معدل الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي من 5.61٪ في سنة 2016 إلى 0.92٪ سنة

2018 تم إلى 1.06٪ سنة 2020 و يمكن تفسير هذه الاختلافات بعدة عوامل منها تباطؤ النمو العالمي، تصاعد التوترات التجارية العالمية او ربما تكون الأزمة الاقتصادية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 في سنة 2020 هي اخرى قد ساهمت أيضا في إضعاف وتراجع تدفق الاستثمار الأوروبي في الخارج وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم 15: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة للاتحاد الاوروبي (٪).

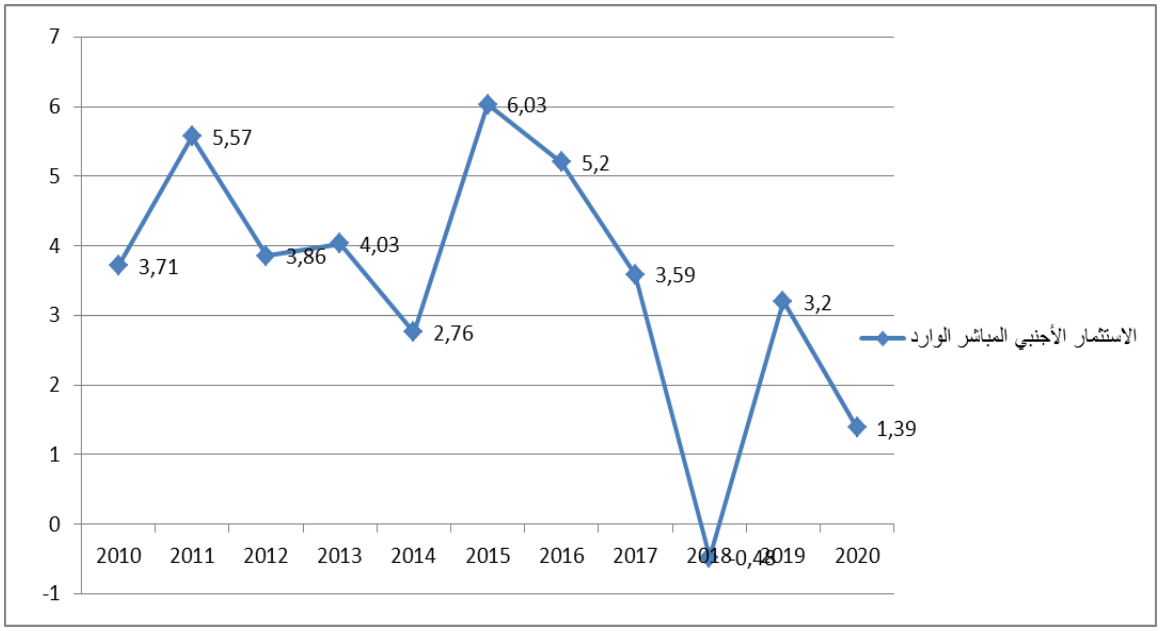


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات ومعطيات البنك الدولي الموجودة على موقع الإلكتروني www.worldbank.com تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/23.

2.4 الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (الوافدة) إلى الاتحاد: نرى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الاتحاد الأوروبي عرفت خلال هذه الفترة تقلبات كبيرة، ففي سنة 2010 كان معدل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 3.71٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ارتفع سنة 2011 مما يشير إلى تحسن في جاذبية الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية ولكن سرعان ما عاود الانخفاض، وقد شهدت الفترة (2012-2014) انخفاضًا في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الاتحاد. ويعود هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى الأزمة الديون السيادية التي عرفتها أوروبا والتي أدت إلى انكماش الاقتصاد العالمي وزيادة عدم اليقين في الأسواق الأوروبية. ثم ارتفع إلى ذروته عند 6.03٪ في سنة 2015 وهنا يعبر عن جاذبية الاتحاد الأوروبي القوية للمستثمرين الأجانب بسبب الإصلاح و الاستقرار الاقتصادي وتحسن بيئة الأعمال والسياسات المحفزة للاستثمار. ولكن بعد هذه السنة عرف

انخفاض حاد حيث انخفض من 5.2٪ في سنة 2016 إلى (−0.48٪) سنة 2018 نتيجة للتوترات التجارية العالمية التي أثرت على قرارات الاستثمار، وبعدها شهد انتعاش طفيف سنة 2019 مما يشير إلى تحسن الاقتصادي وعودة الثقة المستثمرين ولكن سرعان ما انخفض مرة أخرى سنة 2020 بسبب جائحة كورنا التي أثرت على جميع الجوانب الاقتصادية من بينها الاستثمارات.

الشكل رقم (16): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الاتحاد الأوروبي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات ومعطيات البنك الدولي الموجودة على موقع الإلكتروني www.worldbank.com تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/23.

المطلب الرابع: تحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي كأي نظام مؤسسي يتعرض لجملة من التحديات التي قد تعرقل مسيرته نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية في مجالات التنمية والتكامل. وتتمثل أبرز هذه التحديات في طبيعتها البنيوية والمؤسسية، حيث ترتبط غالبًا بطبيعة العلاقات التفاعلية بين الدول الأعضاء. وقد تكون هذه التحديات ذات طابع داخلي، ناتجة عن اختلافات في المصالح أو الأولويات الوطنية، أو حتى ذات طابع خارجي، ناجمة عن المتغيرات الدولية.

1. أسباب وعوامل نجاح الاتحاد الاوروبي:

إن نجاح الذي حققه الاتحاد الأوروبي لم يكن وليد الصدفة، وإنما كان نتيجة للجهود الجبارة والتعامل الرشيد في تجاوز العقبات والصعوبات التي واجهها، وقد ساعد في ذلك ايضا وجود رغبة والإرادة السياسية القوية في التعاون بين هذه الدول.

كما ان هنالك عدة عوامل وعناصر ساهمت في تحقيق نجاح الاتحاد الأوروبي وجعلت منه نموذجا يحتذى به من أهمها ما يلي[1]:

- لا يمكن تحقيق أي مشروع مشترك إلا بالتعاون الفعال بين الدول و الإرادة السياسية القوية، وهي كانت الأساس في وحدة أهداف الاتحاد وتجاوز الاختلافات فيما بينها.
- تعتمد فكرة الاندماج على الفكرة الأساسية التي مفادها أن أوروبا بحاجة إلى استعادة مكانتها وقدرتها على التأثير في الأحداث الدولية، والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال زيادة قدراتها الاقتصادية من خلال عمل أوروبي موحد قائم على الإرادة الجماعية لهذه الدول .
- إنشاء محاكم لتسوية النزاعات والخلافات بين الدول ومؤسساتها بموجب المعاهدات وعلى جميع الأطراف المشاركة احترام القرارات الصادرة من المحكمة.
- حق الشعوب في تقرير مصيرها في ظل وجود ارادة سياسية حقيقية وسيادة الديمقراطية بالدول الاوروبية.
- تقوية وتعزيز الجانب الاقتصادي من الناحية العلمية. ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والقدرات التنافسية للهياكل الأوروبية.
- استعداد الدول الاوروبية للتنازل عن سيادتها لمؤسسات قوية بهدف تحقيق مصالح ومنافع مشتركة قائمة على احتساب وتقاسم العوائد والتكاليف.
- تطبيق أهداف سياسية موحدة ومحددة بين دول الاتحاد.

---

1 - بهلولي فيصل، (2015)، الدروس المستفادة من التجربة الاوروبية في بناء الاتحاد المغاربي (دراسة مقارنة لتجربتي التكامل في الاتحاد الاوروبي واتحاد المغرب العربي)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد12، جامعة بليدة2، الجزائر، ص 38.

– كفية قسموري، علوي شمس نريمان،(2019)، عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الاوروبي ومعوقاته بالاتحاد الإفريقي ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد07، العدد 03،جامعة أدرار،الجزائر، ص12.

- الدور الكبير والفعال الذي تلعبه كل من محكمة العدل الاوروبية والمفوضية الاوروبية من اجل نجاح الاتحاد.
- حسن إدارة الاختلافات الثقافية، وتحقيق اندماج اجتماعي شامل من خلال تنمية السياسات الاجتماعية بين دول الأوروبية.
- تبني سياسات أكثر فعالية، تسمح بحرية تنقل العمالة ورأس المال بين الدول.
- القدرة على تأمين الاتفاقيات وضمان تنفيذها من خلال إنشاء مؤسسات قوية بين دول الاتحاد.
- إنشاء عملة موحدة (اليورو) وتبنيها لضمان استمرار الاتحاد ونجاحه.

2. تحديات التكامل الاقتصادي الأوروبي:

يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات جوهرية نذكر منها:[1]

- تصاعد التوجهات الوطنية والقومية في ظل اختلاف مصالح هذه الدول و زيادة مشاكلها بسبب الديون الثقيلة الناتجة عن الأزمات و التي تتحملها بعض دول الاعضاء.
- تعد مشكلة التوسع السريع في عدد أعضاء دول الاتحاد من أكثر الأسباب التي قد تؤدي إلى خلق عدم التوافق بين هذه الدول و مشكل التعقيدات اللغوية بسبب وجود عشرين لغة مختلفة.
- فقر القارة من حيث الموارد الطاقوية و الأولية مما يجعلها مرتبطة بالخارج.
- الشيخوخة المتزايدة في دول الاتحاد مما يجعلها مضطرة بالاعتماد على العمالة الأجنبية لتغطية هذا النقص إضافة إلى مشكل الهجرة السرية التي تواجهها دول الاتحاد.
- المنافسة القوية من خارج خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وعدم احترام مبدا الأفضلية بين هذه الدول.
- هيمنة الدول الأكثر تصنيعا على الاتحاد كألمانيا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا مما يؤدي إلى عدم التوازن في التوزيع السياسي والاقتصادي .
- انعدام الانسجام بين دول الاتحاد كما هو الحال بين دول اوروبا الشرقية واوروبا الغربية.
- ظهور عدة أزمات مالية واقتصادية في بعض الدول المشكلة للاتحاد مثل أزمة اليونان، أزمة إسبانيا وتبقى مثل هذه الأزمات من اكبر تحديات التي يواجهها الاتحاد الأوربي.

---

1 حاجي فاطمة، مرغاد لخضر، (2015)، مدى استفادة الدول العربية من تجربة تكامل الاتحاد الأوروبي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 03 ، العدد 03،جامعة أدرار، الجزائر، ص 22.

المبحث الثاني: التجارة البينية والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد المغرب العربي

في سياق التحولات الاقتصادية العالمية فإن تنمية التجارة البينية تعتبر إحدى الطرق الفعالة لخلق اندماج بين دول المغرب العربي و من تم تحقيق نمو اقتصادي خاصة في ظل المقومات والخصائص الجغرافية والثروات الطبيعية التي تزخر بها دول المنطقة ، إضافة إلى الطاقات البشرية وارتباط هذه الدول بعامل اللغة والتقاليد. كل هذه الإمكانيات تشجعها على تفعيل الاتفاقيات والشراكات فيما بينها. كما أن إزالة الحواجز التجارية بينها سيشكل مقاربات مشتركة و استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات التي تواجهها هذه الدول، وهذا ما سيفسح المجال امام نمو حقيقي في المنطقة ويجعلها أكثر تنافسية وجاذبية للاستمارات المحلية والاجنبية .

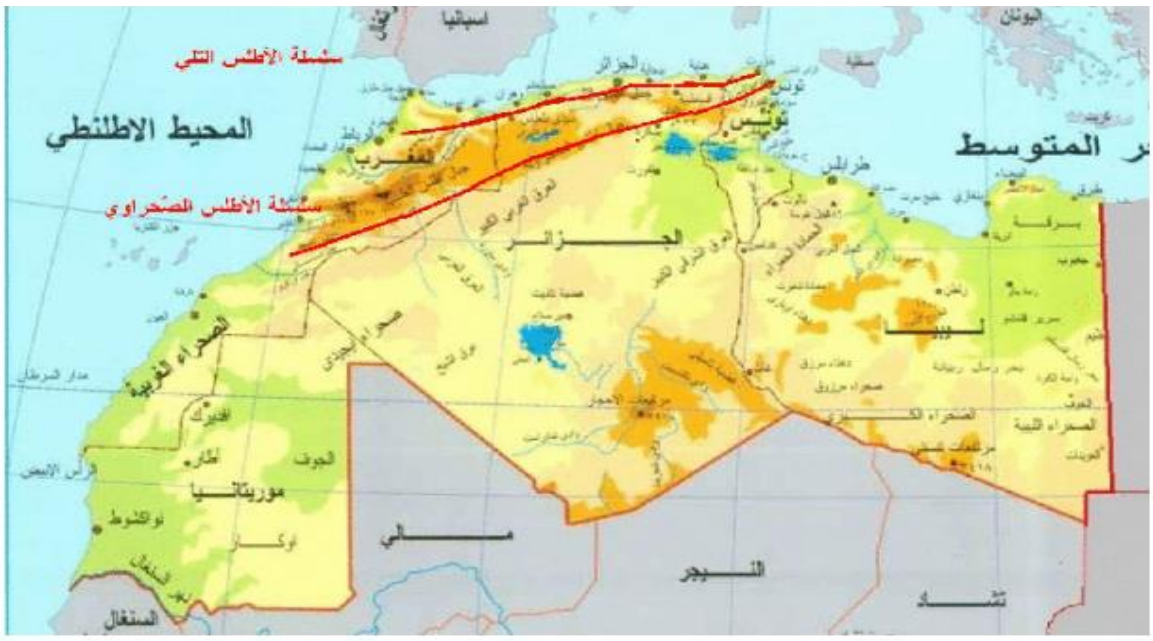
المطلب الأول: تقديم دول الاتحاد المغرب العربي

1.نشأة وتطور اتحاد المغرب العربي: تضم منطقة المغرب العربي الكبير خمس دول هي المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا، بمساحة إجمالية تبلغ حوالي 6 ملايين كلم ^{2}، وتتمتع هذه المنطقة بموقع جغرافي استراتيجي ذي شريط ساحلي مزدوج يجعلها نقطة التقاء التيارات التجارية المختلفة كما تعتبر منطقة تبادل تربط بين الشمال والجنوب والشرق بالغرب.[1]

و من خلال الشكل التالي سنوضح دول الخمس لاتحاد المغرب العربي

[1] بن طيرش عطا الله (2017)، دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر ،ص774-775.

الشكل رقم (17): خريطة دول المغرب العربي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الموقع الإلكتروني mqalaty.net تم الاطلاع عليه يوم2023/10/14.

يعود الأصل التاريخي لفكرة المغرب العربي الكبير إلى حقبة الكفاح المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، حيث تبلورت هذه الفكرة في بدايات القرن الماضي، وتطورت تدريجيا عبر عقود، منتقلة من اسطنبول في مطلع القرن مرورا بباريس في العشرينات ثم إلى دول شمال إفريقيا في الثلاثينات. وأصبحت أحد البرامج الرئيسية للحركات الوطنية في كل من المغرب، تونس والجزائر ، و قد تم ضمها في برامج الجمعيات الثقافية واصبحت في الخمسينات الإطار المرجعي لحركة التحرر الوطني في المنطقة.

و يعتبر مؤتمر طنجة المنعقد في أبريل سنة 1958 الحدث الرسمي لميلاد هذه الفكرة الذي جمع بين المنظمات الرئيسية الثلاثة في المنطقة وهي الحزب الدستوري الجديد في تونس، جبهة التحرير الوطني في الجزائر وحزب الاستقلال في المغرب[1]. متخذة من الدعوى إلى وحدة المغرب العربي الكبير شعارا يدعم نضالها من أجل التحرر، وقد سبقتها محاولة أولى في سنة 1956 لكنها لم تنجح

1 شوبار الياس، زكان محمد، (2019)، تحديات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد 01، جامعة مسيلة، الجزائر، ص 164.

بسبب اختطاف الطائرة التي كانت تقل الوفد الجزائري من قبل المستعمر، وقد تضمن ميثاق طنجة مجموعة من المبادئ الأساسية التي شكلت معالم التكامل المغاربي وهي:

أ. تأسيس اتحاد فيدرالي بين الدول الأعضاء، مع شرط حصول الجزائر على استقلالها.

ب. إنشاء هيئة استشارية تمثل شعوب المجموعة.

ت. تأسيس أمانة عامة تتولى الجوانب التنفيذية.

ث. الاتفاق على إقرار المصير الموحد في العلاقات الخارجية و الدولية[1].

من خلال الجدول الموالي سنبرز أهم المحطات التاريخية التي مرت عليها دول المغرب العربي لتأسيس اتحادها.

الجدول رقم (5): أهم المحطات التاريخية في بناء اتحاد المغرب العربي.

التاريخ	الأحداث	المكان	الأهداف
1927	إقامة لجنة تحرير المغرب العربي (م.ج.ت)	القاهرة	مقاومة الاحتلال
1945	مؤتمر الحركات الوطنية لشمال إفريقيا (م.ج.ت)	القاهرة	محاربة المستعمر
1958	مؤتمر وحدة المغرب العربي (م.ج.ت)	طنجة	الانطلاق في بناء م.ع+ استقلال الجزائر.
1988	اجتماع قادة المغرب العربي	زرالدة	التمهيد لتأسيس اتحاد المغرب العربي
1989	اجتماع قادة المغرب العربي	مراكش	إعلان عن إنشاء الاتحاد

المصدر: عابد شريط، فاطمة حمزة، (2014)، التكتلات الاقتصادية وظاهرة الفقر دراسة حالة اتحاد المغرب العربي، مداخلة من الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر03،الجزائر، ص 482.

و بالرغم من أن فكرة الاتحاد المغاربي كانت الأقدم بين التجمعات الإقليمية العربية، إلا أن تشكيله جاء بعد 30 سنة من أول لقاء لهم، و كان ذلك من خلال معاهدة مراكش في 1989/02/17 حيث

1 عابد شريط، فاطمة حمزة، (2014)، التكتلات الاقتصادية وظاهرة الفقر دراسة حالة اتحاد المغرب العربي، مداخلة من الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 481.

توفرت جملة من الشروط الموضوعية والذاتية متمثلة في مجموعة من التحديات الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية التي فرضت على دول الاتحاد المغاربي مواجهتها بشكل جماعي والمتمثلة أساسا في[1]:

- الاعتداءات الخارجية التي تعرضت لها أغلب دول المغرب العربي خاصة بعد سلسلة من الهجمات التي شهدتها ليبيا من طرف الولايات المتحدة وكذا الاعتداءات الإسرائيلية على تونس إضافة إلى النزاع المستمر حول الصحراء الغربية والحرب الليبية التشادية والتوترات السنغالية الموريتانية.
- التهديدات الاقتصادية التي تواجهها دول الاتحاد في ظل تطبيق القانون الأوروبي الموحد وانتقال إلى السوق الموحدة سنة 1992 الأمر الذي شكل تحديات كبيرة لاقتصاديات دول المنطقة نظرا لصلتها الوثيقة وعلاقتها القوية بدول أوروبا.

2.مراحل تشكيل اتحاد المغرب العربي: في جويلية سنة 1990 بزرالدة الجزائر انعقد اول اجتماع لقادة الدول الخمس، من أجل اعتماد على استراتيجيات مشتركة و العمل على وضع القواعد الاساسية لاندماج إقليمي حقيقي بهدف تحقيق النمو في المنطقة، ولكي يتم الوصول إلى هذه الوحدة حسب هذه الاستراتيجية يتم المرور عبر أربعة مراحل والتي سوف نوجزها في الجدول التالي:

1 شوبار الياس، زكان محمد، (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 165.

الجدول رقم (6): مراحل تطور اتحاد المغرب العربي.

المراحل	الفترة	الأهداف
إنشاء منطقة التبادل الحر	(1992-1995)	- إلغاء القيود الجمركية والغير الجمركية أمام حركة المنتجات الصناعية والزراعية المغاربية والموجهة للاستهلاك داخل الاتحاد وإعطاء دفع قوي وملموس لزيادة الإنتاج.
إنشاء اتحاد جمركي	(1996-1999)	- توحيد الضرائب والرسوم بين دول الأعضاء في الاتحاد، ووضع تعريفات موحدة اتجاه العالم الخارجي.
إقامة السوق المغاربية المشتركة	(قبل سنة 2000)	- إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى مع حرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال.
تأسيس الاتحاد الاقتصادي	(ابتداءمن 2000)	- توحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية بين دول الأعضاء. - وضع سياسات عامة وقطاعية تهدف إلى دمج الاقتصادات الوطنية لاسيما القطاعات الاستراتيجية كالأمن الغذائي،النقل، الطاقة، الصناعة، الاتصالات، الموارد البشرية و المجالات المالية و التجارية.

المصدر: أقاسم عمر، وبكادي مسعود، (2016)، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي" رؤية تحليلية تقييمية لما هو كائن وما ينبغي ان يكون، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 08، جامعة أدرار، الجزائر، ص123.

لقد أسفرت الاستراتيجيات المشتركة لتأسيس اتحاد المغرب العربي عن حوالي 37 معاهدة واتفاقية شملت كافة المجالات وغطت على أغلب الميادين، ولكن لم تدخل حيز التطبيق منها سوى 6 اتفاقيات فقط وهي[1]:

- الاتفاقية التجارية والتعريفية التي وقعت سنة 1991، وتنص على تبادل المنتجات ذات المنشأ المغاربي، وترافقها مجموعة من بروتوكولات تخص شهادة المنشأ وبروتوكول يحدد قائمة المنتجات المستثناة من الرسوم بالإضافة إلى التدابير غير تعريفية وإجراءات الوقائية، وأيضا ما يتعلق بالتعريفة التعويضية للموحدة بين دول الأعضاء.
- الاتفاقية المتعلقة بتأسيس وحدة جمركية بين دول الاتحاد.
- اتفاقية تبادل المنتجات الزراعية.
- اتفاقية النقل البري للأفراد و البضائع.
- الاتفاقية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار المغاربي، الاتفاقية المتعلقة بتأسيس المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية. كما تم تخصيص المؤسسات الرئيسية في الاتحاد التي ارتكز نشاطها في مرحلة اولية على وضع الإطار القانوني للعملية التكاملية، وقد واصلت عملها إلى غاية 1995 (تاريخ تجميد نشاط الاتحاد) وبعد مضي أكثر من ست سنوات على هذا التجميد تمكنت الدول المغاربية من إعادة احياء نشاط هذه المؤسسات ولو بشكل محدود سنة 2001.[2]

3. أهداف نشأة اتحاد المغرب العربي: تسعى الدول المغاربية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال مشروع اتحاد المغرب العربي، منها الأهداف السياسية والاجتماعية والأمنية، وما يهمنا أكثر في دراستنا هذه هي الأهداف الاقتصادية و التجارية، و يمكن تلخيص مجملها إلى مايلي[3]:

- تقوية علاقات الأخوة التي تجمع الدول الأعضاء وشعوبها ببعض.
- تحقيق التقدم و رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

---

1 رايس مبروك، رايس عبد الحق، كريمة بن شريف، (2018) الاتحاد المغاربي بين مقومات البناء وعناصر الإخفاق – مع الإشارة إلى التكامل الاقتصادي عبر المناطق الحدودية، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد03، جامعة سوق اهراس، الجزائر، ص 125-126.

2 بوقاعة زينب، (2017)، دور التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي في تعزيز تكاملها الاقتصادي، مجلة معارف علمية دولية محكمة، العدد23، جامعة بويرة، الجزائر، ص 311.

3 معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، (1989)، نص المعاهدة التي وقعت بمراكش سنة 17 فبراير 1989، مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي من البوابة الرسمية لاتحاد المغرب العربي من الموقع الإلكتروني https://maghrebarabe.org تم الاطلاع عليه يوم 2023/10/14 .

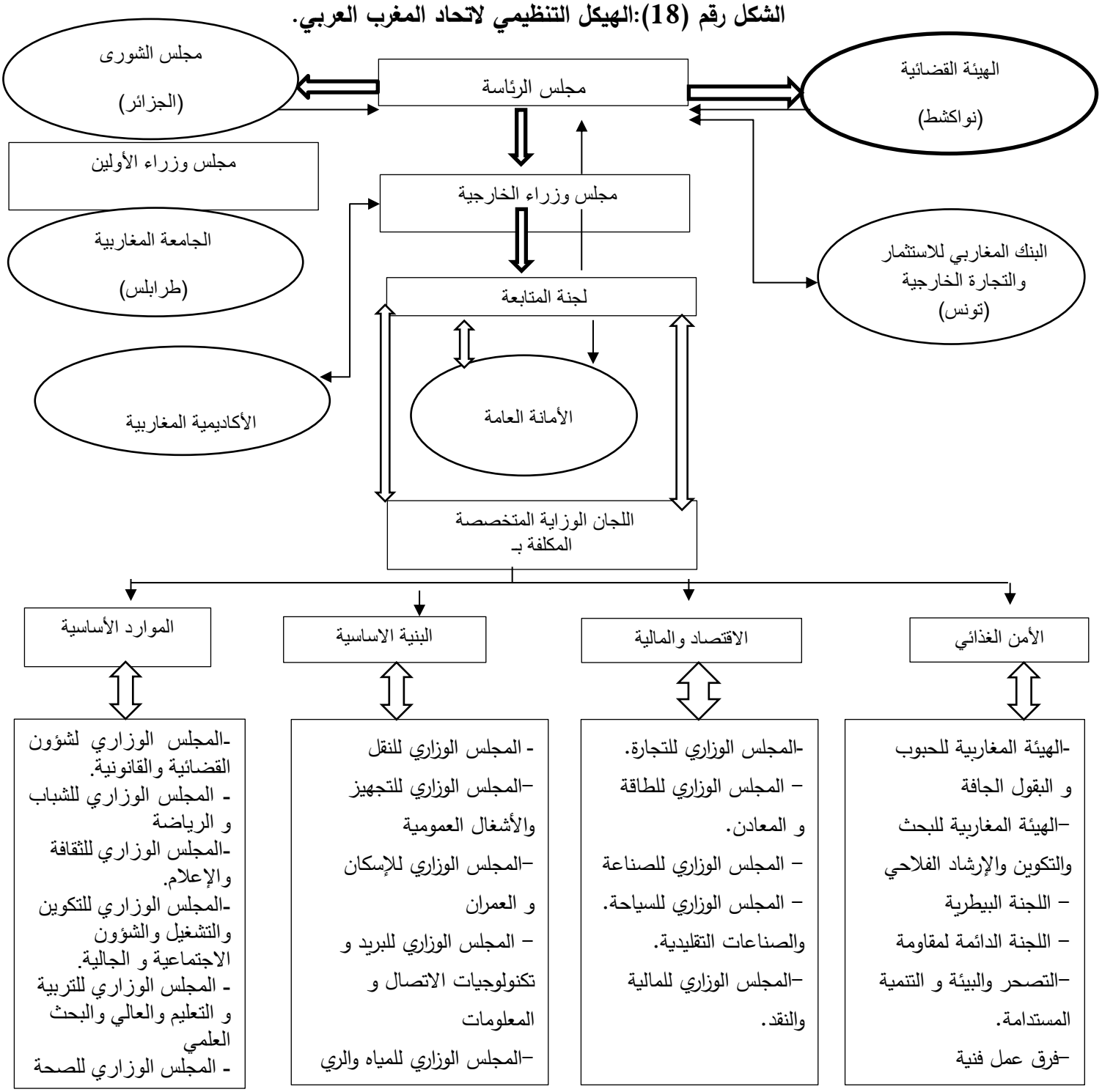
- المساهمة في حماية السلام القائم على العدل والمساواة.
- انتهاج سياسة مشتركة في جميع الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال فيما بينها.

تسعى الاستراتيجيات المشتركة المشار إليها في العناصر السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

- **في الميدان الدولي:** تحقيق الوفاق ببن الدول الأعضاء وإقامة علاقات دبلوماسية وطيدة مبنية على الحوار.
- **في ميدان الدفاع:** حماية استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- **في الميدان الاقتصادي:** تحقيق التنمية شاملة في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، و ذلك عن طريق اقامة مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية.
- **في الميدان الثقافي:** تنمية التعليم في جميع مستوياته مع الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المنبثقة من تعاليم الإسلام وحماية الهوية القومية العربية، وذلك عن طريق تكوين مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات مشتركة متخصصة في البحث.

4.الهيكل التنظيمي لدول اتحاد المغرب العربي: حسب اتفاقية التأسيس يتكون الاتحاد من الناحية الهيكلية على مجموعة من الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية و التي سوف نقوم بتوضيحها في شكل مخطط كالاتي:

الشكل رقم (18):الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثيقة إنشاء اتحاد المغرب العربي ، البوابة الرسمية لاتحاد المغرب العربي من الموقع الإلكتروني https://www.maghrebarabe.org تم الاطلاع عليه يوم 2024/10/14.

المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية والبينية لدول اتحاد المغرب العربي:

ترتبط الدول ببعضها البعض من خلال علاقات تجارية سببها انه لا تستطيع أي دولة مهما كانت قدرتها و تنوع انتاجها ان تعيش بمعزل عن بقية دول العالم، و منه سنركز في هذا العنصر على واقع التجارة الخارجية و البينية لدول اتحاد المغرب العربي.

1. مكانة دول اتحاد المغرب العربي في التجارة الدولية:

بالرغم من مساعي و الجهود التي تبذلها دول اتحاد المغرب العربي من اجل الانفتاح أكثر على العالم الخارجي، نظرا لما تمثله تجارتها الخارجية من مجمل ناتجها المحلي الإجمالي، إلا أن حجم هذه المبادلات محدود ولا يمثل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي حجم التجارة العالمية، و هي لا تساهم سوى ب 0.6 % و 0.7 % على أكثر كمتوسط صادرات وواردات هذه الدول و هذا ما سنوضحه أكثر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (7): نسبة مساهمة دول اتحاد المغرب العربي في التجارة الدولية للسلع خلال الفترة (2010-2020).

السنوات	الجزائر		تونس		المغرب		ليبيا		موريتانيا		المجموع	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
2010	.04	.03	0.1	0.1	0.1	0.2	.02	0.1	0.0	0.0	**0.8**	**0.7**
2011	0.4	.03	.01	0.1	0.1	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.6**	**0.6**
2012	0.4	.03	.01	0.1	0.1	0.2	0.3	0.1	0.0	0.0	**0.9**	**0.7**
2013	0.4	.03	.01	0.1	0.1	0.2	0.2	0.1	0.0	0.0	**0.8**	**0.7**
2014	0.3	0.3	0.1	0.1	0.1	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.5**	**0.6**
2015	0.2	0.3	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	0.0	0.0	**0.5**	**0.7**
2016	0.2	0.3	0.1	0.1	0.1	0.3	0.1	0.1	0.0	0.0	**0.5**	**0.8**
2017	0.2	0.3	0.1	0.1	0.1	0.3	0.1	0.1	0.0	0.0	**0.5**	**0.8**
2018	0.2	0.3	0.1	0.1	0.2	0.3	0.2	0.1	0.0	0.0	**0.7**	**0.8**
2019	0.2	0.2	0.1	0.1	0.2	0.3	0.2	0.1	0.0	0.0	**0.7**	**0.7**
2020	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	0.3	0.1	0.1	0.0	0.0	**0.5**	**0.7**

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات ومعطيات مركز التجارة الدولي ITC من الموقع الإلكتروني https://www.trademap.org/Index.aspx تم الولوج عليه يوم 2024/12/25.

نرى من خلال الجدول رقم (07) أنّ دول المغرب العربي لا تتفاوت كثيرا من حيت حجمُ تجارتها الخارجية، حيث نرى أن الجزائر كانت أكثر إسهامًا في ذلك، وتليها تونس و المغرب وليبيا، بمستويات متقاربة، وتحتلّ موريتانيا المرتبة الأخيرة خلال الفترة المدروسة، وهذا راجع لطبيعة اقتصاديات هذه الدول وحجمها، و الاختلاف في هياكلها الاقتصادية وسياساتها التجارية .

كما نرى أنه في ظل غياب الاندماج الاقتصاديّ، وعدم وجود سوق مغاربية مشتركة، حيث إنّ كل دولة تعمل بمفردها، وهذا ممّا يضعف قدرتها التفاوضية والتنافسية، ويجعل المنطقة غير فاعلة تجاريا على الصعيد العالمي.

2. تطور التجارة الخارجية للدول المغاربية وتوزيعها الجغرافي.

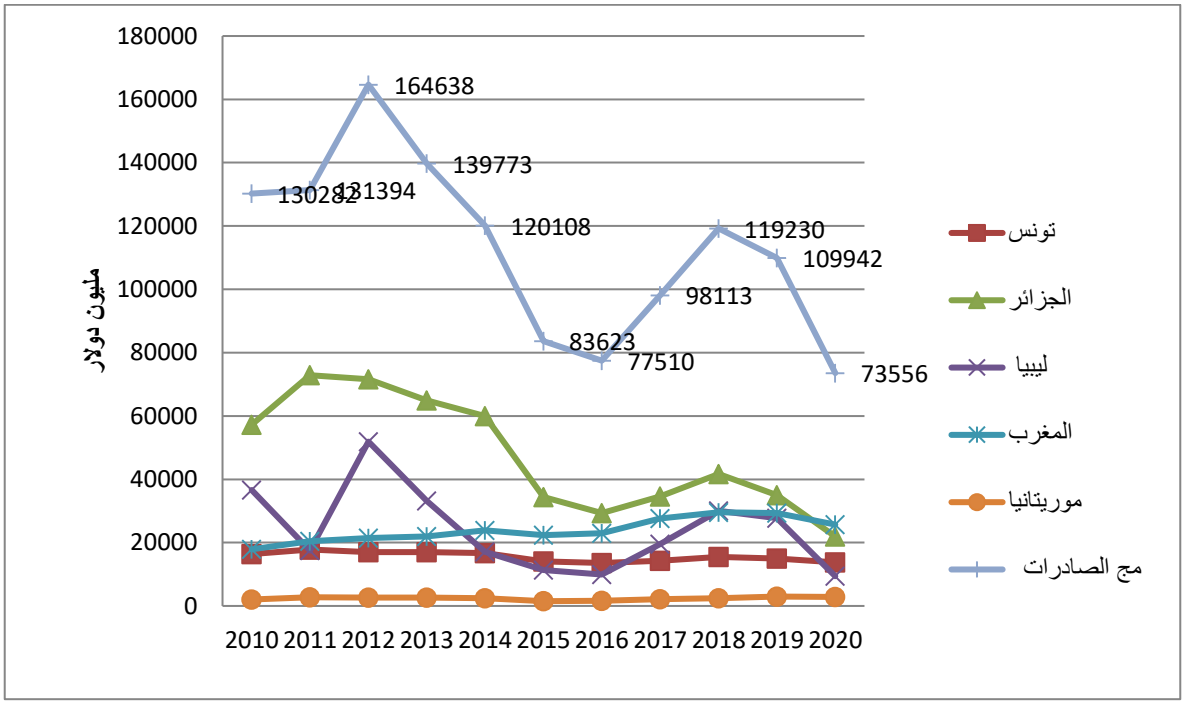
تواجه دول المغرب العربي العديد من الصعوبات في سعيها نحو الانفتاح التجاريّ، وهي التي ترتبط أساسا بعدم استقرار أسعار المواد الأولية و التقلبات الحاصلة في أسعار الصرف، وغيرها من العوامل التي تعقد عملية التبادل التجاري وتؤثر على موازينها التجارية.

1.2 تطور صادرات الخارجية لدول اتحاد المغرب العربي

شهدت الصادرات الإجمالية لدول اتحاد تذبذب خلال فترة الدراسة حيت عرفت ارتفاع عام من سنة 2010 حتى سنة 2014. ولكن بعد هذه السنة شهدت انخفاض ملحوظ و هذا الانخفاض قد تعكسه مجموعة من العوامل بما في ذلك التباطؤ الاقتصادي العالمي، وتقلبات في أسعار مواد الخام، و كذا التحديات والأزمات الاقتصادية، السياسية الداخلية والخارجية التي واجهتها كل دولة من الاتحاد . حيث نرى أن دولة الجزائر عرفت انخفاضا حادا في صادراتها بعد انخفاض أسعار النفط سنة 2014 وهذا راجع لاعتمادها بشكل كبير على صادرات النفط والغاز. أما تونس لقد حافظت على استقرار نسبي في صادراتها خلال الفترة المذكورة بالرغم من الوضع السياسي الذي عرفته البلاد سنة 2011 مع انخفاض بعد سنة 2015 ولكن كانت أقل تأثرا بالصدمات الخارجية، ليبيا كذلك تأثرت صادراتها وعرفت تذبذب بشكل كبير بسبب الاضطرابات السياسية والاجتماعية وتدهور الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلاد منذ سنة 2011. أما المغرب فقد حققت أداءا افضل من حيث الاستقرار في جميع سنوات الدراسة مقارنة مع دول اتحاد نتيجة تنوع صادراتها واعتمادها على قطاعات متعددة إلى غاية سنة 2020 عرفت هي أخرى تراجع بسبب جائحة كورونا اما دولة موريتانيا كانت هي أقل و أدنى

تصديرا مقارنة بالدول الأخرى في الاتحاد و هذا ما يعكس وضعها الاقتصادي ضعيف ومحدودية قاعدتها الإنتاجية .

الشكل رقم (19): تطور صادرات دول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (2010-2020) مليون دولار.



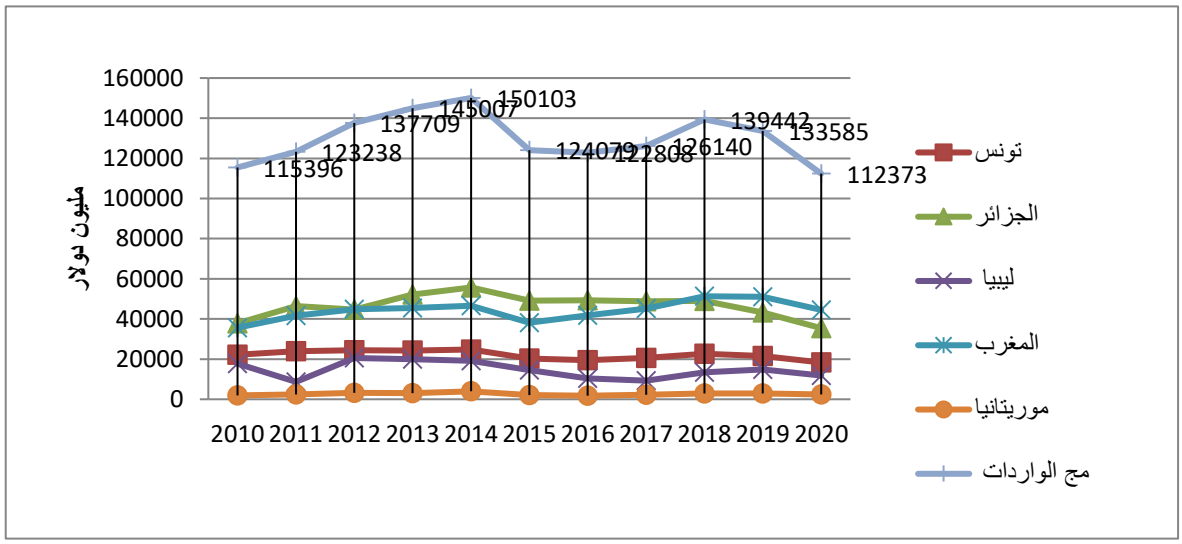
المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات ومعطيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الاقتصادية لسنة2015، 2017، 2021،2022، ص 477، 367، 379،415 بالترتيب .

2.2 تطور واردات الخارجية لدول اتحاد المغرب العربي

حسب الشكل رقم (20) نرى أن هنالك تقلبات كبيرة في قيمة الواردات من سنة إلى أخرى حيث شهدت خلال الفترة (2010-2014) ارتفاع في إجمالي الواردات قد يعكس فترة من الانتعاش الاقتصادي مع ارتفاع الطلب على السلع والخدمات. ولكن بعد سنة 2014 بدأت الواردات الإجمالية في الانخفاض حيث انخفضت إلى 122808 مليون دولار سنة 2016 تم ارتفعت تدريجيا إلى 139442 مليون دولار في سنة 2018 ، ولكن سرعان ما عاودت الانخفاض سنة 2020 إلى 112373 مليون دولار وهذا نتيجة تأثرها بعدة عوامل داخلية وخارجية . كما هنالك دول شهدت انخفاض في وارداتها و اخرى عرفت ارتفاع حيث لدينا الجزائر اعتبرت كأكبر مستورد في الاتحاد

خلال معظم فترات الدراسة نظرا لأن هذه الأخيرة تعتمد بشكل كبير على الواردات، خاصة في مجال السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية ولقد عرفت تقلبات في وارداتها بسبب تقلبات في أسعار النفط العالمية. في حين شهدت تونس تذبذبًا مستقرا نسبيا في قيمة الواردات ، حيث بلغت ذروتها في سنة 2014 قيمة 24789 مليون دولار تم انخفضت بشكل ملحوظ بعد ذلك و يعكس هذا التذبذب تأثير الثورة التونسية سنة 2011 والاضطرابات السياسية والاقتصادية التي خلفتها ، أما دولة ليبيا ارتفعت وارداتها بشكل كبير في سنة 2012 بقيمة 20548 مليون دولار بسبب احتياجاتها الكبيرة لإعادة الإعمار بعد الثورة، ثم انخفضت بشكل حاد في السنوات اللاحقة بسبب استمرار الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي. أما المغرب فكانت مستقرة نسبيًا مقارنة ببقية دول الاتحاد حيث شهدت نموًا مستمرا حتى سنة 2019 بقيمة 51053 مليون دولار. ويعكس هذا الاستقرار النمو الاقتصادي النسبي والسياسات الاقتصادية المنتهجة لذلك قبل أن تنخفض هي الأخرى في سنة 2020 بسبب الجائحة كورونا. أما موريتانيا فاعتبرت الدولة الأقل مساهمة من حيث قيمة الواردات، حيث ظلت وارداتها منخفضة طوال فترة الدراسة مع بعض الزيادات الطفيفة في سنوات معينة و يعكس هذا وضعها الاقتصادي الضعيف و محدود مقارنة ببقية دول الاتحاد.

الشكل رقم (20): تطور واردات دول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (2010-2020) مليون دولار.



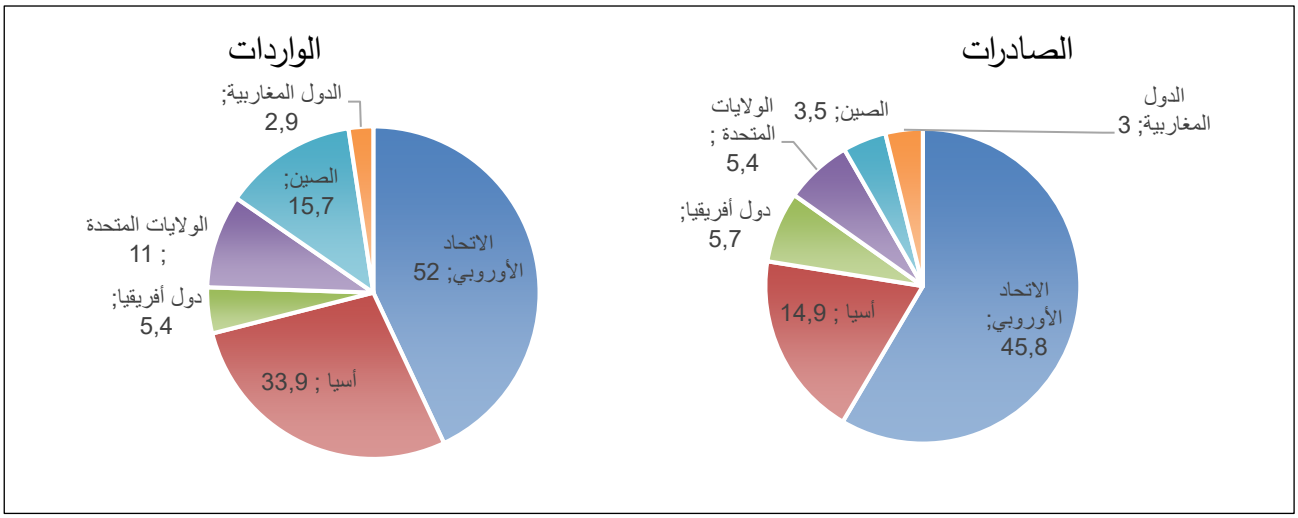
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات ومعطيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية لسنة2015، 2017، 2021، 2022، ص 477، 367،379، 415 بالترتيب .

3.2 أبرز الشركاء الرئيسيين لدول اتحاد المغرب العربي

من خلال التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات دول اتحاد المغرب العربي من و إلى الأسواق الخارجية، يتضح لنا انها تتميز بتركز جغرافي عالي نحو الاتحاد الأوروبي، إذ يعتبر الشريك التجاري الرئيسي الاول لها. و تشير الإحصائيات إلى أن 80% من صادرات المغرب موجهة إلى الاتحاد الأوروبي، الذي بدوره يضمن لها 72 % من الواردات، والجزائر 67 % من مبادلاتها التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي، حتى موريتانيا فإن أكثر من 60 % من مبادلاتها تتمّ مع الاتحاد الأوروبي والمفارقة العجيبة أن دول اتحاد المغرب العربي تستورد سلع من الاتحاد الأوروبيّ، بعضها يصنع في دول المنطقة و بأسعار مضافة[1].

كما أن تتعامل هذه مع أمريكا و دول آسيا و الدول الإفريقية، و تعاملها مع الدول العربية ما يزال دون المستوى المأمول، على رغم من وجود اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وحتى بالنسبة لتعاملها مع بعضها البعض، رغم توقيع اتفاقيات التعاون التجاري في الإطار المغاربيّ، وهذا ما يمكن التأكيد عليه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (21): أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول الاتحاد المغرب العربي سنة 2020 (نسبة مؤوية).



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات ومعطيات مركز التجارة الدولي من الموقع الإلكتروني www. trademap.org/bilateral_ts.aspx تم الولوج عليه يوم 2024/12/25.

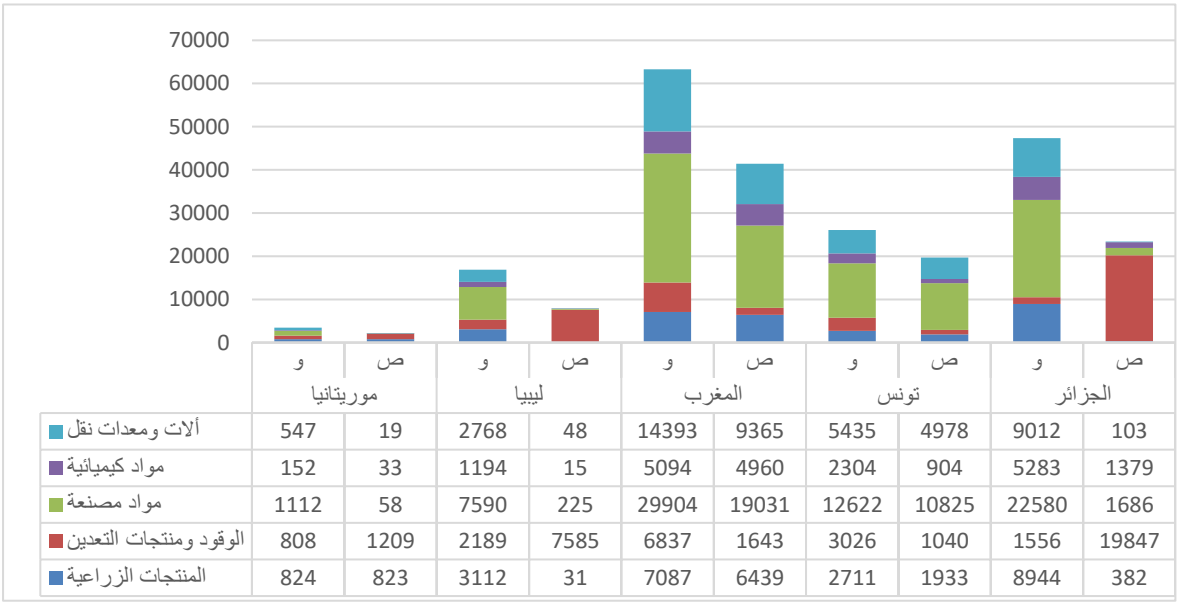
1 ديدي ولد سالك، (2005)، اتحاد المغرب العربي أسباب التعثر ومداخيل التفعيل، مجلة المستقبل العربي، المجلد 27، العدد 312،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 61.

من خلال الشكل رقم (21) يمكن التأكيد على أن معدلات التبادل التجاري بين دول المغرب العربي ضعيفة جدا، وتتميز بالتذبذب حيث لا تزال تجارتها البينية متواضعة ومحدودة جدا، ولا تتجاوز نسبة 8 % من مجموع تجارتها. وهو أقل بكثير من حجم التجارة البينية المسجلة في التجمعات الإقليمية العالمية، حيث تصل بين دول جنوب شرق آسيا حوالي 21 %، بينما تصل إلى حوالي 14.8% بين دول أمريكا الجنوبية ، في المقابل تحتل مبادلات دول الاتحاد مع أوروبا حوالي 66 % من الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية لدول المنطقة، وهذا ما يبرز تبعيتها الكبيرة اتجاه السوق الاوروبية مقارنة بضعف التفاعل التجاري فيما بينها.

4.2 الهيكل السلعي للمبادلات التجارية الخارجية لدول المغرب العربي

لقد شهدت التجارة العالمية تباطؤا ملحوظا مع بدايات الربع الثاني لسنة 2020 نتيجة جائحة كوفيد- 19 وقد كان لهذه الأزمة تأثيرات غير مسبوقة على كافة الأصعدة؛ وأحدثت إرباكا في حركة التجارة الدولية، وقد غلب الانخفاض على كافة الدول عامة، ودول اتحاد المغرب العربي خاصة، ومن خلال الجدول الموالي سنبرز أهم الهيكل السلعي لدول المغرب العربي كمجموعة في هذه السنة

الشكل رقم (22): التجارة الخارجية لدول المغرب العربي في السلع لسنة 2020 (مليون دولار).



	موريتانيا		ليبيا		المغرب		تونس		الجزائر	
	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص
ألات ومعدات نقل	547	19	2768	48	14393	9365	5435	4978	9012	103
مواد كيميائية	152	33	1194	15	5094	4960	2304	904	5283	1379
مواد مصنعة	1112	58	7590	225	29904	19031	12622	10825	22580	1686
الوقود ومنتجات التعدين	808	1209	2189	7585	6837	1643	3026	1040	1556	19847
المنتجات الزراعية	824	823	3112	31	7087	6439	2711	1933	8944	382

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات ومعطيات المنظمة العالمية للتجارة من الموقع الالكتروني https://stats.wto.org/ تم الولوج عليه يوم 2024/12/27.

من خلال الشكل رقم (22) نرى أن هناك اختلاف واضح في الهيكل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي فهي موزعة إلى مجموعتين دول نفطية تعتمد في صادراتها على النفط والمتمثلة في الجزائر وليبيا. حيث قدرت صادرتهما من منتوجات التعدين و الوقود قيمة 19847 مليون دولار للجزائر و 7585 مليون دولار لليبيا سنة 2020، وتستورد بشكل كبير المنتجات الزراعية والمواد المصنعة والكيميائية لتلبية احتياجاتها بسبب ضعف إنتاجها محليا ودول غير نفطية وهي موريتانيا، المغرب وتونس وتتميز هاتين الأخيرتين بالتنوع في صادرتها وترتبط اقتصاداتها بالزراعة والصناعة بدرجة كبيرة حيث عرفت أداءا مستقرا نسبيا رغم الجائحة التي أثرت على كل الدول و قدرت قيمة المنتوجات المصنعة التي صدرتها كل من المغرب وتونس سنة 2020 بـ 19031 و 10825 مليون دولار على التوالي، وتستورد ما تحتاجه من منتوجات طاقوية لتلبية حاجياتهما كما نرى ان دولة موريتانيا تعاني ضعف تقريبا في جميع القطاعات نظرا لبنيتها الهشة.

3. التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي:

يوضح الجدول الموالي التطورات الحاصلة في التجارة البينية لدول الاتحاد المغرب العربي، و مع تبيان إجمالي التجارة الخارجية لهذه للدول المغاربية:

الجدول رقم (8): وزن التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي في التجارة الخارجية (2010-2020) مليون دولار.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي التجارة البينية	14855	19737	23786	23581	22672	17023	16850	15059	18091	19508	14952
الصادرات البينية	5182	6684	8014	7230	7519	6234	7350	6345	6198	7157	5402
الواردات البينية	9673	13053	15772	16351	15153	10789	9500	8714	11893	12351	9550
اجمالي التجارة الخارجية	245678	254632	302347	284780	270211	207702	200318	224253	258672	243527	185929
الصادرات الإجمالية	130282	131394	164638	139773	120180	83623	77510	98113	119230	109942	73556
الواردات الإجمالية	115396	123238	137709	145007	150103	124079	122808	126140	139442	133585	112373
نسبة التجارة البينية الى التجارة الخارجية	6.04	7.75	7.87	8.28	8.39	8.19	8.41	6.71	6.99	8.01	8.04

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات ومعطيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية لسنة2015، 2017، 2021، 2022ص477-367،482-370، 379-382 ، 415-418 بالترتيب .

تعكس النسب الموضحة في الجدول رقم (08) الحجم المتدني للتجارة البينية لدول الاتحاد، حيث لا تتجاوز 8.5% من نسبة التجارة الخارجية خلال الفترة الدراسة . و قد تراوحت أهميتها النسبية في التجارة الخارجية بين أدنى نسبة 6% سنة 2010 بقيمة قدرها 14855 مليون دولار مقابل 245678 مليون دولار كقيمة للتجارة الخارجية الإجمالية، ونسبة أقصاها 8.5% سنة 2016 بقيمة قدرها 16850 مليون دولار مقابل 200318 مليون دولار كقيمة للتجارة الخارجية الإجمالية.

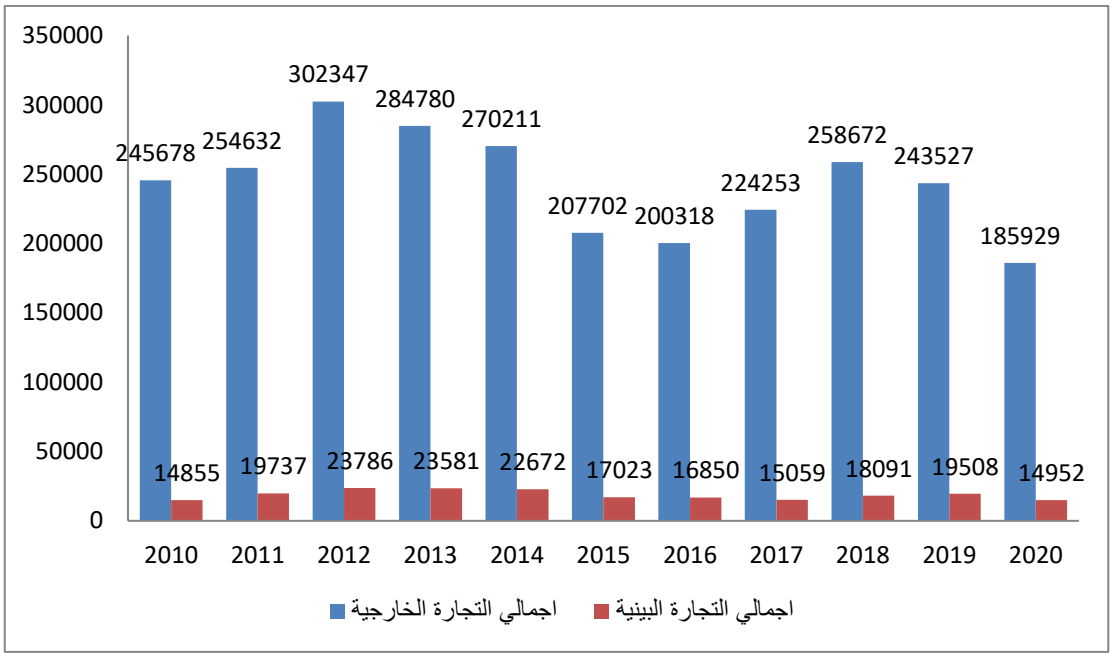
و من الجدول رقم (08) يمكن توضيح مدى تأثر كل من التجارة الخارجية والتجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي بتدهور أسعار النفط العالمية والازمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية وتراجع الطلب العالمي، حيث انخفض حجم التجارة الخارجية من 302347 مليون دولار سنة 2012 إلى 200318 مليون دولار سنة 2016 أي بنسبة تراجع حوالي 30%. في نفس الفترة انخفضت التجارة البينية من 23786 مليون دولار سنة 2012 إلى 16850 مليون دولار سنة 2016 أي بنسبة تراجع قدرها30 % وارتفعتا كلا من التجارة الخارجية والتجارة البينية سنة 2018 و لكن سرعان ما عاودتا الانخفاض سنة 2020 ، حيث نرى في هذه السنة معظم التبادلات الداخلية وحتى الخارجية عرفت انخفاض ملحوظ جدا وذلك نظرا لتداعيات جانحة كورونا وتأثيراتها السلبية على حركة التجارة العالمية، وتأثر سلاسل الصادرات والواردات العالمية بسبب الإغلاق الجزئي والكلي لغالبية النشاطات الاقتصادية والتجارية.

يمكن القول بأن التبادل التجاري بين دول الاتحاد يعاني من تدني واضح مقارنة بالتجمعات الإقليمية الأخرى بالرغم من أن هذا الاتحاد يحتوي في عضويته على دول تتصف اقتصاداتها بالتنوع في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية . وهذا ما يعكس وجود عدة عوامل تعيق تعزيز التعاون التجاري بين دول الاتحاد.

1.3 تطور حجم التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي

إن الشكل رقم (23) يوضح لنا مدى التباعد الموجود بين التجارة البينية والتجارة الخارجية لدول اتحاد المغرب العربي.

الشكل رقم (22): تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة الخارجية في دول الاتحاد المغرب العربي (مليون دولار).



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات ومعطيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية لسنة2015، 2017، 2021، 2022، ص477-367،482-370، 379-382، 415-418 بالترتيب.

نرى ايضا من الشكل رقم (23) أن حجم التجارة البينية مقارنة بالتجارة الخارجية منخفضة جدا طيلة فترة الدراسة حيث تراوحت نسبتها ما بين 6% إلى8.5 %، و قد بلغت ذروتها في سنة 2016 بقيمة16850 مليون دولار. وهذه النسب تشير إلى وجود فجوة كبيرة ما بين التجارتين و أن التجارة البينية لا تمثل إلا جزءا صغيرا من إجمالي التجارة الخارجية وهذا ما يعكس ضعف وغياب الاندماج الاقتصادي بين دول الاتحاد واعتمادها بشكل كبير على الأسواق الخارجية.

و يرجع ضعف التجارة البينية بين دول المغرب العربي للعديد من الأسباب منها غياب سياسات تجارية موحدة بين هذه الدول، وارتفاع تكاليف التبادل التجاري بينها إضافة لضعف قطاع النقل والمواصلات والاتصالات بين الدول وبعض القيود الإدارية والتوترات السياسية من جانب آخر.

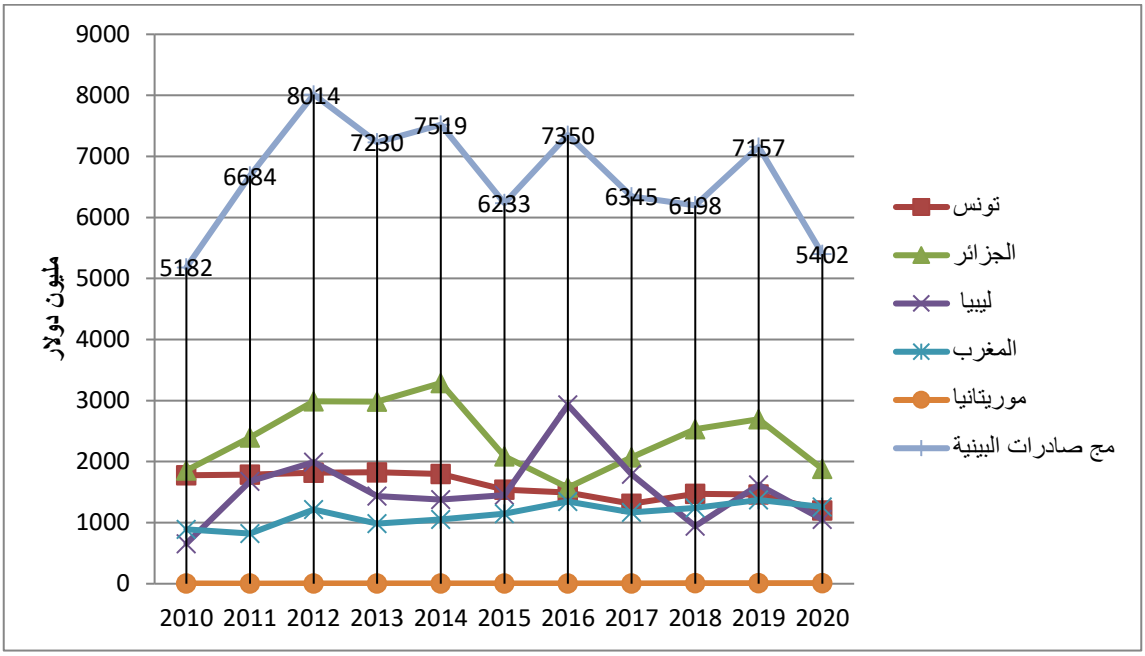
2.3 المساهمة النسبية لدول اتحاد المغرب العربي في التجارة البينية:

عرفت التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي عدة محطات أثرت على حجم التبادل التجاري منها الأزمة المالية العالمية سنة2008 حيث تراجع الطلب في أسواق الصادرات العالمية ما بين 5% و 10% سنة 2009 ، أما المحطة الثانية فهي انخفاض أسعار النفط العالمية و تداعياتها على اقتصاديات القطاعات الإنتاجية و المالية والمحطة الثالثة هي أزمة الصراعات والتوترات السياسية الداخلية التي شهدتها عدة الدول من الاتحاد (الربيع العربي) وجائحة الكورونا العالمية سنة 2020.

1.2.3 الصادرات البينية :

شهدت الصادرات البينية ارتفاعا تدريجيا إلى غاية سنة 2014 وقد بلغت ذروتها سنة 2012 قيمة 8014 مليون دولار، ويعكس هذا النمو تحسنًا نسبيًا في العلاقات الاقتصادية والتبادلات التجارية بالإضافة إلى استقرار اقتصادي نسبي في المنطقة. وبعدها انخفضت بشكل ملحوظ حيث تراجعت إلى 6233 مليون دولار سنة2015 ووصلت إلى 6198 مليون دولار سنة 2018 و يعود هذا التراجع إلى عدة عوامل منها الاضطرابات السياسية والأمنية في ليبيا وتونس بعد سنة 2011 و انخفاض أسعار النفط عالميا واستمرار التوترات الديبلوماسية بين الجزائر والمغرب ولكن سرعان ما ارتفعت مرة أخرى إلى 7157 مليون دولار سنة 2019 و يعكس هذا بعض التحسن في الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المنطقة خاصة في الجزائر و ليبيا . ولكن في سنة 2020 كان هناك تراجع كبير في الصادرات البينية حيث وصلت إلى 5402 مليون دولار بانخفاض قدره حوالي 25٪ مقارنة بسنة 2019. ويعكس هذا على الأرجح التأثير السلبي للأزمة الصحية العالمية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 على التجارة وهذا ما سنوضحه في الشكل الموالي.

الشكل رقم(23): تطور الصادرات البينية لدول اتحاد المغرب العربي (2010-2020)(مليون دولار)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات ومعطيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية لسنة2015، 2017، 2021، 2022، ص370،482، 382،418 بالترتيب.

بالنسبة لمساهمة لكل دولة من دول الاتحاد في الصادرات البينية نرى أن:

تونس احتلت المرتبة الثانية كمصدر فعال للدول الأربعة خلال فترة الدراسة و تراوحت نسبة مساهمتها بين حد ادنى بنسبة 20% من اجمالي صادراتها البينية لسنة 2016 و بقيمة قدرها 1492 مليون دولار وكحد اقصى سنة 2013 بنسبة قدرها 25% حيث بلغت قيمتها 1826 مليون دولار، اما الجزائر فقد افتكت الصدارة بالرغم من انها عرفت تقلبات كبيرة و تراوحت صادراتها البينية بين حد ادنى ب1575 مليون دولار سنة 2016 بنسبة مساهمة قدرها21 % وكحد اقصى قدر ب3287 سنة2014 بنسبة قدرها 44 % اي انها ساهمت تقريبا بنصف صادراتها البينية. في حين نجد أن ليبيا احتلت المرتبة الثالثة وتراوحت صادراتها البينية بين حد ادنى قدره 657 مليون دولار سنة 2010 بنسبة تقدر ب13 % وحد اقصى عند سنة2016 بنسبة مساهمة حوالي 40%، اما المغرب فقد كانت مساهمتها ضعيفة مقارنة بوزنها في الاتحاد حيث تراوحت مساهمتها بين حد ادنى بقيمة 822 مليون

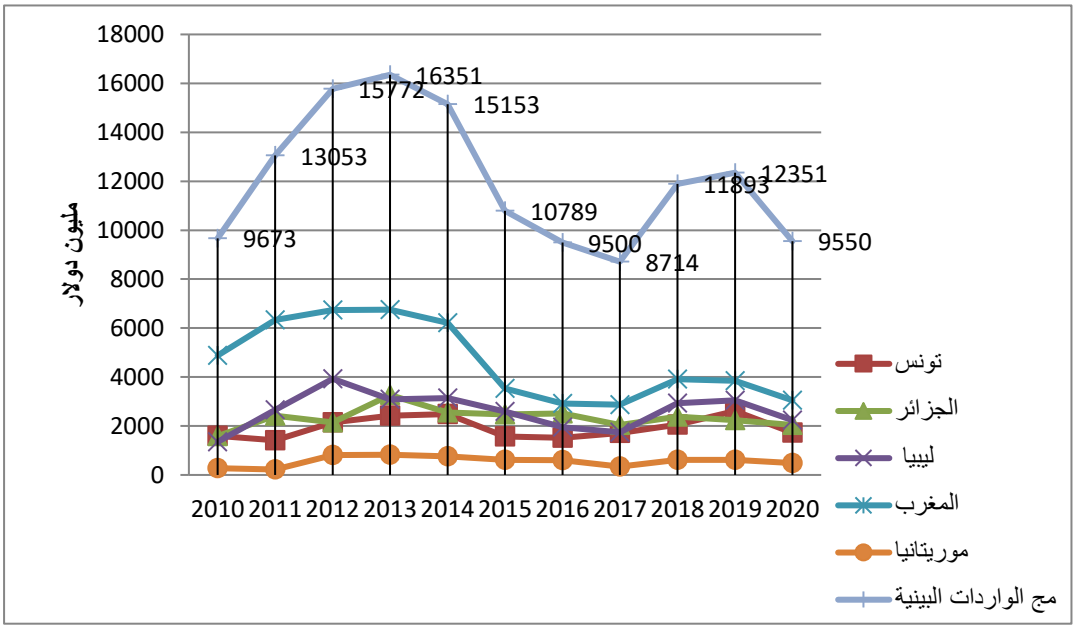
دولار سنة 2011 بنسبة حوالي12% واقصاها بقيمة 1259 مليون دولار سنة2020 بأهمية نسبية تقدر ب 23%، أما موريتانيا فاعتبرت الحلقة الاضعف في صادراتها البينية مع قيم ضئيلة جدًا حيث لم تتجاوز 8.3 مليون دولار في أفضل سنواتها ولم تتعدى مساهمتها البينية في الاتحاد نسبة0.07 % فمحدودية بنيتها التحتية و اقتصادها صغير يفسر ضعف مشاركتها مع باقي دول المنطقة.

يمكن القول إنّ الصادرات البينية للدول المغاربية تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي صادراتها، مع بعض التحسنات الطفيفة التي عرفتها في بعض سنوات الدراسة، ممّا يدل على عدم استغلال الإمكانات التي تزخر بها المنطقة .

2.2.3 الواردات البينية:

سنستعرض في الشكل الموالي تطور الواردات البينية لدول اتحاد المغرب العربي و ما مدى مساهمتها في إجمالي واردات هذه الدول.

الشكل رقم (24): تطور الواردات البينية لدول اتحاد المغرب العربي (2010-2020)(مليون دولار).



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات ومعطيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية لسنة2015، 2017، 2021، 2022، ص370،482، 382،418 بالترتيب.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (25) ان هنالك تقلبات واضحة في الواردات البينية الإجمالية خلال فترة الدراسة حيث شهدت زيادة مستمرة حتى سنة 2014، وقد بلغت ذروتها عند سنة 2013 قدرت ب16351 مليون دولار و تعكس هذه الزيادة تحسناً في العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول وتوسعا في مبادلاتها التجارية مع زيادة في الطلب على السلع والخدمات تم انخفضت بشكل ملحوظ بعد سنة 2013 لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 2017 قدر ب8714 مليون دولار و قيمة 9550 مليون دولار سنة 2020 بعد الانتعاش الطفيف في سنتين (2018–2019)، و هذا ما يعكس تأثرها بعوامل وأزمات اقتصادية وسياسية مختلفة أدت إلى تراجع التبادل فيما بينها.

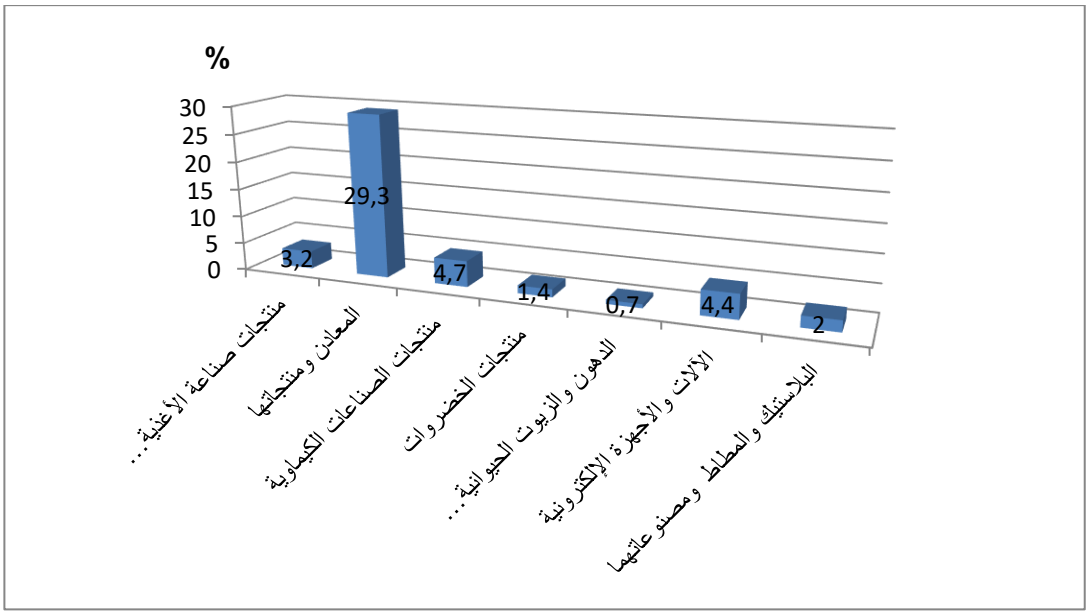
بالنسبة لتونس شهدت تونس تذبذباً في وارداتها البينية حيث تميزت بزبادة ملحوظة بعد سنة 2011 وسجلت قيمة مرتفعة نسبيا سنة2014 قدرت ب2493 مليون دولار، تم انخفضت سنة 2015 لتعرف ارتفاع طفيف مستمر ابتداء من سنة 2017 إلى غاية سنة 2019 لتعاود الانخفاض مرة أخرى سنة 2020 مما يدل على تأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية على قدرتها في الاستيراد و في التباطؤ في عملية الاستهلاك و الاستثمار. اما الجزائر ساهمت بشكل كبير في الواردات البينية خاصة في الفترة 2011 إلى 2014، حيث بلغت ذروتها في سنة 2013 بقيمة 3266 مليون دولار وهذا ما يعكس زيادة طلبها واحتياجها للعديد من السلع. بعد ذلك، انخفضت مساهمتها بشكل تدريجي و هذا التراجع قد يكون مرتبطاً بانخفاض أسعار النفط سنة 2014 وجانحة كورونا سنة 2020 وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري. اما فيما يخص الواردات الليبية شهدت هي أخرى تذبذبا كبيرا خلال هذه الفترة، حيث عرفت زيادة كبيرة بعد سنة 2011 وبلغت ذروتها عند 3929مليون دولار في سنة 2012 وهذا كله نتيجة أعقاب الثورة الليبية وحاجتها إلى إعادة إعمار اقتصادها ، قبل أن تنخفض أكثر وأكثر وهذا كله نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدته البلاد منذ مطلع سنة2011. اما المغرب فقد سجلت أكبر مساهمة في الواردات البينية خلال فترة الدراسة، كما أنها حافظت على مستوى عالي مستقر نسبيًا من الواردات على عكس الدول الأخرى مما يشير إلى مرونة أفضل في اقتصادها وبالتالي لم تأثر عليها التوترات الإقليمية والعالمية كثيرا. بالنسبة لموريتانيا كانت مساهمتها في الواردات البينية ضعيفة نسبيًا مع بقاء القيم منخفضة نسبياً طوال فترة الدراسة حيث لم تتجاوز وارداتها 825 مليون دولار مما يؤكد على انها اقتصاد ذو حجم صغير .

تختلف نسب مساهمة دول الاتحاد في الواردات البينية حيث نرى ان المغرب احتلت المركز الاول كأكبر مساهم في الواردات البينية بنسبة قدرها 38%، اما المركز الثاني فقد كانت من نصيب دولة ليبيا بنسبة 22 %، كما جاءت الجزائر في المرتبة الثالثة بنسبة قدرها 19 %، و في المرتبة الرابعة تونس بنسبة مساهمة تقدرب16%، اما موريتانيا في المرتبة الاخيرة و بنسبة لا تتجاوز 5 %.

4. التجارة بين دول المغرب العربي حسب المنتجات.

تتميز التجارة بين الدول المغاربية بعدم التنوع حيث تعتمد على مجموعة محدودة ومعينة من المنتجات الموجهة للتصدير و الاستيراد و التي ترتكز أساسا في المواد الأولية التي تتمتع بها المنطقة. ومن أهم السلع المتبادلة بين هذه الدول هي كل من المعادن ومنتجاتها، منتجات الصناعات الكيماوية، الآلات والأجهزة الإلكترونية، منتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ، منتجات الخضروات ، الدهون والزيوت الحيوانية النباتية وهذا ما سنوضحه أكثر في الشكل الموالي :

الشكل رقم (26): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية لاتحاد دول المغرب العربي متوسط الفترة



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات ومعطيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021، ص185.

المطلب الثالث: تحليل واقع النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي

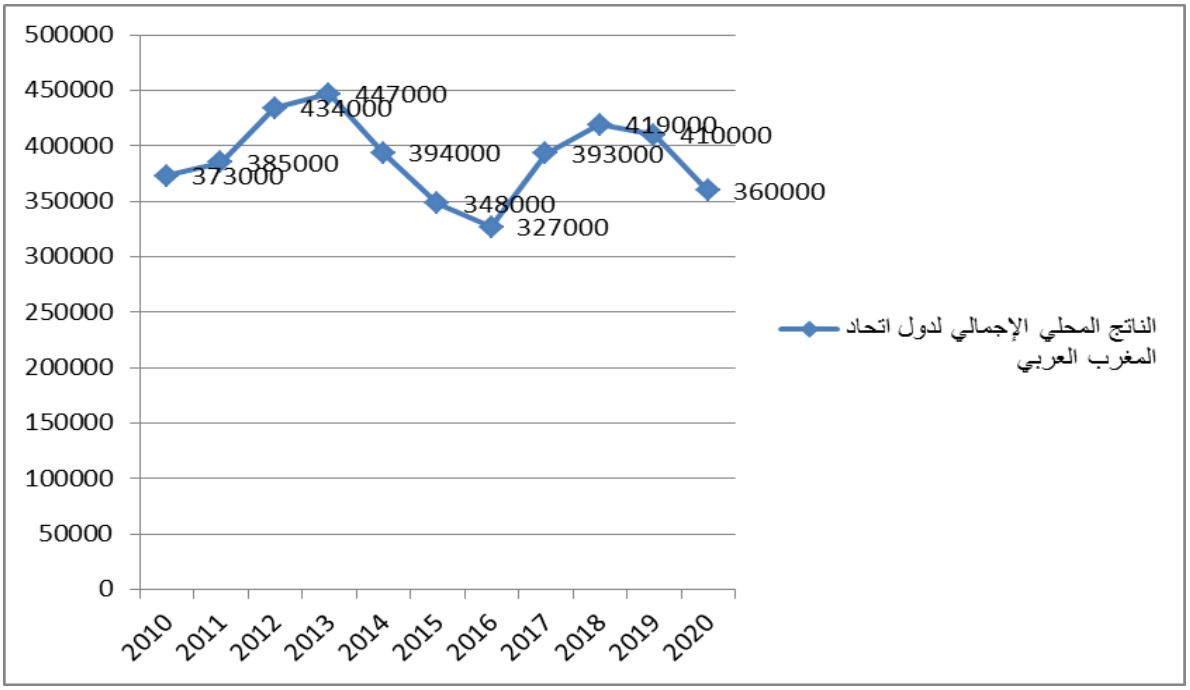
تعد المؤشرات الاقتصادية احدى المؤشرات التنموية المهمة التي تغطي البعد الاقتصادي للتنمية وهي تمثل أداة مهمة لوضع الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، الهادفة للوصول إلى اقتصاد متنوع عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة التي تلبي حاجيات الأفراد والمجتمع.

نفس المؤشرات الاقتصادية التي أشرنا اليها سابقا سنقوم بالتطرق إليها مع دول اتحاد المغرب العربي من اجل معرفة مدى التقدم التي أحرزته من جانب النمو واعطاء صورة واضحة عن الوضع القائم في المنطقة وكذا عوامل القوة والضعف لكل دولة .

1. الناتج المحلي الإجمالي

يلاحظ من الشكل رقم (27) أن الناتج المحلي بالأسعار الجارية قد سجل ارتفاع مستمر في الفترة (2010-2013) حيث ارتفع من 373000 مليون دولار سنة 2010 إلى 447000 مليون دولار سنة 2013 نتيجة التعافي الاقتصادي من الأزمة المالية العالمية سنة 2008 و ارتفاع أسعار النفط وأيضا بعد فترة الاضطرابات السياسية المرتبطة بالربيع العربي سنة 2011 لا سيما في ليبيا وتونس، ولكن سرعان ما انخفض سنة 2014 إلى 394000 مليون دولار و واصل انخفاضه إلى غاية سنة 2016 ب327000 مليون دولار وهذا بسبب تراجع الأسعار النفطية العالمية إضافة إلى تردي الأوضاع السياسية في بعض دول المغرب العربي كالجزائر وليبيا. تم بدا بالارتفاع تدريجيا إلى 419000 مليون دولار سنة 2018 و هذا يعكس التعافي الجزئي إلى الاستقرار في أسعار السلع الأولية وتحسن في الوضع الاقتصادي والسياسي في بعض دول المنطقة، ومع ذلك في سنة 2020 عرف انخفاض كبير قدر ب 360000 مليون دولار و المرجح أن يكون هذا مرتبطا بعواقب الأزمة الصحية لكوفيد-19 على النشاط الاقتصادي.

الشكل رقم (27): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لدول اتحاد المغرب العربي (2010-2020) (مليون دولار).



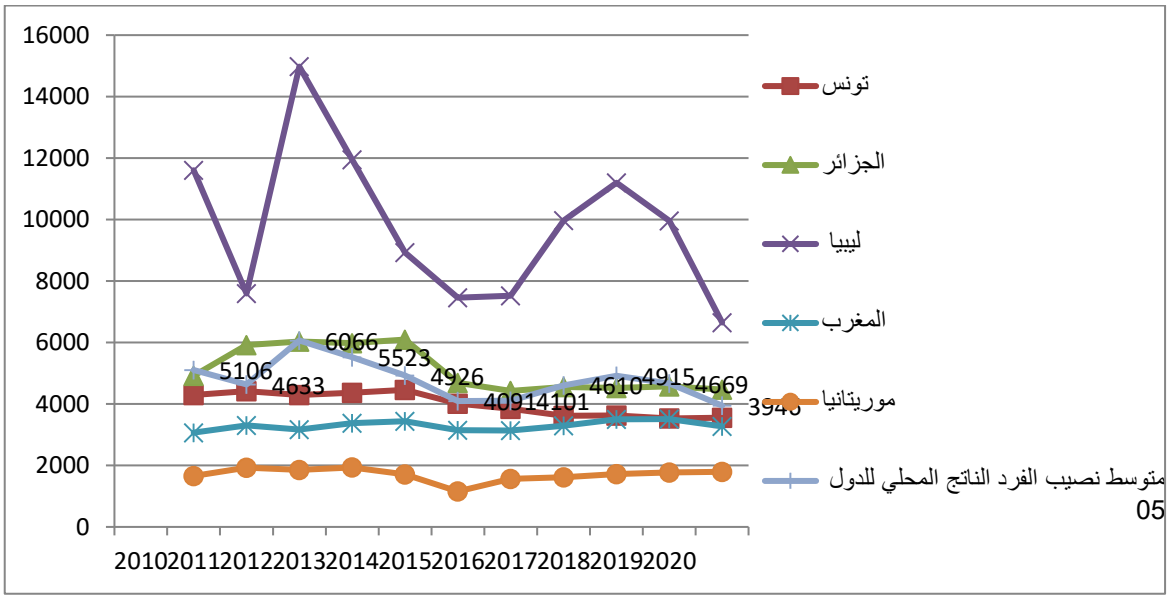
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية سنة 2015، 2017، 2021ص386، 283،296 بالترتيب.

يمكن القول بأن اقتصادات الدول المغاربية متواضعة ويرتبط ناتجها المحلي الإجمالي بالتغيرات الحاصلة في أسعار المواد الأولية و تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فكلما تراجعت هذه الأخيرة كلما أدى ذلك إلى تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول. هذا بالإضافة طبعا لمدى استقرار الوضعية الاقتصادية للشركاء التجاريين لهذه الدول.

2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)

كل دول المغرب العربي تصنف ضمن الدول ذات الدخل المتوسط باستثناء موريتانيا التي تنتمي إلى قائمة الدول الاقل نموا ويعتبر دخلها الفردي الاسوأ عربيا وهذا ما سنبينه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (25): نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (2010-2020) (مليون دولار أمريكي).



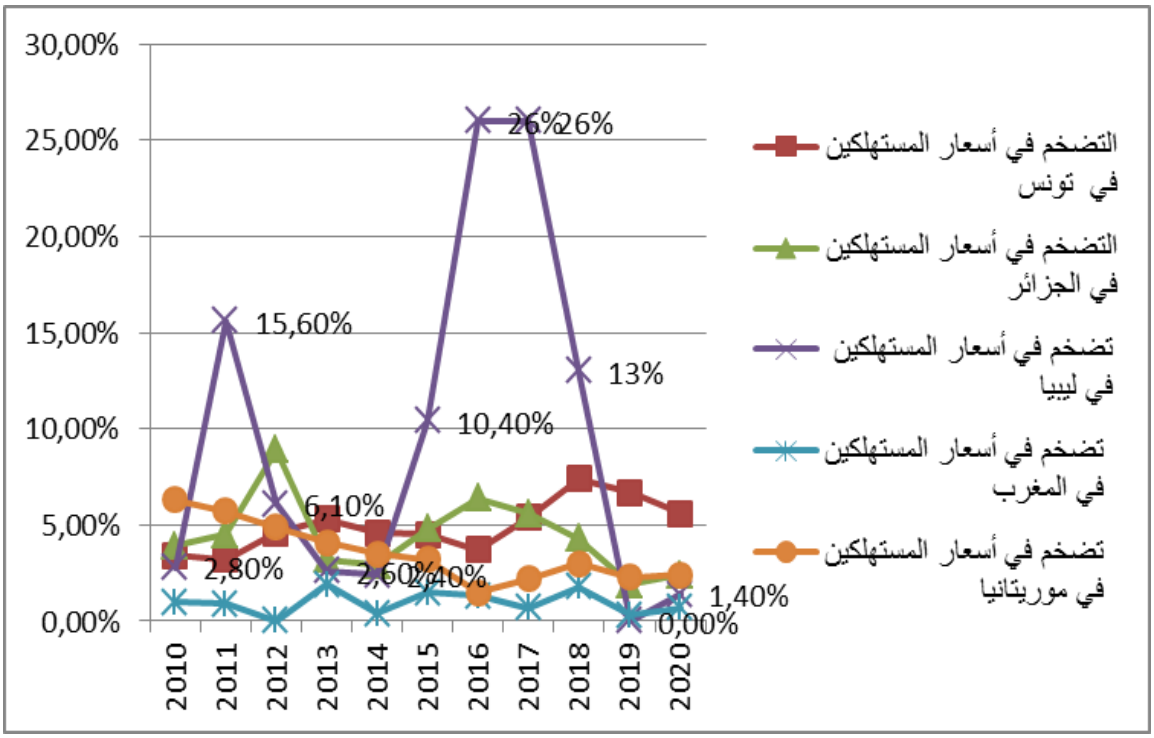
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات ومعطيات البنك الدولي الموجودة على موقع الإلكتروني www.worldbank.com تم الاطلاع عليه يوم 2024/12/28.

من الشكل رقم (28) يتبين لنا أن هنالك انخفاض في متوسط نصيب الفرد الناتج المحلي لدول اتحاد المغرب العربي من 5106 مليون دولار سنة 2010 إلى 4633 مليون دولار سنة 2011، بالرغم من ارتفاعه في كل دول الاتحاد باستثناء ليبيا حيث ان تراجع شديد لنصيب الفرد في ليبيا من 11600 مليون دولار سنة 2010 إلى 7594 مليون دولار سنة 2011 (سجل تراجع بنسبة 55%) بسبب بالأوضاع الداخلية كان له تأثير كبير على متوسط نصيب الفرد في دول الاتحاد ككتلة واحدة و رغم ذلك نرى أنها سجلت أعلى متوسط للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد خلال فترة الدراسة قدر ب9800 مليون دولار رغم التقلبات الحادة التي عرفتها. اما الجزائر فقد احتلت المرتبة الثانية بمتوسط نصيب الفرد الذي بلغ حوالي 5107 مليون دولار متأثرا بتقلبات اسعار النفط العالمية، تم تونس التي جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط نصيب للفرد الذي بلغ حوالي 4002 مليون دولار و المغرب في

المرتبة الرابعة ب3292 مليون دولار بالرغم من أنهما كانا مستقران نسبيا على طول فترة الدراسة. بالنسبة لموريتانيا جاءت في ذيل الترتيب بمتوسط نصيب الفرد قدر ب1701 مليون دولار بالرغم من ارتفاع نصيب فردها في بعض سنوات الدراسة .

3. التضخم: لقد عرفت معدلات التضخم في دول المغرب العربي تقلبات كبيرة خلال فترة الدراسة من سنة لأخرى، حيث ارتفع متوسط معدل التضخم من 3.48٪ سنة 2010 إلى 5.16٪ سنة 2012 ليسجل تراجع بداية من سنة 2013 بمعدل 3.42 ٪ و سرعان ما يرتفع ويبلغ ذروته سنة 2017 بمعدل 7.94٪ تم يتراجع إلى1.63٪ سنة 2019. وهذا ما يشير إلى فترات من الاستقرار الاقتصادي في المنطقة وفترات من التضخم المفرط متأثرة بالأحداث السياسية الكبرى والأزمات والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (26): التضخم في الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا(2010-2020) (٪).



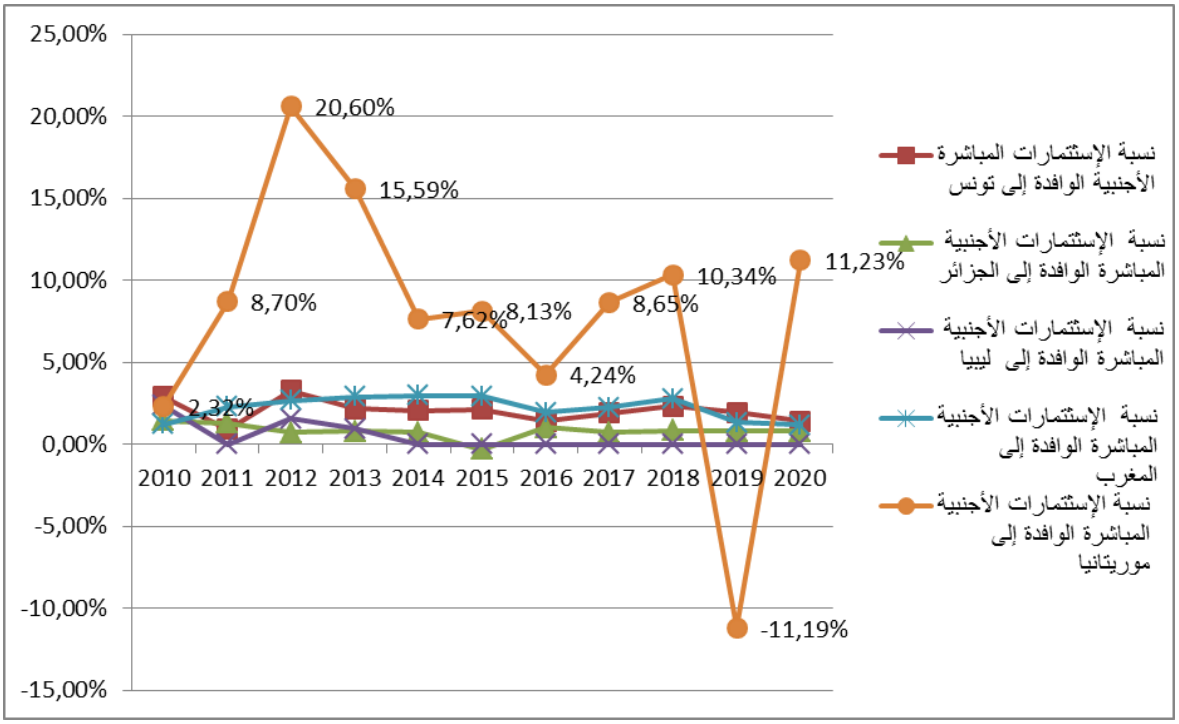
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات ومعطيات البنك الدولي الموجودة على موقع الإلكتروني www.worldbank.com تم الاطلاع عليه يوم 2024/12/28.

من خلال الشكل رقم (29) نرى ان تونس سجلت معدلات التضخم معتدلة التذبذب من سنة إلى أخرى بداية من سنة 2013 التي وصل فيها إلى 5.8% ليتراجع إلى النحو3.7% سنة 2016، لكن سرعان ما ارتفع إلى 7.4% سنة 2018، وذلك بسبب زيادة أسعار المنتوجات و استمرار التحولات السياسية والاضطرابات الاجتماعية التي أعقبت ثورة 2011 والتي أثرت على استقرارها الاقتصادي. أما الجزائر فقد شهدت معدلات تضخم متقلبة هي الأخرى حيث سجلت في سنة 2012 ارتفاعا لتصل إلى ما يقارب 8.9 ٪ نتيجة للضغوط التضخمية التي شملت مختلف السلع، إضافة إلى الضغوط التضخمية الناتجة عن تقليص مستويات الدعم خاصة في الطاقة، كذلك نتيجة الضغوطات على سعر صرف الدينار و تراجع العوائد من النقد الأجنبي نتيجة انخفاض أسعار النفط. فيما يخص ليبيا شهدت هي الأخرى معدلات التضخم فيها تقلبات كبيرة إلى مستويات متطرفة، حيث ارتفعت من 2.8٪ في سنة 2010 إلى 15.6٪ في سنة 2011، قبل أن تنخفض إلى 2.4٪ في سنة 2014 و بلغت ذروتها عند ما يقارب 26٪ في سنتي 2016 و2017، قبل أن يتحول إلى سلبي في سنة 2019 بنسبة (-2.1٪) وهذا بسبب الصراعات السياسية والعسكرية الذي أثرت على اقتصادها. بالنسبة للمغرب كانت معدلات التضخم فيها أكثر انخفاضا من بين دول اتحاد و مستقرة نسبيا، حيث بلغت في المتوسط خلال الفترة (2010-2015) حوالي 1.4 %، وعرفت تراجع سنة 2020 إلى0.7 % و من هنا يمكن القول أن المغرب أكثر دولة استقرار للأسعار في المنطقة مستفيدة من سيطرة أفضل على سياستها نقدية وبالإصلاحات الاقتصادية التي عززت مرونتها الاقتصادية. أما موريتانيا عرفت معدلات التضخم فيها تراجع من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة حيث انخفضت إلى 2.4% سنة 2020 مقارنة بالمعدل المرتفع المسجل في سنة 2010 الذي وصل إلى6.3 %. و كان هذا التراجع بفعل هبوط الأسعار الدولية وتحسن ملموس في سعر عملتها المحلية.

4. **الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** عملت دول المغرب العربي على تعزيز جاذبيها للاستثمارات الأجنبية عبر تحسين بيئتها الاستثمارية و تطوير مناخها السائد لممارسة الأعمال والانشطة فيها.

1.4 الاستثمارات الأجنبية الوافدة: لقد شهدت تدفقات الإجمالية للاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى دول اتحاد المغرب العربي تقلبات ملحوظة خلال الفترة المذكورة ، حيث كانت هناك زيادة ملحوظة في فترة ما بين سنة 2010 و2012 (من 10.24% إلى 28.8%)، لكنها انخفضت بشكل حاد بعد سنة 2015 لتصل إلى أرقام سلبية في سنة 2019، وهو ما يعكس انسحاب كبير للاستثمارات الاجنبية في المنطقة .

الشكل رقم (27): نسبة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى دول الاتحاد.



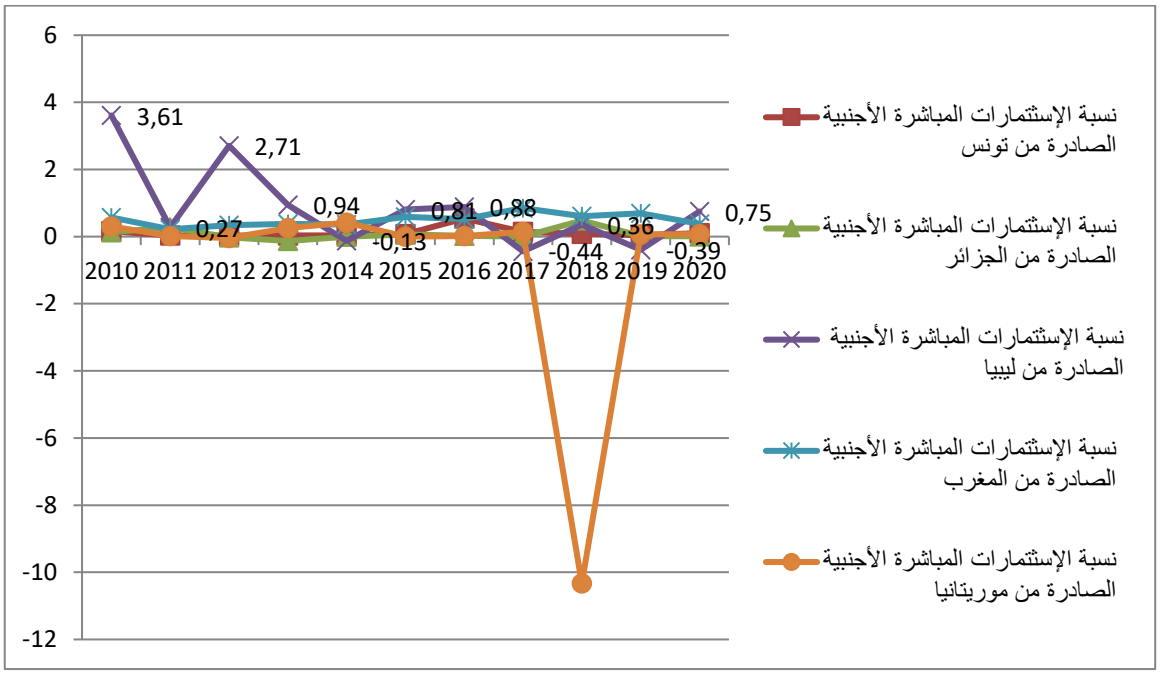
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات ومعطيات البنك الدولي الموجودة على موقع الإلكتروني www.worldbank.com تم الاطلاع عليه يوم 2024/12/30.

من الشكل رقم (30) نرى أن تونس حافظت على مستويات مستقرة نسبيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على طول فترة الدراسة تراوحت ما بين 2٪ و 3.3٪، مما يعكس جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية التي شهدتها سنة 2011. أما الجزائر فقد عرفت انخفاضا كبيرا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها وقد بقيت هذه التدفقات تحوم حول نسبة1٪طيلة فترة الدراسة، حيث سجلت نسبة 0.72 في سنة 2012 و (-0.32٪) في سنة 2015، وهذا بسبب بيئة الأعمال الأكثر تعقيدا وحذر وتخوف المستثمرين منها. بالنسبة ليبيا تماشيا

مع أوضاعها السياسية والأمنية في تلك الفترة لم تسجل تدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و انهارت بالكامل ابتداء من سنة 2011 ، حيث سجلت نسبة 2.37٪ في سنة 2010 و 0٪ في معظم سنوات الدراسة وهذا ما يعكس عزوف كامل للمستثمرين الأجانب. اما المغرب كانت جاذبيتها إيجابية ومستقرة نسبيا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تراوحت ما بين 1.5 إلى 3٪ وذلك بفضل إصلاحاتها الاقتصادية و بيئتها السياسية و الاجتماعية المستقرة ، بالإضافة إلى جهودها المبذولة في تنويع اقتصادها وجذب الاستثمار. وموريتانيا شهدت مستويات عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها وجهة آمنة نسبياً للاستثمار خاصة بعد موجات الاضطرابات السياسية التي عاشتها الدول الجوار، حيث وصلت إلى 20.6٪ في سنة 2012، بينما شهدت انسحابًا كبير في سنة 2019 بحوالي (−11.19 ٪) بسبب اعتمادها الكبير على مشاريع التعدين وصيد الاسماك أو الانتهاء منها أو ظهور فرص استثمارية أكثر جاذبية في دول أخرى.

2.4 الاستثمارات الأجنبية الصادرة (الخارجة) : يظهر الشكل رقم (31) أن إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة من دول اتحاد المغرب العربي عرفت تذبذبًا كبيرًا خلال الفترة الدراسة و قد بلغت ذروتها في سنة 2010 بحوالي 4.47٪، بينما شهدت أدنى مستوى لها في سنة 2018 بحوالي (−8.8 ٪) . وهو رقم سلبي يعكس التحديات السياسية و الاقتصادية التي عرفتها هذه الدول جعلتها تركز بشكل أكبر على استقرارها الداخلي وعدم التوسع في استثمارات دولية او تراجع إيراداتها أدى إلى تقليص قدرتها على الاستثمار في الخارج.

الشكل رقم (31): الاستثمارات الأجنبية الصادرة من دول الاتحاد.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات ومعطيات البنك الدولي الموجودة على موقع الإلكتروني www.worldbank.com تم الاطلاع عليه يوم 2024/12/30.

من الشكل ايضا نرى أن نسب الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الخارج في تونس كانت منخفضة للغاية طيلة فترة الدراسة، حيث تراوحت ما بين 0.03٪ و 0.16٪، مما يشير إلى نشاطها الاستثماري محدود في الخارج بسبب التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها بعد الثورة سنة 2011 او تركيز اقتصادها على جذب و استقطاب الاستثمارات. اما الجزائر كانت نسب الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة منها متقلبة حيث بلغت 0.48٪ في سنة 2018 ولكنها تحوم في الغالب حول 0٪ في معظم سنوات الدراسة متأثرة بتقلبات أسعار النفط والغاز. في حين سجلت ليبيا أعلى نسبة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج في بداية فترة الدراسة حيث بلغت ذروتها بنسبة 3.61٪ قبل أن تنخفض بشكل كبير في السنوات اللاحقة. وهذا يعكس التقلبات في الاقتصاد الليبي والوضع السياسي خلال هذه الفترة ما أثر بشكل كبير على قدرته على الاستثمار في الخارج. اما المغرب فقد حافظت على وتيرتها المتصاعدة ومستقرة نسبيا من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج طيلة فترة الدراسة ، و تراوحت ما بين 0.22٪ و0.85٪. ويعكس هذا النمو التدريجي تزايد قدرة شركاتها على التوسع إقليميًا، مستفيدة من استقرارها النسبي والجهود المبذولة في تعزيز نموها

الاقتصادي. و شهدت موريتانيا هي الاخرى تقلبات كبيرة وقيم منخفضة في استثماراتها الصادرة إلى الخارج ، حيث سجلت نسب سالبة في بعض سنوات الدراسة قدرت ب (-10.33٪) سنة 2018 . وهذا ما يشير إلى عملية سحب استثمار كبيرة أو قامت بإعادة تحويل أموالها بشكل استثنائي في تلك السنة.

ومن المرجح أن يكون الافتقار إلى الاستثمار الأجنبي المباشر القوي الصادر من دول اتحاد المغرب العربي مرتبطا بعوامل مثل:

- تخلف الصناعات المحلية المتخلفة والقدرة التنافسية الدولية المحدودة.
- عدم الاستقرار السياسي والمخاوف الأمنية.
- البيئات التنظيمية التقييدية والحواجز أمام الاستثمار عبر الحدود.
- الاعتماد الكبير على صادرات الموارد الطبيعية.

ولتعزيز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المتجه إلى الخارج، ستحتاج دول اتحاد المغرب العربي إلى معالجة هذه القضايا الهيكلية من خلال إصلاحات وسياسات اقتصادية شاملة تدعم توسيع و تدويل شركاتها.

المطلب الرابع: مشاكل ومعوقات دول اتحاد المغرب العربي:

إن من أبرز التحديات والصعوبات التي تواجهها دول المغرب العربي في تحقيق إنشاء تجمع اقتصادي وسياسي متكامل و تزيد من تعثر إقامة اتحاد بين هذه الدول مايلي:[1]

1. معوقات اقتصادية:

- حجم التبادل التجاري البيني لا يزال دون التطلعات المرجوة، إذ لم يتجاوز عتبة 8% من إجمالي حجم التبادلات التجارية لهذه الدول.
- ضعف التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف فعلى الرغم من وجود اتفاقيات ومعاهدات ، إلا ان التعاون الحقيقي بين هذه الدول ضعيف ولم يعطي نتائج ملموسة على ارض الواقع.

[1] فيصل بهلولي، (2014)، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة، مجلة الباحث، المجلد 32، العدد14، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر،ص188-189.

- الاعتماد على الخارج حيث أن اقتصاديات دول المنطقة تعتمد بشكل كبير في تجارتها الخارجية مع دول خارج الاتحاد خاصة الدول الاوروبية والغربية مما يعكس عمق الارتباط لهذه الاقتصادات بالدول الصناعية الكبرى وهيمنة الأخيرة على الأسواق المغاربية.
- تباين و اختلاف في النظم الاقتصادية بحيث تتبع الدول سياسات اقتصادية مختلفة منها من كان يتبع النظام الليبيرالي و الاخر كان يطبق سياسات موجهة ، كما ان اقتصاداتها متخلفة تعيق من عملية التعاون والاندماج الاقتصادي.
- التجانس والتشابه في بعض المنتجات مما يجعلها تدخل في المنافسة فيما بينها.
- ضعف الهياكل الإنتاجية المغاربية حيث يرتكز نشاطها الاقتصادي في مجمله على الصناعات الاستراتيجية الموجهة للتصدير اما وارداتها فجلها يرتكز على السلع الصناعية والات ومعدات النقل بجميع اشكالها.
- ضعف البنية التحتية اللازمة للمبادلات التجارية الخارجية إضافة إلى البيروقراطية المعقدة التي تعرقل سير المبادلات التجارية.

2. <u>معوقات سياسية:</u>

- اختلاف الأنظمة السياسية فلكل دولة من الاتحاد نظام حكم مختلف واولويات خاصة بها تطغى على المصلحة الجماعية وهذا ما يجعل الاتفاق على المصالح المشتركة امر من الصعب تحقيقه.
- فقدان الإرادة السياسية عند الزعماء المغاربة لتجسيد المشروع التكاملي في المنطقة، وعدم استعداد هذه الدول للتخلي عن سيادتها القطرية لصالح اتحاد المغرب العربي.
- قضية الصحراء الغربية والتي اعتبرت كعامل اساسي في عرقلة مسيرة الاتحاد و ما انجر عنها من تداعيات التي اثرت بالسلب على اداء وفعاليات المؤسسات المغاربية كإغلاق الحدود البرية وفرض تأشيرات داخل المغرب العربي .
- ادى التزام دول المنطقة بالقرارات الدولية إلى بروز خلافات فيما بينها، كما حدث بسبب الحظر الجوي الدولي المفروض على ليبيا.
- الازمات الداخلية وعدم الاستقرار الامني في دول المنطقة مثل الازمة على مرت على الجزائر في التسعينات و ازمات الربيع العربي التي مرت على تونس وليبيا سنة 2011 التي تعيق جهود التعاون الاقليمي.

3. **معوقات قانونية:** يمكن ذكر أبرز المعوقات القانونية والمتمثلة في:[1]

- نقص في محتوى معاهدة مراكش التي تحتوي على 19 مادة فقط و ما تتميز به من خصائص التعميم وعدم الوضوح .
- عدم تحيين النصوص القانونية الصادرة بما يتماشى مع التطورات الحاصلة.
- اعتماد على قاعدة الإجماع كشرط اساسي في اتخاذ القرارات.

بالرغم من هذه العراقيل إلا انه من الضروري اخراج هذه المنطقة المغاربية إلى الوجود لاسيما وانه توجد العديد من مؤشرات مشجعة ومقومات مشتركة منها:[2]

- التاريخ، اللغة، الدين، الثوابت، العادات والتقاليد.
- حيث يحتل المغرب العربي (بدوله الخمس) جغرافيا مساحة شاسعة تقدرب6 كلم^2، وتشكل الأراضي الفلاحية المغاربية ما يقارب 95 الف كلم^2 كلها صالحة للزراعة وواجهتين بحريتين تمتد من أقصى الشرق الليبي إلى اقصى الغرب الموريتاني بالإضافة إلى الثروات الباطنية حيث تعد الموارد الطبيعية التي تزخر بها الأراضي المغاربية ذات أهمية بالغة منها
- 5 من الاحتياطات العالمية للبترول.
- 4 من الاحتياطات العالمية للغاز الطبيعي
- 34 من الاحتياطات العالمية للفوسفات

✓ تتوفر على هياكل وبنى تحتية للنقل متطورة كشبكة المحاور البرية التي تربط بين اربع دول(الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا) عبر الطريق الذي يمتد من بن غازي إلى مراكش إضافة إلى هياكل السكك الحديدية حيث يبلغ طول شبكاتها في دول الاتحاد ما يقارب ما يقارب9000 كلم من خطوط السكك الحديدية ويربط بين تونس والجزائر والمغرب ما يقارب 2290 كلم أما بخصوص البنية الميناائية فتتوفر على 22 ميناء منها 12 يستوفي على معايير ومتطلبات عمليات الشحن الدولية الكبيرة وفيما يتعلق بالهياكل التنظيمية وجود لجنة النقل بالسكك الحديدية

1 Abdennour bananter, (2008), comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb ? », Séminaire international sur la sécurité et défense dans le méditerranée-les conflits régionaux et les stratégies de sécurité, Barcelone, 01-02 décembre, p109.

2 جمال عمورة، (2013)، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية العدد الرابع، السنة الرابعة، جامعة الوادي، الجزائر ،ص107-108،

المغاربية والمغربية والتي تأسست في البداية بين الجزائر والمغرب وتم توسيع نطاقها بإدراج كل من ليبيا وموريتانيا.

- ✓ الهياكل قيد الإنجاز هناك العديد من المشاريع القيد الإنجاز منها الطريق السريع للوحدة المغاربية، خط السكة الحديدية الذي يربط تونس (سفاقس) بليبيا (طرابلس) فضلا عن مشروع القطار السريع المغاربي.
- ✓ الطاقة البشرية شبانية واسعة في الهرم السكاني الذي يبلغ تعداده اكثر من 100 مليون نسمة

فلابد من التركيز على رسم خطة شاملة للاندماج الاقتصادي تضع في اولوياتها تفعيل التجارة البينية من خلال تسهيل حركة انسيابها (تبسيط الإجراءات الجمركية، تعزيز وسائل النقل).

- إقامة مشاريع مشتركة في شتى المجالات الاقتصادية للاستفادة من الخبرات المتبادلة.
- ضرورة الاعتناء بالبنيات التحتية باعتبارها من القواعد المحفّزة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الثالث: الدراسة الوصفية لعينة الدراسة باستعمال نموذج بانل

ان أغلب الدراسات التطبيقية تعتمد على أدوات الاقتصاد من أجل اختبار ومطابقة النظريات الاقتصادية مع الواقع وبهذا أصبحت الدراسات القياسية جزء مهم في العلوم الاقتصادية لما لها من دور في تفسير الظواهر الاقتصادية، عن طريق إمكانية صياغتها في شكل نماذج إحصائية مقدرة ببيانات الظاهرة محل الدراسة، الأمر الذي يساعد في تقدير وقياس العلاقات الاقتصادية بين مؤشرات أو المتغيرات الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس سوف نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهم المحاور المتعلقة بمنهجية الاقتصاد القياسي المستخدم في الدراسة والتحليل (نموذج بانل)، إذ تعد هذه الأخيرة من الأهم الأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية، حيث إنّها اكتسبت في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا في الدراسات الاقتصادية، نظرا لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغيّر الزمن، وأثر التباين بين الوحدات المقطعية الموجودة في بيانات عيّنة الدراسة .

المطلب الأول: تعيين النموذج القياسي والادوات المستخدمة فيه

سنستعمل في هذه الدراسة التحليل الإحصائي المتمثل في نموذج بانل حيث سيتم التطرق الى الطريقة والأدوات المتبعة في التفسير. و كيف تم اختيار هذه الطريقة باعتبارها الأنسب في تحليل المعطيات المستعملة والتي تتمثل كلها في متغيرات كمية، وكذلك باعتبارها طريقة اسهل لتبيان مختلف العلاقات بين المتغيرات.

سيتم التعرف على الطريقة المتبعة في الدراسة، بالإضافة الى الأدوات المستخدمة في الدراسة المتمثلة في الإطار القياسي المتبعة في التحليل (نماذج بانل الساكن)، وذلك على النحو الآتي:

1. الطريقة المتبعة في الدراسة:

يعتبر التعرف على الطريقة المعتمدة في الدراسة عملية جد مهمة يتم من خلالها تحديد (عينة الدراسة، فترة الدراسة، متغيرات الدراسة، توصيف نموذج الدراسة)، كون هذه العملية تعتبر جزءا من تصميم الدراسة لا بد من التطرق اليه، لأنها تساهم في تحديد نطاق الدراسة والتحكم في العوامل المؤثرة على النتائج، ويمكن تبيان الطريقة المتبعة في الدراسة على النحو الآتي:

1-1عينة وفترة الدراسة:

تبعا لهدف الدراسة المتمثل في إجراء دراسة مقارنة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد المغربي فقد تم اختيار عينة متكونة من 27 دولة ممثلة لدول الاتحاد الأوروبي[1]، لمقارنتها مع عينة متكونة من 5 دول ممثلة لدول الاتحاد المغرب العربي[2]، وقد تم اختيار هذه الدول وفقا لتوفر البيانات للمتغيرات طوال الفترة محل الدراسة من سنة 2010 الى سنة 2020 (أنظر الملحق رقم 1 و2).

2-متغيرات الدراسة:

تم استخدام العديد من المتغيرات التي لها علاقة كبيرة بموضوع الدراسة وبالاعتماد على العديد من الدراسات السابقة، ويمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي[3]:

2-1-المتغير التابع (النمو الاقتصادي): للتعبير على المتغير التابع الممثل في النمو الاقتصادي وظفنا متغير لوغاريتم نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعبر نمو إجمالي الناتج المحلي عن

1 **الاتحاد الأوروبي**، معطيات وبيانات موجودة على الموقع الإلكتروني https:// eurostat.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/06/06.

2 **اتحاد المغرب العربي**، معطيات وبيانات موجودة على الموقع الإلكتروني https://maghrebarabe.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/06/06.

3 من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات و بيانات البنك الدولي موجودة على موقع الإلكتروني التالي: www.worlbank.org تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/09.

مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد، زائد أية ضريبة على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة اهتلاك للأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية، والبيانات معبر عنها بالنسبة المئوية، حيث تم الترميز لهذا المتغير في الدراسة ب **Log GDP**.

2-2-المتغيرات المستقلة: تم استخدام مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في:

- **لوغاريتم صادرات السلع والخدمات (الدولار الأمريكي):** تمثل صادرات السلع والخدمات عن قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية دول العالم، وهي تشمل تكلفة السلع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، والإنشاءات، والخدمات المالية والمعلوماتية والأعمال والخدمات الشخصية والحكومية، وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية، معبرا عنه بالدولار الأمريكي، وقد تم الترميز لهذا المتغير ب **Log EX**.

- **لوغاريتم واردات السلع والخدمات (الدولار الأمريكي):** تمثل واردات السلع والخدمات قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى الواردة من بقية بلدان العالم، وهي تشمل قيمة السلع، والشحن، و التأمين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، و الإنشاءات، والخدمات المالية، والمعلوماتية والأعمال والخدمات الشخصية والحكومية، وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية، معبرا عنه بالدولار الأمريكي، وتم الترميز لهذا المتغير بـ **Log IM**.

- **لوغاريتم التضخم (معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي، % سنويا):** يشير هذا المتغير إلى معدل تغير الأسعار في الاقتصاد ككل، ومعامل التكميش الضمني لإجمالي الناتج المحلي هو نسبة هذا الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية إلى الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، معبرا عنه بالنسبة المئوية، وتم الترميز لهذا المتغير ب **Log IN**.

- **سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة):** يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات المحلية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانونيا، ويتم حسابه كمتوسط سنوي استنادا للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)، معبرا عنه بالدولار الأمريكي، وتم الترميز لهذا المتغير ب **Log ER**.

والجدول الموالي يوضح تعريف لجميع المتغيرات المستخدمة على النحو التالي:

الجدول رقم (9): تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

المتغيرات	تعريف المتغيرات	الرمز	الوحدة	المصدر
المتغير التابع	لوغاريتم نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	LOG GDPP	نسبة مئوية (%)	**البنك الدولي (WDI)**
المتغيرات المستقلة	لوغاريتم صادرات السلع والخدمات	LOG EX	الدولار الأمريكي	
	لوغاريتم واردات السلع والخدمات	LOG IM	الدولار الأمريكي	
	لوغاريتم التضخم	LOG IN	نسبة مئوية (%)	
	لوغاريتم سعر الصرف الرسمي	LOG ER	الدولار الأمريكي	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات و بيانات البنك الدولي موجودة على موقع الإلكتروني التالي: www.worlbank.org تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/09.

3-وصف نموذج الدراسة:

اشتملت الدراسة على مجموعة من المتغيرات ذات صلة كبيرة بموضوع الدراسة، وبناء على المتغيرات المدرجة في الدراسات السابقة التي تطرقت إلى ذات الموضوع مع اختلاف في أحد جوانبه حيث تم الحرص على أن تشمل الدراسة على جل المتغيرات دون إهمال أي واحد منها لتكون ذات ميزة و خصوصية على باقي الدراسات، مع مراعاة طبيعة العينة المدروسة والمتمثلة في دول الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي بالإضافة إلى مدى توفر المعطيات لتكون الصياغة الرياضية العامة لنموذج الدراسة على النحو التالي:

$$Log\ GDPP_{it} = c + \beta_{1j} Log\ EX_{j(it)} + \beta_{2j} Log\ IM_{j(it)} + \beta_{3j} Log\ IN_{j(it)} + \beta_{4j} Log\ ER_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث: (β_{kj}) معلمات النموذج، و(i ;1.....n) تمثل المقاطع (الدول) و (t: 1.....T) يمثل الزمن ε_{it} تمثل حد الخطأ العشوائي.

4. الأدوات المستخدمة في الدراسة

يمكن التطرق الى الأدوات المستخدمة في الدراسة والمتمثلة في نماذج بانل الساكن من خلال ما يلي:

1.4-مفهوم نماذج بانل:

يمكن استعمال الأنواع المختلفة من البيانات بشكل عام في التحليل التطبيقي (التجريبي) والمتمثلة في السلاسل الزمنية، البيانات المقطعية وبيانات بانل، مجموعة البيانات التي تحتوي على مشاهدات يتم ملاحظتها خلال فترات زمنية محددة تعرف باسم السلاسل الزمنية (مثل: تطور النمو الاقتصادي خلال فترات فصول أو سنة)، في السلسلة الزمنية يكون لكل من الملاحظات أو القيم وترتيبها معنى و أهمية كبيرة. بينما في البيانات المقطعية يتم تمثيلها في مشاهدات كمجموعة من الأفراد خلال فترة زمنية أو نقطة واحدة (مثل معدل الجرائم مسجل في 50 ولاية أمريكية في سنة محددة)، وبالتالي تشير بيانات بانل إلى مجموعة المعطيات التي تتكون من بيانات متسلسلة زمنيا وبيانات مقطعية[1]، وقد بدأت فكرة تطبيق النماذج الطولية لأول مرة اثر دراسة قدمها الاقتصاديان (Nerlove & Balestra) سنة 1966 من خلال تقدير نموذج الطلب على الغاز الطبيعي في المباني السكنية والصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث اعتمد الباحثين في البداية على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير نموذج طلب ديناميكي استنادا على بيانات بانل في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية[2].

كما توجد العديد من المصطلحات التي أطلقت على بينات بانل فقد تسمى بالبيانات المدمجة التي تتضمن أعدادا كبيرة من المفردات، كما يمكن تسميتها أيضا بالبيانات الطولية "Données longitudinales" عندما تحتوي على سلاسل زمنية طولية، وكل هذه التسميات متماثلة لذا فإن استخدامها في الأدبيات التجريبية يكون عاما[3].

1 Ranjit kumat baul,(2007) "econometric analysis using banel data" ،I.A.S.R.I،new delhi,P 01-02.
2 Henningsen, Arne, and Géraldine Henningsen,(2019) "Analysis of panel data using R", Panel Data Econometrics, Academic Press, P 346.
3 Free. A, and Kim,(2007) Logitudinal and panel Data, University of Wisconsin, Madison, P 02.

وبالتالي يأخذ النموذج العام لهذا النوع من البيانات الصيغة الرياضية التالية[1]:

$$y_{it} = \beta_{0(it)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, 2, \dots \dots . N \;\; t = 1, 2 \dots . T$$

حيث:

y_{it}: تمثل قيمة المتغير التابع للمشاهدة i عند الفترة الزمنية t:

$\beta_{0(it)}$: تمثل نقطة التقاطع في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t، وهي تبرز الأثر الفردي حيث تشمل على حد ثابت ومتغيرات خاصة بالأفراد.

β_j: تمثل قيمة ميل خط الانحدار.

$X_{j(it)}$: تمثل قيمة المتغير المفسر j في المشاهدة iعند الفترة الزمنية t.

ε_{it}: تمثل حد الخطأ في المشاهدة iعند الفترة الزمنية t، وهذه القيمة تشمل الفرضيتين:

$$E(\varepsilon_{it}) = 0 \text{ و } var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$$

وتعرف بيانات البانل بأنها تلك البيانات التي تجمع بين خصائص البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تعبر عن سلوك مجموعة من الأفراد أو الوحدات خلال فترة زمنية محددة، بينما السلاسل الزمنية تعبر عن سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية، وبالتالي تعمل بيانات بانل على دمج البيانات المقطعية مع الزمنية ومن هنا تظهر أهمية استخدام بيانات بائل كونها تتضمن على معلومات تتعامل مع ديناميكية الزمن (T) وعلى وحدات متعددة (N) للحصول على (NT) مشاهدة.

وتجدر الاشارة إلى أنه، إذا كان لدينا بيانات بانل بعدد الوحدات و فترات زمنية متماثلة فإننا نكون أمام بيانات بانل متوازنة **(données de panel équilibrées)**[2]، أما عند اختلاف عدد الفترات الزمنية من وحدة إلى أخرى تسمى هذه الحالة ببيانات بانل غير المتوازنة **(données de panel déséquilibrées)**[3].

---

1 سليمة حشاشي،(2018)، نحو نموذج مقترح لتقييم الأصول المالية في الأسواق المالية العربية –دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص 159.

2 نوفل بعلول، (2018)، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري – دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 184.

3 Baltagi, B., H., Jung, B., Ch. and Song, S., H.,(2010) "Testing for heteroskedasticity and serial correlation in a random effects Panel Data Model", Journal of Econometrics, Vol.154, Iss.2, P 122-124.

كما تتضمن بيانات البانل على مشاهدات مقطعية يتم قياسها عبر فترات زمنية محددة، حيث تشمل على مجموعة من الملاحظات المقطعية (الدول، المقاطعات، المؤسسات.....الخ)، و من أجل توضيح مفهوم البيانات الطولية يمكن افتراض بأنه لدينا دراسة تتعلق بمقدار الاستهلاك (X) لخمسة أسر ومقدار الدخل كمتغير تابع (Y) كمتغير استجابة لمدة ثلاث سنوات (2009، 2010، 2011) و الجدول التالي يوضح كيفية عرض بيانات بانل في هذا المثال[1].

الجدول رقم (10): أسلوب عرض البيانات في نماذج بان.

الأسر	السنوات	مقدار الاستهلاك (Y)	مقدار الدخل (X)
A	2009	$y_{A,2009}$	$X_{A,2009}$
	2010	$y_{A,2010}$	$X_{A,2010}$
	2011	$y_{A,2011}$	$X_{A,2011}$
B	2009	$y_{B,2009}$	$X_{B,2009}$
	2010	$y_{B,2010}$	$X_{B,2010}$
	2011	$y_{A,2011}$	$X_{B,2011}$
:	:	:	:
:	:	:	:
E	2009	$y_{E,2009}$	$X_{E,2009}$
	2010	$y_{E,2010}$	$X_{E,2010}$
	2011	$y_{E,2011}$	$X_{E,2011}$

المصدر: علي عيشاوي، (2018)، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر 143-144.

2.4 مزايا نماذج بانل:

ان أحد الفوائد الرئيسية لاستخدام بيانات بانل الطولية مقارنة ببيانات المقطع العرضية للأفراد في أنها تسمح بالتحكم في عدم التجانس الفردي، حيث يؤدي عدم التحكم في هذه التأثيرات الفردية المحددة غير المرصودة إلى التحيزات في التقديرات الناتجة[2].

[1] علي عيشاوي، (2018)، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر 143-144.

[2] Steven N. Durlauf, Lawrence E. Blume,(2012) , Microeconometrics, Palgrave Macmillan Publishers Ltd, New York, P 59.

تظهر أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ بعين الاعتبار ما يعرف بالتباين غير الملحوظ بين وحدات العينة سواء كانت المقطعية أو الزمنية والتي قد تنشا مثلا عن تأثيرات العوامل السياسية، الاجتماعية أو الدينية للدول على أدائها الاقتصادي، وعمليا تسمح هذه النماذج بدراسة وتحليل ظواهر يصعب دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساهم في منع حدوث مشكلات عدم ثبات تباين حد الخطأ والتي تحدث غالبا عند تقدير النماذج القياسية باستخدام بيانات المقطع العرضي، على عكس السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البانل تمكن من تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط التباينات الموجودة بينها، لأن كل واحد من المصادر الرئيسية لعدم ثبات التجانس في بيانات المقطع العرضي يتمثل في إهمال او حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية.

إن البعد المضاعف الذي توفره بيانات البانل يمكن تفسيره على أنه توسع مضاعف للمعلومات المتوفرة أكثر مقارنة بتلك موجودة في المقطعية أو الزمنية، و يؤدي هذا إلى إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، فيمكن رصد عدد كبير من الوحدات على فترات زمنية قد تكون طويلة أيضا، ومن مزايا المترتبة عن توفر الحجم الكبير للعينة هو الحصول على تقديرات للمعلمات تمتلك خصائص تقاربية مرغوبة (أي تكون قريبة من القيمة الحقيقية للمعلمات) ومن جهة أخرى يساهم العدد المرتفع من الملاحظات في الرفع من درجات الحرية مما يزيد من كفاءة التقديرات ويجعل تحيز المقدرات وتباينها يؤولان إلى الصفر، كما أن استخدام معطيات البانل سيساعد في التخفيف من مشكلة التعدد الخطي[1].

3.4 أهمية نماذج البانل:

لقد حظيت نماذج بيانات البانل في الآونة الأخيرة باهتمام كبير خصوصا في الدراسات الاقتصادية نظرا لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر التغيرات الزمنية وأثر الاختلافات بين المفردات المقطعية على حد سواء في البيانات المستخدمة في التحليل[2]، والمقصود ببيانات البانل هي المشاهدات المقطعية مثل الدول أو الأسر أو السلع.....ألخ، الملاحظة خلال فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية، ويتفوق تحليل البانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو

[1] علي عيشاوي، (2018) نفس مرجع سابق، ص 145.

[2] نسرين مصطو وآخرون، (2015)، الإصلاحات السياسية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على عينة من دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، العدد1، المجلد3،مجلة جامعة زاخو، العراق، ص 204.

البيانات المقطعية بمفردها في العديد من الإيجابيات ويلخص كل من (Hasiao:2003 and Klevmarken:1989) بان فوائد ومزايا تحليل البانل، تكمن في[1]:

– التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي قد يؤدي إلى نتائج متحيزة.

– تحتوي بيانات البانل على معلومات أكثر مقارنة بتلك الموجودة في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات أكثر دقة، كما أن مشكلة التداخل المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، كما تتميز بيانات البانل عن غيرها بزيادة درجات الحرية مما يحسن دقة تقديرات .

– توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكيات التعديل التي قد لا تظهرها البيانات المقطعية، كما انها تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالة الاقتصادية مثل البطالة والفقر، و يمكن ايضا من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات وحدات العينة من نقاط زمنية مختلفة.

– تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المرصودة، والتي غالبا ما تقود إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة.

– تأخذ في الاعتبار ما يوصف "بعدم التجانس غير الملحوظ الخاص بوحدات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

4.4 نماذج بانل الساكنة: تشمل نماذج بانل الساكنة على ثلاثة نماذج أساسية (نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية)، والتي سيتم توضيحها على النحو الآتي:

1.4.4 نموذج الانحدار التجميعي: يعد هذا النموذج من أبسط نماذج المستخدمة بيانات البانل حيث تكون فيه جميع العوامل $\boldsymbol{\alpha_i \beta_i}$ ثابتة في جميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير زمني و أي تأثير فردي للوحدات) ويأخذ النموذج الصياغة الرياضية التالية[2]:

$$\boldsymbol{y_{it} = \alpha + X'_{it}\beta_k + \mu_{it} i = 1, \dots\dots\dots, N \quad t = 1, \dots, T \dots\dots (1)}$$

ويفترض هذا النموذج أيضا تجانس تباينات حدود الخطأ العشوائي بين الوحدات محل الدراسة $(\sigma_i^2 = \sigma_\varepsilon^2)$ وتباين مشترك (تغاير) معدوم $cov(\mu_{it}, \mu_{js}=0$(، حيث أن $(i \neq j)$، كما يفترض

1 عابد العبدلي، (2010)، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، العدد 1، المجلد 16، جدة، المملكة العربية السعودية، ص20–21.

2علي عيشاوي، (2018)،نفس **مرجع سابق**، ص 147.

هذا النموذج أنه يستوفي جميع الافتراضات المعيارية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد، وتتمثل فرضيات نموذج الانحدار المتعدد والخاصة بالحد العشوائي في :

$$\mathbf{E}(\mu) = \mathbf{0}$$

(ثبات التباين) $var(\mu) = \sigma^2 I$

حيث أن: $(i \neq j)$، أي أن الأخطاء غيرمرتبطة فيما بينها $\mathrm{E}(\mu_{il}, \mu_{js}) = 0$

حيث أن: $(i \neq j)$، أي أن المتغيرات المفسرةغيرمرتبطة بالخطأ العشوائي $\mathrm{E}(X_i, \mu_i) = 0$

$$\boldsymbol{\mu \rightarrow N(0, \sigma^2 I)}$$

كما تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات النموذج، بعد ترتيب القيم الخاصة بمتغير التابع والمتغيرات المفسرة بدءا من مجموعة اولى للبيانات مقطعية وهكذا وبحجم وعدد مشاهدات مقداره يساوي $(N \times K)$.

2.4.4-نموذج التأثيرات الثابتة: في نموذج الانحدار التجميعي يلاحظ أنه إذا في حال وجود فروقات أو تباينات واضحة بين الدول المكونة للعينة المدروسة، فإن تقديرات معاملات انحدار الناتجة عن تطبيق طريقة المربعات الصغرى ستكون متحيزة، ولمعالجة هذه المشكلة توجد عدة بدائل تستخدم في أدبيات الاقتصاد القياسي، منها الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين الدول محل الدراسة من خلال ادخال المتغيرات الوهمية لكل دولة خلال فترة زمنية معينة للتعبير عن الآثار الثابتة للدول محل الدراسة ككل في هذه الفترة الزمنية في نموذج يسمى بنموذج الآثار الثابتة حيث يفترض وجود آثار ثابتة للدولة، ويرجع السبب في إدخال الآثار الثابتة للدول في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات ثابتة غير الملاحظة التي قد تؤثر في المتغير التابع ولا تتغير عبر الزمن، وقد تؤثر هذه المتغيرات بشكل مباشر او غير مباشر على هذا المتغير من خلال تأثيرها على المتغيرات المستقلة في هذا النموذج، وتتمثل الآثار الثابتة للدولة في اثار الناجمة عن مجموعة من العوامل الثابتة الغير المرصودة على تلوث البيئة عبر فترة من الزمن ، والتي تختلف من دولة لأخرى في دول العينة المدروسة، ومن هذه العوامل: الأوضاع السياسية، حجم الدولة، الاوضاع الصحية، كفاءة الأنشطة الحكومية.. الخ،

ومن ثم فإن هذا النموذج يعكس الفروقات أو الاختلافات بين الدول المكونة لعينة الدراسة، ويكتب على النحو التالي[1]:

$$\boldsymbol{y_{it} = \alpha_1 \delta_{1it} + \alpha_2 \delta_{2it} + \cdots \ldots \ldots + X'_{it}\beta + \varepsilon_{it} \ldots \ldots}$$

$$i = 1,2 \ldots \ldots, N$$

$$t = 1,2 \ldots \ldots, T$$

حيث أن:

δ_{jit}: المتغير الصوري الخاص بالدولة i، وتكون قيمة هذا المتغير تساوي 1 عندما يكون $i = j$ بينما تكون تساوي0 عندما يحدث عكس ذلك، β: معامل الميل، ويفترض في هذا النموذج ثبات قيمة هذه المعاملات في كل الدول عبر الزمن.

يتبين من المعادلة السابقة أنها لا تشمل على الحد الثابت العام α، وهذا من أجل تجنب الازدواج الخطي التام بين هذا الحد والمتغيرات الوهمية.

و يطلق على نموذج الآثار الثابتة كما توضحه المعادلة السابقة باسم نموذج المربعات الصغرى يحتوي على متغيرات صورية، حيث يتم تقدير هذا النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وفي المعادلة المذكورة يكون العدد الاجمالي لتقديرات معاملات الانحدار عبارة عن عدد معاملات انحدار المتغيرات الوهمية مماثلة لعدد الدول المكونة للعينة محل الدراسة (الآثار الثابتة للدول) ومعامل الميل للمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج.

3.4.4 نموذج التأثيرات العشوائية: يفترض في نموذج التأثيرات العشوائية ان يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين مساوي إلى σ_ϵ^2 و لكي تكون معلمات النموذج التأثيرات العشوائية دقيقة وغير متحيزة يجب أن يكون تباين الخطأ ثابت في جميع الملاحظات المقطعية وأن لا يكون هنالك أي ارتباط ذاتي عبر الزمن بين كل مجموعة من الملاحظات المقطعية في فترة زمنية محددة.

1 مجدي الشوربجي، (13 و14 ديسمبر 2011)، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، ص 16-17.

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا مناسبا عندما يكون هنالك خلل في أحد الفروض المذكورة في نموذج التأثيرات الثابتة، وفي هذا النموذج سوف يستخدم معامل المقطع $\beta_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له متوسط مقداره μ.

أي أن[1]:

$$\beta_{0(i)} = \mu + v_i \quad , 1, 2 \dots \dots \dots \dots . N \dots \dots$$

و يمكن كتابة نموذج التأثيرات العشوائية بالشكل التالي:

$$y_{it} = \mu + v_i + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j\,(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2, \dots \dots \dots . . N \;\; t = 1, 2, \dots \dots . T \dots \dots$$

حيث أن:

v_i يمثل حد الخطأ العشوائي في مجموعة البيانات المقطعيةi.

ويطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا بنموذج مكونات الخطأ عندما يحتوي على مركبين للخطأ هما v_i وit، كما يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها أن: $E(\varepsilon it) = 0$ و$var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$

ومنه، ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:

$$W_{it} = V_i + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$$E(W_{it}) = 0$$
$$Var(W_{it}) = \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$$

لا تصلح طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات النموذج التأثيرات العشوائية لأنها تعطي تقديرات غير دقيقة كما لها أخطاء قياسية غير صحيحة وهذا يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين W_{it} وW_{is} لا يساوي الصفر أي: $cov(W_{it}, W_{is}) = \sigma_v^2 \neq 0 \; t \neq s$,

وعليه لتقدير معلمات هذا النموذج والحصول على نتائج فعالة تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS[2].

---

1 نوفل بعلول، (2018)،**مرجع سبق ذكره**، ص 187-188.

2 Pesaran, M. Hashem, (2015), Time series and panel data econometrics, first Edition, Oxford University Press, P 646.

5-إختبارات المفاضلة: لتحديد النموذج المناسب لبيانات البانل وجب المفاضلة بين تلك النماذج على النحو التالي:

5-1-مضاعف لاجرانج: يعتمد هذا الاختبار على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء $\hat{\mu}_{it}$ الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى[1]، ولغرض الاختبار بين نموذجي الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة نلجا لاختبار F المقيد وبالصيغة الرياضية الآتية:[2]

$$F = \frac{(R_2^2 - (R_1^2)/m}{(1 - R_2^2)/(T - m)}$$

حيث يعبر كل من **m** و**T** على عدد المفردات والمشاهدات على التوالي، في حين يعبر كل من R_2^2 و $\frac{2}{1}$ على معامل التحديد في النموذج الثاني والنموذج الأول على التوالي، ونختبر الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0: \text{نقبل نموذج الإنحدار التجميعي} \\ H_1: \text{نقبل نموذج التأثيرات الثابتة} \end{cases}$$

فإذا كانت قيمة **F** المحسوبة في المعادلة السابقة أكبر أو تساوي قيمة **F** الجدولية (أو كانت قيمة **P- value** أكبر من **0.05**) فهنا نقبل الفرضية **H_0**.

إذا تم اختيار نموذج التأثيرات الثابتة بوصفه نموذجا ملائما نقوم بالاختيار بينه وبين نموذج التأثيرات العشوائية لتحديد النموذج النهائي الملائم.

5-2-إختبار هوسمان: يستخدم اختبار **(Hausman1978)** في اختبار الفرق بين التأثيرات العشوائية والثابتة وهو المدى ارتباط الأثر الفردي بالمتغيرات[3]، فبالرغم من أن أدبيات التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأنسب في تفسير البيانات المقطعية عبر الدول و للتأكد من ذلك يتطلب اجراء اختبار **Hausman**، وذلك من اجل تحديد أي من التأثيرات تعد أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية، ومن أجل تحديد أي النموذجين ينبغي إنقائه واستخدامه في الدراسة، فإن فرضية العدم التي تقوم على تصور عدم وجود

---

1 William H. Greene, (2007), "Econometric Analysis", 6th ed, New Jersey, Prentice Hall, Upper Saddle River, P 205.

2حمودي حاج صحراوي، راضية وادة،(2015) "محددات الطلب على النقود في كل من الجزائر، المغرب وتونس – دراسة قياسية باستخدام البيانات المقطعية الزمنية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد06، السنة السادسة، جامعة الوادي، الجزائر، ص108-109.

3 Régis Bourbonnais,2015 « Economitrie Cours et exercice corrigés », 9é edition, Dunod, Paris, P 358.

الارتباط ففي هذه الحالة تكون فيها كل من تقديرات التأثيرات الثابتة والعشوائية منسقة ولكن تقديرات التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر دقة ، بينما في حالة فرضية وجود الارتباط فإن تقديرات التأثيرات الثابتة هي فقط منسقة وأكثر دقة، وعلى هذا الأساس تأخذ الفرضيتين الشكل الرياضي التالي[1]:

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \boldsymbol{E(\propto_i/X_i)} = \mathbf{0} \\ \boldsymbol{H_1}: \boldsymbol{E(\propto_i/X_i)} \neq \mathbf{0} \end{cases}$$

بحيث تمثل:

$\mathbf{H_0}$:هي فرضية صفرية عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الانسب، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة **GLS**.

$\mathbf{H_1}$: وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية **OLS**.

وبالتالي تكون صيغة الاختبار ل **Hausman** على الشكل التالي:

$$\mathbf{H} = (\widehat{\boldsymbol{\beta}_{ols}} - \widehat{\boldsymbol{\beta}_{Gls}})'[\mathbf{Var}(\widehat{\boldsymbol{\beta}_{ols}} - \widehat{\boldsymbol{\beta}_{Gls}})^{-1}(\widehat{\boldsymbol{\beta}_{ols}} - \widehat{\boldsymbol{\beta}_{Gls}})$$

بحيث:

$(\widehat{\beta_{ols}})(\widehat{\beta_{Gls}})$-تعبر عن الفرق بين تقديرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

و$\text{Var}(\widehat{\boldsymbol{\beta}_{ols}})$-$\text{Var}(\widehat{\boldsymbol{\beta}_{Gls}})$ هي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل تقديرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

بحيث تتبع H فرضية العدم توزيع كاي تربيع (X^2) مع درجة حرية K أي عدد المتغيرات المستقلة، فإذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار H أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض فرضية صفرية الداعمة لأفضلية نموذج التأثيرات العشوائية وتأييد الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

[1] بدراوي شهيناز، (2015)، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية –دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية1980–2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان ، الجزائر ، ص 219–220.

المطلب الثاني: أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي مقارنة بدول اتحاد المغرب العربي.

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى مقارنة لتلك النتائج المتوصل إليها في كل من دول الاتحاد الأوروبي ودول اتحاد المغرب العربي، وذلك على النحو التالي:

1. من حيث تقدير نماذج بانل الساكن: سيتم عرض ومناقشة النتائج المتوصل اليها فيما يخص تقدير نماذج بانل الساكن لكل من دول الاتحاد الأوروبي ودول اتحاد المغرب العربي من خلال ما يلي:

1.1 تقدير نماذج بانل الساكن لدول الاتحاد الأوروبي: يبين الجدول الموالي نتائج تقدير نماذج بانل الساكن لبيانات دول الاتحاد الأوروبي كما يلي:

الجدول رقم (11): نتائج تقدير نماذج بانل الساكن لدول الاتحاد الأوروبي.

المتغيرات	النماذج المقدرة		
	الانحدار التجميعي	التأثيرات الثابتة	التأثيرات العشوائية
الثابت	5.204862*	-24.37988*	3.938745*
LOGEX	-0.176246	2.818978*	-0.014481
LOGIM	-0.001340	-1.856558*	-0.114695
LOGIN	0.134875*	0.050608	0.090535
LOGER	-0.101665*	0.291182	-0.046340
الاحصاءة الكلية F-statisic	9.763241 (0.000000)	7.563667 (0.000000)	1.542540 (0.189883)
معامل التحديد R-squared	0.117966	0.460348	0.098894
إحصاءة DW	0.822864	1.376259	1.132290

(*) معنوية المعلمة عند 5%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

يتضح من خلال الجدول (11) أعلاه نتائج تقدير نماذج بانل الساكن الثلاثة لبيانات دول الاتحاد الأوروبي (نموذج الانحدار التجميعي؛ نموذج التأثيرات الثابتة؛ نموذج التأثيرات العشوائية)، وبالتالي يستوجب الانتقال الى الخطوة الموالية المتمثلة في المفاضلة بين هاته النماذج الثلاثة، وذلك

من خلال استخدام أساليب المفاضلة بالاستعانة باختبار فيشر **(F)** المقيد واختبار هوسمان **Husman**، لاختيار النموذج الأنسب للدراسة بغية إجراء عملية التحليل والمناقشة وفقا لهذا النموذج.

2.1 تقدير نماذج بانل الساكن لدول المغرب العربي: أما فيما يخص النتائج المتعلقة بتقدير نماذج بانل الساكن لدول المغرب العربي فكانت كالآتي:

الجدول رقم (12): نتائج تقدير نماذج بانل الساكن لدول المغرب العربي.

المتغيرات	النماذج المقدرة		
	الانحدار التجميعي	التأثيرات الثابتة	التأثيرات العشوائية
الثابت	10.09331*	-1.856740	10.09331*
LOGEX	1.448845*	-0.519813	1.448845*
LOGIM	-1.765405*	0.834486	-1.765405*
LOGIN	-0.408465*	-0.209923	-0.408456*
LOGER	-0.182313*	-1.773990*	-0.182313*
الاحصاءة الكلية F-statisic	8.952782 (0.000016)	16.686119 (0.000000)	8.952782 (0.000016)
معامل التحديد R-squared	0.417325	0.743718	0.417325
إحصاءة DW	0.998041	1.693573	0.998041

(*) معنوية المعلمة عند 5%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

يتضح من خلال الجدول (12) أعلاه نتائج تقدير نماذج بانل الساكن الثلاثة لبيانات دول اتحاد المغرب العربي، وبعد تقدير النماذج الأساسية الثلاثة لدول اتحاد المغرب العربي سيتم الانتقال الى المفاضلة بين هاته النماذج لاختيار النموذج الملائم للدراسة، وذلك باستخدام أساليب المفاضلة المعتمدة.

2. من حيث المفاضلة بين نماذج بانل الساكن: سيتم المفاضلة بين النماذج الثلاثة لبانل الساكن (نموذج الانحدار التجميعي؛ نموذج التأثيرات الثابتة؛ نموذج التأثيرات العشوائية)، لكل من دول الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي على النحو الآتي:

1.2 المفاضلة بين نماذج بانل الساكن لدول الاتحاد الأوروبي

لغرض الاختبار بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة نستخدم اختبار F المقيد الذي يستند على الفرضيتين التاليتين:

H_0: ... ... نموذج الإنحدار التجميعي هو الملائم . .

H_1: ... ... نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم . .

نقوم بحساب قيمة F المحسوبة ومقارنتها مع قيمتها المجدولة على النحو التالي:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{\frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})}{(N-1)}}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)}$$

ومنه:

قيمة F المجدولة: Ft= (27−1, 297−27−4),F=(26,266)=1.55

قيمة F المحسوبة: Fc= ((0.460348−0.098894))/(26)/ (1− 0.460348)/(266))= 3.87

بما أن:

قيمة F المحسوبة أكبر من F المجدولة نقبل الفرضية H_1 أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

وللمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية سيتم إجراء إختبار هوسمان، وبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملاءمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد إستخدام إختبار **Husman** الذي تم شرحه مسبقا وهذا لغرض معرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملاءمة لتقدير النموذج، سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية من أجل تحديد أي النموذجين ينبغي إختياره.

حيث نستخدم هذا الإختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية وذلك من خلال الفرضيات التي يستند عليها هذا الاختبار، فإذا كان الاحتمال أكبر من 0.05 فإننا نقبل الفرضية H_0 في حين إذا كان الاحتمال أقل من 0.05 فإننا نقبل الفرضية H_1، وتعطى فرضيات هذا الاختبار على النحو التالي:

H_0: ... ... نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم

H_1: ... ... نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

ويوضح الجدول الموالي نتائج إختبار هوسمان:

الجدول رقم (13): نتائج إختبار هوسمان لبيانات دول الاتحاد الأوروبي .

Test Summary	Chi-Sq Statisic	Chi-Sqdf	Prob
Cross-section random	**27.022757**	**4**	**0.0000**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

من خلال الجدول (13) أعلاه والذي يوضح نتائج إختبار هوسمان بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار القيمة 0.0000 وهي أقل من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لبيانات دول الاتحاد الأوروبي.

2.2المفاضلة بين نماذج بانل الساكن لدول المغرب العربي

بعد الاعتماد على نفس الفرضيتين السابقتين لاختبار **F** المقيد وحساب قيمة **F** المحسوبة لمقارنتها مع **F** المجدولة، يتبين ما يلي:

قيمة F المجدولة: Ft= (5-1, 55-5-4),F=(4,46)=2.61

قيمة F المحسوبة: 14.64=((46)/(1-0.743718))/((4)/ (0.417325

Fc = ((0.743718-

ومنه:

قيمة F المحسوبة أكبر من F المجدولة نقبل الفرضية H_1 أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، بالتالي تم التوصل الى نفس النتائج السابقة لدول الاتحاد الأوروبي فيما يخص المقارنة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة.

وللمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية لبيانات دول اتحاد المغرب العربي سيتم إجراء اختبار هوسمان، والذي سبق تطبيقه على بيانات دول الاتحاد الأوروبي، حيث يظهر الجدول التالي نتائج اختبار هوسمان الخاصة ببيانات دول اتحاد المغرب العربي.

الجدول رقم (14): نتائج اختبار هوسمان لبيانات دول اتحاد المغرب العربي .

Test Summary	Chi-Sq Statisic	Chi-Sqdf	Prob
Cross-section random	58.584064	4	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

من خلال الجدول رقم (14) أعلاه والذي يوضح نتائج اختبار هوسمان بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار القيمة 0.0000 وهي أقل من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وهي نفس النتائج التي تم التوصل اليها بالنسبة لبيانات دول الاتحاد الأوروبي، أي ان النموذج المناسب لهاته الدراسة لكل من دول الاتحاد الأوروبي ودول اتحاد المغرب العربي هو نموذج التأثيرات الثابتة.

المطلب الثالث: التحليل الإحصائي والاقتصادي

سنحاول في هذا الجزء تحليل النموذج المناسب والمتمثل في نموذج التأثيرات الثابتة استنادا لما تم التوصل إليه في اختبارات المفاضلة، حيث تبين أن النموذج الملائم لبيانات الدراسة لدول الاتحاد الأوروبي ودول اتحاد المغرب العربي هو نموذج التأثيرات الثابتة، أي أن الاختلاف الذي يحصل بين تلك الدول ناجم على الحد الثابت، حيث يتم تفسير النموذج الأنسب بالتطرق الى التحليل الاحصائي والاقتصادي كما يلي:

1. التحليل الاحصائي للنموذج الأنسب:

يمكن التطرق الى التحليل الاحصائي للنموذج الأنسب للدراسة لكل من دول الاتحاد الأوروبي ودول اتحاد المغرب العربي على النحو الآتي:

1.1 التحليل الاحصائي للنموذج الأنسب لبيانات دول الاتحاد الأوروبي:

يتم تفسير النموذج الأنسب لبيانات دول الاتحاد الأوروبي من خلال التحليل الاحصائي لهذا النموذج، متضمنا كل من المعنوية الجزئية لمعلمات النموذج والمعنوية الكلية، بالإضافة الى القدرة التفسيرية وجودة التوفيق، وذلك على النحو الآتي:

- **المعنوية الجزئية:**

يتبين من نتائج التقدير لنموذج التأثيرات الثابتة **(الجدول رقم 11 والملحق رقم 4)**، وجود معنوية ذات دلالة إحصائية لبعض المتغيرات، في حين غياب المعنوية لمتغيرات أخرى، ويمكن تبيان نتائج المعنوية الجزئية لجميع المتغيرات المستقلة كما يلي:

نلاحظ أن قيمة (T) الخاصة بمتغير لوغاريتم صادرات السلع والخدمات بلغت (3.144190) بدلالة احصائية (0.0019) وهي أقل من 5%، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لوغاريتم صادرات السلع والخدمات والنمو الاقتصادي.

كذلك قيمة (T) الخاصة بمتغير لوغاريتم واردات السلع والخدمات بلغت (2.011662-) بدلالة احصائية (0.0453) وهي أقل من 5%، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لوغاريتم صادرات السلع والخدمات والنمو الاقتصادي.

أما قيمة (T) الخاصة بمتغير لوغاريتم التضخم (0.927495) بدلالة احصائية (0.3545) وهي أكبر من 5%، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لوغاريتم صادرات السلع والخدمات والنمو الاقتصادي.

كذلك قيمة (T) الخاصة بمتغير لوغاريتم سعر الصرف الرسمي بلغت (1.572323) بدلالة احصائية (0.1171) وهي أكبر من 5%، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لوغاريتم صادرات السلع والخدمات والنمو الاقتصادي.

- **المعنوية الكلية:**

بلغت قيم فيشر الاحصائية (7.563667) بقيمة احتمالية (0.000000)، مما يدل على أن نموذج التأثيرات الثابتة معنوي ككل.

- **القدرة التفسيرية وجودة التوفيق:**

بلغت قيمة معامل التحديد لنموذج التأثيرات الثابتة (0.460348)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر النمو الاقتصادي بنسبة 46.03%، بينما النسبة المتبقية تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

2.1 التحليل الاحصائي للنموذج الأنسب لبيانات دول اتحاد المغرب العربي:

بالنسبة لتفسير النموذج الأنسب لبيانات دول اتحاد المغرب العربي من خلال التحليل الاحصائي لهذا النموذج، حيث يتم تبيان كل من المعنوية الجزئية والكلية للنموذج، كذلك القدرة التفسيرية وجودة التوفيق لهذا النموذج، وذلك على النحو التالي:

- **المعنوية الجزئية:**

يتبين من نتائج التقدير لنموذج التأثيرات الثابتة **(الجدول رقم 11 والملحق رقم 8)**، وجود معنوية ذات دلالة إحصائية لمتغير لوغاريتم سعر الصرف الرسمي، في حين غياب المعنوية لباقي المتغيرات الأخرى ويمكن تبيان نتائج المعنوية الجزئية لجميع المتغيرات المستقلة كما يلي:

بلغت قيمة (T) الخاصة بمتغير لوغاريتم صادرات السلع والخدمات (1.192779-) بدلالة احصائية (0.2391) وهي أكبر من 5%، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لوغاريتم صادرات السلع والخدمات والنمو الاقتصادي.

وبلغت قيمة (T) الخاصة بمتغير لوغاريتم واردات السلع والخدمات (1.040336) بدلالة احصائية (0.3036) وهي أكبر من 5%، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لوغاريتم صادرات السلع والخدمات والنمو الاقتصادي.

كما أن قيمة (T) الخاصة بمتغير لوغاريتم التضخم بلغت (1.887882-) بدلالة احصائية (0.0654) وهي أكبر من 5%، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لوغاريتم صادرات السلع والخدمات والنمو الاقتصادي.

في حين قيمة (T) الخاصة بمتغير لوغاريتم سعر الصرف الرسمي بلغت (3.165514-) بدلالة احصائية (0.0027) وهي أقل من 5%، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لوغاريتم صادرات السلع والخدمات والنمو الاقتصادي.

- **المعنوية الكلية:**

بلغت قيم فيشر الاحصائية (16,68619) بقيمة احتمالية (0.000000)، مما يدل على أن نموذج التأثيرات الثابتة معنوي ككل.

- **القدرة التفسيرية وجودة التوفيق:**

بلغت قيمة معامل التحديد لنموذج التأثيرات الثابتة (0.743718)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر النمو الاقتصادي بنسبة 74.37%، بينما النسبة المتبقية تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

2- التحليل الاقتصادي للنموذج الأنسب:

بعد التطرق الى التحليل الاحصائي للنموذج الأنسب للدراسة لكل من دول الاتحاد الأوروبي ودول اتحاد المغرب العربي، اتضح غياب المعنوية الجزئية لجميع المتغيرات بينما هناك معنوية كلية لنموذج التأثيرات الثابتة ككل، بالإضافة الى وجود قدرة تفسيرية عالية لنموذج التأثيرات الثابتة لكل من دول الاتحاد الأوروبي ودول اتحاد المغرب العربي، مما يمكننا الخوض في إجراء التحليل الاقتصادي للنموذج الأنسب للكل من بيانات دول الاتحاد الأوروبي ودول اتحاد المغرب العربي على النحو الآتي:

1.2 التحليل الاقتصادي للنموذج الأنسب لبيانات دول الاتحاد الأوروبي:

يعتبر نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات دول الاتحاد الأوروبي هو النموذج الأمثل والمناسب في تحليل الأثر بين النماذج المقدرة، وعليه بناءا على نتائج التقدير يمكن كتابة الصيغة المقدرة لهذا النموذج على النحو التالي:

$$Log\ GDPP_{it} = -24.37988 + 2.818978\ Log\ EX - 1.856558\ Log\ IM + 0.050608\ Log\ IN + 0.291182 Log\ ER + \varepsilon_{it}$$

من خلال هذه المعادلة التي تبين نموذج التأثيرات الثابتة لدول الاتحاد الأوروبي، يمكن تبيان التحليل الاقتصادي لهذا النموذج كما يلي:

بالنسبة لمعلمة لوغاريتم صادرات السلع والخدمات جاءت موجبة ومعنوية، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، مما يدل على وجود علاقة طردية بين لوغاريتم صادرات السلع والخدمات ولوغاريتم نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه كلما ارتفع لوغاريتم صادرات السلع والخدمات ب 1% ارتفع لوغاريتم نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ب 2.818978 دولار أمريكي، ويفسر ذلك بأن زيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي، حيث تساهم في زيادة الإيرادات لهاته الدول، كما تعمل على تحفيز الاستثمار وتحسين الإنتاجية وتوفير فرص العمل، كما تعزز الصادرات العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول العالم وتساهم في تعزيز مكانة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي، وتحسين سمعتها ومكانتها كدول اقتصادية قوية.

وقد توصل **(Yeboah, 2023)** الى نفس النتيجة حيث قام بدراسة لأثر الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لعينة متكونة من 9 دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، إذ أفضت دراسته الى وجود علاقة طردية بين صادرات هاته الدول والنمو الاقتصادي، ويفسر تلك العلاقة بتحسين نوعية الصادرات من السلع والخدمات المنتجة، كما يرجع ذلك إلى استحداث ابتكارات جديدة في التقنيات المستخدمة على مستوى هيكل اقتصاديات تلك الدول، مما عزز في تطوير اقتصادها الوطني.

بالنسبة لمعلمة لوغاريتم واردات السلع والخدمات جاءت سالبة ومعنوية، وقد اختلفت النظرية الاقتصادية بخصوص ذلك، بالتالي فقد تم ايجاد علاقة عكسية بين لوغاريتم واردات السلع والخدمات ولوغاريتم نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه كلما ارتفع لوغاريتم واردات السلع والخدمات ب 1% انخفض لوغاريتم نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ب 1.856558 دولار أمريكي، ويفسر ذلك بأن زيادة حجم الواردات من السلع والخدمات في دول الاتحاد الأوروبي بإمكانه أن يؤدي الى تقليل العرض المحلي والايرادات المتعلقة بالصادرات لهاته الدول، بالإضافة الى أن ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات في دول الاتحاد الأوروبي يسهم في تقليل الثقة في إقتصادياتها، مما يؤدي انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

ويؤكد الباحث **(Antunes, 2012)** كون أن الواردات لا تعيق عملية النمو الاقتصادي، حيث قام بدراسة لأثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي من خلال المقارنة بين دولتي البرتغال

وهولندا، وقد توصلت دراسته الى وجود علاقة طردية بين واردات دولة البرتغال والنمو الاقتصادي، في حين تم التوصل الى وجود علاقة عكسية بين الواردات لدولة هولندا والنمو الاقتصادي، ويرجع ذلك الى الاختلاف في الهيكل الاقتصادي لكل من الدولتين.

بالنسبة لمعلمة لوغاريتم التضخم فقد جاءت موجبة غير أنها ليست معنوية، وهي لا تتفق مع مجمل النظريات الاقتصادية، التي تشير الى وجود علاقة عكسية بين لوغاريتم التضخم ولوغاريتم نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، بالتالي فإن إيجاد علاقة طردية بين لوغاريتم التضخم ولوغاريتم نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي رغم أنها ليست معنوية، يمكن تفسيرها كون أن التضخم العالي بإمكانه أن يؤدي الى تقليل الانفاق والإنتاجية في الاقتصاديات المحلية لهاته الدول، مما يقلل من معدلات النمو الاقتصادي، في حين أن النمو الاقتصادي المستدام يستدعي استقرار في معدلات التضخم وعدم ارتفاعها بشكل كبير، حيث ان النمو الاقتصادي المستدام في دول الاتحاد الأوروبي يساعد في تحسين مستويات المعيشة وتوفير فرص العمل وزيادة الانفاق والإنتاجية، بالتالي يعزز الطلب على السلع والخدمات، والذي بدوره يؤدي الى زيادة في الأسعار وارتفاع معدلات التضخم، ولكن إذا كان هذا الارتفاع في معدلات التضخم محدودا ومستقرا فإن ذلك لن يؤثر بشكل كبير على معدلات النمو الاقتصادي.

وعلى عكس ما تم التوصل اليه الباحث **(Baro, 2013)** حيث قام بدراسة أثر التضخم على النمو الاقتصادي لعينة من 100 دولة، حيث تم التوصل الى وجود علاقة عكسية بين كل من التضخم والنمو الاقتصادي، ويرجع ذلك الى تأثير التضخم على المدخرات والاستثمار والانفاق، حيث أن زيادة معدلات التضخم، تؤدي الى تقليل معدلات النمو الاقتصادي مما يستوجب تبني سياسات نقدية ومالية مناسبة للحد من تأثير التضخم على النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لمعلمة لوغاريتم سعر الصرف الرسمي فقد جاءت موجبة وغير معنوية، وقد أكدت النظريات الاقتصادية الى وجود علاقة بين سعر الصرف الرسمي والنمو الاقتصادي، غير أنها اختلفت في نوع العلاقة بدقة باختلاف النظرية المستخدمة، بالتالي فقد تم ايجاد علاقة طردية بين لوغاريتم سعر الصرف الرسمي ولوغاريتم نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ورغم أن تلك العلاقة غير معنوية إلا أنه يمكن تفسيرها كون أن ارتفاع قيمة اليورو في دول الاتحاد الأوروبي، قد يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين الظروف المالية والاقتصادية، وفي حالة الدول التي تستورد

العديد من السلع يمكن أن يؤدي ارتفاع قيمة اليورو إلى تراجع أسعار السلع المستوردة، مما يؤدي إلى تحسين قدرة الشركات على المنافسة وخفض تكاليف الإنتاج، مما يمكن أن يؤدي بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي كما يمكن أن يساهم ارتفاع سعر الصرف الرسمي أيضا الى التأثير الإيجابي على الثقة بالاقتصاد، وهذا يمكن أن يحفز الاستثمارات ويعزز النمو الاقتصادي.

وقد توصل الباحثين **(Kerko and Oblath, 2020)** من خلال دراستهما التي تهدف الى التحقق من العلاقة بين النمو الاقتصادي والاختلالات في سعر الصرف الحقيقي داخل الاتحاد الأوروبي، حيث توصلا الى وجود علاقة عكسية بين عدم مطابقة أسعار صرف العملات الحقيقية ونمو الاقتصاد في الاتحاد الأوروبي، وتشير الدراسة الى أن العوامل الاقتصادية الأخرى تؤثر على هاته العلاقة، كما أشار الباحثين الى أهمية تحقيق توازن أسعار العملات الحقيقية في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمستقر، كما اشارت الدراسة الى وجوب النظر في العوامل الاقتصادية الأخرى عند تحليل العلاقة بين عدم مطابقة أسعار صرف العملات الحقيقية والنمو الاقتصادي.

2.2 التحليل الاقتصادي للنموذج الأنسب لبيانات دول اتحاد المغرب العربي:

فيما يخص البيانات المتعلقة بدول اتحاد المغرب العربي فقد تم التوصل كذلك الى أن النموذج الأنسب لهاته الدول، هو نموذج التأثيرات الثابتة لذلك على أساس هذا النموذج سيتم اجراء التحليل الاقتصادي، وعليه بناءا على نتائج التقدير يمكن كتابة الصيغة المقدرة لهذا النموذج على النحو التالي:

$$Log\ GDPP_{it} = -1.856740 - 0.519813\ Log\ EX + 0.834486 Log\ IM - 0.209923\ Log\ IN\ - 1.773990 Log\ ER + \varepsilon_{it}$$

من خلال هذه المعادلة التي تبين نموذج التأثيرات الثابتة لدول اتحاد المغرب العربي، يمكن تبيان التحليل الاقتصادي لهذا النموذج على النحو التالي:

بالنسبة لمعلمة لوغاريتم صادرات السلع والخدمات جاءت سالبة غير أنها ليست معنوية وهي لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، أي أن لوغاريتم صادرات السلع والخدمات لا تؤثر على لوغاريتم نمو إجمالي

الناتج المحلي الإجمالي في دول اتحاد المغرب العربي، ويمكن تفسير ذلك الى أن النمو الاقتصادي في دول اتحاد المغرب العربي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، وهو قطاع يتميز بتقلبات في الأسعار وتقلصات في الطلب العالمي، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في هذه الدول، كما أن هاته الدول تعاني من غياب التنويع في إقتصادياتها، إذ أن الكثير منها تعتمد على قطاعات محددة في صادراتها، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار والطلب العالمي على هذه الصادرات بالإضافة إلى ذلك القيود والعوائق التجارية واللوجستية التي تعيق الصادرات في هذه الدول، مما يجعلها غير قادرة على الاستفادة من الفرص التجارية الدولية بشكل كامل، ضف على ذلك طبيعة العوامل السياسية والاقتصادية المحلية، التي تؤثر على فعالية الصادرات وتقلل من تأثيرها على النمو الاقتصادي مثل الفساد وعدم الاستقرار السياسي والتقلبات الاقتصادية المحلية.

وقد توصل الباحثين **(عوار وآخرون، 2022)** في دراستهم حول قياس أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، الى أن الصادرات البينية سلبية وغير معنوية، ويرجع ذلك الى كون التجارة البينية لا تلعب دورا في التأثير على النمو الاقتصادي لعينة من دول المغرب العربي، مما يدل على أن التبادل التجاري بين دول المغرب العربي لا يزال دون المأمول منه، بالإضافة الى أن الهيكل السلعي للإنتاج والصادرات لهاته الدول يتكون بالأساس من منتجات محدودة، كما أن تلك القيود التي تفرض على حركة التجارة والتدفقات الرأسمالية كثيرة مما يشكل عائقا في طريق الاندماج الإقليمي المغاربي.

أما معلمة لوغاريتم واردات السلع والخدمات جاءت موجبة وغير معنوية وهي لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، أي أن واردات السلع والخدمات لا تؤثر على لوغاريتم نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في دول اتحاد المغرب العربي، ويفسر ذلك بالتركيز على الاستثمارات الخارجية والمشاريع الكبرى التي تدعم النمو الاقتصادي، وهذا يجعل واردات السلع والخدمات تلعب دورا أصغر في تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن هناك تحديات في القطاع الخدمي، مثل البطالة ونقص المهارات وقلة الاستثمار في التعليم والتدريب، مما يعيق القدرة على استخدام الخدمات المستوردة بشكل فعال وتحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تلك العوامل الاقتصادية والسياسية، مثل الضرائب العالية والتشريعات الصارمة وعدم الاستقرار السياسي، التي تعيق استخدام الواردات بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي، بالتالي وجب تنظيم السياسات والتخطيط الاقتصادي بشكل جيد وتعزيز الإنتاج المحلي

وتطوير الصناعات المحلية وتعزيز القدرات التكنولوجية والإنتاجية، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في دول المغرب العربي.

وقد توصلت الباحثة **(بوداب وبن جدو، 2021)** في دراستها حول قياس مدى فعالية تأثير الواردات بتصنيفاتها الثلاثة (الاستهلاكية، الوسيطية، الرأسمالية)، على النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبارها أحد دول اتحاد المغرب العربي، الى أن علاقة الواردات بتصنيفاتها الثلاثة بالنمو الاقتصادي جاءت مخالفة تماما للمنطق الاقتصادي، باستثناء الواردات الرأسمالية على النمو الاقتصادي، فالعلاقة الطردية بين الواردات الاستهلاكية والنمو الاقتصادي جاءت مخالفة للمنطق الاقتصادي، الذي يفترض وجود علاقة عكسية بين المتغيربن لأن زيادة الواردات الاستهلاكية تعكس تسرب النقد الأجنبي في غير اتجاهاته المنتجة، كما لم تتفق العلاقة بين متغيري الواردات الوسيطية والنمو الاقتصادي والتي جاءت سالبة، أي أنها ليس لها دور على كل من الصادرات المصنعة أو حتى تلك الواردات الاستهلاكية، في حين اتفقت نتيجة العلاقة بين متغيري الواردات الرأسمالية والنمو الاقتصادي التي جاءت موجبة ومعنوية، مما يدل على وجود استثمارات جديدة من شأنها أن تنعكس ايجابا على النمو الاقتصادي، وتساهم في زيادة معدلاته.

كما أن معلمة لوغاريتم التضخم جاءت سالبة وغير معنوية وهي لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، أي أن لوغاريتم التضخم لا يؤثر على لوغاريتم نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في دول اتحاد المغرب العربي، غير أنه يمكن أن نفسر تلك العلاقة العكسية بين التضخم والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي التي تعني أن زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي والعكس صحيح فعندما يزداد التضخم فإن أسعار السلع والخدمات ترتفع، وبالتالي يزداد معدل الإنفاق والاستهلاك وتنخفض قيمة العملة المحلية، ويزداد التضخم في الأجور والأسعار في المستقبل، ويؤدي كل هذا إلى تقليل الإنفاق الحكومي والخاص وتراجع الاستثمارات مما يؤثر على النمو الاقتصادي، كما أن ارتفاع النمو الاقتصادي يساهم في زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار ولكن هذه الزيادة تكون بشكل محدود، حيث ترتفع الإنتاجية وتزداد الإيرادات والأرباح، وتتحسن الوضعية المالية للشركات والأفراد، ويتم تعزيز الإنتاجية والاستثمارات وتوفير فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، ولذلك يجب على الحكومات والمؤسسات الاقتصادية في دول المغرب العربي أن تهتم بالتحكم في معدلات التضخم وتطبيق سياسات نقدية

ومالية صحيحة، وتحفيز الإنتاجية والاستثمارات وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي.

وقد توصلت دراسة مجموعة من الباحثين **(بلمقدم وآخرون، 2018)** التي تمحورت حول الكشف عن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، بالاعتماد على تقدير عتبة التضخم الى وجود أثر لعتبة التضخم وملائمة لتفسير العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، إذ أن معدلات التضخم التي تفوق مستويات العتبة لها أثر سلبي قوي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، أما تلك المعدلات التي تقل عن مستويات العتبة فليس لها تأثير على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.

وبالنسبة لمعلمة لوغاريتم سعر الصرف الرسمي فقد جاءت سالبة ومعنوية وتختلف النظرية الاقتصادية بخصوص ذلك، وتشير العلاقة العكسية بين لوغاريتم سعر الصرف الرسمي ولوغاريتم نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في دول اتحاد المغرب العربي، الى أن زيادة قيمة العملة المحلية (انخفاض سعر الصرف) تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، في حين أن تقليل قيمة العملة الوطنية (زيادة سعر الصرف) يمكن أن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، ويمكن أن نرجع ذلك الى أن زيادة سعر صرف العملة المحلية تساهم في سعر الواردات مقابل الصادرات، مما يجعل المنتجات الوطنية أقل تنافسية على المستوى الدولي ويؤدي هذا إلى تراجع في حجم الصادرات وزيادة في حجم الواردات، مما يؤدي إلى تقليل الإنتاجية والاستثمارات وتراجع النمو الاقتصادي، كما أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية يقوم بتحفيز الصادرات وتعزيز التنافسية الدولية للمنتجات المحلية، ويتم تحفيز الإنتاجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة في حجم الصادرات وتحسين الحالة المالية لهاته البلدان وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، لذلك يجب على الحكومات والمؤسسات الاقتصادية في دول المغرب العربي، تطبيق سياسات نقدية ومالية صحيحة للحفاظ على قيمة العملة المحلية في مستويات مقبولة وتشجيع الصادرات وتحسين التنافسية الدولية للمنتجات المحلية، وتحفيز الإنتاجية والاستثمارات وتوفير فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.

وقد توصل الباحثين **(بلحرش وباريك، 2021)** من خلال دراستهما لأثر اختلال سعر الصرف على الأداء الاقتصادي في دول المغرب العربي، الى وجود علاقة عكسية بين ارتفاع سعر الصرف

الحقيقي والنمو الاقتصادي كأحد المتغيرات التي تعكس الأداء الاقتصادي في دول المغرب العربي، كما توصلا إلى أن سلوك سعر الصرف الحقيقي لا يتبع مسارات عشوائية، بل يعبر عن متوسط ارتدادي تمثلت قيمة نصف عمره في أربع سنوات ونصف، ومن بين الأسباب التي يفسر بها الباحثين النتيجة التي توصلا اليها كون أن بطئ التعديل في تلك الأجور الاسمية مقارنة مع ارتفاع الأسعار الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع القابلة للإتجار، يؤدي الى انخفاض الأجر الحقيقي في هاته الدول.

المطلب الرابع: المقارنة التجارة بين الاتحادين

إن نجاح الاتحاد الأوروبي لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة لمجهودات كبيرة و جبارة مع التعامل الرشيد في تجاوز العقبات والتحديات التي واجهته، وقد تدعمت دول الاتحاد الأوروبي بتوافر الرغبة و الإرادة السياسية، هذه الأخيرة التي لم تتمكن الدول المغاربية من توفيرها في ظل تمسكها بالسيادة الوطنية المزعومة ورفض تقديم تنازلات لصالح التجمع الإقليمي، وهذا ما جعل غياب الإرادة السياسية عائقا وسببا مباشر في فشل المحاولات التكاملية فيما بينيا .

1. أوجه التشابه و الاختلاف بين الاتحادين

يعد الاتحاد الأوروبي أبرز مثال على نجاح ظاهرة التكامل الإقليمي مند نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا يزال نموذجا يقتدى به في عملية التكامل في مختلف دول العالم، بالمقابل مازال مشروع التكامل بين دول المغرب العربي بطيئا ، بينما تتسابق بقية دول العالم الأخرى إلى تحقيق التكامل فيما بينها في ظل ما يعرفه العالم اليوم من تغيرات وتطورات في إطار ما يسمى بالعولمة ومن هنا سوف نقوم بتحديد اوجه التشابه و الاختلاف على شكل نقاط[1]:

1.1 أوجه التشابه بين التجربتين الأوروبية والمغاربية :

تشترك التجربتان الأوروبية والمغاربية في بعض الروابط المشتركة، حيث تضمان دولا ذات سيادة تختلف في أحجامها وقوتها وثرواتها، وترتبط فيما بينها بروابط دينية ولغوية وتاريخية، وإن كانت هذه الروابط تختلف في طبيعتها بين التجربتين. بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، فإن أنظمتها السياسية متقاربة إلى حد كبير، وتشترك فيما بينها أساسا بروابط المصلحة الاقتصادية والسياسية ، بالإضافة إلى الروابط الدينية والثقافية.

بالنسبة لدول المغرب العربي، فإنها تشترك في روابط دينية ولغوية وتاريخية قوية، ولكنها تختلف في أنظمتها السياسية ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

كما نجد أن التجربة الأوروبية نشأت في بيئة داخلية مواتية لعبت دورا أساسيا في تكاملها ونموها، على عكس التجربة المغاربية التي نشأت بين دول غير مكتملة النمو والنضج التي خلفها الاستعمار، والتي عكست واقع التجزئة الذي تعيش فيه هذه الدول.

1 بهلولي فيصل،(2015)، مرجع سبق ذكره، ص35-37.

2.1 اوجه الاختلاف بين التجربتين: هناك اختلافات جوهرية بين الاتحادين، والتي أثرت على نجاح كل منهما.

– **فيما يخص الوضع الداخلي للاتحادين:** نجد أن التجربة الأوروبية نشأت في بيئة داخلية مواتية لعبت دورا أساسيا في تكاملها ونموها، على عكس التجربة المغاربية التي نشأت بين دول غير مكتملة النمو والنضج التي خلفها الاستعمار، والتي عكست واقع التجزئة الذي تعيش فيه هذه الدول.

بالنسبة للتجربة الأوروبية: رغم أن التجربة الأوروبية بدأت بين دول قومية متقدمة ومكتملة النضج ولكل منها خصوصيتها وهويتها الثقافية والقومية، ومع ذلك فقد اتفقت جميع دولها على أن الهدف من هذا التكامل ليس إضعاف لهذه الخصوصيات أو توحيدها، بل دعمها وإزالة أي تضارب فما بينها انطلاقا من مبدا أن تقوية الكل لا يكون إلا بتقوية الجزء.

كما أن هذه التجربة تميزت بتحقيق الوحدة السياسية على مراحل وبشكل متدرج، انطلاقًا من مصالح ومنافع متبادلة ومتساوية. بالإضافة إلى ذلك، تم إعطاء مؤسسات الاتحاد الأوروبي سلطات حقيقية في مواجهة الدول الأعضاء، مما ساعد على تفعيل السوق الأوروبية المشتركة ودفعها إلى مستويات متقدمة من التكامل الذي وصل إليه الاتحاد الأوروبي اليوم.

بالنسبة للتجربة المغاربية: قد بدأت هذه التجربة بين دول غير مكتملة النمو والنضج بسبب الكيانات المصطنعة التي خلفها الاستعمار، كما أن كل دولة من هذه الدول ركزت على بناء دولتها القطرية على حساب فكرة البناء الوحدوي المغاربي مما أدى إلى توقف العلاقات المغاربية عند حدود الدولة القطرية.

ونتيجة لذلك، وجدت هذه التجربة نفسها منذ البداية في ظل تباين وجهات النظر بين اتجاهين، حيث هناك اتجاه وحدوي يدعو إلى الوحدة الاندماجية كمنطلق إلى تحقيق الوحدة المغاربية،، بينما الراي الاخر يفضل البدء بالتعاون المغاربي المشترك في مختلف المجالات تدريجيا كتهيئة للطريق من اجل تحقيق اندماج دول المغرب العربي ووحدته.

- **فيما يخص السياق الإقليمي والدولي لقيام التجربتين:** تختلف الظروف الإقليمية والدولية التي أحاطت بقيام التجربتين الأوروبية والمغاربية بشكل كبير. فقد لقيت التجربة الأوروبية ترحيبا ودعم على المستوى الإقليمي و الدولي ساعدها على النمو في بيئة مساندة و مشجعة، بينما التجربة المغاربية نشأت في بيئة إقليمية و ظروف معاكسة لها مما أدى إلى عرقلة تقدمها وتعثره .

بالنسبة للتجربة الأوروبية: ساهمت الظروف الإقليمية والدولية أوروبا على تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي والسياسي، وذلك من خلال:

- معالجة قضايا الأمن الأوروبي في إطار مؤسسة أوروبية تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية أو تنسق معها.
- اضفاء طابع الشرعية على الحدود الموروثة التي نتجت ما بعد الحرب العالمية الثانية.
- حرية أوروبا في إنشاء أطر مؤسسية وتنظيمية خاصة لتحقيق التعاون وتنسيق السياسات في مختلف المجالات.

ويعد مجلس أوروبا الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي جسد عملية الاندماج الشامل الكامل للنظامين الاقليميين الأوربيين الغربي والشرقي في نظام إقليمي أوروبي موحد .

بالنسبة للتجربة المغاربية على الرغم من البعد القومي الذي يجمع دول المغرب العربي، إلا أن الظروف الإقليمية والسياسية حالت دون اكتمال التجربة المغاربية. فقد تحول هذا البعد القومي في معظم الأحيان إلى عامل يتسبب في حدوث نزاعات و صراعات الداخلية.

كما أن مشكلة الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري من أهم الأسباب الرئيسية التي أعاقت عمل الوحدة المغاربية أكثر من مرة. بالإضافة إلى ذلك، أدت الاختلافات في النظم والإيديولوجيات السياسية وتفاوت موازين القوى بين وحدات النظام إلى منح القضية الأمنية الأولوية وخاصة أمن الأنظمة الحاكمة، وتجاهل القضايا التنموية والحيوية التي تهم الشعوب المغاربية.

خاتمة الفصل الثالث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي في كل من دول اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي مع استخدام لدراسة قياسية نموذج بانل. و اتضح من خلال اجراء المقارنة أن كل من الاتحادين ينقسم إلى دول ذات سيادة تتباين في أحجامها وقوتها وامكانياتها، ولكن ترتبط فيما بينها بروابط مشتركة ولكن من طبيعة مختلفة دفعها للتعاون فيما بينها .

فالدول المغاربية تشترك فيما بينها بروابط اللغة والتاريخ والثقافة أما الدول الأوروبية فتتشابه نظمها السياسية ومصالحها الاقتصادية إلى حد كبير أما عوامل الاختلاف فهي عديدة وهذا من حيث التاريخ السياقي لكل اتحاد، وأن كل اتحاد ينشا ويؤسس في بيئة عالمية واقليمية مختلفة.

لقد نجح الاتحاد الأوروبي أن يفرض نفسه وان يحتل مكانة فريدة و متميزة ويعود هذا التميز إلى حجم الإنجازات التي حققها وقد أثبتت هذه تجربة الاتحاد من خلال ممارسته العملية أنه من الممكن تحويل العلاقات بين مجموعة من الدول المتجاورة إقليمياً، ولكنها غير متجانسة ثقافياً ولغوياً، والانتقال من حالة الخلاف وعدم التعاون إلى الاندماج والتكامل وصولا إلى الوحدة ولهذا وجب على الدول المغاربية أن تضع خلافاتها السياسية جانبا وتركز على الاندماج الاقتصادي الذي سوف ينعكس بالإيجاب على اقتصادياتها.

ولقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هنالك تأثير ايجابي لزيادة تحرير التجارة على مختلف مؤشرات النمو الاقتصادي على مستوى دول الاتحاد الأوروبي بينما كانت لها تأثيرات سلبية على مستوى دول المغرب العربي .

و يرجع التأثير غير معنوي لكل من صادرات وواردات بين دول اتحاد المغرب العربي على النمو الاقتصادي في المنطقة إلى أن نسبة التبادل التجاري البيني متدنية جدا وهو رقم أقل بكثير من الأرقام المسجلة في باقي التجمعات الاقتصادية العالمية، كما أنها اقتصاديات تبادلية مع العالم الخارجي مما يضاعف من تبعيتها للخارج الأمر الذي يجعلها عرضة للضغوطات الأجنبية ولتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية حيث أن الجزء الأكبر من التجارة المغاربية تتم مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى محدودية وعدم تنوع القاعدة الإنتاجية لهذه الدول وكذلك عدم اتساق التشريعات والقواعد التنظيمية والسياسات وإقامة مؤسسات تكاملية مشتركة بينها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال دراستنا المتعلقة بدور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول اتحاد المغرب العربي) تبين لنا مايلي:

تتمتع التجارة الخارجية في وقتنا الراهن بأهمية قصوى، أين أصبح الترابط والاندماج الدوليّان من المميزات الغالبة على العلاقات الدولية، إذ أصبح من الصعب أن تعيش الشعوب والدول منعزلة عن باقي دول العالم، فمهما كانت السمات التي تتمتع وتتميز بها فهي بحاجة إلى الآخرين، سواء في العمليات التنموية، سواءً تعلق الأمر بسلع وخدمات غير متوفرة محلياً، أو بتصريف فوائض منتجاتها من بعض السلع والخدمات.

إن تحرير التجارة البينية يعدّ من الآليّات الفعّالة لتحقيق النمو الاقتصاديّ، والذي يعتبر شرطا من الشروط الأساسية لبلوغ نتائج إنمائية على أوسع نطاق، فهي تسهم بربط الأسواق العالمية بالمنتجين والمستهلكين، من خلال الصادرات و الواردات، وهذا يساعد في تحسين الإنتاج والاستهلاك، خاصة في الاقتصاديات النامية، بالإضافة إلى تسهيل تدفق الأموال والتكنولوجيات، والخدمات اللازمة لتحسين القدرات الإنتاجية في مختلف القطاعات وزيادتها، تعد محورية من أجل التحولات الكلية للاقتصاديات.

كما نجد أن الكثير من النتائج التي أكّدت على الترابط بين التجارة والنمو، حيث يتّفق العديد من الاقتصاديين على أنّ التجارة هي أحد المتغيرات التي تدخل في عملية النمو الاقتصادي، وهذا من خلال الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاريّ، والنمو الاقتصادي.

وإجابة على التساؤلات المطروحة، ـ وبعد تحليلنا لمختلف الفرضيات ـ تمكنا من التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- يعرّف الاتحاد الأوروبي بأنه القوة التجارية الرائدة في العالم، حيث يمثل أكثر من 20٪ من الواردات والصادرات العالمية، ويعود موقعها المهيمن إلى قوتها الصناعية والمالية والزراعية، فضلا عن علاقاتها الدولية. و بالرغم من أن تحرير التجارة في منطقة اقتصادية ما يؤدي إلى رفع معدلات التبادل التجاري، إلّا أنّ هذا يعتمد على عوامل رئيسةٍ مثل تنوع هياكل الإنتاج بين الشركاء، والظروف الاقتصادية، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية .

- ركزت التجارة الأوروبية البينية على المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، على عكس التجارة الخارجية التي تكون بين الدول الأعضاء، والدول غير الأعضاء، أو الشريكة للاتحاد الاوروبيّ، وقد سجلت مستوى عاليًا، نسبة إلى التجارة الخارجية، وهذا لأهمية السوق الداخلية للاتحاد.
- إن تحليل الأداء الاقتصادي لدول المغرب العربي يبيّن أن أداء غالبيتها يتّسم بالضعف، وعدم الاستقرار، وهو ما يفسّر ضعف المعاملات التجارية البينية واختلالها، بل وتمركز العلاقات الاقتصادية الخارجية لاقتصاديات هذه الدول، وتوجهها نحو الشريك التقليدي المتمثل في الاتحاد الأوروبيّ، في حين كان الأجدر توجيه المبادلات التجارية وتطويرها بينيا.
- تعدّ دول المغرب العربي من الاقتصاديات قليلة التنوع السلعي، حيث يعتمد معظم أعضائها على عائدات النفط كسلعة تصديرية رئيسة، باستثناء تونس والمغرب اللتين سجلتا مؤشرات تنوع سلعي مقبول نوعًا ما.
- إن التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي، لا تتجاوز 8% من نسبة التجارة الخارجية، وهي نسبة تقلّ بكثير عن المعدل المسجل على مستوى الدول الإفريقية، والذي يصل إلى 12%، كما أن اعتماد الدول المغاربية على نفسها بشكل فرديّ يجعلها معرضة للصدمات الاقتصادية بكثرة، ويقلل من قدرتها على التحاور خلال مفاوضاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبيّ، بسبب افتقارها إلى مقومات المنافسة الخارجية.
- يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول، والرئيس للدول المغاربية، وذلك نتيجة لاتفاقيات الشراكة الأورو–مغاربية التي أبرمها مع الدول المغاربية، الأمر الذي أدى إلى معاناة التجارة الخارجية المغاربية من التركز الجغرافيّ، إضافة إلى تركز صادراتها السلعية في البترول والمواد الخام.
- معظم الدول المغاربية تعاني من ضعف في وضع وتنفيذ سياساتها السّاعية إلى التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، فغالبا ما يتم التركيز أساسا على المجالات الاقتصادية، لذلك فإن الاعتماد على أساليب متكاملة في وضع السياسات له أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي.
- تتعرض اقتصادات دول المغرب العربي إلى مشاكل اقتصادية متنوعة ناجمة في الغالب عن قرارات اقتصادية غير مناسبة اتخذت في الماضي؛ منها عدم التوازن في ميزان المدفوعات، والعجز المالي، إضافة إلى زيادة في الدّيْن الخارجي. كما ترافق هذه الصعوبات الاقتصادية

تحديات اجتماعية مثل الارتفاع في معدل الفقر، البطالة، النمو السكاني الكبير، ومن ثمّة أصبح من الضروري لها وضع برامج للإصلاح الاقتصادي.

- التشابه و التماثل في الهياكل الاقتصادية، والقاعدة الإنتاجية بين الدول المغاربية، وكذا التشابه النسبي في السلع المصدرة الأمر الذي جعلها في حالة تنافس شديدة.
- ضعف العلاقات بين الدول المغاربية، ويظهر ذلك من خلال ضعف تعدّدها، وعدم شموليتها ومازال يغلب عليها الطابع الثنائي، وضعف المبادلات التجارية البينية، مما يؤثر في الإسراع إلى إنشاء منطقة التجارة المغاربية الحرة.
- المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل اقتصاديات هذه الدول، بالإضافة إلى كثرة النزاعات والخلافات السياسية في المنطقة.
- تشهد دول المغرب العربي زيادة سريعة في مستويات النمو السكانيّ، حيث تفوق معدلاتها سنويا معدلات النمو الاقتصادي.
- تعاني أسواق دول المغرب العربي من ضيق ومحدودية حجمها، مما يقلّص قدرتها على امتصاص الإنتاج المحليّ، بسبب تراجع القدرة الشرائية للأفراد.
- ضعف البنيات التحتية اللازمة، كشبكات النقل والمواصلات والاتصالات، من أبرز العراقيل التي تعيق تنمية حركة التجارة البينية بين الدول المغاربية.
- تعرف منطقة المغرب العربي بتمتعها بثروات عديدة وموارد نادرة، يمكن أن تخرج شعوبها من حالة العجز، والضعف الذي تعانيه اقتصادياتها، إذا ما تم القيام بمشاريع مشتركة لاستغلال هذه الموارد بكفاءة، وبشكل افضل.

- **اختبار فرضيات الدراسة**

- إن الاستغلال الأمثل والسليم للتجارة الدولية يمكن أن يكون بمثابة الحافز الكبير لتحقيق أهداف النمو الاقتصاديّ؛ من خلال استخدام الموارد بكفاءة، وخلق فرص عمل، وتوفيرها، و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.
- إن الأهمية النسبية للتجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي في التجارة الخارجية متدنية جدا ؛ فهي تمثل في المتوسط نسبة ما بين 4 إلى 8 % تقريبا من قيمة التجارة الخارجية.
- تؤثر الصادرات في النمو الاقتصادي من خلال زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة؛ وتنويع

الأسواق وتوسعها، وكذلك الواردات، فهي تدعم النمو الاقتصادي من خلال توفير مستلزمات الإنتاج، وزيادة التكنولوجيات المستعملة في الإنتاج.

- بالنسبة لمؤشرات البعد الاقتصادي هناك ما كان لها تأثير إيجابي أو سلبي على دول المغرب العربي، حيث شهد نصيب الفرد من الناتج المحليّ ارتفاعًا ملموسًا، مع زيادة الانفتاح التجاري في حين نجد أنّ مستويات معدل التضخم ارتفعت بسبب ارتفاع التضخم المستورد، والذي نتج عن استيراد بعض السلع العالمية، التي لم تستطع المنتجات المحلية منافستها. هذا الأمر الذي أثّر سلبًا على قدرتها الشرائية.

- **المقترحات:**

بناء على ما سبق من استنتاجات، يمكن تقديم بعض الاقتراحات:

- تنويع الهيكل الإنتاجي في دول المغرب العربي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، والثروات المتاحة واستخدام التكنولوجيا في كافة مراحل العمليات الإنتاجية، وكذا التقليل من الاعتماد على البترول بوصفه المصدر الرئيس للثروة.
- إحداث تغييرات نوعية في طبيعة اقتصاديات هذه الدول خاصة الريعية منها، لذا عليها أن تتجه نحو الاقتصادات الصناعية، بما في ذلك صناعة السياحة، وتنتهج سياسات حديثة تساعد على تحسين مستويات المعيشة الاستهلاكية لدى مواطنيها.
- إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول المغرب العربي يعد خطوة كبيرة في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود بين هذه الدول؛ خاصة في ظل الدور الذي تلعبه العلاقات والتبادلات التجارية الدولية اليوم، في التقريب بين الدول والمساهمة في إقامة تكتلات إقليمية لمواجهة التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة.
- الإسراع في حلّ الخلافات السياسية التي أعاقت تقدّم الاتحاد، والعمل من أجل إعادة تفعيل اتحاد اقتصادي مغاربي، يخدم المصالح المشتركة للدول الأعضاء، ويعزز مكانة المنطقة على المستوى الدولي.
- يعتبر الاهتمام الكبير بالعنصر البشري والرفع من كفاءته من العناصر الرئيسية في إحداث تنمية مستدامة، وهذا من خلال إصلاح نظام التعليم والتكوين وتطويرهما بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.
- يعتبر إنشاء شبكات نقل برى متطورة فرصة لحكومات الدول المغاربية، قصد رفع من عوائدها المالية.

- على دول المغرب العربي أن تبحث عن شركاء آخرين في التجارة (كالصين، اليابان، والولايات المتحدة) حتى تحمي مصالحها المشتركة، وتقوي مركزها التفاوضيّ، و من أجل تفادي الأثر السلبي المحتمل لعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي.
- التركيز على البحث العلمي والتكنولوجي، حيث لا يمكن تصور تنمية فعالة دون الاستثمار في التقدم التكنولوجيّ، وتعزيز العلوم والتقنيات المحلية. وهذا من شأنه أن يوفّر إمكانية الارتقاء إلى مستوى الدول الرائدة في هذا المجال.
- العمل على خلق مناخ أعمال مشجع للاستثمارات البينية، بالقضاء أو التقليل من العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية و التنظيمية.
- يعتبر الاندماج الاقتصادي للمغرب العربي الوصفة الحيوية في حل مشكلة النمو في هذه المنطقة، وعدم اقامته سيزيد من ضعفها اقتصاديا و تجاريا، و تتحول إلى سوق كبرى مستهلكة لمنتجات التكتلات الإقليمية العالمية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي بحكم القرب الجغرافي للمنطقة المغاربية.

- **<u>آفاق الدراسة:</u>**

لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي في التجمعات الاقتصادية عن طريق التجارة البينية، إلا بحدوث تغييرات نوعية في العمل المشترك، يشمل كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، واختيار طرائق و مداخل عملية جديدة تتوافق مع المتغيرات الدولية والإقليمية؛ وخاصة التكتلات الاقتصادية الدولية.

نأمل أن تساعد هذه الدراسة في تحديد محاور أو موضوعات للدراسات المستقبلية، من بينها:

- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة لدول المغرب العربيّ، ودورها في خلق البدائل الاقتصادية.
- دور الاتفاقيات التجارية في تعزيز النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة الخليجية.
- تحليل أثر الحواجز التجارية على النمو الاقتصادي.
- دور البنية التحتية في تسهيل التجارة وتعزيز النمو الاقتصادي.
- التجارة العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

➢ الكتب :

1. ابو فواز، (2010)، التنمية الاقتصادية والتخطيط، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مركز نبراس، المملكة العربية، السعودية.
2. أشواق بن قدور، (2013)،تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي،دار الزاوية للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الأردن.
3. اسماعيل محمد بن قانة ، (2012)،اقتصاد التنمية نظريات –نماذج –استراتيجيات، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
4. بسار حجار، (2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن.
5. بشار يزيد الوليد، (2008)، التخطيط والتطوير الاقتصادي (دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية)، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.
6. جاسم محمد منصور، (2013)، التجارة الدولية، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن.
7. جمال جويدان الجمل، (2013)، التجارة الخارجية، الناشر مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، الأردن .
8. جميل محمد خالد، (2014)، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون النشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن.
9. حربي محمد موسى عريقات، (2014)، التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم وتجارب"، دار البداية، الأردن.
10. حسن نافعة، (2003)،الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
11. حسين عمر، (1998)، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، الطبعة 01، مصر.

12. حليس عبد القادر، (2022)، مطوية بعنوان محاضرات معمقة في مقياس نظريات التجارة الدولية موجهة لطلبة الطور الثالث تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر.
13. خالد محمد السواعي، (2010)، التجارة الدولية " النظرية وتطبيقاتها، الطبعة 2، عالم الكتاب الحديث، الأردن.
14. خليل حسن، (2009)، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الجديدة، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، لبنان.
15. رشاد العصار، وآخرون، (2000)، " التجارة الخارجية"، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن.
16. رضا عبد السلام، (2007)، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.
17. رعد حسن الصرن، (2000)، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة الجزء الثالث، دار الرضا للنشر، سوريا،ص34.
18. رنان مختار، (2009)، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الطبعة الأولى، الجزائر.
19. زينب حسن عوض الله، (2004)، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر.
20. سامي عفيفي حاتم، (1989)، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،
21. سامي حاتم عفيفي، (1994)، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الجزء 1، مصر.
22. سامي عفيفي حاتم، (2003)،التكتلات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق،الدار المصرية اللبنانية،:مصر.
23. سامي عفيفي حاتم، (2005)، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، مصر .
24. سامي خليل، (2001)، الاقتصاد الدولي" نظرية التجارة الدولية"، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة،مصر .

25. سهير عبد الظاهرأحمد، مدحت مصطفى، (1999)،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر.
26. سهير محمد السيد حسن، محمد البنا، (2004)،الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
27. سهير محمود معتوق، (2003)اقتصاديات التنمية، مكتبة عين الشمس، مصر.
28. السيد متولي عبد القادر، (2011)، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن.
29. طارق فاروق الحصري، (2010)، الاقتصاد الدولي، الطبعة1،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.
30. طالب محمد عوض، (2004)،" مدخل إلى الاقتصاد الكلي "، معهد الدراسات المصرفية، الأردن.
31. عادل أحمد حشيش (2002)،: أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر .
32. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، (2003)، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، لبنان.
33. عائشة بن عطا الله، (2020) الصادرات والنمو الاقتصادي " قراءة في التطور النظري و الإحصائي و استراتيجيات التنمية، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
34. عبد الرحمن يسرى أحمد، (2007)، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر.
35. عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون،(2005)، الاقتصاد الدولي،قسم الاقتصاد،كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
36. عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، (2007)، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية ، مصر.
37. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، (2004)، التبادل التجاري– الاسس العولمة والتجارة الإلكترونية، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن.
38. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2003)، اتجاهات الحديثة للتنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
39. عبد المجيد محمد توفيق، (2013)، "العولمة والتكتلات الاقتصادية: إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين ، الطبعة الاولى،دار الفكر الجامعي، مصر.
40. عبد المطلب عبد الحميد، (2006)، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكاملات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الاسكندرية.

41. عبد المطلب عبد الحميد،(2006)، النظرية الاقتصادية، " تحليل جزئي وكلي "، الدار الجامعية، مصر.
42. عثمان أبو حرب، (2008)، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن.
43. علي جذوع الشرفات، (2009)، " التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، الواقع، العوائق وسبل النهوض، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن.
44. علي عبد الفتاح أبو شرار، (2007)، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
45. علي عبد الفتاح أبو شرار، (2010)، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، الطبعة 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
46. عمر مصطفى محمد، (2014)، " التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر.
47. فوزي عبد الرزاق، (2016)، استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم للنشر والتوزيع، الأردن.
48. كرم سالم حسين الغالبي، (2015)، مصادر نمو الصناعات التحويلية في دول الخليج العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن.
49. مجدي محمود شهاب، (2007)، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،ص19.
50. محمد أحمد السريتي(2009)، اقتصاديات التجارة الدولية، مؤسسة رؤية للطباعة، الطبعة الأولى، مصر.
51. محمد أحمد السريتي، (2009)، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر .
52. محمد الاحمد الأفندي، (2012)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الامين للنشر والتوزيع، اليمن،.
53. محمد دياب، (2010)، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة 1، دار المنهل اللبناني، لبنان.
54. محمد صالح تركي القريشي، (2010)، علم اقتصاد التنمية،الطبعة الاولى،، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
55. محمد صفوت قابيل، (2008)، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر.
56. محمد عبد العزيز عجمية وأخرون، (2007)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

57. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، (2000) التنمية الاقتصالدية "دراسات نظرية وتطبيقية" الإسكندرية مصر.
58. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، (2011)، التنمية الاقتصادية (بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
59. محمد عبد العزيز عجمية ،محمد علي الليثي، (2003)، التنمية الاقتصادية– مفهومها نظريتها و سياستها، الدار الجامعية، مصر.
60. محمود حامد عبد الرزاق، (2006)، "تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية"، مكتبة الحرية للنشر، مصر.
61. محمود حسين الوادي، أحمد عارف عساف، (2009)، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
62. محمود يونس وأخرون، (2015)، "التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية"، دار التعليم الجامعي، مصر.
63. مخلد عبيد المبيضيين، (2012)، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن .
64. مدحث القريشي، (2007)، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
65. موسى سعيد مطروآخرون، (2001)، "التجارة الخارجية"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
66. نبيل حشاد، (2001)، الجات والمنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
67. نصري ذياب خاطر، (2011)، التاريخ الأوروبي الحديث، الجنادرية للنشر و التوزيع، الأردن.
68. نعمان سعيدي، (2011)،البعد الدولي للنظام النقدي، ط1، دار بلقيس، الجزائر،.
69. هجير عدنان زكي أمين، (2010)، الاقتصاد الدولي، النظرية والتطبيقات،ط1،دار الإثراء للنشر والتوزيع الأردن.
70. هوشيار معروف، (2013)، تحليل الاقتصاد الدولي، دار الجرير للنشر والتوزيع، الأردن.
71. يوسف مسعداوي، (2010)، دراسات في التجارة الدولية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

➢ المجلات والمقالات و التقارير:

1. أحمد الكواز، (2008)، التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، مجلة جسر التنمية، العدد 73، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
2. أحمد الكواز،(2009)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المجلد 8، العدد 81، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
3. احمد فاروق غنيم، (2014)، حول تحرير التجارة،مركز المشروعات الدولية الخاصة،مصر.
4. أحميد مجحود عبد الله، (2022)، قياس محددات التجارة الخارجية لليبيا مع إيطاليا باستخدام نموذج الجاذبية للفترة الزمنية (1990–2020)، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا.
5. أقاسم عمر، وبكادي مسعود، (2016)، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي" رؤية تحليلية تقييمية لما هو كائن وما ينبغي ان يكون، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 08، جامعة أدرار، الجزائر.
6. أمين حواس ومجدي الشوبرجي، يوسفي رشيد، (2014)، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
7. بن طيرش عطا الله (2017)، دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر .
8. بن قانة إسماعيل، بوخلوة باديس، (2017)، رأس المال البشري في نماذج النمو الذاتي (من الداخل)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد1، العدد 01، جامعة أدرار، الجزائر
9. بهلولي فيصل، (2015)، الدروس المستفادة من التجربة الاوروبية في بناء الاتحاد المغاربي (دراسة مقارنة لتجربتي التكامل في الاتحاد الاوروبي واتحاد المغرب العربي)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد12، جامعة بليدة2، الجزائر.
10. بوقاعة زينب، (2017)، دور التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي في تعزيز تكاملها الاقتصادي، مجلة معارف علمية دولية محكمة، العدد23، جامعة بويرة، الجزائر .

11. بوقرورة صلاح، مرعوش إكرام، (2021)، مساهمة نظرية تحليلية في تفسير العلاقة بين التجارة الخارجية واهم المتغيرات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد21، العدد01، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.
12. بومرزاق محمد، عياد محمد سمير، (2022)، الاتحاد الأوروبي وتجربة التكامل الإقليمي: المسار والتحديات، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 03، جامعة أدرار، الجزائر .
13. بونوة سمية، نوري منير، (2018)، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم و اتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد14، العدد 19، جامعة الشلف، الجزائر .
14. جمال عمورة، (2013)، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية العدد الرابع، السنة الرابعة، جامعة الوادي .
15. جمال قاسم حسن،محمد إسماعيل، (2012)، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي .
16. حاجي فاطمة، مرغاد لخضر، (2015)، مدى استفادة الدول العربية من تجربة تكامل الاتحاد الأوروبي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 03 ، العدد 03،جامعة أدرار، الجزائر .
17. حمزة مرادسي، (2017)، النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM للفترة 1969-2016، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، جامعة باتنة1، الجزائر.
18. حمودي حاج صحراوي، راضية وادة، (2015) "محددات الطلب على النقود في كل من الجزائر، المغرب وتونس – دراسة قياسية باستخدام البيانات المقطعية الزمنية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد06، المجلد جامعة الوادي، الجزائر.
19. خالد طه عبد الكريم ، (2010)، الامثلية الاقتصادية في اسواق المنافسة الاحتكارية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، جامعة المنتصرية، العراق.
20. ديدي ولد سالك، (2005)، اتحاد المغرب العربي أسباب التعثر ومداخيل التفعيل، مجلة المستقبل العربي، المجلد 27، العدد 312،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان .

21. رايس مبروك، رايس عبد الحق، كريمة بن شريف، (2018) الاتحاد المغاربي بين مقومات البناء وعناصر الإخفاق – مع الإشارة إلى التكامل الاقتصادي عبر المناطق الحدودية، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد03، جامعة سوق اهراس، الجزائر.

22. رضوان سليم، (2008)، دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، جامعة سطيف، الجزائر.

23. ساطور رشيد،(2013)، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة – علاقات وروابط–، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 03، العدد 08، جامعة البليدة، الجزائر .

24. شتاتحة عمر، عبد الحفيضي أحمد (2015)،أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية الجزائر نموذجا، مجلة البديل الاقتصادي، العدد03، جامعة الجلفة، الجزائر.

25. شليحي الطاهر، (2020)، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018–2020)،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد21 ، العدد 01، جامعة باتنة1، الجزائر.

26. شوبار الياس، زكان محمد، (2019)، تحديات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد 01، جامعة مسيلة، الجزائر.

27. صادق جميلة، دربال عبد القادر، (2019)، محددات التبادلات التجارية الدولية في إطار النظريات الجديدة " الجديدة" للتجارة الدولية، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد03، العدد 03، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ، الجزائر.

28. صباح فاضل، صبرينة طكوش،(2016)، أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية لحالة الجزائر(1990–2014)، مجلة معهدالعلوم الإقتصادية ، المجلد 20، العدد02، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

29. طالم صالح ، (2016)، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الاداء الاقتصادي الكلي –قراءة في واقع تجربة الاتحاد الاوروبي، مجلة المعيار، العدد السادس عشر، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر.

30. عابد العبدلي، (2010)، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، العدد 1، المجلد 16، جدة، المملكة العربية السعودية.

31. عادل الوزني، الشيباني محمد عبد علي جسيم،(2020)، سوق المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة ومدى إمكانية تطبيقها على المنشآت الفندقية (دراسة نظرية)، مجلة تحقيقات في العلوم الإنسانية،، الدورية04، العدد28، جامعة كربلاء،العراق .

32. عبد الحليم شاهين، (2021)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، الكويت.

33. عبد الحميد زعباط، (2004)، نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها "، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 08، العدد 01، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 135-136 .

34. عبدات مراد، (2017)،التبادل الدولي بين طروحات نظريات التجارة الدولية وواقع المتغيرات الاقتصادية العالمية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد1، العدد 14، الجزائر.

35. فضيل رابح، حشين يوسف، (2014)، أثر رأسمال البشري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 04، العدد04، جامعة بليدة 02، الجزائر.

36. فطيمة يزعي، زكية بن زروق، (2017)، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي بين النماذج الكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 2، العدد12، جامعة باتنة1، الجزائر.

37. فلة غيدة،فوزية غيدة، (2018)، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي(1980-2014)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد02، العدد03.

38. فيصل بهلولي، (2014)، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة، مجلة الباحث، المجلد 32، العدد14، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر .

39. كفية قسموري، علوي شمس نريمان،(2019)، عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الاوروبي ومعوقاته بالاتحاد الإفريقي ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلذ07، العدد 03،جامعة أدرار،الجزائر .

40. لوعيل بلال، (2014)، العلاقة بين انفتاح والنمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2012)، مجلة علوم اقتصاد والتسيير والتجارة، العدد30، جامعة الجزائر3، الجزائر.

41. ماجدة مدوخ، (2008)، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 3، جامعة غرداية، الجزائر.

42. مجناح فواد، حاشي نوري،(2020)، دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، مجلة الاقتصاد الوطني والعولمة، المجلد03، العدد02، جامعة الجلفة،الجزائر .

43. محمد الناصر حميداتو، (2014)، "نماذج النمو"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد07، جامعة الوادي، الجزائر.

44. مروش،زبير ،سداس، (2023)، محددات التبادلات التجارية لدول منطقة المغرب العربي مع الصين –مقاربة باستخدام نموذج الجاذبية من 2000 إلى 2019، مجلة دفاتر الاقتصادية، المجلد14، العدد01، جامعة الجلفة، الجزائر.

45. منال عفان، (2023)، رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير انماط التجارة الدولية ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد24، العدد02، جامعة القاهرة، مصر .

46. موراد تهتان، رضوان بن عروس، الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة) 1990-2013(، مجلة الأفاق الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جامعة تبسة، الجزائر.

47. موراد تهتان، عمران بشراير، (2017)، رأسمال البشري والنمو الاقتصادي في الدول العربية – دراسة قياسية باستخدام نموذج بانل الديناميكي خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الباحث، العدد17، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة .

48. نجا علي عبد الوهاب إبراهيم، (2012)، محددات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1970-2009) دراسة تحليلية قياسية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية، العدد الأول، جامعة الإسكندرية،مصر.

49. نسرين مصطو وآخرون، (2015)، الإصلاحات السياسية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على عينة من دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، العدد1، المجلد3،مجلة جامعة زاخو، العراق.

50. وليد عبد مولاه، (2010)،نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 97، الكويت.

➢ الندوات والملتقيات العلمية الدولية والوطنية:

1. البشير عبد الكريم، (2008)، " دعم البحث والتطوير في المؤسسات كأداة لتحقيق الميزة التنافسية– تحليل نظري وميداني"، ملتقى دولي حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار في ظل الألفية الثالثة، جامعة قالمة، الجزائر.
2. البشير عبد الكريم،دحمان بواعلي سمير،(2008) قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي –حالة الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن منتدى المغاربة الاقتصاديين تحت عنوان تطورات نظريات النمو الاقتصادي، جامعة الشلف، الجزائر.
3. سلوى صبري، (2012)، سياسة احلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين .
4. صليحة مقاوسي، هند جمعوني، (2009–2010)، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، موضوع مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، الجزائر .
5. عابد شريط، فاطمة حمزة، (2014)، التكتلات الاقتصادية وظاهرة الفقر دراسة حالة اتحاد المغرب العربي، مداخلة من الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
6. عبد السلام خلوفي، سفيان عبد العزيز، (2012)،التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات،أيام 26و27 فيفري، المركز الجامعي الوادي، الجزائر.
7. فالي نبيلة، (2008)، مداخلة بعنوان " التنمية من النمو إلى الاستدامة"، مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة "، أيام 7 و8 أفريل، جامعة سطيف1، الجزائر .
8. ماجدة مازوخ، سهام عاشور، (2005)، اليورو وأثاره على الاقتصاديات العربية بصفة عامة و الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة ، من الملتقى الدولي الاول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص و تحديات، جامعة الأغواط، الجزائر.
9. مجدي الشوربجي، (2011)، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، ايام 13 و 14 ديسمبر،جامعة الشلف، الجزائر .

10. مدني بن بلغيث، عبد الوهاب دادن، (2005)، انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة اليورو على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الاول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات، جامعة الأغواط، الجزائر.

➢ أطروحات ورسائل الدكتوراه:

1. بدراوي شهيناز، (2015)، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية – دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية1980–2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان ، الجزائر .
2. بورداش شهرزاد، (2017)، أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص إقتصاد مالي وتقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر3، الجزائر.
3. سداوي نورة، (2018)، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1980–2014–دراسة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر.
4. سليمة حشاشي،(2018)، نحو نموذج مقترح لتقييم الأصول المالية في الأسواق المالية العربية – دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر.
5. عبدوس عبد العزيز، (2011)، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول– دراسة حالة الجزائر– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان، الجزائر.
6. على محمد علي العبادلة ، (2015)، محددات تدفق التجارة الخارجية لفلسطين (نموذج الجاذبية 1995–2013)، دراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجيستر في برنامج اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
7. علي عيشاوي، (2018)، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

8. نوفل بعلول، (2018)، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري – دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
9. وصاف سعيدي، (2004)، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية – الحوافز والعوائق ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
10. وعيل ميلود، (2014)، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر،مصر ، السعودية، (دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

➢ الكتب:

1. Arcangelo Figliuzzi, (2006), " économie international fais théorie débats contemporains", ellipes édition marketing s.a,france .
2. Arnaud Mayeur, (2005), Traite de macro choix collectifs et raison d'état, PUF, France,2005 ,
3. Arsene Basse, (2018), Impact des importations sur la croissance économique au Bénin, Editions Universitaires Europeennes, France .
4. Bernard Guillochon, Annie Kawachi, (2004), économie internationale, commerce et macroéconomie, 4eme édition, dunod, paris, France.
5. Bernard Guillochon, Annie Kwaecki, (2006), économie internationale : commerce et macroéconomie, 5 eme édition, dunod, paris,France.
6. Christian Aubin, Philipe Norel,(2000), Economie internationale : faits, théorie et politiques, édition du seuil, France.
7. Dominique salvatore, (2008), économie internationale, traduction de la 9eme Edition américaine par fabienne le loup et achille hannequart, de boeck, Belgique .
8. Frederic TEULON., (2008), « La nouvelle économie mondiale », éditions Presses, 6eme édition, Paris, France.
9. Jean Louis Mucchielli, (2007), mondialisation, protectionnisme et libre-échange », Mondialisation et commerce international cahiers Français, N° 341.
10. Jean Louis Mucchielli,Theirry Mayer, (2005), economie internationale, 1ere eddition, dalloz, paris, France.
11. Jean –Paul Rodrigue, (2000), l'espace économique mondiale, les économies avancées et la mondialisation presse de l'université du Québec, Canada .

12. LASARY., (2005), le commerce international a la portée de tous., V1, SI, Sn.
13. Michel Rainelli, (1999), la nouvelle théorie du commerce international, casbah édition, alger .
14. Michel Rainelli,(2003), le commerce international, 9éméeditions, édition la découverte, paris,France.
15. Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Marc Melitz ,(2012), économie internationale, 9éme édition, de boeck, belgique.
16. Paul Krugman-Maurice Obstfeld ; (2001), « Economie internationale » ; traduction de la 5eme ED américaine par Achille Hannequart et Fabienne Le loup ; 3eme ED ; De Boeck Université ; Belgique .
17. Perkins. D .h,Radelet.S, Lindauer.D.l, (2012), « Economie du Développement »,3. Edition, paris, France.
18. Peter .H Linder et thomas A. pugel (1999), Economie internationale. Economica 10 ed, paris, france.
19. Régis Bourbonnais,2015 « Economitrie Cours et exercise corrigés », 9é edition, Dunod, Paris.
20. Stephane Paquin, (2008), la nouvelle économie politique internationale, théorie et enjeux, Armand colin,France.
21. Steven N. Durlauf, Lawrence E. Blume,(2012), Microeconometrics, Palgrave Macmillan Publishers Ltd, New York .
22. Vincent Drobinski, (2015), « Introduction à l'Economie », ELLIPSES Editions, Paris, France
23. William H. Greene, (2007)," Econometric Analysis", 6th ed, New Jersey, Prentice Hall, Upper Saddle River.

➢ المجلات والمقالات والجرائد والتقارير:

1. Alina-Petronela Haller (2012), Concepts Of Economic Growth And Development Challenges Of Crisis And Of Knowledge, Economy Transdisciplinarity Cognition Journal, Vol 15, Issue 1/, Romania,
2. Baltagi, B., H., Jung, B., Ch. and Song, S., H., (2010) "Testing for heteroskedasticity and serial correlation in a random effects Panel Data Model", Journal of Econometrics, Vol.154, Iss.2.
3. Benounissa Leila, Benabou Djilali, (2014), The Impact of Knowledge Economy on the Economic Growth (An Econometric Study : Case of Algeria from)1995 TO2007), International Journal of Humanities Social Sciences and Education (IJHSSE), volume.1, Issue5.
4. Bernard Fustier, (2004), "Les échanges commerciaux euro-méditerranéens : essai d'analyse structurale, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N3, université Setif1, Algerie .
5. Buthaina M.A Muhtaseb,(2015)," International Trade in Services and Economic Growth: The Case of Jordan", Jordan Journal of Economic Sciences, Volume2, N°2.
6. Crozet Mattieu, (2009), « commerce et géographie : la mondialisation selon Paul Krugmun », Revue d'économie politique, vol 119, Dalloz.

7. Edwards, S, (1993), Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries.,Journal of Economic Literature. Vol XXXI.
8. Free. A, and Kim, (2007) Logitudinal and panel Data, University of Wisconsin, Madison.
9. Henningsen, Arne, and Géraldine Henningsen, (2019) "Analysis of panel data using R", Panel Data Econometrics, Academic Press .
10. Huchet B, Chantal, L. and Vijil, M., (2017), The Relationship between Trade Openness and Economic Growth: Some New Insights on the Openness Measurement Issue, The world economy.
11. -Irina Ershova, Aleksei Ershov, (2016), "Development of A Strategy of Import Substitution", Procedia Economics and Finance, Volume 39.
12. Kandogan Y, (2008), "consistent estimation of regional blocs : trade effects" review of international economics, Oxford [u.a.].
13. La commission européenne, (2015), une Europe, une monnaie (le chemin vers l'euro), affaires économiques et financières, Luxembourg.
14. Lars Weber;(2010) "Demographic Change and Economic Growth: Simulations on Growth Models"; Springer-Verlag Berlin Heidelberg ; London and New York.
15. M. Y. Teweldemedhin, H. D. Van Schalkwyk, (2020), Regional trade agreements and its impact on trade flows for South African agricultural products, African Journal of Agricultural Economics and Rural Development, Vol. 8 (8), nternational Scholars Journals,
16. peret. G, (2012), Dowson nenor old protectionism, wor king paper N°289. D.c.n.t waschington.
17. Pesaran, M. Hashem,(2015), Time series and panel data econometrics, first Edition, Oxford University Press.
18. Ranjit kumat baul, (2007) "econometric analysis using banel data, I.A.S.R.I،new delhi.
19. Rodrigue Tremblay, (2008), Le rôle des exportations dans la croissance économique des régions et pays, département de science économique, université Montréal, canada.
20. Stefan Bergheim, (2008), « Long-Run Growth Forecasting», Springer-Verlag, Germany
21. Vamvakidis, A, (1998), Regional Integration and Economic Growth, The World Bank EconomicReview, Vol. 12, N02.
22. Zakane Ahmed, (2004), croissance endogène et mesures de politique économique, revue d'économie et de statistique appliqué, volume1, N01, école nationale en statistique et en économie appliqué, Algérie.

➢ الندوات والملتقيات العلمية الدولية والوطنية:

1. Abdennour bananter, (2008), comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb ? », Séminaire international sur la sécurité et défense dans le méditerranée-les conflits régionaux et les stratégies de sécurité, 01-02 décembre, Barcelone.

➢ أطروحات ورسائل الدكتوراه:

1. SEDDI ALI, (2013), compéhtibite économique : Quel potentiel pour l'Algérie, thèse présentée en vue de l'obtention du diplôme de Doctorat en Sciences Commerciales, Spécialité Économie Internationale, Faculté des Sciences Économiques, des Sciences Commerciales et des Sciences de Gestion, L'université d'Oran2, Algérie.

➢المواقع الالكترونية:

1. https//: creg.ac-versailles.fr.
2. https//: www.arab-api.org.
3. https:// eurostat.org .
4. https://ec.europa.eu/eurostat
5. https://maghrebarabe.org.
6. https://stats.wto.org
7. https://www.amf.org.ae
8. https://www.mqalaty.net .
9. https://www.touteleurope.eu/les-pays-de-l-union-europeenne
10. https://www.trademap.org/Index.aspx.
11. https://www.worldbank.org.
12. https://www.wto.org.

فهرس الجداول و الاشكال

فهرس الاشكال

الشكل رقم (1): تمثيل بياني لنموذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة. 48
الشكل رقم (2): نموذج AK 84
الشكل رقم (3): خريطة توسع دول الاتحاد الأوروبي. 115
الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي للاتحاد الاوروبي..... 117
الشكل رقم (5): تطور صادرات الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2010-2020) مليار دولار..... 122
الشكل رقم (6): تطور واردات الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2010-2020) مليار دولار. 123
الشكل رقم (7): اهم الشركاء التجاريين الرئيسين للاتحاد الاوروبي لسنة 2020 (مليار دولار)..... 124
الشكل رقم (8): تجارة الاتحاد الاوروبي في السلع سنة 2020 (مليار دولار). 125
الشكل رقم (9): تطور التجارة البينية لدول الاتحاد الاوروبي مقارنة بالتجارة خارج الاتحاد (مليار دولار).
..... 127
الشكل رقم (10): صادرات وواردات كل دولة عضو خلال الفترة (2010-2020). 129
الشكل رقم (11): أهم السلع المتبادلة داخل الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2017- 2020 (مليار دولار).
..... 130
الشكل رقم (12): الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي (مليار دولار)..... 131
الشكل رقم (13): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الاوروبي (مليون دولار)..... 133
الشكل رقم (14): التضخم في أسعار المستهلكين لدول الاتحاد الاوروبي (٪). 134
الشكل رقم 15: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة للاتحاد الاوروبي (٪)..... 135
الشكل رقم (16): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الاتحاد الأوروبي. 136
الشكل رقم (17): خريطة دول المغرب العربي. 140
الشكل رقم (18):الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي. 146
الشكل رقم (19): تطور صادرات دول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (2010-2020) مليون دولار.
..... 149
الشكل رقم (20): تطور واردات دول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (2010-2020) مليون دولار.
..... 150
الشكل رقم (21): أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول الاتحاد المغرب العربي سنة 2020 (نسبة مؤوية)..... 151

الشكل رقم (22): التحارة الخارجية لدول المغرب العربي في السلع لسنة 2020 (مليون دولار). 151
الشكل رقم (23): تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة الخارجية في دول الاتحاد المغرب العربي (مليون دولار)...... 155
الشكل رقم(24): تطور الصادرات البينية لدول اتحاد المغرب العربي (2010-2020)(مليون دولار) . 157
الشكل رقم (25): تطور الواردات البينية لدول اتحاد المغرب العربي (2010-2020)(مليون دولار). 158
الشكل رقم (26): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية لاتحاد دول المغرب العربي متوسط الفترة.... 160
الشكل رقم (27): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لدول اتحاد المغرب العربي (2010-2020) (مليون دولار). 162
الشكل رقم (28): نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (2010-2020) (مليون دولار أمريكي).
..... 163
الشكل رقم (29): التضخم في الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا(2010-2020) (٪). 164
الشكل رقم (30): نسبة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى دول الاتحاد. 166
الشكل رقم (31): الاستثمارات الأجنبية الصادرة من دول الاتحاد. 168

فهرس الجداول

الجدول رقم (1) : أدوات السياسات التجارية..... 57
الجدول رقم (2) : الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية 64
الجدول رقم (3): مساهمة الاتحاد الأوروبي في التجارة الدولية للفترة(2020-2010) 121
الجدول رقم (4): وزن التجارة البينية دول الاتحاد الاوروبي في التجارة الخارجية (2010 2020)
. 126
الجدول رقم (5): أهم المحطات التاريخية في بناء اتحاد المغرب العربي. 141
الجدول رقم (6): مراحل تطور اتحاد المغرب العربي..... 143
الجدول رقم (7): نسبة مساهمة دول اتحاد المغرب العربي في التجارة الدولية للسلع خلال الفترة
(2010-2020). 147
الجدول رقم (8): وزن التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي في التجارة الخارجية (2010-
2020) مليون دولار. 153
الجدول رقم (9): تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة..... 176
الجدول رقم (10): أسلوب عرض البيانات في نماذج بان..... 179
الجدول رقم (11): نتائج تقدير نماذج بانل الساكن لدول الاتحاد الأوروبي..... 187
الجدول رقم (12): نتائج تقدير نماذج بانل الساكن لدول المغرب العربي. 188
الجدول رقم (13): نتائج إختبار هوسمان لبيانات دول الاتحاد الأوروبي 190
الجدول رقم (14): نتائج اختبار هوسمان لبيانات دول اتحاد المغرب العربي 191

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان .....

الإهداء .....

المقدمة العامة 5

المقدمة العامة 5

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية.....10

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية 11

المطلب الأول: تعريف أنواع وعوامل تطور التجارة 11

المطلب الثاني: هيكل التجارة الخارجية: 15

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية و أهميتها: 17

المطلب الرابع: أشكال الانفتاح التجاري ومؤشراته:.....18

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية 22

المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي التجارة الخارجية 23

المطلب الثاني: التفسير النيوكلاسيكي في التجارة الخارجية: 27

المطلب الثالث: التفسيرات الجديدة في التجارة الدولية:.....31

المطلب الرابع: التفسيرات الجديدة الجديدة للتجارة الدولية:.....42

المبحث الثالث: السياسات التجارية.....51

المطلب الأول: السياسة التجارية وأهدافها.....51

المطلب الثاني: محددات اختيار السياسات التجارية.....53

المطلب الثالث: أنواع السياسات التجارية:.....54

المطلب الرابع: أهم الوسائل الفنية لتنظيم التجارة الخارجية: 57
خاتمة الفصل الأول: 58
الفصل الثاني: التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي 61
المبحث الأول: النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية 61
المطلب الأول: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به 61
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي، فوائده وتكاليفه. 65
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي و مقاييسه 66
المطلب الرابع: استراتيجيات النمو الاقتصادي..... 69
المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي..... 72
المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي: 72
المطلب الثاني: التحليل الكينيزي:..... 74
المطلب الثالث: التحليل النيوكلاسيكي: 78
المطلب الرابع: نماذج النمو الحديثة:..... 82
المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي 95
المطلب الأول: الدور الإنمائي للتجارة الدولية..... 95
المطلب الثاني: استراتيجيات التجارة الخارجية..... 98
المطلب الثالث: الإطار النظري للانفتاح على التجارة وعلاقته بالنمو الاقتصادي 101
المطلب الرابع: الدراسات التطبيقية للانفتاح على التجارة و علاقته بالنمو الاقتصادي. 102
خاتمة الفصل الثاني: 106
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لتحديد مدى تأثير التجارة البينية على النمو الاقتصادي في دول اتحاد المغرب العربي مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي..... 109
المبحث الأول: التجارة البينية والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي 110
المطلب الأول: تقديم الاتحاد الأوروبي 110

المطلب الثاني: واقع التجارة البينية والخارجية لدول الاتحاد الأوروبي 120
المطلب الثالث: واقع النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي 131
المطلب الرابع: تحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي 136
المبحث الثاني: التجارة البينية والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد المغرب العربي..... 139
المطلب الأول: تقديم دول الاتحاد المغرب العربي 139
المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية والبينية لدول اتحاد المغرب العربي: 147
المطلب الثالث: تحليل واقع النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي 161
المطلب الرابع: مشاكل ومعوقات دول اتحاد المغرب العربي:..... 169
المبحث الثالث: الدراسة الوصفية لعينة الدراسة باستعمال نموذج بانل 173
المطلب الأول: تعيين النموذج القياسي والادوات المستخدمة فيه 174
المطلب الثاني: أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي مقارنة بدول اتحاد المغرب العربي. 187
المطلب الثالث: التحليل الإحصائي والاقتصادي 191
المطلب الرابع: المقارنة التجارة بين الاتحادين 202
خاتمة الفصل الثالث: 205
الخاتمة العامة..... 206
قائمة المراجع 213
فهرس الاشكال..... 230
فهرس الجداول..... 232
الملاحق: 237

الملاحق

الملحق رقم (01): دول الاتحاد الأوروبي المستخدمة في الدراسة

الرقم	الدولة	الرمز	الرقم	الدولة	الرمز	الرقم	الدولة	الرمز
1	النمسا	AUT	10	إيطاليا	ITA	19	إسبانيا	ESP
2	بلجيكا	BEL	11	ليتوانيا	LTU	20	السويد	SWE
3	بلغاريا	BGR	12	لوكسمبورغ	LUX	21	كرواتيا	HRV
4	إستونيا	EST	13	مالطة	MLT	22	قبرص	CYP
5	فرنسا	FRA	14	هولندا	NLD	23	الدانمرك	DNK
6	فنلندا	FIN	15	بولندا	POL	24	ألمانيا	GER
7	اليونان	GRC	16	البرتغال	PRT	25	لاتفيا	LVA
8	هنغاريا	HUN	17	رومانيا	ROU	26	ج. السلوفاكية	SVK
9	أيرلندا	IRL	18	سلوفينيا	SVN	27	ج. التشيكية	CZE

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ومعطيات البنك الدولي.

الملحق رقم (02): دول اتحاد المغرب العربي المستخدمة في الدراسة

الرقم	الدولة	الرمز
1	الجزائر	ALG
2	تونس	TUN
3	ليبيا	LBY
4	موريتانيا	MRT
5	المغرب	MAR

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ومعطيات البنك الدولي.

الملحق رقم (03): نموذج الانحدار التجميعي لبيانات دول الاتحاد الأوروبي

Dependent Variable: LOGGDP
Method: Panel Least Squares
Date: 07/03/23 Time: 19:03
Sample: 2010 2020
Periods included: 11
Cross-sections included: 27
Total panel (balanced) observations: 297

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEX	-0.176246	0.101753	-1.732087	0.0843
LOGIM	-0.001340	0.104382	-0.012841	0.9898
LOGIN	0.134875	0.054551	2.472467	0.0140
LOGER	-0.101665	0.034796	-2.921755	0.0038
C	5.204862	0.957926	5.433471	0.0000

Root MSE	0.789118	R-squared	0.117966
Mean dependent var	0.657149	Adjusted R-squared	0.105883
S.D. dependent var	0.841650	S.E. of regression	0.795846
Akaike info criterion	2.397869	Sum squared resid	184.9441
Schwarz criterion	2.460053	Log likelihood	-351.0835
Hannan-Quinn criter.	2.422763	F-statistic	9.763241
Durbin-Watson stat	0.822864	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (04): نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات دول الاتحاد الأوروبي

Dependent Variable: LOGGDP
Method: Panel Least Squares
Date: 07/03/23 Time: 19:04
Sample: 2010 2020
Periods included: 11
Cross-sections included: 27
Total panel (balanced) observations: 297

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEX	2.818978	0.896567	3.144190	0.0019
LOGIM	-1.856558	0.922898	-2.011662	0.0453
LOGIN	0.050608	0.054564	0.927495	0.3545
LOGER	0.291182	0.185192	1.572323	0.1171
C	-24.37998	8.070859	-3.020742	0.0028

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.617243	R-squared	0.460348
Mean dependent var	0.657149	Adjusted R-squared	0.399485
S.D. dependent var	0.841650	S.E. of regression	0.652219
Akaike info criterion	2.081647	Sum squared resid	113.1538
Schwarz criterion	2.467188	Log likelihood	-278.1246
Hannan-Quinn criter.	2.235993	F-statistic	7.563667
Durbin-Watson stat	1.376259	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (05): نموذج التأثيرات العشوائية لبيانات دول الاتحاد الأوروبي

Dependent Variable: LOGGDP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 07/03/23 Time: 19:05
Sample: 2010 2020
Periods included: 11
Cross-sections included: 27
Total panel (balanced) observations: 297
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEX	-0.014481	0.202486	-0.071516	0.9430
LOGIM	-0.114695	0.206678	-0.554947	0.5794
LOGIN	0.090535	0.051117	1.771140	0.0776
LOGER	-0.046340	0.066339	-0.698535	0.4854
C	3.938745	1.888525	2.085620	0.0379

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.449304	0.3218
Idiosyncratic random	0.652219	0.6782

Weighted Statistics

Root MSE	0.671717	R-squared	0.020693
Mean dependent var	0.263489	Adjusted R-squared	0.007278
S.D. dependent var	0.679923	S.E. of regression	0.677444
Sum squared resid	134.0076	F-statistic	1.542540
Durbin-Watson stat	1.132290	Prob(F-statistic)	0.189883

Unweighted Statistics

R-squared	0.098894	Mean dependent var	0.657149
Sum squared resid	188.9431	Durbin-Watson stat	0.803075

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (06): إختبار هوسمان (Husman) لبيانات دول الاتحاد الأوروبي

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	27.022757	4	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (07): نموذج الانحدار التجميعي لبيانات دول اتحاد المغرب العربي

Dependent Variable: LOGGDP
Method: Panel Least Squares
Date: 07/03/23 Time: 19:35
Sample: 2010 2020
Periods included: 11
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 55

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEX	1.448845	0.462260	3.134265	0.0029
LOGIM	-1.765405	0.502071	-3.516249	0.0009
LOGIN	-0.408456	0.108707	-3.757388	0.0004
LOGER	-0.182313	0.079595	-2.290506	0.0262
C	10.09331	3.058503	3.300083	0.0018

Root MSE	0.842267	R-squared	0.417325
Mean dependent var	1.484886	Adjusted R-squared	0.370711
S.D. dependent var	1.113579	S.E. of regression	0.883377
Akaike info criterion	2.676378	Sum squared resid	39.01772
Schwarz criterion	2.858863	Log likelihood	-68.60040
Hannan-Quinn criter.	2.746946	F-statistic	8.952782
Durbin-Watson stat	0.998041	Prob(F-statistic)	0.000016

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (08): نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات دول اتحاد المغرب العربي

Dependent Variable: LOGGDP
Method: Panel Least Squares
Date: 07/03/23 Time: 19:37
Sample: 2010 2020
Periods included: 11
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 55

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEX	-0.519813	0.435800	-1.192779	0.2391
LOGIM	0.834686	0.802324	1.040336	0.3036
LOGIN	-0.209923	0.111195	-1.887882	0.0654
LOGER	-1.773990	0.560411	-3.165514	0.0027
C	-1.856740	12.69122	-0.146301	0.8843

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.558593	R-squared	0.743718
Mean dependent var	1.484886	Adjusted R-squared	0.699147
S.D. dependent var	1.113579	S.E. of regression	0.610799
Akaike info criterion	2.000483	Sum squared resid	17.16146
Schwarz criterion	2.328955	Log likelihood	-46.01328
Hannan-Quinn criter.	2.127506	F-statistic	16.68619
Durbin-Watson stat	1.693573	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (09): نموذج التأثيرات العشوائية لبيانات دول اتحاد المغرب العربي

Dependent Variable: LOGGDP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 07/03/23 Time: 19:37
Sample: 2010 2020
Periods included: 11
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 55
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEX	1.448845	0.319623	4.532976	0.0000
LOGIM	-1.765405	0.347150	-5.085427	0.0000
LOGIN	-0.408456	0.075164	-5.434177	0.0000
LOGER	-0.182313	0.055035	-3.312678	0.0017
C	10.09331	2.114761	4.772793	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	1.07E-06	0.0000
Idiosyncratic random	0.610799	1.0000

Weighted Statistics

Root MSE	0.842267	R-squared	0.417325
Mean dependent var	1.484886	Adjusted R-squared	0.370711
S.D. dependent var	1.113579	S.E. of regression	0.883377
Sum squared resid	39.01772	F-statistic	8.952782
Durbin-Watson stat	0.998041	Prob(F-statistic)	0.000016

Unweighted Statistics

R-squared	0.417325	Mean dependent var	1.484886
Sum squared resid	39.01772	Durbin-Watson stat	0.998041

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (10): إختبار هوسمان (Husman) لبيانات دول اتحاد المغرب العربي

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	58.584064	4	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

Le rôle du commerce intra régionale dans le soutien de la croissance économique
Étude comparative entre l'Union européenne et les pays de l'union du Maghreb arab

Résumé :
Cette étude compare l'impact de la libéralisation du commerce intra régional sur la croissance économique des pays de l'UE et de l'UMA. Elle met en avant les bénéfices de l'ouverture commerciale dans l'UE pour stimuler le PIB par habitant, améliorer le niveau de vie et renforcer le bien-être social. Cependant, dans l'UMA, la libéralisation du commerce peut entraîner des effets négatifs tels que des taux d'inflation élevés et des inégalités sociales accrues. Malgré les efforts de l'Union pour encourager la libéralisation du commerce intra régional, des obstacles politiques et économiques persistent. Les décideurs régionaux doivent donc développer des stratégies globales pour maximiser les bénéfices économiques de l'intégration commerciale et réduire les risques associés, assurant ainsi une croissance économique inclusive et durable.

Mots clés :ouverture commerciale, commerce intra régionale, croissance economique,union européenne, Maghreb arabe, couts du commerce, volume des échanges commerciaux, obstacles du commerce, politiques commerciales, nature d'échange.

The rôle of intra régional Trade in suporting economic growth
Comparative study between the european union and the arab Maghreb union countries

Abstract:
This study compares the impact of intra-regional trade liberalisation on economic growth in EU and UMA countries, highlighting how trade openness benefits EU countries by boosting GDP per capita, improving living standards, and enhancing social welfare. In contrast, while trade liberalisation in AMU countries can increase GDP, it may also lead to negative effects like high inflation and social inequalities. Despite the EU's efforts to promote trade liberalisation, political and economic challenges still hinder achieving desired goals. Therefore, decision-makers in the region need comprehensive strategies to maximise economic gains from regional trade integration and minimise associated risks for inclusive and sustainable economic growth.

Keys words: trade openness, intra regionale trade,ecnomic growth,european union,maghreb union,trade costs, volume of trade exchanges, trade barriers, trade policies,nature of trade.

دور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي

دراسة مقارنة بين الاتحاد الاوروبي ودول اتحاد المغرب العربي.

الملخص: تركّز هذه الدراسة على مقارنة أثر تحرير التجارة البينية على النمو الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي ودول اتحاد المغرب العربي، مع إبراز الدور الإيجابي لانفتاح التجارة البينية في دول الاتحاد الأوروبي، حيث تساهم في تعزيز المؤشرات الاقتصادية من خلال رفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وتحسين مستويات المعيشة، وتعزيز الرفاه الاجتماعي.

أما في دول اتحاد المغرب العربي، فعلى الرغم من أن تحرير التجارة البينية يمكن أن يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه قد يفرز آثاراً سلبية مرافقة له ، مثل ارتفاع معدلات التضخم واتساع الفجوات الاجتماعية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الاتحاد لتعزيز تحرير التجارة، إلا أن جملة من التحديات البنيوية والمؤسساتية لا تزال تعيق تحقيق النتائج الاقتصادية المرجوة.

وعليه، فإن صياغة استراتيجيات شاملة ومتكاملة تُعدّ ضرورة ملحّة لصنّاع السياسات في المنطقة، بهدف تعظيم المكاسب الاقتصادية الناتجة عن التكامل التجاري الإقليمي، والحد من المخاطر المصاحبة، بما يحقق نمواً اقتصادياً شاملاً ومستداماً لدول المغرب العربي .

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، التجارة البينية، النمو الاقتصادي، الاتحاد الأوروبي، دول المغرب العربي، تكاليف التجارة. حجم المبادلات التجارية، ، معوقات التجارة، السياسات التجارية، طبيعة المبادلات.